الانتفاضة
والدولة الفلسطينية

لطفى الخولى

الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ ١٩٨٨ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨- تلكس ٩٢٠٠٢ يو ان

المحتــويات

صفحة

صفحة

الفصل الثالث : الانتفاضة المنظور الإسرائيلى

الفصل الرابع : الانتفاضة حسابات الواقع الراهن والمستقبل المنظور

الفصل الخامس : الوثائق

الإهـــداء

إلى ليلى ...



الفصل الأول

الانتفاضة : المناخ العام لنقطة البداية

[١]

المشـــوار الفلســـطينى :
من هزيمة ١٩٦٧ إلى انتفاضة ١٩٨٧

فى اللحظات التى سبقت أفول شمس عام ١٩٨٧ ، تفجر بركان الشعب الفلسطينى فى صورة انتفاضة جماهيرية عارمة ، امتدت من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ إلى الأراضى المحتلة بعد عام ١٩٤٨ ، لأول مرة منذ قيام إسرائيل .

جاءت ثورة البركان على غير كل التوقعات العربية والدولية ، فالعرب فى مؤتمر قمة عمان الطارىء ، قبل حوالى شهر من الانتفاضة ، هبطوا بالقضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى إلى الدرجة الثانية من اهتمامهم ، بعد أن دفعوا بقضية وقف الحرب العراقية ـ الإيرانية الملتهبة إلى صدر جدول أعمالهم . صحيح أن إيقاف حرب الخليج هدف أساسى عاجل ومشروع . ولكن لم يفت المراقبون ملاحظة أن « بعض العرب » عمل ونجح إلى حد ما ، على أن يتخذ من حرب الخليج ذريعة لعزل منظمة التحرير ، عن عمد ، داخل القمة . ومسايرة اتجاهات تجميد القضية لفترة ما ، يتاح خلالها تشديد الحصار على المنظمة وافقادها الجانب الأكبر من فاعليتها .

وعلى المستوى العالمى ، فإنه على الرغم من تصاعد الرأى العام الدولى ، حكومات وشعوبا ، فى دعم انعقاد المؤتمر الدولى كطريق للوصول إلى تسوية سياسية عادلة للصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ، فإن هذا كله لم يتمتع بالثقل الكافى ، الذى يفرض على قمة ريجان ـ جورباتشوف الثالثة التى انعقدت بواشنطن فى نهاية الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٨٧ ، مناقشة موضوع المؤتمر الدولى ، واتخاذ قرار دولى حاسم بشأنه . وجرى ـ بالتالى ـ ترحيله إلى القمة الرابعة .

وحين نلاحظ أن انفجار البركان الفلسطينى ، حدث ـ من ناحية ـ بعد شهر واحد من القمة العربية الطارئة فى عمان . وتلازم ـ من ناحية أخرى ـ مع نهاية الأيام الثلاثة لقمة ريجان ـ جورباتشوف ، فإنه يصعب الموافقة مع الرأى القائل بأن الانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية ، عفوية وعشوائية . يؤكد ذلك العديد من المؤشرات والظواهر المرئية . نذكر منها على سبيل المثال : الشمول المنظم للانتفاضة ، جماهيرا واتجاهات وأرضا ، فى توقيت سياسى واحد . وحدة الشعارات والأعلام التى تبنتها الانتفاضة فى جميع المواقع ، وكلها تنتمى إلى منظمة التحرير الفلسطينية . النفس الطويل الذى تميزت به الانتفاضة ، وهو ما لا يتصور اكتسابه دون إعداد دقيق ومسبق للحد الأدنى من متطلبات الصمود المادى والغذائى لفترة طويلة نسبيا .

هذا يعنى ـ ضمن ما يعنى ـ أن الشعب الفلسطينى وجه بصورة جماعية وقوية رسالة واضحة إلى إسرائيل والعرب والقوى الدولية ، بأنه قادر على اشعال الحريق الإقليمى والدولى ، فى هذه المنطقة الاستراتيجية ، إذا لم يكتل الجميع جهوده ، من أجل إقرار الحد الأدنى من تسوية سياسية عادلة للصراع والقضية ، يقوم من حول بناء الدولة الوطنية المستقلة فى غزة والضفة الغربية بما فيها القدس ، تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، والجلاء الكامل عن جميع الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

وفى تقديرنا أنه لم يعد من الممكن تجاهل هذه الرسالة الانذارية المحددة الأبعاد من شعب أثبت قدرته على الفعل فى مقاومة الاحتلال ، وتهاون العرب ، وعدم الاهتمام الدولى المترجم إلى فعل .

الاحتلال الإسرائيلى انكفأ إلى مواقع الدفاع ، عسكريا وسياسيا ، واضطربت ساحته بمظاهرات ومظاهرات مضادة ، كردود أفعال للانتفاضة .

العرب لم يستطيعوا أن يديروا خدهم الأيسر ، بعد أن صفعت الانتفاضة خدهم الأيمن . حدث تخصيب ثورى جديد للشعب العربى فى كل بلد ، لا مفر من أن يفرز أثاره ، عاجلا أم آجلا . ولم يعد فى قدرة أى نظام أن يتجاهله . يكفى فى هذا المجال أن نرصد ما يجرى فى مصر . لأول مرة تتفق الحكومة وحزبها مع جميع أحزاب المعارضة والنقابات المهنية والعمالية وتعاونيات الفلاحين واتحادات النساء والشباب والطلاب ، بل ورجال الأعمال حول دعم الانتفاضة ، ماديا وسياسيا ، على اعتبار

القضية الفلسطينية قضية مصرية فى الأساس ، وأن القضية المصرية قضية عربية . وأن يعلن الحزب الحاكم فى مجلس الشعب ، لأول مرة أيضا ، أن مصر لا تقبل أن يظل « اتفاقها السلمى » مع إسرائيل وفقا لكامب ديفيد ، اتفاقا منفردا أو جزئيا ، وأنها تصر على سلام شامل عادل من خلال مؤتمر دولى يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، تدخل فى اتحاد كونفدرالى مع الأردن .

على المستوى الدولى ، قفزت القضية الفلسطينية إلى الصدارة فى اهتمام الدول والقوى السياسية ، وأجهزة الاعلام ، وعلى الخصوص فى الولايات المتحدة الأمريكية ذات التحالف الاستراتيجى مع إسرائيل . ورغم أن امتناع الولايات المتحدة عن التصويت حول قرار مجلس الأمن الذى صدر بالاجماع ـ بعد ديسمبر ١٩٨٧ ـ ليدين إسرائيل باعتبارها قوة احتلال للأراضى الفلسطينية ، فى قمعها البربرى للجماهير الفلسطينية ، لا يعد ـ فى حد ذاته ـ شيئا له قيمة ، إلا أنه إذا قورن بالموقف الأمريكى التقليدى الذى كان يسارع إلى استخدام الفيتو لمنع إصدار قرار من الشرعية الدولية يمس إسرائيل من قريب أو بعيد ، يمنحه أهمية ذات وزن ، تعكس حقيقة الضغوط الشعبية المتصاعدة فى أمريكا من أجل ما أصبح يسمى فى اللغة الاعلامية المتداولة « وقف » العدوان الاسرائيلى على الشعب الفلسطينى . وتحول إسرائيل إلى « جنوب أفريقيا أخرى » ، بنظامها العنصرى الفاشى .

وهكذا فإن الانتفاضة هزت الأسس التى كانت تقوم عليها المعادلة القائمة ـ إقليميا ودوليا ـ حول الصراع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية . وذلك إلى الدرجة التى جعلت بعض هذه الأسس آيلا للسقوط بالفعل .

ومن هنا ، فإن الشعب الفلسطينى وثورته ، يفرضان من جديد على المجتمع العربى والمجتمع الدولى ، قضية التحرر العربى بأبعادها الأمنية والاقتصادية والسياسية عامة ، وقضية التحرر الوطنى الفلسطينى خاصة ، على حركة عام ١٩٨٨ . سواء فيما يتعلق بقمم الجبّارين الأمريكى والسوفيتى ، أو الشرعية الدولية ، أو الدول الأوربية ، وعالم عدم الانحياز . أو فيما يتعلق بطرفى الصراع : العرب وإسرائيل معا .

وبات مرجحا أن عام ١٩٨٨ ، فى ضوء ما أعد له دوليا وإقليميا خلال عام ١٩٨٧ ، لن يكون عاما عاديا فى تاريخ الإنسانية . إنه إما أن يكون عام متابعة

الانطلاق ، الذى بدأت أولى خطواته الهامة ، رغم تواضعها النسبى ، نحو صياغة عالم جديد أكثر أمنا من ناحية الحروب النووية والتقليدية ، وأكثر عدالة فى حل الصراعات والمنازعات الاقليمية وقضايا التنمية .. أو يكون عام الإرتداد إلى المجهول المفعم بالجنون النووى والدمار التكنولوجى والحريق الشامل ، الذى تشعله شرارات العالم الثالث الملتهبة .

ليست هذه أول مرة يفرض الشعب الفلسطينى وثورته ، وجودهما وأثرهما على حركة الأحداث الإقليمية والدولية فى عالمنا المعاصر .

عام ١٩٦٧ ، وهو عام الانكسار التاريخى لحركة التحرير الوطنية العالمية ، ونهوض العالم الثالث فى وجه الاستعمار والامبريالية والعنصرية والاحتكارات الدولية . فعلى امتداد النصف الثانى من عام ١٩٦٦ والنصف الأول من عام ١٩٦٧ نجح الاستعمار العالمى وحلفاؤه فى ضرب وحصار وإضعاف المواقع الثلاثة القيادية لحركة العالم الثالث الصاعدة : غانا ـ نيكروما ، أندونسيا ـ سوكارنو ، مصر ـ عبد الناصر ، ومعها سوريا وحركة التحرير العربية ، وذلك من خلال الهزيمة أمام إسرائيل فى الحرب العربية ـ الصهيونية الثالثة ، منذ تفجر الصراع .

وسط ليل الهزيمة الدامى المثقل بآلام الإحباط فجر الشعب الفلسطينى ثورته المعاصرة فى إطار حركة فتح المحدودة فى ذلك الوقت ، والتى أخذت فيما بعد أبعادها المؤثرة فى العمق مع معركة الكرامة عام ١٩٦٨ . حتى أصبحت بصياغتها الراهنة من خلال منظمة التحرير المتعددة الفصائل فى وعاء جبهوى نضالى . وكانت ف‍ى جذور الأمل التى أشعلت حركة المقاومة الشعبية وصمود النظم الوطنية بعد م‍ا صححت مسيرتها بتغيرات ، متفاوتة نسبياً . وكانت حرب الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية ، واقتحام الكفاح السلمى الفلسطينى للكيان الإسرائيلى ، الأمر الذى قاد إلى حرب أكتوبر المجيدة فى عام ١٩٧٣ . حيث سجل العرب أول انتصار تكتيكى لهم ضد إسرائيل . وهو انتصار كان يمكن أن يكون ، موضوعياً ، نقطة الانطلاق نحو فرض حل عربى مشرف للصراع ، لولا أن دب الخلاف والصراع بين الأطراف العربية حول كيفية استثمار هذا الانتصار سياسياً . وانهار التحالف القتالى ـ السياسى ـ البترولى بين مصر وسوريا ومنظمة التحرير والدول النفطية . وانفرد السادات ، بخطوة كامب ديفيد ، التى انتهت إلى « مأساة عربية » ، مازلنا نعانى من آثارها . مع التفتت العربى تقزم وزنهم ، جماعة وفرادى ، اقليمياً

ودولياً . ودخلوا متاهة التردى والعجز والشلل التى كانت سمتها الشعار الثورى الزاعق بالتحرير ، من دون قوة أو فعل يذكر على الأرض ، اللهم إلا محاصرة الشعب الفلسطينى وثورته ومنظمته . والتى بلغت حد تصفيتها جسدياً ـ بالأيدى العربية ـ فى المخيمات البائسة وغيرها من المواقع . ووصل الأمر إلى أن من بين كل ثلاثة شهداء فلسطينيين يسقط اثنان منهم بالرصاص العربى ، ويجهز العدو الإسرائيلى على شهيد واحد !

انتفاضة الشعب الفلسطينى الديسمبرية فى عام ١٩٨٧ ، فتحت ثغرات هامة فى الحصار الأمريكى الإسرائيلى ، والحصار العربى كذلك . وأعادت فرض القضية ، وحركة التحرير الوطنى العربية ، على نحو أكثر قوة وفاعلية . وذلك بالقياس إلى محاولة الفرض الأولى التى جرت عام ١٩٦٧ والسنوات التى تلته .

هناك فروق جذرية بين الحالتين :

● فى ١٩٦٧ تم الفرض من خلال ثورة جنينية من خارج أرض الوطن المحتل . تمثلها طليعة محدودة العدد والإمكانيات والخبرة . فى ١٩٨٧ جرى الفرض من خلال نهوض جماهيرى شامل للأرض المحتلة والشعب ، التحم مع الطليعة التى تزايدت قدراتها النضالية والتنظيمية وخبراتها على مدى اثنين وعشرين عاماً ، فى وحدة الداخل مع الخارج فى سبيكة واحدة ، وصفها مراسل يابانى بأنها تضم جميع الأجيال ابتداء من ابن السابعة حتى ابن السبعين .

● فى ١٩٦٧ لم يكن هناك فى الجانب العربى إلا الهزائم المتكررة . فى حين احتكرت إسرائيل الانتصار الدائم ، حتى زرعت فى وجدان المنطقة والعالم أنها القوة التى لا تقهر . فى ١٩٨٧ لم يعد الانتصار احتكاراً للإسرائيليين ، أو أن إسرائيل هى القوة التى لا تقهر . هزمت فى ١٩٧٣ هزيمة جزئية ، فجرت زلزالا نفسيا وسياسيا واجتماعيا داخلها . وجدع أنفها فى حربها ضد الفلسطينيين واللبنانيين فى بيروت عام ١٩٨٢ . وقر فى وجدان المنطقة والعالم ، أن إسرائيل يمكن هزيمتها لو توافرت بعض الشروط ، وهى ممكنة التحقيق . منها ، وحدة المقاتلين العرب ، وخاصة المصريون والسوريون والفلسطينيون . وامتداد الحرب لفترة طويلة نسبياً وشن حرب عصابات ضدها فى نفس الوقت .

● فى ١٩٦٧ ، كانت إسرائيل قوة موحدة ضد العرب والفلسطينيين على

أساس أن العنف هو سيد الموقف فى النهاية . فى ١٩٨٧ بلغ العنف الإسرائيلى ، حد الطفرة ، وبالتالى الارتداد بالسلب إلى نسيج القوة الإسرائيلية ومجتمعها . ذلك أنه مع تكرار العنف واتخاذه سمة للدولة العدوانية ، يتحول إلى سلوك اجتماعى بين أفراد المجتمع بعضهم وبعض ، وبينهم وبين الدولة . الأمر الذى يمزق الاستقرار ووحدة النسيج الاجتماعى ـ السياسى . ويمهد المناخ لبروز تيارات فاشية معادية للتيارات التقليدية الأخرى . ويساعد على نمو الفاشية واتساعها ، والطبيعة العنصرية للدولة والمجتمع . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن تكرار استخدام العنف بمختلف أشكاله ضد الشعب الفلسطينى المحروم من أبسط حقوق الإنسان وحريته ، وحرية وطنه ، وذلك إلى الدرجة التى لم يعد لديه ما يخشى من فقده.. الأمر الذى يصل بالعنف ، عند درجة معينة ، إلى الصفر فى تأثيره وإرهابه لهذا الشعب ، بل يصبح العنف الإسرائيلى ، هو الوقود لحركة المقاومة الشعبية وتجذرها وشمولها . وبقدر ما يزداد العنف يزداد طردياً نهوض الشعب ، الذى طهره فقدان كل شيء من الخوف وحرره من القيود . وبالتالى فإن العنف الإسرائيلى هذه المرة ، أو المرات القادمة المتوقعة ، لم يعد يجدى . بل أصبح معه فى مأزق تاريخى . لا يستطيع أن يكف عنه ، وإلا إنهار . ولا نتيجة من استمراره فيه ، غير مزيد من الانتفاضات المعادية .

● فى ١٩٦٧ ، كانت الدول العربية مهزومة ، وأصابها التردى والعجز بعد حرب ١٩٧٣ . فى ١٩٨٧ ، صحيح أن التردى ما زال قائماً ، بدرجة أو بأخرى ، ولكن هذه الدول ـ من ناحية ـ خاضت حرباً فى ١٩٧٣ ضد إسرائيل وسجلت انتصاراً . وهى ـ من ناحية أخرى ـ قد شرعت ، بعد غياب طويل ومرهق للعمل العربى المشترك ، تعود إلى درجة ما من لملمة بعضها البعض ، من خلال ما عرف باسم القمة العربية الطارئة فى عمان . وتأتى هذه الانتفاضة الجماهيرية للشعب الفلسطينى لتصلب من عود العمل العربى المشترك وتصحح مساره .

● فى ١٩٦٧ ، كانت الحرب الباردة تسود العلاقات الدولية وخاصة بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى . فى ١٩٨٧ ، هناك مناخ جديد وجدى فى نفس الوقت ، لإقامة وفاق دولى ،محوره اتفاق أمريكى سوفيتى لتصفية الترسانات النووية . وتأمين السلام الدولى ضد مخاطر انفجار بؤر التوتر الإقليمية الساخنة . وفى مقدمة هذه البؤر ، الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية . وهى بالتعبير الدولى ـ المشكلة الإقليمية الوحيدة التى تتضمن بعداً نووياً ، نتيجة التسلح

النووى الإسرائيلى ، والتى تلقى شبه إجماع دولى على ضرورة وإمكانية الوصول إلى تسوية سياسية عادلة فى شأنها من خلال مؤتمر دولى فاعل ، يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة . وبإشتراك الدول الخمس ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن ، وجميع أطراف الصراع الإقليميين ، بما فى ذلك منظمة التحرير . ولم يكن مثل هذا المؤتمر من المستطاع طرحه عملياً فى ظروف الحرب الباردة عام ١٩٦٧ .

هناك فروق جوهرية أخرى . لكننا نكتفى بما رصدناه . وذلك كحيثيات لقرار عربى جماعى ، نطالب كل الحكومات والقوى الشعبية بإتخاذه ، على أساس أن حديد القضية بات ، بفعل الانتفاضة الفلسطينية ساخنا للطرق ، ونعنى بهذا القرار تكوين هيئة عربية مسئولة ، فى إطار الجامعة العربية ، تضم بجانب ممثلين للحكومات ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلين للفاعليات الشعبية التى تتمثل فى الاتحادات العربية ، كاتحاد المحامين العرب ، واتحاد العمال العرب ، واتحاد المهندسين العرب ، واتحاد الأطباء العرب ... إلخ . تكون مهمتها توفير الدعم المادى والسياسى والإعلامى للانتفاضة الفلسطينية الديسمبرية الراهنة والانتفاضات المتلاحقة المتوقعة فى المستقبل القريب . واستثمارها على نحو قومى فعال من أجل نهوض قومى شامل ، يؤمن أحد أمرين بات كل منهما فى دائرة الإمكان : إما إنزال هزيمة عسكرية بإسرائيل من خلال تزاوج حرب التحرير مع حرب العصابات والعصيان المدنى . وإما إجبارها على الامتثال إلى قرارات الشرعية الدولية من خلال عقد المؤتمر الدولى بصلاحيته الكاملة ومشاركة جميع الأطراف دون استثناء .

[٢]

العــــــرب :
بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨

تمكن ما أصبح يسمى بفتيان وفتيات الحجارة فى فلسطين المحتلة من أن يفرضوا « العرب وقضاياهم » على عام ١٩٨٨ - وليس فقط أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

قبل أن يواجه الحجر الفلسطينى ، ببسالة واقتدار ونفس طويل ، مدفع الاحتلال الإسرائيلى ، كانت كل التقارير الصحفية على اختلاف اتجاهاتها وكذلك توقعات السياسيين ، وبالذات من لهم صلة بدوائر القرار السياسى العالمى الأساسية ، تجمع - فيما عدا قلة محدودة - على أن العرب ساقطون بدرجة أو بأخرى من جدول أولويات المجتمع الدولى على مدى المستقبل المنظور على الأقل . وحتى أصدقاء العرب ، فى الساحة الدولية ، أكدوا لجميع المسئولين العرب الذين زاروهم خلال عام ١٩٨٧ ، أنه « لا يتصور أن يكونوا عربا أكثر من العرب أنفسهم » . وأنه طالما أن العرب لاهون بحسابتهم القطرية الصغيرة فيما بينهم وبين بعض ، وكل جهودهم مركزة فى الصراعات الداخلية التى تشل من وزنهم وقدرهم كقوة اقليمية موحدة فى الساحة الدولية ، فإن أحداً من الأصدقاء الخارجيين - مهما أوتى من التأثير العالمى - « لا يستطيع أن يساعد أو يحرك قضاياهم القومية المستعصية ، نحو حل عادل ومشرف » . ولعل هذا هو نص الكلمات التى استخدمها ميخائيل جورباتشوف فى مباحثاته مع أكثر من زعيم عربى خلال عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

مع بداية عام ١٩٨٨ بدأ الأمر يختلف . حيث لاحت بعض إرهاصات لوضع عربى جديد يتشكل ، منذ الربع الأخير لعام ١٩٨٧ ، على نحو أكثر عافية . أخذ يستقطب اهتمام المجتمع الدولى بقواه المختلفة .

ونعنى بهذا الوضع الجديد ، ما يمكن أن نطلق عليه بوادر صحوة نهاية القرن العشرين ، وبداية القرن الواحد والعشرين . وهى تحاول أن تخترق تراكمات من الانكسار والفشل والدوران فى فراغ القضايا الوهمية ، أو القضايا الفرعية ، التى سادت مرحلة تراجعات كئيبة ، غاب فيها العقل العربى الجماعى الراشد والحركة الرشيدة أيضا ، تواكبت مع هزيمة ١٩٦٧ .

وقد نوافق على أنه حدثت محاولات لإيقاف هذه المرحلة المثقلة باليأس والإحباط وجلد الذات (لا نقدها) . ونذكر منها ، تفجر الثورة الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٥ ، وحرب ١٩٧٣ المجيدة التى قامت على أساس الحلف القتالى المصرى ـ السورى ـ الفلسطينى بعمقه العربى الشعبى والبترولى . ولكنها أجهضت مع سياسة الخطوة خطوة الكيسنجرية وكامب ديفيد ، والقطيعة التى دبت بين مصر والوطن العربى ، وحرب ١٩٨٢ الاسرائيلية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية التى كادت الجحافل الاسرائيلية تمنى فيها بهزيمة حقيقية متكاملة الأبعاد العسكرية ـ السياسية ، من خلال حرب عصابات ناجحة فى حد ذاتها لأمد محدود . ولكنها لم تكن تستطيع الاستمرار حتى جنى الثمار ، دون دعم عربى ، ظل مفقودا على مدى ثمانية وثمانين يوما كاملة .

وهكذا فإن كل هذه المحاولات للخروج من المأزق العربى المأساوى ، لم تنجح . إما لأنها لم تكن بالوزن والمدى الزمنى الكافيين اللذين يغيران من علاقات القوى الاقليمية والدولية مع العرب . وإما لأن العرب لم يتوافر لديهم ، نتيجة ظروف موضوعية وذاتية غير مواتية ، الوعى والقدرة على التصرف والحركة كفريق واحد . يستطيع أن يميز بين ما هو رئيسى ، ويركز عليه ، وبين ما هو ثانوى ، يمكن تجنبه وإخضاعه لحوار عقلانى جماعى .

على أية حال تراءت ، منذ الربع الأخير من عام ١٩٨٧ ، مؤشرات متوالية تكشف عن أن العرب ـ رغم استمرار انقساماتهم وتضارب همومهم القطرية ـ بدأوا يشعرون ، ماديا ومعنويا ، عسكريا وسياسيا ، اقتصاديا واجتماعيا ، بأن الطريق الذى سلكه كل منهم بعيدا عن الآخرين ، وظنه يحقق الأمن الخاص والتنمية الخاصة ، هو طريق مسدود . وأنه إذا كان من الصعب حل الخلافات والتناقضات القائمة بينهم ، إما نتيجة تفاوت درجات التطور ، وإما نتيجة أطماع ذاتية فى الهيمنة واحتكار القيادة لهذا النظام أو ذاك إلخ .. فإن حكمة « رأس الذئب الطائر » علمتهم ،

بعد تجارب فادحة الثمن ، أن لا مناص من أجل البقاء الآمن فى العالم المعاصر إلا بالعودة إلى قدر ضرورى من العمل العربى المشترك ، فى اطار تعايش سلمى مع الخلافات والتناقضات على مدى زمنى ، يقصر أو يطول .

وربما كانت انتفاضة الجماهير الفلسطينية العارمة فى الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، والتى امتدت لتشمل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، هى الحدث السياسى العربى الأهم فى نهاية ١٩٨٧ . الذى يبلور أخطر مؤشر بأن صحوة عربية فى حالة مخاض . صحيح عسير وشاق . لكنه قوى وقادر على الفعل . ولعل ذلك راجع أساسا إلى أن هذا المخاض يتم من خلال حركة جماهيرية تحتية عميقة . تدفع بالإنسان العربى الذى طال تغييبه عن حركة الأحداث ، إلى دائرة الفعل وصنع القرار .

وتتبدى خطورة هذا المؤشر فى أنه فرض أمرا واقعا ليس فقط فى مواجهة العدو الاسرائيلى القوى ، بل وفى مواجهة العرب ، حكومات وشعوبا ، وفى مواجهة المجتمع الدولى كله سواء من كان منه حليفا للعدو أو من كان صديقا للعرب . بمعنى أن كل حجج الذات العربية والعدو والصديق ، لتبرير العمل المضاد ، أو العجز عن العمل ، قد سقطت . وباتت المسئولية معلقة برقاب الجميع دون استثناء . وهذا هو بالدقة ما نعنيه ببداية التغيير فى علاقات القوى ، التى كانت قد استقرت وتكلست لغير صالح العرب .

إن هذا الحدث (الانتفاضة الفلسطينية) حرّك الجماهير ، فى كل بلد عربى ، بالدعم والتساؤل والمطالب إزاء الحكومة والسلطة . وهذه الحركة تتصاعد بوتيرات وأشكال متفاوتة ، تربط ما بين مواجهة العدو ، وبين الديمقراطية والتنمية ولقمة العيش والعمل العربى المشترك . ولم يعد فى قدرة أية حكومة أو سلطة أن تتجاهل هذه الحركة الكثيفة وإلا فقدت ، ليس فقط مصداقيتها ، وإنما مبرر وجودها فى المقام الأول .

ولأن الذين تحركوا فى النهاية ـ وفقا للمنظور الدولى ـ عرب . سواء أكانوا فى فلسطين المحتلة ، أو فى الدول العربية التى ترفع أعلام الاستقلال ، ويقطنون مساحة جغرافية من خريطة العالم على قدر بالغ من الأهمية الاستراتيجية ، فإن حسابات المجتمع الدولى ، العدو منها والصديق ، لم تعد قادرة ـ بحكم مصالحها فى المنطقة ـ على تغافل أو استبعاد احتمال انفجار بركان ، ظل الاعتقاد عند البعض أنه أمكن السيطرة عليه . أو أنه ساكن وخامد لأمد طويل عند البعض الآخر .

وإذا كان حدث الانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية هو أخطر وآخر المؤشرات التى تلاحقت فى الربع الأخير من عام ١٩٨٧ . غير أنه ليس الوحيد . بل هو امتداد لمؤشرات عديدة من طبيعة أخرى .

وقد يمكن اجمال هذه المؤشرات الأخرى تحت عنوان واحد هو « **القمة العربية الطارئة التى عقدت فى عمان بالمملكة الأردنية فى نوفمبر ١٩٨٧** » . بيد أننا نعتقد أن فى ذلك تبسيط مخل للواقع وأحداثه . وربما ينطوى على بعض التضليل أيضا .

لمــاذا ؟

لأن هذ القمة كانت مجرد « المحلل الشرعى » الذى جمع الرؤوس العربية فى الحلال . فى حين أن هذه الرؤوس كانت قد اتخذت قراراتها ـ تحت ضغط الظروف القاهرة ـ للوصول إلى حد من العمل العربى المشترك ، وإلا ضاعت أو طارت . بل إن بعضها ، كان قد بادر إلى ممارسة قراراته عمليا . لكنه كان يبحث عن إطار أو صياغة لوضع الممارسة فى قرار علنى مشروع ، لا يبدو معه أنه قدم تنازلا لأحد . أو تراجع عن موقف قديم كان يراه مبدئيا .

هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى ، فإن بعض مؤشرات هذه الصحوة التى تعانى آلام المخاض ، قد ظهرت أو ولدت خارج إطار القمة العربية الطارئة فى عمان .

على سبيل المثال لا الحصر ، نذكر الحركة الدستورية التى قادها اللواء زين العابدين بن على ، من موقعه السياسى كرئيس للوزراء ، وليس من موقعه العسكرى فى القوات المسلحة ، لانهاء حكم الفرد الواحد « التاريخى » للرئيس الحبيب بورقيبة ، الذى دام أكثر من ثلاثين عاما فى تونس . إن القضية هنا ليست بالدرجة الأولى مجرد إزاحة زعيم تاريخى عن السلطة ، بلغ مع المرض والشيخوخة حد العجز عن إدارة السلطة . وإنما هى فى انهاء نظام حكم الفرد الواحد ، الذى يصادر حقوق وحريات المواطنين ، ومشاركتهم فى صنع مصير بلادهم . واستبداله بنظام ديمقراطى متعدد القوى والأحزاب ، كان موضع مطالب جماهيرية ملحة ، بلغت مشارف الصدام العنيف مع السلطة الفردية .

هنا أيضا ، نحن أمام تحرك جماهيرى تحتى من حول إرادة شعبية عارمة

وشاملة لجميع النظم العربية المعاصرة على السواء ، تطالب بديمقراطية البلاد والقبول بالتعددية الحزبية والرأى والرأى الآخر ، وإيقاف أساليب القمع وانتهاك حقوق الانسان للمواطن . وأمام هذا المد الديمقراطى الجماهيرى ، الذى شب عن طوق « الزعامة التاريخية أو أبو الشعب أو القائد الملهم الذى لا يخطىء » ، لم يعد فى امكان نظام فردى أو ديكتاتورى ، سواء بشكل سافر أو مقنع ، أن يبقى أو يحكم أو يواجه مسئولياته المحلية والقومية والعالمية فى عصر الثورة الانسانية للعلم والتكنولوجيا والديمقراطية ، الراهن . وبالتالى لا مفر من التغيير الحتمى . والتغيير له طريقان لا ثالث لهما : الطريق السودانى الذى يصطدم فيه الشعب اصطداما مباشرا مع نظام الفرد الواحد ، كما حدث مع نظام جعفر نميرى فى ابريل ١٩٨٦ . أو الطريق التونسى ، الذى فيه تبادر قوة ذات آفاق ديمقراطية من داخل نظام الحكم الفردى نفسه إلى عزل « الفرد التاريخى » وفتح الطريق المسدود أمام طوفان الحرية للشعب . وذلك ما حدث من خلال ما يمكن أن يسمى بالانقلاب الدستورى الذى قاده زين العابدين بن على ، ضد حكم بورقيبة فى سبتمبر ١٩٨٧ .

أهمية هذا المؤشر ، الذى يظهر بأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة ، فى كل المجتمعات العربية دون استثناء أنه يتجاوز السودان وتونس ليقرر حقيقة موضوعية ، غدت محور الحركة المرئية وغير المرئية للشعب العربى فى كل مكان من الوطن . وهى أن المواطن العربى يخرج اليوم من قوقعة السلبية والأنا ـ مالية وقيود القهر والاستبداد وموقع المتفرج المنفذ للأوامر العليا ، إلى خضم الحياة السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الثقافية سيدا لمصيره ، ومشاركا أصيلا فى صياغة حاضر ومستقبل بلده وأمته .

وهذا يعنى أن الشعب العربى ، الذى كان مغيبا طوال مرحلة الهزيمة منذ ١٩٦٧ ، شرع فى ممارسة الحضور الفاعل بطرق متعددة ، فى كل من الساحات القطرية والقومية والدولية . ولعله ليس مصادفة أن العقيد معمر القذافى نفسه ، الذى أسس ما يطلق عليه **سلطة الجماهيرية** التى تعادى نظام تعدد الأحزاب إلى درجة رفع شعار « **من تحزب خان** » ، كتب قبل أن ينصرم عام ١٩٨٧ مقالا فى صحيفة « الزحف الأخضر » يناقش فيه لأول مرة قضية الديمقراطية فى المجتمع الليبى وشرعية تكوين الأحزاب .

كذلك ظهر خارج سقف مؤتمر القمة العربى الطارىء مؤشر خاص بترتيب

الأوضاع المتصارعة فى المغرب العربى ، على نحو يوفر أرضية تعاون اقليمى أمنى - اقتصادى - اجتماعى خاص ، فى اطار عربى عام . وذلك يكون بديلا للقطيعة بين دوله التى بلغت حد الصدام المسلح بينها . وخاصة بين الجزائر والمغرب من ناحية ، وليبيا وتونس من ناحية أخرى . وفى الربع الأخير من عام ١٩٨٧ ، عادت الجسور السياسية ، الرسمية والشعبية بين بلاد المغرب العربى للتواصل . وحدثت مجموعة من المبادرات فى هذا المجال بعضها حقق نجاحا مثل المصالحة الليبية التونسية . وبعضها ما زال يواجه صعوبات ، ولكن حركته لم تجمد مثل ذلك الذى يجرى بين الجزائر والمغرب . والذى يتمحور من حول مشكلة الصحراء على أساس مبدأ حق تقرير المصير الذى وافق عليه البلدان بالإضافة إلى شعب الصحراء الذى تمثله حركة « **البوليساريو** » . ولا تزال الجهود تتمحور من حول توسيع ميثاق الإخاء والتعاون ليشمل كل بلاد المغرب ، بدل اقتصارها فى الوقت الحاضر على كل من الجزائر وتونس وموريتانيا . ويكون ذلك بديلا لمحاور الوحدات الثنائية المتعددة والمتضاربة ، مثل تلك التى كانت قائمة بين ليبيا والمغرب . أو مشروع الوحدة الذى كان مقترحا بين ليبيا والجزائر ، والذى توقف فى الآونة الأخيرة حتى لا يسمم مناخ العمل الجماعى لدول المغرب كلها ، الوليد .

وقد تم التأكيد - فيما بعد - على هذا المسار والالتزام به فى اجتماع ملوك ورؤساء دول المغرب العربى الخمس الذى تم على هامش مؤتمر القمة الذى خصص لدعم الانتفاضة بالجزائر فى يونيو ١٩٨٨ .

أما فى اطار القمة العربية الطارئة فى عمان ، فإنه برزت ثلاثة مؤشرات جديدة على درجة كبيرة من الأهمية :

● **المؤشر الأول** : هو بناء موقف عربى موحد إزاء الحرب العراقية الإيرانية لأول مرة . وهو موقف يتطابق مع موقف الشرعية الدولية الذى تجسد فى قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى يطالب ، بحسم مرتبط بتهديد جدى لتوقيع عقوبات دولية ، بإيقاف الحرب . وذلك وفق جدول زمنى وإجراءات محددة متوالية فى ترتيب عملى دقيق ، وفى هذا الإطار أصبح الموقفان السورى والعراقى على خط واحد ، وإن بقيت خلافات أخرى ، اتفق الطرفان على إجراء حوار بشأن حلها ، أو على الأقل استيعابها ، وعدم تركها لمزيد من الاستفحال . وهذا نوع من العقلانية لم يكن يتاح له فرصة للتنفس . وإن كان قد تعرض لانتكاسات ، فيما بعد ، على الرغم من

إيقاف اطلاق النار فى حرب الخليج بعد إعلان إيران قبولها غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ فى أغسطس ١٩٨٨ .

● **المؤشر الثانى** ،منح الحقَ لكل دولة عربية فى أن تمارس سيادتها بإعادة العلاقات السياسية ، التى كانت مقطوعة منذ إبرام اتفاقيات كامب ديفيد ، مع مصر . وهو ماتم بالفعل بالنسبة لغالبية البلاد العربية (١٧ دولة من ٢١ دولة) والذى أثار الانتباه أنه على الرغم من أن سوريا لم تستأنف علاقتها مع مصر بعد ، إلا أنها ساهمت بدور بناء فى صياغة القرار . وحاولت جاهدة - ولكن دون جدوى - إثناء ليبيا عن الاعتراض والتحفظ على القرار .

واذا كان هذا القرار لم يفتح الطريق بعد أمام مصر للعودة إلى عضويتها الكاملة فى جامعة الدول العربية ، إلا أن ذلك لم يعد مشكلة حقيقية . بل هى مشكلة وقت ، لا مفر منه ، لهضم عدد من النظم العربية التى قيدت موقفها من مصر بحزام حديدى ، للواقع المصرى الجديد وحيويته ، الذى لا بديل عنه ، لبناء أمن قومى فعال . خاصة وأن العرب أيقنوا فى النهاية ، بأن عزل مصر هو هدف استراتيجى لاسرائيل وللقوى الاستعمارية . وأنه لا يمكن اختزال مصر ، تاريخيا وحاضرا ومستقبلا ، فى حدود كامب ديفيد ، التى تدخل عمليا ، طور الجمود والموت . ليس فقط بفعل مقاومة الشعب المصرى للتطبيع والاحتلال الاسرائيلى ومصادرة حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وإنما أيضا بفعل اسرائيل الصهيونى التوسعى المعادى للسلام العادل فى المنطقة .

ويكتسب هذا المؤشر أهميته ، من أن عودة العلاقات مع مصر بثقلها المميز فى الساحة العربية ، وكذلك عودتها إلى الجامعة العربية ، يمثل رأى الغالبية العظمى من الشعب العربى وفاعلياته السياسية والاجتماعية على اختلاف اتجاهاتها . سواء داخل أو خارج مصر . حتى تلك القوى التى تعارض ، أو تختلف مع السياسة المصرية ، وخاصة فيما يتعلق بكامب ديفيد . كذلك فإن هذه العودة ترجمت على الفور فى مجموعة من الاجراءات ، التى تستهدف استخدام الوزن المصرى فى إعادة بناء أمن قومى ، ضد الاختراقات القائمة .

● **المؤشر الثالث** : هو الموقف العربى الجماعى الذى تبلور ، لأول مرة بوضوح ، وبعد كثير من العناء ، من حول قضية المؤتمر الدولى ، المقترح إطاراً

لما يسمى بتسوية سياسية عادلة للصراع العربى الاسرائيلى ، فى مرحلته الراهنة . وهذا الموقف يقوم على أساس مؤتمر دولى تحت إشراف فعال من الأمم المتحدة ، يملك الصلاحيات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية حول حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته الوطنية المستقلة . وبمشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبقية الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن ، واسرائيل وجميع البلدان العربية المعنية ، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

غير أن هذا الموقف العربى ، ما زال يقف عند إطار وعموميات الأسس . ويستلزم الأمر قوة دفع ، من أجل ترجمته إلى اجراءات والتزامات جماعية محددة ، تتناول على الأقل التفاصيل المهمة . مثل الحد الأدنى لما يسمى بالتسوية السياسية العادلة للصراع فى مرحلته الراهنة . وكذلك الضمانات الدولية المطلوبة . والتمثيل الفلسطينى : هل يكون من خلال وفد مستقل ، أم وفد عربى ، أم وفد أردنى مشترك ؟ وعلاقات التعاون أو الوحدة الكونفيدرالية بين الدولة الفلسطينية المستقلة مع الدول العربية المجاورة . وهى مصر وسوريا والأردن ولبنان . وخاصة بعد قرار الأردن فى ٢٩ يوليو ١٩٨٨ ، بفك الارتباط القانونى والإدارى بينه ، وبين الضفة الغربية .

وليس من شك فى أن الانتفاضة الجماهيرية الفلسطينية شكلت منذ ديسمبر ١٩٨٧ ، وقود الدفع للحركة العربية المطلوبة للانتقال من الاتفاق على العموميات إلى الخصوصيات ، والاجراءات العملية التفصيلية .

يبقى بعد ذلك ، فى صورة الوطن العربى الراهنة فى اجتيازها عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٨ ، بعض المؤشرات الأخرى الجانبية . أو بتعبير آخر التى وإن نمت عن توجهات إيجابية ، إلا أنها ما برحت ، بقدر أو بآخر ، تعانى من التعثر . ونقصد بهذه المؤشرات ، الجهود العربية التى تنشط من أجل عقد مصالحات بين عدد من الدول العربية التى تمثل الخلافات القائمة بينها نقاط ضعف أو خلل فى بناء الجسم الجديد للوطن العربى . ونعنى هنا تحديدا ، المصالحة السورية العراقية . وكذلك المصالحات السورية المصرية ، والليبية المصرية ، التى لا تزال تراوح مكانها دون تقدم يذكر .

باختصار يمكن القول ، لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ (مع استثناء فترة حرب ١٩٧٣ القصيرة الأمد) . إن الوطن العربى يقتحم العام الجديد وهو أقل ـ بدرجة

محسوسة وإن لم تكن كافية بعد - خلافات ومنازعات ، وأكثر اقترابا من وحدة العمل المشترك . وأنه فى هذه المرة يلعب الحضور الجماهيرى بأبعاده الديمقراطية الملحة ، دورا متزايدا ومتصاعدا . الأمر الذى يوفر ضمانة موضوعية ، صحيح ما زالت ضعيفة ودون المستوى المطلوب عامة - باستثناء الساحة الفلسطينية - ومعرضة للانتكاس ، غير أنها قد ولدت بالفعل فى مناخ وظرف مواتيين . سواء اقليميا أو دوليا .

وهنا تكمن - دوما - مسئولية كل القوى والأحزاب ، والفاعليات الوطنية فى كل بلد عربى ، لإعادة بناء قاعدة الفعل الجماهيرى على امتداد الساحة العربية ، القادرة على المشاركة فى صنع القرار القومى الملزم لجميع الحكومات . والضامنة لاستمرار حركة المد والمبادرة ، بنفس طويل .

[٣]
حسابات ١٩٨٢ و حسابات ١٩٨٧

وفقا لما راحت تنشره وكالات الأنباء الأوربية والأمريكية عن الانتفاضة فى الاسبوعين الأوليين لها ، فإن الجماهير الفلسطينية أخذت تواجه بشجاعة وقدر ملحوظ من التنظيم ، ما حشدته سلطات الاحتلال الإسرائيلية من قوات عسكرية لقمع الانتفاضة بأقصى ما عرف عنها من وسائل وحشية دموية . وأن سقوط عشرات الشهداء ومئات الجرحى فى هذه المواجهة العنيفة والشاملة ، لم يرهب الجماهير الثائرة . بل على العكس شحنها بطاقة معنوية هائلة ، على التصدى لرصاص المحتلين ودباباتهم وسياراتهم المصفحة دون ما خوف أو وجل . وقد وصف مراسل « الجارديان » البريطانية هذه الحالة بقوله « **لم يعد الفلسطينى يخشى الرصاص الاسرائيلى** » . وقال مندوب لصحيفة يابانية أظنها صحيفة اساهى ، « **أن الطوب الفلسطينى يرغم المصفحة الإسرائيلية على التراجع** » وعبر مصور صحفى لوكالة الأنباء الفرنسية عن واقع المعركة بين الانتفاضة الجماهيرية وجيش الاحتلال الذى يصطاد برصاصه ، عن عمد ، الشباب الفلسطينى من مكامن محصنة ، بأنها « **بيروت أخرى** » وذلك إشارة الى المقاومة الضارية لقوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ضد قوات الغزو الإسرائيلى للبنان ومحاصرتها لبيروت عام ١٩٨٢ .

وأجمع كل المراقبين السياسين والصحفيين أن عمق وشمول انتفاضة ديسمبر ١٩٨٧ ، هى على الأقل ، الأضخم فى نوعها منذ عام ١٩٦٧ . وهناك البعض الذى يرجع بها الى عام ١٩٤٨ ، فى مجال المقارنة .

المعنى الجوهرى ، الذى حاول كل مراقب أن يبرزه بطريقته الخاصة ، أن الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى عميق الجذور ، وأنه مابرح متقدا ، على الرغم من تراكم السنوات التسع والثلاثين المثقلة بالاحتلال والاقتلاع والقمع الدموى

والاجتماعى والسياسى منذ قيام إسرائيل . وأن هذا الصراع يشحن دون توقف ، بأجيال متتابعة من الفلسطينين الذين يرفضون ويقاومون اغتصاب الوطن وحرية المواطن .

لعل المشكلة هنا أن الصراع العربى ـ الصهيونى ، لم يرق بعد ـ رغم كل الادعاءات القومية الزاعقة ـ الى مستوى الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى . ولعله أيضا لم يحدث ـ إلا فى فترات نادرة ومؤقتة ـ أن تفاعل الجهد العربى مع الجهد الفلسطينى فى الصراع ، من خلال صياغات عمل صحيحة وفاعلة . ولاشك أن هذه مسئولية الطرفين العربى والفلسطينى ـ إذا صح التعبير ـ وإن كانت مسئولية الطرف العربى عن هذا الخلل فى العلاقة النضالية ، هى الأكبر والأخطر . وذلك بحكم ان العرب يمثلون ، على الأقل من الناحية النظرية والواقعية ، دولا مستقلة ذات سيادة وتنظيمات شعبية تتمتع بحرية الإرداة . ولاتكف فى خطابها السياسى ، سواء للداخل أو للخارج عن القول بأن تحرير فلسطين هى قضية العرب المركزية . وأن الخطر الصهيونى يتجاوز فلسطين الى كل بلد عربى دون استثناء . ولكن كما يقول شكسبير فى إحدى مسرحياته « **نسمع ضجيجا ولا نرى طحنا** »

لم يعد يصدق تلازم الطحن مع الضجيج ، إلا على الشعب الفلسطينى تحت نير الاحتلال ، الذى لايتوقف عن مقاومة « **العدو المشترك للأمة العربية** » ، وهو محاصر أعزل من السلاح . فيلجأ إلى الطوب والحجارة وأظافره وسكاكين المطبخ . وسقط عمليا ، منذ كامب ديفيد ، خيار العرب العسكرى . ولم يبق فى الميدان غير منظمة التحرير الفلسطينية بفصائلها المتآلفة جبهويا . وكذلك بعض الفصائل التى لاتزال خارجها .

إن خريطة المقاومة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ ، باتت شاملة . يمارسها شعب الداخل ، كما يمارسها شعب الشتات فى الخارج ، الذى نظم نفسه فى فصائل تخترق ، بعمليات بطولية ، ما ظنت إسرائيل أنها أقامته من حدود آمنة ،ليضرب أهدافا حيوية فى الداخل . وهى تتدرج ، فى نفس الوقت ، مما يسمى ـ فى الآونه الأخيرة ـ **بالمقاومة السلبية والعصيان المدنى** التى يقودها منذ حوالى العام من يطلق عليه ، الإعلام الغربى لقب « **غاندى الفلسطينى** » ويقصدون به « **مبارك عوض** » ، المواطن الفلسطينى الذى طرد من وطنه الى التيه ، فهاجر الى الولايات المتحدة ودرس العلوم السياسية والاقتصادية والنفسية . وغاد الى وطنه حاملا الجنسية

الأمريكية ليقود حملة العصيان المدنى التى يرى فيها الوجه الآخر والمكمل للنضال المسلح . وهو النضال الذى تطور ـ حجما وكيفا ـ الى عمل مؤثر وموجع للجسم الاقتصادى والعسكرى للكيان الإسرائيلى . وصار يتشكل فى أساليب جديدة ومبتكرة ، لعل آخرها عملية الفدائى الطائر بطائرة شراعية ورقية ، التى هاجمت بنجاح أحد معسكرات الجيش الإسرائيلى فى الجليل ، وحصدت ستة جنود وجرح العشرات منهم . وهى العملية التى نفذتها الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة . وفيما بين المقاومة السلبية والمقاومة الإيجابية ، المنظمين ، تتفجر أنواع أخرى من المقاومة السياسية المتجسدة فى تنظيم حركة الشعب فى نقابات وتجمعات ثقافية واقتصادية ومجالس محلية وبلدية ، ومطاردات فردية وجماعية للمستوطنين اليهود الفاشيى النزعة ، بالهراوات والسكاكين . أو كما كتب أحد الصحفيين الإسرائيلين أخيرا بالسلاح الطبيعى الذى يولد به كل انسان . ويعنى به اليدين اللتين تقبضان على عنق مستوطن ، أو جندى اسرائيلى فى الظلام حتى تزهق أنفاسه .

وهكذا يمكن القول دون أدنى مبالغة أنه لم يعد هناك اليوم مواطن فلسطينى بلغ سن التمييز ، أى تعدى سن السابعة من عمره ، لا يشارك جماهير شعبه فى حركة المقاومة . وتكشف تقارير الأمن الاسرائيلى عن قتل واعتقال مئات الفلسطينيين شهريا من الجنسين على حد سواء ، ممن تتراوح أعمارهم بين السنوات السبع والسبعين عاما . وحسب علمى ، لم تتوفر مثل هذه الظاهرة فى أى ثورة تحرير وطنية من قبل فى التاريخ العربى الحديث .

وليست هذه ، هى الظاهرة الوحيدة . فهناك ظاهرة استمرار الثورة الفلسطينية ، بصياغات ومراحل نوعية مختلفة ، على مدى يزيد على نصف قرن دون توقف . وذلك منذ انطلاقتها المنظمة الأولى عام ١٩٣٦ . وإن كانت صياغتها الراهنة ، منذ رصاصة فتح الأولى فى يناير ١٩٦٥ ، هى الأكثر تقدما .

ولقد كانت الثورة الفيتنامية هى النموذج الفذ لامكانية تواصل الثورة دون توقف على مدى سنوات طويلة ، زادت على الثلاثين عاما بقليل . وسجل التاريخ الانسانى أن هذه أطول ثورة ـ بالقياس الزمنى ـ فى التاريخ . ولكن هاهى الثورة الفلسطينية تسجل رقما قياسيا جديدا ، فى تاريخ حركات التحرر الوطنى ، بأن تظل مشتعلة ـ بتفاوت بين مرحلة وأخرى ـ على مدى يزيد على نصف قرن . وتبدو اليوم بشمولها وحيويتها وبطولاتها وكأنها ما زالت **الابنة البكر للحظة الراهنة** .

إن هذا لا يكشف - وحسب - عن طول النفس الثورى الذاتى للشعب الفلسطينى . وإنما على قدرته على التواصل والاستمرار دون كلل وسط صعوبات هائلة . ليست من صنع الأعداء المتمثلين فى التحالف الأمريكى الاسرائيلى فقط . ولكن أيضا من صنع الأشقاء العرب بصور مختلفة .

وقد أحدثت هاتان الظاهرتان ، تراكما من الخبرة الثورية الثمينة ، الفردية والجماعية ، للمواطن والشعب الفلسطينى . حيث بات محصنا ضد المأساة ، أيا كانت بشاعتها . هل هناك بشاعة أكثر من مجازر صابرا وشاتيلا ؟ وضد القتل والموت اليومى سواء برصاص الأعداء ، أو برصاص وسجون الأشقاء . لا يقل المتوسط عن خمسة آلاف شهيد سنويا ، ثلثهم على يد العدو ، والثلثان الآخران على أيدى الأشقاء ، وضد الحصار والنفى : حصار بيروت عام ١٩٨٢ ، والنفى بعيدا عن أرض التماس العربية مع اسرائيل الى المغرب العربى على بعد آلاف الكيلومترات من ميدان المعركة . وضد الانشقاق الذى يكسر الظهر ويوهن القوى ، تحت أية مسميات وشعارات دينية ، أو مذهبية أو فكرية أو سياسية . رغم كل شىء لا تزال منظمة التحرير ، هى الوطن المعنوى للمواطن الفلسطينى وقيادته الشرعية ، وممثله الوحيد .

حاولت اسرائيل أن تقدم تفسيرات مفبركة لهذه الانتفاضة الشعبية العارمة التى فاجأتها . فقال بعض قادتها إن ماحدث فى غزة هو حركة إرهابية دينية محدودة ، قامت بها بعض الجماعات الإسلامية التى تعادى منظمة التحرير أكثر مما تعادى إسرائيل ! وقال بعض القادة الآخرين ، عندما امتدت الانتفاضة الى الضفة الغربية ، هذا مجرد صراع بين أعضاء منظمة التحرير ، وبين أنصار المملكة الأردنية . ولادخل لاسرائيل فى الموضوع .

وحينما اقتحم الشعب فى القدس الميدان إضطر وزير الداخلية الإسرائيلى أن يعترف بما أسماه « حركة المخربين من انصار عرفات » . وحين تحركت الأحداث تحت أقدام المحتلين فى فلسطين عام ١٩٤٨ ، صرح أحد زعماء الليكود اليمينى الحاكم : هذا نتيجة غسيل المخ الذى قام به مخربو منظمة التحرير ببعض عقول اليسار الإسرائيلى !

وكان الرد الفلسطينى من خلال الانتفاضة هو إعلان الوحدة لجميع التيارات والقوى تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وهناك من يحاول أن يضفى طابع العفوية والصدفة على الانتفاضة المعاصرة . إذ تحاول بعض أجهزة الإعلام الإسرائيلية أن تنسبها الى المشاعر التى تفجرت فى الصدور عندما داهمت شاحنة عسكرية إسرائيلية فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ أربعة من العمال الفلسطينيين بغزة فقتلتهم . وأن عددا من الصحفيين الفلسطينيين أشاع ونشر ، خاصة فى جريدة الفجر التى تصدر باللغة العربية ، أن الحادث لم يكن قضاء وقدرا ، ولكن عن سبق إصرار وترصد ، إنتقاما من قتل الجنود الاسرائيليين الستة فى عملية الفدائى الطائر .

والقصد من هذه المحاولة هو العمل على نفى طبيعة الثورة الكامنة فى المواطن والشعب الفلسطينى . وبالتالى فهى بلا غد . ولا علاقة لها بحركة المخربين والارهابيين الفلسطينيين فى الخارج . وإنما هى مجرد حادث مؤسف عابر ، أدت إليه مصادفة سيئة الحظ تهدد أمن الاسرائيليين والفلسطينيين الأبرياء . ومن هنا فإن اسرائيل سارعت إلى ممارسة واجبها فى استعادة الأمن لصالح هؤلاء الأبرياء الفلسطينيين جنبا الى جنب مع الاسرائيليين !

هذا النوع من المحاولات ، لم يكن مجرد « خداع للرأى العام وحسب . وإنما كان خداعا للنفس الاسرائيلية ذاتها » . وهذا مالم يطقه المراقبون والصحفيون من الغرب المقيمين فى اسرائيل . بل وعدد من الكتاب والسياسيين الاسرائيليين أنفسهم الذى تيقظ بعضهم - أخيرا - إلى « **الكارثة** » التى ستحيق باسرائيل ، **إذا لم تسارع بالاعتراف** « **بمنظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى** » ، والتفاوض معها من خلال المؤتمر الدولى لإقامة دولة فلسطينية مستقلة فى غزة والضفة الغربية عاصمتها القدس وفى مقدمتهم **الجنرال متتياهو بليد** أحد زعماء الكتلة التقدمية وعضو الكنيست . « والجنرال هركابى » رئيس المخابرات الإسرائيلية الأسبق . وسارعوا الى فضح هذا الخداع - من وجهة نظرهم - على أساس أن لاشىء حتى ولو تضاعفت القوة العسكرية الاسرائيلية أكثر من مرة ، يمكن أن يوقف نضال الشعب الفلسطينى من أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه .

والواقع أنه لا يمكن القبول بأن قتل أربعة فلسطينين سواء فى حادث سير عادى أو عن عمد ، هو مصدر هذا البركان الشعبى العارم . ذلك أن موت أربعة أو حتى عشرة فلسطينيين يوميا - بات أمرا متكررا فى كل يوم . وقد نقبل أن حادث الشاحنة

العسكرية ، كان استفزازا حقيقيا للجماهير الفلسطينية . لكنه لا يعدو أن يكون مجرد الشرارة التى أطلقت المخزون الثورى الكامن للجماهير .

غير أنه لا يمكن أن يكون مجرد صدفة أن يتفجر هذا المخزون بهذا الشمول والتواصل ، فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ ، حيث كان جورباتشوف وريجان يجتمعان فى قمة واشنطن . وتردد من خلال أجهزة الإعلام العالمية ، أن موضوع القضية الفلسطينية والمؤتمر الدولى ، لم يلق الأهتمام الواجب . وأن تستمر الانتفاضة فى مواجهة ثلاث أحداث متزامنة ومترابطة : انتقال شارون للإقامة فى منزل بالقدس العربية ، الاتفاق الأمريكى الاسرائيلى الجديد على معاملة واشنطن لاسرائيل معاملة عضو بحلف الأطلنطى ، صدور مشروع قانون من الكونجرس الأمريكى مناقض للاتفاقات الدولية باغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى الأمم المتحدة بنيويورك ، بعد اغلاق مكتبها فى واشنطن .

إن الأبعاد السياسية واضحة تماما فى ذلك التوقيت الخاص بالانتفاضة الشعبية وطابعها الشمولى . ليست مجرد صدفة أو حادث عرضى . بل هى فعل سياسى ـ ثورى منظم ومرتب ومسئول . وهذا هو حقيقة وزنه . ومنبع قوته وشجاعته فى مواجهة البربرية الاسرائيلية .

ماذا يعنى هذا كله ؟

يعنى أن الشعب الفلسطينى مصمم على المقاومة والنضال حتى ينتزع حقوقه المشروعة ويحقق ـ على الأقل ـ انتصاره المرحلى .

ويعنى أيضا ، أن هذا الشعب ، يملك بما تراكم له من خبرات ، وما جنده من طاقات ، وما نظمه من قوى مرئية وغير مرئية ، القدرة على الاستمرار والتصاعد بحركته ، أيا كانت التضحيات .

أمام هاتين الحقيقتين الموضوعيتين يجب أن يتوقف العرب ، دولا ونظما وأحزابا وحركات شعبية . وأن لا يخطئوا الحساب مرة أخرى ، كما أخطأوا فى عام ١٩٨٢ ، عندما اجتاحت القوات الاسرائيلية لبنان وظلوا ساكتين متفرجين على المقاومة الفلسطينية ـ اللبنانية البطولية . والتى كان حجم محدود ولكنه فعال ، من التدخل العربى العسكرى والسياسى الى جانب المقاومة ـ وكان ممكنا ـ كفيلا بأن يحجم اسرائيل وصلفها وتوسعها وخطرها الشامل على الأمة العربية . ويحقق الدولة

الفلسطينية المستقلة ، ويبدأ كل العرب - منذ ١٩٨٢ مرحلة جديدة من الأمن والتقدم النسبيين .

إن من يخطىء الحساب مرة ، قد يغفر له . أما من يخطىء الحساب مرتين ، فإنه يفقد نفسه الى درجة الانتحار اللاواعى . والحكمة العربية تؤكد : لا تسلم الجرة كل مرة .

[٤]

الحجر الفلسطينى فى بحيرة الشرق الأوسط

فجأة سقط الحجر فى قلب بحيرة الشرق الأوسط الآسنة ، فحرك مياهها على نحو ينذر بالخطر .

واعترف جميع المراقبين السياسيين فى العالم - على اختلاف اتجاهاتهم - بأن القضية الفلسطينية قفزت - مع رمية الحجر - من ذيل جدول الاهتمامات الدولية الراهنة الى صدرها .

وكان من الطبيعى أن يتحرك الجميع ، ويلقى بنفسه فى بحيرة الشرق الأوسط . والسباحة فى مياه الأزمات الدولية ، هى بالدقة ، فن تعامل أصحاب المصالح الكبيرة والصغيرة مع السياسة الدولية بتياراتها العاصفة .

ومن هنا ازدحمت البحيرة بالسباحين من كل جنس ولون ، بعدما كانوا قد هجروها . هناك بالطبع العرب وإسرائيل . لكن الأمريكان والسوفييت سارعوا أيضا إلى الحضور ومن حولهم الأوروبيون ، وامتلأت شواطىء البحيرة بالرأى العام العالمى ، يرقب حركات السباحين وسباقاتهم . ولاحظ الجميع أن من كان يظن بأنه اصغر السباحين واقلهم شأنا وهو الفلسطينى ، صار محور الحركة .

وإذا كان ذلك لم يكن متوقعا - بدرجة أو بأخرى - فى حسابات الجميع ، إلا أن هناك خوفا عند البعض ، وترحيب بدرجات متفاوتة عند البعض الآخر ، حيال هذا السباح الفلسطينى وأحجاره التى يلقى بها فى البحيرة . غير أن الكل - مع ذلك - ينتابه القلق - بقدر أو بآخر - من حركات هذا السباح ، المعلومة منها والمجهولة .

إن المشكلة عند البعض ، الذى تسكنه عوامل الخوف هو أن ما كان معروفا باسم قضية الشرق الأوسط ، كان يطرح دوما وخاصة بعد حرب ١٩٨٢ فى لبنان ، على

أساس انه قضية نزاع ثنائى بين إسرائيل وبين البلاد العربية وبالذات المجاورة لها . لا دخل للفلسطينيين ، شعبا أو منظمة أو حجرا فيها ، إلا بمقدار ما سوف يتفق الجميع على منحه له من فتات مائدة التسوية .

غير أنه منذ انهال أول حجر على رأس أول جندى إسرائيلى ، قبل ان يودع عام ١٩٨٧ الحياة ، غدت القضية مطروحة بإلحاح على أساس حق تقرير مصير الشعب الفلسطينى وإقامة دولته المستقلة على أرضه . ومن حول هذا الأساس باتت تدور التسوية السياسية المقترحة بين العرب وإسرائيل فى المنطقة .

والبعض هنا بالتحديد ، يعنى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وثلاث أو أربع دول عربية .

غير أن مشكلة البعض الآخر الذى يرحب بنهوض الفلسطينى فى وجه إسرائيل والعالم ، والحجر فى يده ، يشغله شيء غير خاف من القلق . وإن كانت نوعية القلق ومقداره تتباينان فى داخل هذا البعض ، الذى نستطيع أن نحدده إجمالا بغالبية البلاد العربية ، والاتحاد السوفييتى ، والبلدان الاشتراكية ، وغالبية دول أوروبا الغربية .

ولسنا فى حاجة الى بذل جهد للتدليل على أن جوهر الترحيب بالحجر الفلسطينى نابع من أن التجميد الأمريكى ـ الإسرائيلى للأوضاع والمصالح فى منطقة الشرق الأوسط قد انكسر وتحطم تحت ثقل ثورة الحجارة . وان كل شيء بات من جديد مطروحا لصياغات جديدة للأوضاع فى هذه المنطقة الاستراتيجية . صياغات بعيدة عن الاحتكار الأمريكى ـ الإسرائيلى ، وتضمن مصالح الجميع ، بأقصى قدر ممكن واقعيا من المساواة والأمن ، لعقدين قادمين من الزمن على الأقل . والأساس الذى تبنى عليه هذه الصياغات الجديدة ، هو إقامة الدولة الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية ، وتحرير جميع الأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ .

بيد أن هذا الترحيب لا ينفى الشعور بالقلق عند كل طرف من أطراف هذا البعض .

القلق الذى يوسوس فى صدور غالبية البلدان العربية ، ينطلق من مجموعة متراكمة من التساؤلات القديمة المتجددة التى صاحبت انطلاق الثورة الفلسطينية فى ١٩٦٥ ، عن ماهية الدولة الفلسطينية المستقلة . وما ستطرحه عند دخولها النظام العربى الاقليمى من اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية قد تعصف ـ بدرجة أو بأخرى ـ بالاختيارات السائدة .

أما القلق عند الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية ، فانه ينبع من الخشية من أن يؤدى الاختلاف الجذرى بينه وبين الولايات المتحدة حول الموقف من ثورة الحجارة الفلسطينية ، وأسلوب ومضمون ترجمتها لواقع حى على الأرض ، الى تجميد ، أو إضعاف قوة الدفع فى مسيرة الوفاق النووى التاريخى الذى بدأ - متزامنا مع حركة الحجر الفلسطينى - فى نهاية عام ١٩٨٧ . أو على الأقل إبطاء خطواتها عن المعدل المطلوب ، فى حين أن هذه المسيرة - بمعدل سرعتها المخطط - ضرورة سياسية واقتصادية واجتماعية وتكنولوجية حتمية لموسكو .

ولعل القلق الذى ينهش عددا من الصدور الأوروبية الغربية ، راجع الى أنه لا مفر من أن تدفع « ثمنا ما » لتجاهلها المتعمد الطويل المدى لقضية الفلسطينى ، الشعب والدولة ، برغم انها كانت تملك موضوعيا - على الرغم من انكارها - بعض عوامل الضغط على أمريكا وإسرائيل فى هذا المجال . ولكنها امتنعت عن توظيفها ، أو على الأقل ترددت فى ذلك .

فى هذا الاطار نلحظ عددا من التيارات الرئيسية المتضاربة فى بحيرة الشرق الأوسط العاصفة بالأنواء :

● **تيار إسرائيلى** ، يجند اقصى ما لديه من اجهزة القمع لاخماد أنفاس ثورة الحجارة ، ولكن دون جدوى ملحوظة . على العكس ، امتدت ثورة الحجارة من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ الى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ والتى كان يعتقد العدو أنه طهرها من « الجرثومة الفلسطينية » عندما فرض على سبعمائة وخمسين ألفا من الفلسطينيين هناك ، الجنسية والقانون الإسرائيليين . وبات عجز ترسانة الاسلحة الحديثة الإسرائيلية ، امام حجر رجل الشارع الفلسطينى ، واضحا للعيان .

وقد عمد بعد ذلك الى محاولات لا تنتهى ، لتمزيق صفوف الوحدة الفلسطينية التى تحققت من خلال الانتفاضة الوطنية التى شملت جميع القوى والاتجاهات والأجيال والمواقع ، لكنه اخفق . فانتقل الى تخويف العرب والعالم ، من خلال الزعم بأن ثورة الحجارة صورة أخرى من ثورات « **الاسلام المتعصب** » . غير أن غالبية التيارات الإسلامية أفشلت مخططه بالإعلان عن أنها جزء لا يتجزأ من حركة كل الشعب الملتزمة بسياسة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

وعند ذاك ، أصبح العدو يزاوج بين تصعيد أسلوب القمع الوحشى ، وبين التلويح بنوع من « **الرشاوى السياسية** » التى قد تمنح حكما ذاتيا معدلا للفلسطينيين

فورا . يفتح الباب بعد ثلاث سنوات - وليس خمس سنوات كما كان مقررا فى اتفاقات كامب ديفيد - لنوع من تقرير المصير . بيد أن ذلك لا يلقى الا مزيد من الحجارة .

● **التيار الثانى** ، هو التيار الامريكى الذى يرفع شعار المفاوضات المباشرة بين الدول العربية وبين إسرائيل ، مع استبعاد لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بديلا عن المؤتمر الدولى ، من ناحية . وبديلا عن اقامة الدولة الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية ، من ناحية اخرى . ويحاول أن يلفق فى البداية مبادرة ، يحملها ريتشارد مورفى مبعوث ريجان الى دول المنطقة . يوائم بين البند الأول مما عرف باسم **مبادرة الرئيس حسنى مبارك** بإيقاف العنف والقمع فى الأرض المحتلة لمدة ستة اشهر تحت دعوى خلق مناخ صحى للتسوية ، **وبين كل بنود المشروع الإسرائيلى** الذى يقدمه شامير تحت اسم **الحكم الذاتى المعدل** . (جاءت بعد ذلك مبادرة شولتز فى نفس الإطار تقريبا) .

● **التيار الثالث** ، مصرى وينطلق مما عرف باسم **مبادرة الرئيس حسنى مبارك** ، والتى تتضمن خمسة بنود أربعة منها عبارة عن ترجمة للمطالب الأربعة عشر التى أعلنتها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة يوم ١٤/١/٨٨ فى المؤتمر الصحفى الذى عقده المتحدثون باسمها فى فندق ناشيونال بالاس فى القدس العربية المحتلة ، وهى خاصة بالغاء حالة الطوارىء ، والإفراج عن جميع المعتقلين ، وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين فى الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧ ، وعقد المؤتمر الدولى تحت رعاية الأمم المتحدة وباشتراك منظمة التحرير الفلسطينية .

اما البند الأول فقد صيغ فى عبارة تساوى بين عنف حجارة من يقاومون الاحتلال كحق مشروع وبين القمع الإسرائيلى الوحشى . ويطالب بايقافهما معا فى وقت واحد . وهو ما أثار نقدا له من ناحية . واستغلته الولايات المتحدة وركزت الاضواء عليه وحده ، من ناحية أخرى . الأمر الذى دفع بالرئيس مبارك أن يعلن ، فى نوع من التصحيح لمبادرته . بأنها كل لا يتجزأ ، بجميع بنودها . ولا يمكن أخذ بند واحد وترك أو اسقاط البنود الأخرى . وأن ايقاف العنف ليس مقصودا به انهاء انتفاضة الحجارة . وانما أن تتوقف كل أعمال العنف وفى مقدمتها القمع الإسرائيلى ، إذا اعلنت إسرائيل التزامها وموافقتها على تنفيذ بقية بنود المبادرة .

● **التيار الرابع** ، سوفييتى . وقد تجسد فى الرسالة العاجلة التى بعث بها شيفرنادزه وزير الخارجية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بضرورة الدعوة العاجلة

لوزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن للاتفاق على أسس « **قرار جماعى** » بدعوة المؤتمر الدولى للانعقاد . تجرى بعده دعوة مجلس الأمن بجميع أعضائه الى مناقشته واقراره وتحديد جدول زمنى لآليات حركته . وذلك على أساس حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، ومشاركة منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى فى أعمال المؤتمر ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى .

● وثمة تيارات عربية أخرى ، لا تفصح بجلاء عن موقف محدد ، خارج إطار وثائق مشروع فاس للسلام العربى ومقررات قمة عمان الطارئة . ولكنها تتراوح عمليا بين الميل الى مبادرة الرئيس مبارك أو رفضها من ناحية ، وبين محاولة الوصول مع الولايات المتحدة إلى حل غير منحاز تماما لإسرائيل ، من ناحية اخرى .

فى مواجهة هذه التيارات جميعا ، يتحرك رجل الشارع الفلسطينى فى البحيرة ، ويده قابضة على حجره بقوة وثقة فى اتجاهين :

☐ **اتجاه** يعمد الى توفير أقصى ما يمكن من ظروف موضوعية وعوامل ذاتية ، لاستمرار الانتفاضة بحجمها وعمقها الشاملين . وتصعيدها بخطوات محسوبة الى مستوى العصيان المدنى . وفى سبيل ذلك يدعم الامكانات المادية والمعيشية للصمود . ويقوى من عمليات تنظيم الجماهير من خلال تكوين اللجان الوطنية فى كل مخيم ومدينة وقرية وسجن واحيانا الأحياء ، ترتبط جميعا بقيادة وطنية موحدة ، على اتصال تنظيمى وسياسى يومى بالقيادة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

☐ **واتجاه آخر** يطرح خطة كاملة للتسوية السياسية تتسم بالعقلانية والمصداقية . وتتجاوب مع مستوى النهوض الوطنى الشامل لثورة الحجارة . وتقوم هذه الخطة على ثلاثة أسس متكاملة :

الأول : إيقاف سياسة القبضة الحديدية بما تعنيه من كل وسائل القمع الإسرائيلية من عنف همجى واعتقال وفرض ضرائب الخ .. بضمان وجود قوات أو مراقبين للأمم المتحدة يسهرون على حماية الشعب من العدوان والاحتلال وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحقوق الشعب الرازح تحت الاحتلال . **والثانى** : العمل على نزع الاحتلال تماما من غزة والضفة الغربية ، والقدس العربية فى اجل محدد قريب . **والثالث** : عقد المؤتمر الدولى المتمتع بالصلاحية الكاملة تحت رعاية الأمم المتحدة ،

وبمشاركة الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . وذلك انطلاقا من قرارات الشرعية الدولية ، وحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه .

كل المؤشرات الموضوعية ، تؤكد أن استمرار ثورة الحجارة وتصاعدها من خلال الخطوات المحسوبة الى مستوى العصيان المدنى ، يمنح الخطة الفلسطينية للتسوية السياسية - لأول مرة - فرصة تاريخية للنجاح والتحقيق .

فهى من ناحية ، لا تشتط فى مطالبها الى الحد الذى يتجاهل الوجود الواقعى للطرف الآخر ، الذى يمثله العدو . وهى من ناحية اخرى ، تشرك المجتمع الدولى كله وشرعيته فى صياغة التسوية وضمان تنفيذها بما يحقق مصالح الجميع ، بعدالة ، فى هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة من العالم .

وإذا كان للعرب - كل العرب - على مستوى الدول أو الشعب من دور محدد ومسئولية محددة اليوم ، فهما يتمثلان فى الالتزام الحقيقى والعمل باتجاهى الحركة الفلسطينية وانتفاضتها . وعلينا ان لا نقع مرة أخرى فى الحسابات الخاطئة التى ارتكبناها جميعا - بقدر أو بأخر - فى عام ١٩٨٢ ، حين كانت هزيمة اسرائيل ومغامرتها على مرمى اليد العربية ، لكنا سحبناها . وكانت النتيجة هذا الثمن الفادح ، سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، الذى دفعناه وما نزال ندفعه حتى اليوم .



الفصـــل الثانـــى

الانتفاضــة : المنظــور الفلسطينى

[١]

الدولة الفلسطينية فى التسعينات

ادخل الى قلب الموضوع مباشرة فاقول : اتنبأ ان تقوم الدولة الوطنية الفلسطينية . فى الضفة الغربية وغزة ، تحت قيادة منظمة التحرير عند بداية التسعينيات على الارجح . وبذلك تحقق الثورة الفلسطينية ـ بقدر أو بآخر ـ ما عرف باسم « **البرنامج المرحلى** » الذى اقره مجلسها الوطنى المنعقد بالقاهرة عام ١٩٧٤ . وذلك تمييزا له عن الهدف الاستراتيجى الذى يتحدد فى إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى . عند نهاية المطاف ، تضم تحت مظلة المواطنة الواحدة ، اليهود والمسيحيين والمسلمين .

ومع ذلك ، قد تتطلب دواعى الحذر ، ان اضع صياغة اكثر دقة لهذا التنبؤ فأقول : لن يتأخر قيام الدولة الوطنية فوق الجزء المحرر من فلسطين ، عن نهاية القرن العشرين .

ولعل المفردات الأساسية للحساب السياسى الذى يقود الى هذا التنبؤ تنبع من معطيات واقع جديد للصراع العربى الاسرائيلى تجمعت على نحو غير مسبوق ، وباتت بدورها الشروط الموضوعية التى تحكم مصير هذا التنبؤ .

ويمكن ، فى اختصار ، رصد هذه المعطيات ـ الشروط فى النقاط الأربع التالية :

● **الأولى** : مواصلة النضال الفلسطينى ، بأبعاده العسكرية والسياسية والجماهيرية وذلك بالمستوى الراهن من قوة الحركة والدفع ، الموحدة قياديا وجبهويا وتنظيميا فى الداخل والخارج معا (اذا صح مثل هذا التعبير الجغرافى المجرد عن الثورة) والذى بلغ قمته بانتفاضة الجماهير وكوادرها ، فى شمولية عارمة ابتداء من الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ .

● **الثانية** : استمرار غالبية الحكومات العربية على موقف « اللاعداء واللادعم » ، الذى وصلت اليه عمليا بالنسبة لحركة منظمة التحرير فى قمة عمان

الطارئة فى نوفمبر ١٩٨٧ . وعدم الارتداد الى المناورة حول المؤتمر الدولى ، ناهيك عن موقف الحصار والطعن فى الظهر ، والذى بلغ أوجه فى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات .

● **الثالثة** : الافتقاد النسبى المتصاعد لوحدة وفاعلية القرار الإسرائيلى ، السياسى والعسكرى اللتين تميزت بهما اسرائيل منذ قيامها . ويعود ذلك الى تفجر الازمات الاقتصادية والامنية والاجتماعية والعنصرية والايديولوجية فى الاسس التى قام عليها الكيان الاسرائيلى الخاص ، وصعوبة الوصول الى حلول ذاتية من الداخل . الأمر الذى شرع فى تمزيق النسيج التقليدى للمؤسسة العسكرية ـ السياسية القابضة ، والتى تمثل العمود الفقرى للمشروع الصهيونى ، وذلك فى مواجهة اعادة وحدة النسيج الفلسطينى الممزق اجتماعيا وسياسياً ونضالياً ، وتسلحه بقنبلته الديموجرافية ـ السكانية التى تتزايد بأكبر معدل قياسى فى العالم ، وغدت الهم الاسرائيلى الأول منذ ١٩٨٧ .

● **الرابعة** : تتابع خطوات مسيرة الوفاق النووى العالمى بأبعاده الاقليمية الحتمية ، والتى دشنت ـ عمليا ـ بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على اتفاقية ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى فى أوروبا خلال قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ . التى تبعتها قمة أخرى ، هى الرابعة من نوعها فى مدى لا يزيد على سنتين فى موسكو مع بداية ربيع عام ١٩٨٨ .

قصدت عن عمد ـ هنا ـ ان أسجل النبوءة فى اطار محدد . وهو ما اسميته « بالمعطيات ـ الشروط » الاربعة التى تحكم حركة الواقع الراهن وصراعاته » . ذلك أن الالتزام ـ امام القارىء ـ فى تحليل الاحداث الحاضرة ، واحتمالاتها المستقبلية بهذا النسق فى التفكير يفرض بالضرورة على الكاتب اقصى درجة من النظرة الموضوعية ، وذلك بغض الاعتبار عن نسبة الصواب الى الخطأ فى التحليل والاجتهاد .

كما أنه ينبه ـ القارىء والكاتب معا ـ الى الوعى بخطر الوقوع تحت ضغوط الاحاسيس والمشاعر الذاتية التى لا بد وان تكون الانتفاضة قد اشعلتها الى حد الغليان فى وجدان كل عربى . وربما يمكن القول ايضا الوجدان الانسانى فى العالم كله ، الى حد بعيد .

من هنا ، فإن هذا المنهج ، فى تقديرنا ، يوفر ضمانة ضد الوقوع أسرى لسراب التفاؤل التقليدى والذى اصبح سمة ملازمة لنا نحن العرب كتعويض عن تراكم

الاحباطات والهزائم فى المواجهة التاريخية مع العدو الصهيونى . وبالتالى بتنا نتعلق كالغريق ، بأى قشة تظهر على سطح البحر المتلاطم ، لعل يكون فيها النجاة . ونبنى آمالا على غير أساس من الواقع والفعل ، ما تلبث أن تخيب . ونرتد إلى قوقعتنا فى كل مرة منهزمين ومتمردين على كل شيء ، حتى على ثوابتنا القومية والحضارية وما لدينا من امكانات وقوى الفعل . وذلك الى درجة العدمية التى تفقدنا الايمان بالذات والهوية واعمال قوانين الحركة والتطور التاريخى . ولعل النموذج الصارخ فى هذا المجال هو ذلك النموذج العدمى الذى تأخذه هذه القوة العربية أو تلك ، بين آن وآخر ، من منظمة التحرير الفلسطينية حتى لنكاد نخنقها بأيدينا . لأنها لم تحرر بعد فلسطين من البحر الى النهر ! وفى الاغلب ايضا انها لم تريحنا - كل فى بلده - من المشاكل الوطنية المتراكمة دون حل منذ هزيمة ١٩٦٧ على مستوى الوطن العربى كله .

هذه المرة ، الأمر يختلف ، ان الفعل الثورى الذى قادته الطليعة الفلسطينية المنظمة على مدى اثنين وعشرين عاما ، قد بلغ ما يمكن ان يسمى « **بنقطة الطفرة** » التى طال انتظارها ، وهو تحول الثورة من مرحلة الطليعة المنظمة المطاردة الى مرحلة كل الشعب فى كل فلسطين ، بجميع اتجاهاته السياسية والفكرية واجياله . بمعنى أن « الانسان العادى الفلسطينى » اصبح هو الثورة فى « حياته اليومية » . وقد أخذ هذا الوضع الفلسطينى الجديد والمتميز يخصب بعمق متزايد « الانسان العادى العربى » ويحركه نحو « المشاركة المسئولة والمنظمة » وليس مجرد « المساندة بالقول » فى احسن الفروض . وهذا بدوره ايقظ على نحو واسع وعميق الضمير الكامن أو المغيب نتيجة التزييف الاعلامى للانسان العادى فى قارات العالم الخمس . واندفع - بدرجات متفاوتة - للضغط على حكوماته من اجل تصحيح مواقفها من القضية الفلسطينية ، باعتبارها قضية تحرر وطنى وحقوق انسان مصلوب على نجمة داود منذ اربعين عاما .

وهكذا فان العامل الجديد فى هذه المرة هو اقتحام الانسان العادى فلسطينيا وعربيا وعالميا ، لأول مرة ، حلبة الصراع الى جانب الشعب الفلسطينى فى مواجهته الشاملة لقوات الاحتلال الاسرائيلى .

ويعلمنا التاريخ انه حين تتحول قضية ما الى قناعة جماهيرية متحركة فان كسبها يصبح فى متناول اليد خلال مسافة زمنية محدودة . وهذا بالدقة هو المفاجأة الاستراتيجية التى حققتها الثورة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ . وتغير ، اليوم ، من كل الحسابات السابقة للجميع .

أود قبل أن اتطرق الى الحديث عن « المعطيات ـ الشروط » الأربعة ، والتى هى فى جوهرها « **حيثيات التنبؤ** » الذى صدرت به هذا الحديث ، ان اتوقف عند نقطتين فرعيتين غير انهما على قدر كبير من الأهمية لفهم سياق الحركة .

● **النقطة الأولى** : أن الهدف الذى حددته جماهير الانتفاضة الديسمبرية فى فلسطين مع طليعتها ، هو انجاز البرنامج المرحلى للثورة . والذى يعنى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير فى الضفة الغربية وغزة بعاصمتها القدس . ولعله لم يعد سراً القول بأن هذا البرنامج المرحلى نبع أول ما نبع ، عن الجماهير الفلسطينية فى الداخل . وطرحته على قيادة منظمة التحرير فى أوائل السبعينيات . وكان تقدير « جماهير الداخل » انه لا بد من تعيين أهداف مرحلية ـ خلال النضال المعقد والطويل النفس بالضرورة ـ على طريق الوصول الى الهدف الاستراتيجى ، وهو اقامة الدولة الديمقراطية على كل فلسطين التى تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين ، دون تمييز عنصرى أو دينى . وأن الهدف المرحلى العاجل والممكن تحقيقه فى اطار علاقات القوى الفلسطينية ـ الاسرائيلية خاصة والقوى العربية ـ الصهيونية الاستعمارية عامة ، والقوى الدولية ايضا ، هو الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من فلسطين . آخذين فى الاعتبار أن الغالبية العظمى من الدول والقوى الحليفة أو الصديقة لحركة التحرر الفلسطينى وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى نفسه ، تعترف بوجود اسرائيل فى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ .

هذا فضلا عن أن الشرعية الدولية ممثلة فى الأمم المتحدة ، تتعامل مع الصراع العربى ـ الاسرائيلى على أساس أن قراراتها منذ عام ١٩٤٧ ، تعترف بوجود دولتين فى فلسطين : الدولة العبرية والدولة العربية الفلسطينية .

وأن الاصرار على الهدف الاستراتيجى وحده ، والتعالى على أى أهداف مرحلية ممكنة على الطريق ، ليس فقط يعقد المسالك على انجاز الهدف الاستراتيجى ، وانما يضع الثورة الفلسطينية عمليا ، فى المدى الراهن والمنظور ، فى تناقض مع الاصدقاء والحلفاء والشرعية الدولية . فى حين ان استمرار دعمهم الفاعل للثورة هو ضرورى ، ليس فقط على مستوى القدرة على الفعل ، بل وعلى مستوى القدرة على الوجود نفسه . وخاصة بعد الهزيمة المهولة عام ١٩٦٧ وعدم قدرة الانظمة العربية والحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية للشعوب العربية ، على تحمل تكاليف وتضحيات الطريق الطويل الشاق ، حتى يتحقق الهدف استراتيجى .

واستندت جماهير الداخل وفاعلياتها فى طرح البرنامج المرحلى ايضا ، على انه يترجم الى فعل على الأرض ، انضج شعار ثورى واقعى ، ارتفع فى مواجهة هزيمة ٦٧ والتعبئة لتجاوزها . وهو شعار « جمال عبد الناصر » الذى تجسد فى « **ازالة آثار العدوان** » وليس « انزال الهزيمة الكاملة باسرائيل » الذى كان عبد الناصر ، بوزنه التاريخى قادرا على رفعه كتعويض ذاتى عن الهزيمة التى تحمل مسئوليتها بشجاعة ، أو دغدغة لعواطف الجماهير ، لكنه رفض الخداع والتضليل أو الرومانتيكية الثورية غير المجدية . واصر على التمسك مرحليا بما يمكن تحقيقه عمليا . وهو ازالة آثار العدوان الذى حدد له فى نفس الوقت منهجا واضحا : **وهو أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة** . وان اصطلاح القوة هنا يعنى العمل العسكرى جنبا الى جنب مع العمل السياسى والتعبوى والاعلامى وتفتيت جبهة العدو ، فى وقت واحد .

وقد انعقدت مباحثات هامة بين ممثلين للفاعليات فى الارض المحتلة وبين قيادة منظمة التحرير لمناقشة ما اصبح يسمى بالهدف المرحلى وموقعه وامكاناته من مسيرة النضال الفلسطينى الوطنى والعربى القومى . وقد شاركت فى بعض هذه المباحثات احزاب وقوى وشخصيات عربية .

وانقسم الرأى الى اتجاهين ، فلسطينيا وعربيا .

● **اتجاه** تبنته فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعى الفلسطينى ، تدعمها غالبية القوى والاحزاب والشخصيات القومية والتقدمية العربية التى كانت قد تجمعت تنظيميا عام ١٩٧١ فيما عرف باسم « **الجبهة العربية المشاركة فى الثورة الفلسطينية** » التى تولى مسئولية امانتها العامة الزعيم اللبنانى القومى الراحل « كمال جنبلاط » . وتجاوب هذا الاتجاه مع اطروحة جماهير الداخل على اساس ان هذا « **ارادة الشعب فى الميدان المباشر** » ورؤيته الواقعية للامكانات والقدرات . وان تجاهل القيادة لهذه الارادة يخلق فجوة بينها وبين قواعدها وجذورها الشعبية فى الاراضى المحتلة . وأن المهم فى النهاية هو أن يجرى التعامل مع البرنامج المرحلى فى اطار الهدف الاستراتيجى ، وليس بديلاً عنه .

● **أما الاتجاه الآخر** فقد تبنته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعدد من المنظمات الصغيرة نسبيا والتى كونت فيما بينها ما عرف باسم جبهة الرفض . ولقيت الدعم ـ وقتذاك ـ من حزب البعث العربى الحاكم فى العراق اساسا . واستند هذا

الاتجاه فى رفضه لأطروحة البرنامج المرحلى ، الى خطورة أن يكرس ذلك فى النهاية ـ فضلا عن عدم واقعيته ـ بديلاً عن الهدف الاستراتيجى . ويفتح الطريق لقوى فلسطينية يمينية تتحالف مع « النظم العربية التى تقودها البرجوازية الصغيرة » والنظم الرجعية التقليدية لمساومات مع العدو الاسرائيلى والامبريالية الكبيرة . يقود فى النهاية الى ما اسمته « **بالحلول التصفوية** » الأمر الذى سوف يروج لحالة من التعايش العربى الفلسطينى مع الصهيونية واسرائيل . وبالتالى تمكين المشروع الصهيونى من أن يحقق اهدافه الفلسطينية والعربية كاملة . وفى تقدير هذا الاتجاه أنه من الخطأ تبنى اهداف ولو مرحلية ، تنبع عن حالة القهر والبطش التى تعانيها يوميا جماهير الداخل تحت الاحتلال . ذلك انها لا تمثل الجوهر النضالى للشعب الفلسطينى ، وإنما هو وضع ضعيف ومؤقت ، يمكن تغييره الى الصلابة والقوة والنفس الطويل من خلال تكثيف العمل العسكرى المسلح والتركيز على عمليات التعبئة والتوعية والتنظيم فى الداخل . وانه من الخطر أن تتحول قيادة الثورة إلى تنظيم « **ذيلى** » لعفوية الجماهير الخاضعة بقسوة للاحتلال . الأمر الذى يجعلها تتوق للخلاص بأى ثمن ، دون ما رؤية استراتيجية متكاملة للصراع . وطالب هذا الاتجاه بما سماه « **الفرز الثورى** » داخل الساحة الفلسطينية والساحة العربية معا . وبالتالى توسيع وتجذير المعركة ضد اسرائيل والنظم العربية المساومة والرجعية والامبريالية العالمية معا .

وانتهى الأمر بطرح الاتجاهين على المجلس الوطنى الفلسطينى (برلمان الثورة) واسفرت المناقشات العاصفة داخل المجلس عن تبنى الاتجاه الأول . الذى توصل فى البداية الى صيغة مبدئية تقول « **باقامة السلطة الوطنية** » فوق اى رقعة تتحرر من فلسطين . وذلك قبل ان تصل الى الصيغة الراهنة المحددة الخاصة بالدولة الفلسطينية المستقلة فيما عرف باسم [البرنامج المرحلى] .

وقد ادى هذا الى انفصال الجبهة الشعبية ومجموعة جبهة الرفض عن منظمة التحرير . الأمر الذى فجر صراعات فى الساحة الفلسطينية قادت الى انقسامات داخل جبهة الرفض ذاتها . ولكن الجبهة الشعبية مالبثت ان عادت الى الالتحاق بمنظمة التحرير من جديد مع تسجيل تحفظ ، لا يتسم بالحدة السابقة ، على البرنامج المرحلى .

وتجىء الانتفاضة الجماهيرية فى ديسمبر ١٩٨٧ لتؤكد ـ عمليا وتاريخيا ـ صحة

وفاعلية « البرنامج المرحلى » للدولة الفلسطينية المستقلة فى غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية . وذلك بتجسيد هذه المنطقة المحددة من فلسطين دوليا ، باعتبارها منطقة احتلال لارض وشعب . واسرائيل كقوة احتلال باغية شرسة تخالف اتفاقية جنيف الرابعة ، ينبغى ان تنسحب فورا . وبالتالى وضع اليد على هدف واقعى ينقل الشعب الفلسطينى وثورته الى ظروف أفضل ، تمنحه مزيدا من الفاعلية . وخاصة قوة الانطلاق والحركة من أرض وطنية محررة نحو آفاق الاستراتيجية .

نأتى الى النقطة الفرعية الثانية . وهى خاصة بتلك النغمة النشاز التى تعزف ، سواء بحسن نية معزول عن الحقيقة أو تشبثا بموقف سابق من منظمة التحرير اثبتت حركة الاحداث خطأه ، على لحن ان الانتفاضة مجرد هبة عفوية من الجماهير لا علاقة لها « بالثورة » التى تقودها فى الخارج منظمة التحرير . وان منظمة التحرير وياسر عرفات يحاولان ركوب موجتها حتى لا تتكشف عورة ثورة الخارج . أو - فى لحن آخر - ان هذه الانتفاضة من فعل قوة واحدة فى الساحة الفلسطينية وهى قوة الاتجاه الاسلامى السياسى وحده فى مواجهة بقية الاتجاهات الوطنية الأخرى .

وبداية فإن كل هذه النغمات تتعارض تعارضا كليا مع نغمات الحقيقة الواقعة التى تصدر عن جماهير الانتفاضة ذاتها والتى تؤكد على وحدة كل الشعب بجميع تياراته وقواه السياسية والاجتماعية ، من ابن السابعة الى ابن السبعين ، فى اطار منظمة التحرير ، باعتبارها هوية المواطنة الشاملة للجميع . ومن هنا اكتسبت صفتها كممثل شرعى وحيد . وهو ما تحاول كل القوى المعادية وفى مقدمتها التحالف الامريكى الاسرائيلى ، اسقاطها بكل الوسائل .

وفى هذا المجال بالتحديد ، لا أدرى هل لم يتصل بعلم أصحاب هذه النغمات النشاز ، أم انهم يتجاهلون عن عمد ما اتصل بعلمهم ، من واقعة حاسمة فى دلالتها . وهى قيام وفد مكون من واحد وعشرين شخصية فلسطينية تمثل جميع فاعليات وقوى واتجاهات ومواقع الانتفاضة الجماهيرية فى الثانى والعشرين من ديسمبر ١٩٨٧ متحدين سلطات الاحتلال ، بالاجتماع بجميع القناصل العامين للدول المعتمدين فى مدينة القدس . وذلك لاعلان الاسس والمواقف والاهداف السياسية لحركة الانتفاضة من خلال مذكرة جماعية تنص فى بندها الرابع على ما يلى ، حرفيا « لقد أجمع شعبنا فى الداخل والشتات وأكد فى كافة المناسبات ومن على كافة المنابر عن دعمه وتأييده

لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى وأكد رفضه لأى بديل لها . أو شريك فى تمثيلنا . ونحن نؤكد أن اية جهود جدية لتحقيق تسوية عادلة للمشكلة لا تستطيع أن تتجاهل ارادة شعبنا فى اختيار من يمثله »[1] .

وهكذا تقطع الانتفاضة قول كل خطيب ، هنا أو هناك .

وهل يتصور أصحاب هذه النغمات ، المفروض انهم مناضلون أو سياسيون متمرسون فكراً وتجربة ، أنه يمكن فى ظل اشرس احتلال عنصرى عرفه التاريخ الانسانى ، ان ينهض شعب بكامله دون سلاح الا الحجارة واطارات السيارات المحترقة والعلم الفلسطينى والاضراب ، فى انتفاضة شاملة ذات اهداف سياسية جماعية محددة وبزمن طويل نسبيا ممتد ومتواصل ، بصورة عفوية تلقائية . وكأنها معجزة هبطت من السماء دون اعداد دقيق مسبق على قدر ما تتيحه الامكانات . وقيادة مركزية ، وذلك بفعل الحرث الثورى المستمر . على مدى اعوام طويلة من النضال والتضحيات .

صحيح تعرف الشعوب فى لحظات تاريخية هبات وانتفاضات عفوية وتلقائية ، ولكن الصحيح ايضا ان مثل هذا النوع من الانتفاضات تكون قصيرة المدى . ويجرى ـ فى الغالب احتواؤها ـ ما لم تكن مستندة الى تنظيم وقيادة ومنظور سياسى محدد . ولعل التجارب فى وطننا العربى حاسمة الدلالة على ذلك . انطفأت الانتفاضات الجماهيرية ، مع مراعاة اختلاف الظروف بينها ، فى كل من مصر ١٩٧٧ والمغرب وتونس عام ١٩٨٥ بعد يومين على الأكثر من قيامها . فى حين أن انتفاضة جماهير العاصمة الجزائرية التى كانت مستندة الى جبهة التحرير فى ١٩٦٠ ضد الاحتلال الفرنسى اتسمت بالشمول والنفس الطويل حتى حققت اهدافها .

ان اقصى ما لنا من حقوق ، ونحن فى بلادنا العربية لم نستطع يوما أن نفتح للثورة ، أداة وجماهيرا ، ولو ثغرة فى جدران الحصار العربى السميكة التى شيدت من حولها ، هو أن نتبادل الرأى بصراحة وبمنهج نقدى مع الثورة ومنظمتها . ولكن من موقع وحدة العمل المصيرى وبأسلوب مسئول ـ لا بأسلوب التشهير ـ الذى قد نطرب له سياسياً . بيد أنه يدفع بالكارثة كى تسقط على رؤوس الجميع .

---

(١) راجع الوثيقة رقم (١) فى فصل الوثائق .

[٢]

الاشـكاليـات الأربـع

تعلمنا خبرة النصف الثانى من القرن العشرين فى مسألة التحرر الوطنى ، أن الصراع بين الشعب وبين الاستعمار ـ خاصة الاستيطانى منه ـ فى البلد المعنى بخصوصيته المحددة ، يظل يتراوح فى حركته ، بين الجزر والمد ، حتى يصل عند لحظة زمنية من عمر الصراع ، إلى ما يسمى « **بنقطة فاصلة** » .

النقطة الفاصلة ، تعنى أن مجموعة من عوامل الحسم الأساسية قد نمت وتجمعت بقوة فى اتجاه واحد ، بعد أن كانت ضعيفة متفرقة أو متعارضة . الأمر الذى يصبح معه فى الامكان تحقيق « هدف ما » لصالح أحد طرفى الصراع على حساب الطرف الآخر . والهدف ـ عندئذ ـ لا يقاس بالرغبات والآمال الذاتية لهذا الطرف أو ذاك . وإنما هو يتحدد ، موضوعيا ، بمقاس حجم ونوعية عوامل الحسم التى تجمعت فاعليتها فى اللحظة الزمنية المعنية من تاريخ الصراع .

وفى العادة ، يبدو هذا التجمع النوعى لعوامل الحسم . كما لو كان مفاجأة للجميع . ليس فقط بالنسبة لأطراف الصراع المباشرين أو غير المباشرين للصراع . بل والعالم كله . ذلك أن عملية التجمع تظل تجرى بالضرورة خلال مسافة زمنية فى الأعماق ، غير المرئية للعين المجردة . ولا تتجسد وتتبين للرؤية إلا عند لحظة تفجرها الجماهيرى .

ومع هذه اللحظة الباهرة ، التى تظهر فيها هذه الرؤية للعيان وتتفجر مبادرتها على نحو يتجاوز كل تخطيط أو تدبير ، تتركز مهام قيادة الصراع عند الطرف المستفيد منها ، فى العمل السياسى على ترجمتها . وذلك بروحية وآليات البناء إلى واقع ممكن وحى على الأرض ، قبل أن تضيع الفرصة وتتبدد اللحظة التاريخية . فى حين تصبح المهمة العاجلة عند قيادة الطرف الآخر ، هى استعادة الروح المعنوية

والمصداقية فى قواه وأجهزته ، من أجل العمل على منع أو تخريب هذه الترجمة الواقعية لعوامل الحسم ، بروحية وآليات الهدم والمناورة .

وغالبا ما يستخدم الطرف الذى يقاوم عملية الحسم ، فى ذلك ، أسلوبا يزاوج بين أقصى درجات العنف وبين أقصى درجات المساومة واللين الزائفين . وهو الاسلوب المعروف باسم « **دورات الساخن والبارد المتعاقبة** » بأمل شل أعصاب عدوه وإرباكه ، حتى يجتاز ـ بأقل قدر من الخسائر ـ اللحظة الحرجة . وفى بعض الأحيان يقرن هذا الاسلوب باسلوب آخر . يعمد من خلاله إلى تشجيع وغواية الطرف المؤهل للحسم أو بعض قواه ، على محاولة تجاوز الحدود الموضوعية التى نضجت عند « النقطة الفاصلة » إلى ماهو أبعد من إمكاناتها وقدراتها على الأرض . فينتقل الأمر بذلك من دائرة « **الممكن المضمون** » إلى دائرة « **المجهول المغامر** » .

ليس هناك نقطة فاصلة واحدة ووحيدة ، فى تاريخ أى صراع بين الشعب وبين الاستعمار ، على مستوى التجارب المعروفة والمدروسة ، فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين . وإنما نقاط فاصلة متتابعة ، تقود إحداها إلى الأخرى ، حتى يحدث الحسم الاستراتيجى .

ومن هنا ، فإن الهدف ـ عند نقطة فاصلة معينة تجمعت عوامل حسمها ـ قد يكون هو حسم الصراع استراتيجيا لصالح أحد طرفى الصراع ضد الطرف الآخر . بمعنى أن النقطة الفاصلة هنا ، هى نهاية سلسلة النقاط الفاصلة التى تتابعت خلال مسيرة الصراع من قبل .

ويتمثل هذا الهدف فى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى ـ عند الطرف الفلسطينى ـ ببناء الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطينى ، التى تضم اليهود والمسيحيين والمسلمين دون تمييز ، على أساس من القبول العام وتكون بديلا عن الدولة العبرية العنصرية التى قامت فى ١٩٤٨ . فى حين يكون الهدف ـ عند الطرف الاسرائيلى ـ الاقتلاع شبه الكامل ، إن لم يكن الكلى ، للشعب الفلسطينى من أرضه وتصفية الثورة الفلسطينية المعاصرة التى تجسدت فى منظمة التحرير . وذلك لسنوات طويلة قادمة على الأقل . وبناء مايعرف فى أدبيات المشروع الصهيونى باسم اسرائيل الكبرى .

بيد أن الهدف يمكن ـ أيضا ـ أن يقتصر على حسم تكتيكى أو مرحلى ، وحسب . وذلك وفقا لنوعية وقدرة عوامل الحسم التى تجمعت فى النقطة الفاصلة التى وصل

إليها الصراع الممتد . وطبيعة الظروف وعلاقات القوى المحلية والاقليمية والدولية القائمة .

ويتحدد هذا الهدف - عند الطرف الفلسطينى - فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ذلك الجزء من الوطن الذى ينزع عنه الاحتلال الذى نجم عن هزيمة ١٩٦٧ . وذلك فى إطار الآفاق الاستراتيجية للثورة ، بنفسها الطويل المدى ومضمونها الديمقراطى المعادى للعنصرية . الأمر الذى يعنى - باختصار - إنجاز البرنامج المرحلى لمنظمة التحرير . وهو الذى يشكل - فى نفس الوقت - سمة أساسية من سمات خصوصيات الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى ، بأبعاده الوطنية والقومية والدولية . فى حين أن الهدف - عند الطرف الاسرائيلى - يتبلور فى تصفية مايسميه بالبنية التحتية لمنظمة التحرير . وتشديد الحصار عليها وإفراغها من قواعدها الجماهيرية وخاصة فى داخل الأرض المحتلة وافقادها المصداقية والقدرة على الإنجاز . ليس فقط على المستوى الاقليمى والدولى بل - وعلى الأخص - على المستوى المحلى ، بمايفصلها عن شعبها ، سياسيا وتنظيميا ونفسيا . ويمكنه من تلفيق قيادة بديلة - وربما أكثر من قيادة - تدخل معه فى مساومة لحل زائف أو مغشوش ، للصراع .

حين نسلط عدسة الكاميرا السياسية على الانتفاضة الجماهيرية المعاصرة فى فلسطين المحتلة ، التى اخترقت الأعماق إلى السطح المرئى من ميدان الصراع منذ الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ ، بفعل تجمع عوامل محددة للحسم ظلت تتفاعل على مدى اثنين وعشرين عاما ، فإنها تلتقط لنا صورة واضحة المعالم ، بعموميتها وخصوصيتها . تسجل أمامنا ذلك الموعد التاريخى للقاء بين اللحظة الزمنية الجماهيرية وبين النقطة الفاصلة للحسم المرحلى التكتيكى فى الصراع . وهو إقامة الدولة المستقلة على الأرض التى احتلت بعد ١٩٦٧ تحت قيادة منظمة التحرير .

وهذا بالدقة ، هو موضوع المعركة الراهنة وجوهرها وهدفها . ولم يعد من حق أحد كائنا من كان - فى تقديرنا - أن يخطىء الحساب ، فمفرداته واضحة : الثمرة ناضجة ، فى متناول اليد . والهدف بات على مرمى حجر . وعمليات الكر والفر اليومية بين الثورة وجماهيرها وبين العدو الاسرائيلى وأجهزة قمعه تجرى بسفور ، جهارا عيانا .

ومن هنا أسمح لنفسى بأن أميط اللثام - فى حدود ماتجمع لدى من معلومات من

مصادر فلسطينية مسئولة - عن بعض الوقائع التى لم يعد الكشف عنها يمثل خطورة . ذلك أنها - فى تقديرى - تفيد فى فهم مايجرى بموضوعية أكثر . وتضعنا جميعا أمام المسئولية الحقيقية إزاء هذا الحدث التاريخى إذا أردنا أن نكون مسئولين بالفعل ، بحكم دعوانا بالانتماء القومى المصيرى تجاه الشعب الفلسطينى وثورته .

نبدأ بالتأكيد على أن الانتفاضة الجماهيرية بأشكالها المتعددة والمتصاعدة التى تبدأ من الاضرابات الجزئية والكلية إلى المظاهرات الى الاعتصامات إلى العصيان المدنى ، هو قرار تم الوصول إليه على مستوى قيادة الثورة المركزية . بالاتفاق مع القيادات المحلية فى داخل الأرض المحتلة . وذلك منذ الخروج من بيروت فى ١٩٨٢ والذى فرض على منظمة التحرير نتيجة الاتفاق الذى تم بين الولايات المتحدة والغرب عامة وبعض القوى والنظم العربية . وهو الاتفاق الذى تضمنته محاضر الجلسات العديدة بين عدد من وزراء الخارجية العرب وبين وزراء خارجية أمريكا وبريطانيا وفرنسا . وشارك فى بعضها الرئيس الأمريكى رونالد ريجان نفسه . وقد جرى تداول نصوص هذه المحاضر فى اجتماعات المجالس الوزارية لجامعة الدول العربية . ولدى منظمة التحرير صور كاملة لها .

وإذا كان الهدف الأساسى من اسلوب الانتفاضة الجماهيرية هو فى النهاية حشد الطاقة القصوى للثورة لتجسيد الدولة المستقلة فى الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وإجبار العدو الاسرائيلى على الانسحاب منها ، فقد كان هناك دوما أهدافا فرعية متعددة . منها على سبيل المثال :

● الاصرار على تأكيد الوحدة الوطنية للشعب فى إطار منظمة التحرير باعتبارها « **الوطن المعنوى** » . ومحاصرة الانشقاقات التى حدثت - لأسباب مختلفة منها تدخلات عربية - داخل منظمة التحرير ، والضغط من أجل إعادة البناء الجبهوى لها فى ظل القيادة الشرعية المنتخبة وذلك باعتبارها الأداة النضالية التى تضبط ، سياسيا وعسكريا ، حركة الفصائل كلها . ولعل الدليل الحاسم على ذلك المظاهرات الجماهيرية الحاشدة داخل الأرض المحتلة التى فرضت منذ أواخر عام ١٩٨٦ ماعرف باسم الحوار الوطنى من أجل الوحدة الجبهوية بين الفصائل الرئيسية المتصارعة . قام فيه أبو اياد وأبو جهاد وأبو مازن بدور أساسى . وانتهى الحوار إلى عقد المؤتمر التوحيدى « الثامن عشر » للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى أبريل ١٩٨٧ . وعادت من خلاله إلى عضوية المنظمة كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعى الفلسطينى .

● إسقاط وتعرية خرافة التفريق والتمييز بين ماسمى « **بالخارج** » وبين ماسمى « **بالداخل** » فى الثورة . وأن الثورة كل واحد لا يتجزأ . المنظمة هى القيادة السياسية المركزية لكل التنظيمات والحركات الجماهيرية وقياداتها المحلية فى الداخل ، وبالتالى قطع الطريق على المحاولات الاسرائيلية المتعاقبة والتى كان أهمها إنشاء ماسمى « **بروابط القرى** » كقيادة من « الداخل » بديلة عن « قيادة عرفات الخارجية » وهو ماتم بالفعل ، حيث انهارت هذه الروابط بفعل الحركات الجماهيرية . كما انهارت أيضا المحاولات الأخرى التى قامت بين وقت وآخر ، من قبل الأردن أو من « مصر ـ السادات » تحت عباءة كامب ديفيد ، أو ليبيا ، أو من سوريا ، سواء منفردة أو بعون مباشر أو غير مباشر من اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

وللعلم فإن التقدير المالى للانفاق على هذه المحاولات كان يتراوح بين ستين إلى مائة مليون دولار . ذهبت أدراج الرياح .

● الاعلان الحاسم ، لكل من يهمه الأمر سواء داخل الأسرة العربية ونظمها المختلفة أو فى مواجهة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية ، أن لاشريك ـ كائنا من كان ـ لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى ، فى الحاضر والمستقبل . وبالذات فيما يتعلق بتمثيل الفلسطينيين فى المؤتمر الدولى المقترح .

وظهر من خلال ممارسة أساليب وأشكال الانتفاضات الجماهيرية عدد من الاشكاليات الهامة ، كان لابد من مواجهتها والوصول إلى حلول لها ، تتضمن قواعد محددة للعمل والحركة .

وكانت **أولى هذه الاشكاليات** تدور حول تحديد واضح لمسئوليات كل من القيادات المركزية لمنظمة التحرير ، وقيادات الداخل ، إزاء توقيت ومكان وأهداف حركات الاضراب والاعتصام والتظاهر الجماهيرى داخل الأرض المحتلة .

حول هذه الاشكالية جرى الاتفاق على مايلى :

أولا : من ناحية المبدأ ، فإن « قيادات الداخل » لها حرية تقرير القيام بالأعمال الجماهيرية التى يستلزم النضال اليومى فى الساحات المختلفة الاقدام عليها . وذلك فى نطاق محلى (قرية أو مدينة صغيرة أو جامعة أو مجموعة مدارس الخ ..) ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام أو المسافة الزمنية التى يتم خلالها الوصول إلى حجم معقول من الهدف الذى نظم من أجله العمل الجماهيرى ، أيهما أقصر .

ثانيا : قيادة الداخل للعمل الجماهيرى تتمتع بالصلاحية الكاملة لبدء العمل وإنهائه وفقا لتقديرها للموقف . دون أن تتورط فى إجراء اتصالات سياسية من أى نوع مع سلطات العدو أو حلفائه « أمريكا بالذات » دون إذن واضح مسبق من منظمة التحرير ، وفى إطار مواقفها ومقرراتها السياسية . وعبر أبو عمار عن ذلك - فى لقاء له ، فى بدايات ١٩٨٧ ، مع بعض قيادات الداخل أتيح لى مع الصديق الأستاذ مراد غالب وزير خارجية مصر الأسبق أن نحضر جانبا منه - « لكم كامل الحرية فى الحركة الجماهيرية بالشكل والأسلوب اللذين تقدرونهما . فأنتم أكثر دراية بتفاصيل الواقع اليومى وصعوباته منا جميعا . لكن كل مايشكل موقفا سياسيا وخاصة بالنسبة للعدو والولايات المتحدة فهو من حق القيادة المركزية للمنظمة التى تحكمها قرارات المجلس الوطنى » .

ثالثا : إذا ارتأت قيادات الداخل أن تدخل فى مواجهة جماهيرية مع سلطات العدو ، تستلزم بالضرورة زمنا أطول نسبيا من ثلاثة أيام ، وقطاعات أوسع حجما ، فإن عليها أن تتشاور فى ذلك مسبقا مع القيادة المركزية بوقت كاف ، لضمان الاعداد الجيد من جميع النواحى وتوفير المناخ الملائم سياسيا لاستثمار الحركة والاستعداد لاستيعاب أى ردود فعل سلبية قد تحدث أو تكاليف استثنائية يتوجب الوفاء بها .

والاشكالية الثانية التى أثيرت كانت حول تنظيم وسائل اتصال على قدر كبير من الفاعلية والتنوع والسرية فى وقت واحد ، مع الداخل . وتضاعفت صعوبة هذه الاشكالية ، بعد نفى المنظمة وقيادتها وكوادرها من لبنان الى تونس فى ١٩٨٢ . ثم أيضا بعد أن طرد أبو عمار وأبو جهاد وقيادات فتح والمنظمة من سوريا واغلاق جميع مكاتبها فى دمشق وغيرها من المدن السورية . وأخيرا من الأردن بعد أن أوقفت الحكومة ماسمى بالتنسيق السياسى بينها وبين منظمة التحرير طبقا لمشروع العمل السياسى المشترك ، الذى عرف باسم الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، واغلاق مكاتب المنظمة فى عمان ، وخاصة مايتعلق منها بدائرة الوطن المحتل التى كان يتولى مسئوليتها أبو جهاد فى عام ١٩٨٦ .

بيد أنه أمكن - خلال عام ١٩٨٧ - التغلب بدرجة كبيرة على هذه الصعوبة ، تنظيميا وتكنولوجيا . ويرجع الفضل فى ذلك إلى الجهد المشترك الذى بذلته **دائرة الوطن المحتل** بالتعاون مع مايمكن أن يسمى « **بتكنقراط الثورة وفنييها** » إذا صح هذا التعبير .

ولعل الدليل القاطع على ذلك ، ماأعلنته أجهزة أمن العدو - أخيرا من أنها تقدر وسائط الاتصال بين قيادة المنظمة وبين الداخل بخمسة وثلاثين قناة على الأقل ، لم يتم اكتشاف غير قناة واحدة . كما أن العدو فوجيء في اليوم الثالث من الانتفاضة الجماهيرية ، أي في العاشر من ديسمبر تحديدا ، بإذاعة فلسطينية سرية جديدة تبث الأخبار والتعليقات والأغاني الحماسية وشفرة برموز للاتصال على موجة قوية . وبخمس لغات هي العربية والعبرية والفرنسية والانجليزية والروسية !

والاشكالية الثالثة تفجرت من حول موقف الاتجاهات الاسلامية السياسية من منظمة التحرير ونزوعها إلى العمل المستقل .

والواقع أن الحركة الإسلامية بشقيها : الاخوان المسلمون في غزة . والجماعات الاسلامية الأخرى في الضفة الغربية ، قد اكتسبت وزنا وموقعا هامين في الساحة الفلسطينية منذ بداية الثمانينات . حتى صارت في مجموعها تمثل الكتلة الجماهيرية الثانية بعد كتلة فتح ، والتي تمثل حسب آخر استطلاعات فلسطينية واسرائيلية ودولية ، ٧٥٪ من القوى الجماهيرية المنظمة .

وقد سارعت فتح بمبادرة شخصية من أبو عمار وعدد محدود من رفاقه ، بالتيقظ لهذه الظاهرة . وليس هنا مجال لعرض تجربة فتح في التعامل الصحي مع هذه الظاهرة . وربما يكفي أن نقفز إلى نتائجها . والتي تبلورت - بعد حوار طويل وشاق - إلى **بناء جبهوي فتحوي - اسلامي** من حول برنامج مشترك يصب في خدمة النضال المشترك بجميع الوسائل ضد العدو الاسرائيلي . وقام هذا البناء بالفعل ولا يزال ، يباشر مسئولياته تحت اسم « **تنظيم الواثقون** » .

وفي خطوة تالية انضم التيار الاسلامي إلى عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة التي عقدت بالجزائر في أبريل ١٩٨٧ . ومن المتوقع أن يحتل مقعدا أو أكثر في اللجنة التنفيذية للمنظمة التي سوف ينتخبها المجلس الوطني في دورته القادمة .

ولعل هذا مايفسر أن أحدا ، في الداخل ، لم يصدر عنه بيان أو ادعاء بأي شكل من الأشكال ينسب الانتفاضة إلى تنظيمه أو حركته أو اتجاهه بمافي ذلك التيارات الاسلامية . وإنما كل ماأثير عن دور التيارات الاسلامية صدر عن تعليقات الصحف الأمريكية والغربية وربما بعض الصحف العربية في عدد من الدول . وكذلك عن اسرائيل بقصد إشاعة الانقسام في حركة وطنية فاجأتها بوحدتها وقوتها وشمولها .

أما الاشكالية الرابعة فقد تركزت حول ضرورة الحرص على عدم الخلط بين العمل الجماهيرى وقياداته ، وبين العمل العسكرى وقياداته . أو تعطيل أحدهما للآخر ، هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية ، عدم الخلط فى العمل الجماهيرى وانتفاضاته بين قياداته التنظيمية الحركية وبين قيادات سياسية تقوم بمهام الناطق الوطنى بأهداف ومطالب العمل الجماهيرى بين آن وآخر ، طبقا لما تتطلبه الظروف . كيف يمكن الوصول إلى صياغة دقيقة لذلك كله تضمن « المردود المطلوب » لكل نوعية من أنواع العمل النضالى ، محليا وقوميا ودوليا . وتوفر له الأمن والحماية من ضربات العدو الاسرائيلى فى نفس الوقت ؟

ويتمثل وجه الصعوبة فى الوصول إلى حل عملى لهذه الاشكالية ، فى أن منبع الجميع واحد . وهو الشعب الفلسطينى وثورته وقيادته المركزية المتجسدة فى منظمة التحرير .

على أية حال ، تكشف حركة الأحداث الجارية ، أنه قد تم الوصول إلى حل لهذه الاشكالية بقدر كبير من النجاح . ومن المؤشرات على ذلك ، أن اسرائيل لم تستطع - حتى كتابة هذه السطور ورغم إلقائها القبض على آلاف الفلسطينيين - أن تضع يدها على قيادة حركية واحدة للانتفاضة . وأن أقصى ماتمكنت من وضع اليد عليه هو بعض القيادات السياسية الناطقة باسم الانتفاضة . وهم بطبيعة مسئولياتهم يتحركون ويعقدون المؤتمرات الصحفية وغير الصحفية علانية ، فى تحد محسوب لسلطات الاحتلال . ويجرى هذا كله فى إطار الالتزام الدقيق بمنظمة التحرير وسياساتها من ناحية . وفى إطار المرونة والتقديم والتأخير للمطالب الجماهيرية للانتفاضة تبعا للظروف من ناحية أخرى .

ولعلنا نستطيع أن نلمس بوضوح آلية هذه الحركة الواعية من ملاحظة خطوات الانتقال ، من مخاطبة قناصل الدول الغربية فى القدس فى ١٩٨٧/١٢/٢١ من قبل قيادات سياسية محددة(١) إلى مخاطبة السلطات الاسرائيلية والرأى العام الاسرائيلى بتحد لا سابقة له - وفقا لتعبير وكالة الأنباء الفرنسية - عن مطالب محددة لجماهير الانتفاضة . وذلك فى المؤتمر الصحفى الذى عقده ممثلو المؤسسات الوطنية الفلسطينية فى الأرض المحتلة فى فندق « ناشيونال بالاس » فى القدس الشرقية فى الرابع عشر من يناير ١٩٨٨ . وكان مفاجأة صاعقة لحكومة العدو وأجهزة أمنها .

---

(١) راجع الوثيقة رقم | ١ | بفصل الوثائق .

وفى هذا المؤتمر ظهرت قيادات سياسية جديدة ، حيث أعلن **الدكتور سارى نسيبة** أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت أربعة عشر مطلبا[١] .

بهذه المطالب الأربعة عشر ، قام البناءون للدولة الفلسطينية المستقلة بوضع حجر الأساس .

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢] بفصل الوثائق .

[٣]

« كلمة السـر » و « نقطة الصـفر »

فى السابع عشر من شهر اكتوبر ١٩٨٧ (قبل حوالى شهرين من تفجير الانتفاضة الجماهيرية فى فلسطين المحتلة فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ على هذا النحو الشامل العارم) فاجأ « ياسر عرفات » جميع المراقبين والمتابعين لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى ، الاسرئيليين والعرب والقوى الدولية ، بتوجيه « رسالة مفتوحة الى الشعب الفلسطينى المناضل فى الأرض المحتلة »

واستهل « عرفات » رسالته بالحديث عن الانتفاضات الشعبية العارمة على أساس أنها حقيقة واقعة . قال : « كنتم دائما أبداً تثبتون وتؤكدون أنكم شعب البطولات .. شعب التضحيات .. شعب المعجزات .. الشعب الذى لا يعرف المستحيل .. تفجرون كل يوم هذه الانتفاضات الشعبية العربية العارمة التى تتواصل بروعتها فى كل مدينة وقرية ومخيم ، وحتى فى كل سجن من سجون العدو الغاصب الفاشى العنصرى . وعلى الأرضية الصلبة للإجماع الوطنى الشامل والوحدة الوطنية لمواجهة ومقاومة الاحتلال الصهيونى .. وإفشال كل مناوراته ومؤامراته السياسية وإحباط ممارساته الوحشية واحقاده العنصرية السوداء .. وكل سياسات البطش والعسف والتنكيل والقتل العشوائى على يد جنوده المدججين وقطعان المستوطنين المسلحين المتعصبين العنصريين الأرهابيين »(١)

وحرصت منظمة التحرير على اذاعة هذه الرسالة المفتوحة والالحاح عليها بصورة لافتة للنظر بكل وسائل الاعلام الممكنة . وخوطبت « اذاعة مونت كارلو » العربية المسموعة على نطاق واسع داخل الأرض المحتلة بالاهتمام الخبرى بهذه الرسالة . وكان السبب الذى قدمته منظمة التحرير لطلب هذا الاهتمام هو « التحية

(١) راجع الوثيقة رقم [٣] فى فصل الوثائق .

والتقدير » من القائد العام للثورة للشعب الفلسطيني وفاعلياته في الأرض المحتلة الذين رفضوا - في ذلك الوقت - تلبية الدعوة للاجتماع مع جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يزور اسرائيل . والتظاهر الجماهيري ضده وضد التحالف الأمريكي الاسرائيلي .

اثارت هذه الرسالة المفتوحة التي « ضُخِّمت إعلاميا » موجات من التعليقات الساخرة لعدد من قادة العدو الاسرائيلي وبعض الجهات العربية التي دأبت على الاستخفاف بمنظمة التحرير ووزنها وفاعليتها ، واتهامها « بانها انفصلت عن شعبها . وراحت تلهث وراء سراب الحلول السلمية والتسويات الاستسلامية وفي مقدمتها المؤتمر الدولي » .

وكان من بين التعليقات التي خرجت من اسرائيل تعليق يتحدث عن هذا « الحالم » القابع في منفاه بتونس على بعد حوالي أربعة آلاف كيلو متر من « أرض الميعاد » يتوهم انتفاضات شعبية في « الأراضي المدارة » (التعبير الاسرائيلي عن الأرض المحتلة بعد ١٩٦٧) لا وجود لها إلا في مخيلته وأجهزة منظمته ، التي تجيد فن الكذب واختلاق الأحداث . واكد التعليق على الهدوء الذي يشمل المناطق المحتلة ولايعكره سوى بعض الحوادث الصغيرة والمتفرقة ، التي يقوم بها بعض الصبية الذين يدفعهم ارهابيو عرفات لالقاء الحجارة على سيارات الجنود الاسرائيليين ويولون الأدبار . وان الوضع في مجمله تحت السيطرة الكاملة ! .

أما التعليقات التي صدرت عن بعض الجهات العربية فقد وصفت هذه الرسالة المفتوحة « التي لا معنى لها » بإنها محاولة من عرفات وزمرته في منظمة التحرير أن « يذكروا الأهل في الأرض المحتلة » بإنهم مازالوا على قيد الحياة ! وأن رفض ممثلي الشعب الفلسطيني في الداخل الاجتماع بشولتز والتظاهر ضده لم يحدث استجابة لقرار منظمة التحرير . بل على العكس ، جاء تحديا لقرار المنظمة التي تخلت عن الثورة والنضال . واخذت تلهث وراء الولايات المتحدة الامريكية ، وتتعلق بذيل كامب ديفيد ، وفقدت بالتالي مصداقيتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني . وخاصة في الأراضي المحتلة بعد ١٩٦٧ .

وكان « عرفات وزمرته في منظمة التحرير » سعداء للغاية بهذه التعليقات التي أثارتها « **الرسالة المفاجأة** » التي وجهها في السابع عشر من أكتوبر ١٩٨٧ ، حيث رأوا في هذه التعليقات غطاء وتمويها جيدين لما يجرى الاعداد له من مفاجأة

استراتيجية جماهيرية فى الأرض المحتلة عن قريب . فالحقيقة أن هذه الرسالة التى تحدثت عن « **انتفاضات شعبية عارمة فى كل قرية ومدينة ومخيم وسجن** » .. الخ وعن « **ضرورة الاستمرار والتصاعد والتعاظم** » وعن الاعتماد تحديدا على « **أجيال الحجارة والخناجر والسكاكين والقنابل الحارقة** » . وعن هدف « **إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطنى الفلسطينى وعاصمتها القدس الشريف** » كانت هى « كلمة السر » الى جميع أبناء الشعب الفلسطينى فى الداخل الرازحين تحت الاحتلال سواء منذ عام ١٩٤٨ أو منذ عام ١٩٦٧ ، بأنه قد تم الاتفاق بين القيادة المركزية للثورة وبين ممثلى اللجنة الوطنية التى تضم قيادة الداخل على اقتراح هذه القيادة الميدانية بتفجير انتفاضة شعبية عارمة ذات نفس طويل متصاعد - بخطوات محسوبة - تصل إلى درجة العصيان المدنى ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلى . وذلك بهدف خلق واقع فلسطينى جديد يفرض نفسه بقوة على جميع أطراف الصراع . سواء أكانوا اسرائيليين أم عربا أم أطرافا دولية صديقة أو معادية أو محايدة . وترك للجنة الوطنية القيادية فى الداخل أن تحدد - وفق تقديرها - للظروف والمعطيات « نقطة الصفر » التى تتفجر عندها الانتفاضة الشعبية . وأن تأخذ هذه الانتفاضة - عن عمد - شكل المواجهة الجماهيرية الشاملة العزلاء من السلاح ضد آلة القمع الاسرائيلية المدججة بالسلاح . فتستخدم فى ذلك الوسائل التقليدية والمتواضعة لهبة شعب كامل ضد الاحتلال ، من اضرابات واعتصامات وامتناع عن العمل ومؤتمرات جماهيرية سياسية والسيطرة على الشوارع . ولا تستخدم سواء فى المواجهة أو فى الدفاع عن النفس إلا الحجارة واطارات السيارات القديمة المشتعلة والسكاكين .. وعند الضرورة قنابل مولوتوف الحارقة التى تصنع محليا . وذلك كما جاء برسالة عرفات المفتوحة . وصدرت الأوامر القيادية لكل القواعد العسكرية للعمل الفدائى فى الداخل بأن تلزم السكون ، ولا تتدخل بأى حال إلا عندما يطلب منها ذلك بتعليمات صريحة . وذلك حتى تعطى الانتفاضة الأبعاد المطلوبة منها ، والتى تتكثف فى بث صورة محددة للعالم عامة ، ولاسرائيل ولليهود خارج اسرائيل خاصة ، بأن الشعب الفلسطينى بكامله رافض للاحتلال ومُصر على إنهائه وإقامة دولته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير .

واستخدمت جميع شبكات العلاقات والاتصالات لجذب أكبر عدد من الصحفيين وأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة ، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوروبا الغربية واليابان ، إلى داخل الارض المحتلة ، على مدى الاسابيع التالية

لإعلان رسالة عرفات ، حتى يمكن ضمان وصول صورة المواجهة بين الجماهير الفلسطينية العزلاء وقوات الاحتلال المسلحة ، بوضوح وكثافة ، الى الرأى العام العالمى والعربى . وتحدث أثارها العميقة التى توظف بعد ذلك نضاليا وسياسيا .

وحدث أن استفزت بعض التصرفات العربية خلال القمة العربية الطارئة التى عقدت بعمان فى نوفمبر ١٩٨٧ والتى عمدت إلى محاولة عزل منظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة فى إتخاذ القرار ، قيادات اللجنة الوطنية فى الداخل إلى تحديد نقطة الصفر وتفجير الانتفاضة فى التاسع من نوفمبر ١٩٨٧ . وهو - إن لم تخنى الذاكرة - اليوم الثانى من اجتماعات القمة . وشرعت الجماهير بالتحرك الفعلى فى عدد من المواقع . لكن القيادة المركزية وعرفات شخصيا تدخلا على وجه السرعة، لايقاف التفجير . وذلك حتى لا يفسَّر الأمر وكأنه مواجهة فلسطينية مع العرب . صحيح يظل من أهداف الانتفاضة توجيه رسالة احتجاج ورفض من جانب الشعب الفلسطينى لسياسة العداء التى تمارسها بعض الأنظمة والقوى العربية ضد الثورة ومنظمة التحرير ، فضلا عن الحصار العربى شبه الكامل للعمل الفلسطينى المسلح والسياسى معا . لكن ذلك هدف يأتى فى المرتبة الثانية بعد الهدف الأساسى ، وهو الرفض والمقاومة حتى النهاية للإحتلال الاسرائيلى وتحالفه الاستراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وهكذا اتخذت قيادة اللجنة الوطنية فى الداخل قرارا بتأجيل نقطة الصفر إلى موعد آخر جرى تحديده بعد ذلك بمساء الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ . وذلك انطلاقا من التفاعل والغليان الشعبى اللذين توافرا نتيجة تداخل ثلاثة أحداث هامة فى وقت واحد .

● **الأول** : هو الحادث الذى نجم عن قيام سيارة عسكرية مصفحة اسرائيلية عمدا بمطاردة وقتل أربعة من المواطنين الفلسطينيين فى غزة . الأمر الذى آثار نقمة عارمة فى صفوف الشعب ، الذى كان يجرى تنظيم قواه من أجل تفجير الانتفاضة . وخشيت قيادة اللجنة الوطنية أن لا تستطيع التحكم فى بركان الغضب الشعبى ويثور خارج اطار الخطة الموضوعة . إن لم تبادر هى بتوجيه الحدث لخدمة الحركة المنظمة .

● **الثانى** : هو حادث إقدام اريل شارون أحد قادة الليكود ومهندس الغزو الاسرائيلى للبنان وقواعد منظمة التحرير فى عام ١٩٨٢ ومجازر صابرا وشاتيلا

وعمليات الاستيطان ، بوضع اليد على مسكن بحى الواد بالقدس العربية للإقامة فيه . وقيامه بافتتاح هذا المسكن بحفلة سياسية ساهرة ضمت قادة المؤسسة العسكرية السياسية القابضة على السلطة فى اسرائيل .

● **الثالث** : تركز الأخبار التى أجمعت وكالات الأنباء على نقلها وإذاعتها من واشنطن منذ صباح الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ عن أن قمة ريجان - جورباتشوف قد اهملت أو تجاهلت قضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطينى ومسألة المؤتمر الدولى . وذلك على أساس أنها من القضايا الاقليمية الساكنة وغير الملحة فى الوقت الراهن ، بالقياس إلى القضايا الملتهبة - بقدر أو بآخر - والخاصة بافغانستان ونيكاراجوا وبلدان أمريكا اللاتينية الوسطى وفيتنام وكمبوتشيا .

احترمت القيادة المركزية لمنظمة التحرير قرار قيادة اللجنة الوطنية فى الداخل . وكان التقدير المركزى أن الانتفاضة تعتبر ناجحة ومحققة لأهدافها إذا شملت ٧٠٪ من الجماهير الشعبية . فى حين كان تقدير قيادة الداخل ، إن حجم الانتفاضة سيكون قريبا جدا من نسبة ١٠٠٪ من الجماهير بكل فاعليتها . وقد صدق هذا التقرير الذى كان - من هذه الناحية - مفاجأة سارة للقيادة المركزية .

ولعل هذا يفسر أن اسرائيل لم تستطع - رغم كل وسائل الترغيب والتهديد - أن تقنع شخصية فلسطينية واحدة ممن توصف عادة بإنها من « جماعة المعتدلين الذين يمكن الحوار معهم » أن تظهر على شاشة التليفزيون أو تصدر بيانا يدعو الشعب الى الهدوء مقابل وعود اسرائيلية بايقاف سياسة القبضة الحديدية أو تخفيف قيود الاحتلال على الحياة اليومية للناس .

وقد رفض « **رشاد الشوا** » عمدة غزة السابق ، الثرى نسبيا والذى يعرف بأنه زعيم جماعة المعتدلين وكان يجاهر بين وقت وآخر بخلافه مع منظمة التحرير حول بعض سياساتها ، أن يستجيب لأى ضغط اسرائيلى حول دعوة الشعب الفلسطينى إلى الهدوء والحوار مع سلطات الاحتلال للوصول إلى حلول لمشاكل الحياة اليومية . على العكس أكد أن منظمة التحرير هى العنوان الوحيد الذى يمكن لاسرائيل أن تلجأ إليه فى هذه الظروف .

أما « **الياس فريج** » عمدة بيت لحم فقد قبل الظهور على شاشة التليفزيون الاسرائيلى ، وكانت المفاجأة أنه سفه رأى أو أمل « **أسحق رابين** » وزير الدفاع الاسرائيلى والقائم على تنفيذ سياسة القبضة الحديدية فى أن تفرز هذه الانتفاضة ما

أسماه « **بقيادات فلسطينية عاقلة فى الداخل** » تكون « بديلة عن قيادة منظمة التحرير الارهابية » تقبل الدخول فى مباحثات مع اسرائيل من أجل الوصول الى اتفاق حول قيام حكم ذاتى للأراضى المدارة (المحتلة) . وأكد فريج أن الانتفاضة تمثل وحدة الشعب بجميع قطاعاته واتجاهاته مع قيادته المتمثلة فى منظمة التحرير وسياستها .

وحاولت اسرائيل الكثير من ألوان الترغيب والتهديد مع « الدكتور سارى نسيبة » استاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت ، وأحد أبناء واحدة من أعرق الأسر الفلسطينية البرجوازية والذى بات يمثل تجمعا له ثقله من المثقفين الفلسطينيين فى الأرض المحتلة ، وكان نسيبة قد واجه بعض المتاعب وصلت إلى حد تعرضه للاعتداء الجسدى من جانب بعض الجماعات فى الداخل نتيجة قبوله اللقاء والحوار مع « **موشى عميراف** » عضو الليكود المقرب من شامير رئيس الحكومة الاسرائيلية بمنزله فى يونيو ١٩٨٧ ، حول مشروع تسوية سياسية على أساس حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . وتصورت اسرائيل أن « نسيبة » يمكن أن يكون أحد أصوات التهدئة العاقلة - وفقا لمفهومها - إزاء الانتفاضة . وإذا بها تفاجأ بأنه جزء عضوى من هذه الانتفاضة وأحد القيادات الناطقة باسمها . وذلك حين ظهر فى المؤتمر الصحفى الذى عقده ممثلو الهيئات والتنظيمات الفلسطينية الوطنية فى فندق « ناشيونال بالاس » بالقدس فى الرابع عشر من يناير ١٩٨٨ ، متحدثا باسمهم ويعلن وثيقة مطالب الانتفاضة الأربعة عشرة(١) . وأكثر من ذلك قرر نسيبة فى حديثه لمجلة « نيوزويك » الأمريكية أنه إذا كان تفجير الانتفاضة هو مسؤولية الشعب الكاملة فى الأرض المحتلة . فإن منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى هى الجهة الوحيدة التى يجب أن تخاطب بشأن مسيرة الانتفاضة ومستقبلها .

ولعله لم يعد سرا القول بأن انتفاضة ديسمبر الجماهيرية والتى اتسمت بعمق وشمول وطول نفس وتنظيم ملحوظ هى تتويج لمجموعة من الانتفاضات الاقليمية أو القطاعية المحدودة أو الكبيرة نسبيا التى تتابعت فى الساحة الفلسطينية منذ حرب عام ١٩٨٢ بين الثورة وحلفائها اللبنانيين وبين قوات الغزو الاسرائيلى للبنان . وتزامنت مع مجازر صابرا وشاتيلا ، وصدامات طرابلس مع المنشقين المدعمين بالقوات السورية والليبية ، وحرب المخيمات فى لبنان التى شنتها منظمة امل (١٩٨٦) ، وحتى المظاهرات التى اندلعت خلال مؤتمر القمة العربية الاستثنائى

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢] فى فصل الوثائق .

فى عمان (نوفمبر ١٩٨٧) والتى جرى إيقافها مركزيا كما سبق الحديث حتى لاتأخذ طابع المواجهة مع العرب على حساب المواجهة الرئيسية والمباشرة ضد اسرائيل .

ونستطيع الزعم بأن كل هذه الانتفاضات التى وقعت فى الفترة من يونيو ١٩٨٢ إلى نوفمبر ١٩٨٧ كانت بمثابة « البروفات » والتجارب للانتفاضة الكبرى . حيث جرى تجميع الخبرات وتبادلها والوقوف بدقة على نقاط القوة ونقاط الضعف ومعالجة ما ظهر من ثغرات وسلبيات . ولعل أهم درس تم استخلاصه من هذه التجارب هو تجنب استخدام سلاح حرب العصابات فى حركة الانتفاضة . والاكتفاء بما سمى بأسلحة الشعب الأعزل ، من حجارة وغيرها ، فى مواجهة قوات الاحتلال المدججة بالسلاح .

والواقع أن أسلوب الانتفاضات الجماهيرية ليس جديدا على الشعب الفلسطينى الذى يملك مخزونا هائلا من الخبرة فى هذا المجال ، تراكم على مدى المسافة الزمنية الكفاحية المتصلة منذ ثورته الوطنية عام ١٩٣٦ . سواء فى مواجهة الاحتلال البريطانى أو الاحتلال الاسرائيلى الذى تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية ، والتى يمكن القول بإنها ضربت الرقم القياسى فى تاريخ حركات التحرر الوطنى فى العالم التى واصلت مسيرتها دون انقطاع . وذلك بصياغات مختلفة منذ أن بدأت مشوارها النضالى . ذلك أن الثورة الوطنية الفلسطينية تجاوز عمرها اليوم نصف قرن . فى حين أن الرقم القياسى السابق سجلته الثورة الوطنية الفيتنامية وهو اربعة وثلاثون عاما .

وفى المقابل فإن إسرائيل ورثت ـ أيضا ـ خبرة الاستعمار البريطانى فى مواجهة خبرة الشعب الفلسطينى فى انتفاضاته التى يستخدم فيها الحجارة والسكاكين والمدّى الخ .. وكان الاحتلال البريطانى فى عام ١٩٣٦ ، بعد العملية التى قادها المناضل الشهيد « **فرحان السعدى** » واستخدم فيها الخنجر ، قد أصدر قانونين . عرف الأول باسم قانون « الخناجر والمدى » حظر بموجبه استعمال أى خنجر أو مدى وما يشابهما من مواد الحجارة أو تقليدها أو صناعاتها أو حملها أو بيعها . ومن يضبط يعاقب بالسجن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو العقوبتين معا . أما القانون الثانى فهو يمنح الحق للشرطة أن تعتقل فورا أى مواطن « ينشد نشيدا أو اغنية أو يستخدم كلمات أو شارات يمكن أن تؤدى الى الاخلال بالأمن »

وهذان هما القانونان اللذان استندت إليهما ـ ولاتزال ـ سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى مواجهة انتفاضات الشعب الفلسطينى ومحاولة حصارها وقمعها . ذلك

إلى الدرجة التى أصبح على كل عائلة فلسطينية أن تسجل لدى الشرطة ما لديها من الخناجر والمدى ولو كان للاستعمال الشخصى أو العمل الزراعى والصناعى .. وحتى سكاكين المطبخ . ونحن نعنى هنا بتسجيل هذه التفصيلات لنتبين حجم وطبيعة الصعوبات والقيود المفروضة على حركة الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال .

وقد طوَّر الاحتلال الاسرائيلى من هذه الخبرة البريطانية وضاعف وجدد من وسائلها . وذلك بالإقدام على سبيل المثال على هدم منازل من يضبط أحد سكانها بإلقاء حجر أو استخدام سكين ضد جنود الاحتلال ، واعتقال الأباء والأخوة الذكور والإناث وأحيانا الأمهات بقصد تأديب وترويع العائلة كلها . فضلا عن استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل اللجوء إلى إطلاق قنابل الدخان والغاز المسيل للدموع أو الذى يشل الأعصاب من طائرات الهليكوبتر .. الخ .

غير أن انتفاضة ديسمبر الفلسطينية فى شمولها وتصاعدها واستمرارها تكشف عن أن الشعب الفلسطينى تمكن من خلال التنظيم والوعى ، أن يطور ايضا خبراته وعلى نحو يفوق تطور خبرة العدو . ويتحدث مراسلو وكالات الأنباء العالمية فى هذا الشأن عما يسمى بالكمائن التى يعدها « صبية الحجارة » لجنود الاحتلال الإسرائيليين . وذلك عن طريق القيام باشعال النيران فى عدد كبير من اطارات السيارات القديمة بعد مغرب الشمس فى مناطق معزولة نسبيا فى الضفة وقطاع غزة . وذلك بهدف جذب أعداد من الجنود إليها . وعندما يحضر هؤلاء الجنود ويشرعون فى إطفاء نيران الاطارات المشتعلة تنهال عليهم الحجارة المسنونة كوابل من المطر . وفى تراجعهم يتلقاهم عدد من الشباب الفلسطينى المسلح بالسكاكين والخناجر التى صنعت بصورة سرية ، وغير مدرجة بطبيعة الحال فى القوائم المسجلة عند الشرطة .

كما يتحدث المراسلون ـ أيضا ـ عن كتيبات صغيرة الحجم تتداول بين أفراد الشعب الفلسطينى تتضمن وسائل وأساليب المقاومة المدنية لجيش الاحتلال ، وكيفية الإفلات والهرب عند الوقوع فى الأسر ، ونماذج من الأجوبة عند المثول للتحقيق لدى سلطات الاحتلال .

وهكذا فإنه إذا كانت التلقائية والعفوية هما بلا حدود فى ابتكار وتطوير وسائل المواجهة الشعبية للاحتلال ، فان حيوية هذه التلقائية والعفوية تنبع من حركة منظمة مسئولة ، تتقدم بخطوات سياسية محسوبة نحو تمهيد الأرض لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة قبل نهاية القرن العشرين .

[٤]

عنـــوان الحقيقـــة

فى الواحد والعشرين من ديسمبر ١٩٨٧ . اقتحمت انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ (حوالى مليون وسبعمائة ألف نسمة) والتى اشتعلت منذ مساء الثامن من ديسمبر ، ما يعرف ـ اسرائيليا ـ باسم (الخط الأخضر) والتحمت بالشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ (يزيد عددهم اليوم عن سبعمائة وخمسين ألف نسمة) . حيث شمل الإضراب العام . فى أول سابقة من نوعها منذ قيام اسرائيل ، مناطق الجليل والمثلث والنقب ، وارتفعت شعارات الانتفاضة الخاصة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . ووقعت صدامات عنيفة بين من يعرفهم القانون الاسرائيلى بانهم « العرب الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية » وبين قوات الأمن والشرطة . تخللها استخدام السلاح الشعبى المميز الذى اتسمت به الانتفاضة وهو « حجارة الوطن » وسجلت جريدة « يدعوت احرونوت » أن إضراب العمال الفلسطينيين (١١ ٪ من مجموع الأيدى العاملة فى اسرائيل) بهذه المناطق يكلف الاقتصاد الاسرائيلى خسارة يومية ، تبلغ ١٣ مليون شيكل .

أصاب الذهول قادة الكيان الاسرائيلى ، الذين كانوا يتصورون أنهم نجحوا فى « استيعاب وتدجين عرب ١٩٤٨ » . وانتزاعهم من جذورهم الوطنية الفلسطينية . أو على الأقل ، إحداث تناقض بين وضعهم الخاص ومصالحهم ـ ذات الحماية النسبية ـ فى اطار القانون الاسرائيلى ، وبين جماهير الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية . وفى نداء خاص وجهه **رابين** إلى « عرب اسرائيل » أعاد التذكير بما أسماه « المأساة التى شهدوها وعانوها فى الماضى البعيد » . وهددهم قائلا : « من الخير لكم ولنا عدم التسبب فى تكرارها اليوم من خلال تضامنكم مع المخربين » . واعلن **اسحق شامير** « أن هؤلاء الذين

كنا نظن أنهم أصبحوا مواطنين اسرائيليين لهم ممثلون فى الكنيست ، وتصورنا أن أقصى ما يكون لهم من أهداف هو إحداث تغييرات فى سياسة الدولة ، إذا بهم كغيرهم من أرهابيى منظمة التحرير الفلسطينية يريدون فى الحقيقة تدمير اسرائيل » .

جاء الرد على ذلك كله بسلسلة اجتماعات تنظيمية وجماهيرية للجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، تحت رياسة « **ابراهيم نمر حسين** » مشاركة للانتفاضة ، واحتجاجا على ممارسات واجراءات قوات الاحتلال الاسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

وفى خطاب عام أعلن « **توفيق زياد** » الرئيس المنتخب لبلدية الناصرة « فلسطين ١٩٤٨ » والنائب بالكنيست « البرلمان الاسرائيلى » : « نحن عرب فلسطينيون . وجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى . وإذا كنا رسميا مواطنين فى دولة اسرائيل ، ويطلقون علينا تسمية عرب اسرائيل بهدف التعميم ، فإن ذلك يتوقف على المقصود منها . لكننا نرفض التسميات التى تطلق هنا وهناك ، عرب اسرائيل وعرب أمريكا .... الخ يجب الاقرار بأننا لسنا مجموعة طوائف أو مواطنين فحسب وإنما شعب له قضية - أتكلم هنا عن الفلسطينيين داخل اسرائيل - ويجب الاعتراف بنا كشعب وكقومية .. وأقول أيضا أن كل المحاولات السافلة لدق إسفين بين القيادات المحلية وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية هى محاولات فاشلة . إذ أن وقائع الانتفاضة أكدت على أن قيادة الشعب الفلسطينى الوحيدة والمعترف بها والمشروعة هى منظمة التحرير الفلسطينية » .

هكذا اكتملت الدائرة الفلسطينية ، أخيرا وبعد اثنين وعشرين عاما من النضال والكر والفر بمختلف الوسائل . وبات الموقف الراهن للصراع الفلسطينى - الاسرائيلى يقوم على مواجهة شاملة بين ٢,٥ مليون فلسطينى [٧٥٠ ألفا فى الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨ + ما يزيد على مليون وسبعمائة ألف فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧] وبين ٣,٦ مليون اسرائيلى . وميدان المواجهة هو أرض الضفة الغربية وقطاع غزة .

وللدقة فإن هناك استثناءات هامشية محدودة فى قوة كل من طرفى المواجهة ومواقفهما الراهنة :

الاستثناءات الفلسطينية ، وتحسب « **بالمئات** » ، تتكون من الموظفين الذين

لا يزالون يقبضون مرتباتهم من الحكومة الأردنية . ولم يصدر لهم الضوء الأخضر بعد (قبل قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة فى آخر يوليو ١٩٨٨) للانخراط فى حركة الانتفاضة .

أما الاستثناءات الاسرائيلية . وتحسب « **بالآلاف** » فتتكون من قطاعات من الرأى العام الاسرائيلى ، ويطلق عليها ـ فلسطينيا ـ اسم « **القوى الديمقراطية المعادية للاحتلال الاسرائيلى وممارساته القمعية** » . **وتؤكد** على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وتضم « **حركة السلام الآن** » « **والجبهة التقدمية للسلام** » و « **الحزب الشيوعى الاسرائيلى ـ راكاح** » وعددا من الشخصيات المستقلة كأساتذة فى الجامعات وكتاب وفنانين وعلماء ، من بينهم « **فانونو** » الباحث النووى فى مفاعل ديمونة الاسرائيلى الذى جرت محاكمته فى جلسات سرية بتهمة الكشف عن أسرار التسلح النووى الاسرائيلى والتى نشرها فى جريدة الصنداى تايمز البريطانية فى النصف الأول من عام ١٩٨٧ .

وإذا كانت « الاستثناءات الفلسطينية » كامنة فى قوقعتها السلبية وجامدة عن الحركة ، فإن « الاستثناءات الاسرائيلية » على العكس ، نشيطة ومتحركة وتسير بمظاهرات فى الشارع الاسرائيلى دعما للانتفاضة الفلسطينية وأهدافها .

المحصلة ، عندما كانت الانتفاضة فى شهرها الثالث ، أن الثورة الفلسطينية بجماهيرها المنظمة من خلال اللجان الوطنية ، التى تضم جميع الاتجاهات ، فى جميع القرى والمدن « وأحيانا الأحياء » والمخيمات والمؤسسات ، وتكون مع القيادة الوطنية للانتفاضة ، جسم ورأس الحركة ، قد نجحت ليس فقط فى اختراق الحصار الحديدى المسلح لاسرائيل . وإنما فى وضع اسرائيل ذاتها موضع الحصار من جانب الجماهير الفلسطينية التى اكتملت دائرتها ، لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ . الأمر الذى فجر صراعات اسرائيلية ـ اسرائيلية داخلية ومع قطاعات من يهود الخارج ، من ناحية . وصراعات اسرائيلية ـ أوروبية غربية وفى الأرجح أمريكية أيضا . وخاصة مع الرأى العام الذى راح يكتشف بدرجات متفاوتة ، عمق ما تردى فيه من زيف إعلامى ، من ناحية أخرى . وهو ما سنتناوله بالحديث فيما بعد تفصيلا .

هذا هو جوهر التغيير فى أوضاع ومراكز طرفى الصراع المباشرين ، الفلسطينى والاسرائيلى . الذى يوفر الشرط الموضوعى لإمكانية قيام وبناء الدولةالفلسطينية المستقلة .

وكان إحداث هذا التغيير هو أحد الأهداف الرئيسية التى ظلت الثورة الفلسطينية تعمل من أجله فى صياغتها المعاصرة التى انطلقت مع رصاصة فتح الأولى فى يناير ١٩٦٥ ، وإنهاء الازدواجية بين الفصائل الفدائية وبين البناء الوطنى السياسى للشعب المتمثل فى منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ . وخاصة بعد أن اكتسبت من خلال النضوج وتراكم الخبرة ، التمييز بين الهدف الاستراتيجى الطويل الأمد وبين هدف مرحلى ـ على الطريق ـ أعلنته فى عام ١٩٧٤ . وهو بناء الدولة المستقلة على أرض فلسطين التى احتلت فى عام ١٩٦٧ .

من مشاكل الثورة الفلسطينية الأساسية التى أملتها خصوصية ظروفها المحلية والقومية والدولية المعقدة ، أنها انطلقت وبلورت بنيتها وأفرزت قيادتها وكونت كوادرها ، خارج فلسطين المحتلة . ولم يكن لديها ـ فى تلك الظروف ـ خيار آخر . وإلا ظل الشعب الفلسطينى وإمكانات نهوضه الوطنى والقبض على قضيته ومصيره بيده ، محكوما كما كان الوضع فى السابق بإرادة النظم العربية وحساباتها القطرية أو حتى القومية الهشة أو القصيرة النفس . وجاءت هزيمة العرب المهولة فى حرب ١٩٦٧ لتؤكد صحة هذا الاختيار الفلسطينى الثورى .

وإذا كان القانون التقليدى لحركات التحرير الوطنى أن الثورة الناجحة هى « السمكة فى بحر جماهيرها داخل الأرض المحتلة » ، فإن الخيار الفلسطينى بتفجير الثورة خارج الأرض كان تحديا غير مسبوق لقانون الثورات . ومعنى هذا أنها شكلت وضعا استثنائيا لم يعرف تاريخ حركات التحرر الوطنى فى العالم نموذجا له من قبل على الإطلاق . وكان رهان اسرائيل والحركة الصهيونية والامبريالية العالمية يقوم على أساس أن مقتل هذه الثورة هو فى ديمومة وضعها الاستثنائى . الذى لن تستطيع الدول العربية ـ حيث وجود الثورة على أرضها وتحت سيادتها وأجهزة قمعها ـ أن تتحمل أعباء وتكاليف استمرارها فترة طويلة . خاصة إذا سدت أمامها بقوة وإحكام المنافذ إلى الداخل عن أى طريق .

وبالفعل فإن الثورة الفلسطينية واجهت ، منذ لحظة ميلادها وعلى طول مسيرتها ، باستثناء عدد محدود من السنوات بعد هزيمة ١٩٦٧ ومن خلال دعم قيادات قومية تاريخية ابتداء من جمال عبد الناصر فى مصر إلى كمال جنبلاط فى لبنان ، نفورا وصل إلى حد العداء وإلقاء القبض على قيادتها وكوادرها الرئيسية ورميهم فى غياهب السجون . وحتى الاحزاب والحركات السياسية القومية والتقدمية

فى الوطن العربى والعالم ، اتخذت فى غالبيتها مواقف سلبية من الثورة . تراوحت بين اعتبارها مغامرة شباب متمرد ينتمى إلى الطبقة البرجوازية الصغيرة فى الشتات الفلسطينى ، وليس لها غد . وبين أنها حركة مشبوهة أطلقتها ، عند البعض ، وكالة المخابرات الأمريكية لافتعال معارك مع اسرائيل تمكنها بالتعاون مع الولايات المتحدة ، من ضرب وتصفية ما كان يطلق عليه اصطلاح **النظم التقدمية** . وعند البعض الآخر ، جماعة سلفية دينية رجعية ، تستغل قضية فلسطين ، لإطلاق موجة عنفٌ جماهيرى ضد صعود التيار القومى العربى وأحزابه . وجرى التدليل على ذلك بأن ياسر عرفات وأبو جهاد كانوا على اتصال تنظيمى بحركة الإخوان المسلمين فى مصر وأن أبو السعيد وغيره كانوا أعضاء بحزب التحرير الإسلامى فى الأردن .

لا نريد ـ فى هذا المقام ـ أن نستطرد فى استعراض ما ظلت الثورة الفلسطينية ، التى اتخذت صورة منظمة التحرير ، تلاقيه من ضروب العداء من جانب النظم العربية ، باستثناءات محدودة للغاية ليس من بينها النظم القائمة فى الدول المحيطة باسرائيل ، بلغ حد الحصار السياسى والمادى واصطياد الكوادر وتصفيتها جماعة وفرادى . والعمل على نفيها من لبنان ، بعد الغزو الاسرائيلى عام ١٩٨٢ التى واجهته وحدها مع بعض القوى اللبنانية الوطنية ، إلى تونس . والعمل على تفجيرها من الداخل . وإثارة الشقاق فى صفوفها . وتركيز حملات إعلامية ـ سياسية لتلويث سمعة قيادتها وكوادرها وتخوينها .

وليس من شك أن هذا كله كان إحدى نتائج الوضع الاستثنائى للثورة خارج البحر الجماهيرى فى الأرض المحتلة . وانعكاس سلبيات الواقع العربى المتردى عليه ، فى نفس الوقت .

ولم تكن الثورة ، غافلة عن هذه الحقيقة ، فى يوم من الأيام . وأن هذا الوضع الاستثنائى غير قادر على الاستمرار والصمود مالم يجر الانتقال بسمكة الثورة إلى بحرها الطبيعى وسط جماهيرها فى الأرض المحتلة . ومنذ اللحظة الأولى ، كان من أهم أجهزة الجسم الثورى . ما عرف باسم إدارة الحركة فى الوطن المحتل . وقد تعاقب على تولى مسؤولية هذه الإدارة كل من الشهيد كمال عدوان ، الذى اغتاله الكوماندوز الاسرائيلى فى بيروت مع الشهيدين أبو يوسف النجار والشاعر كمال ناصر عام ١٩٧٣ ، ثم **ماجد أبو شرارة** الذى اغتاله الموساد فى روما عام ١٩٨١ ، وأخيرا أبو جهاد نائب القائد العام للثورة ، والذى تمكن الموساد من اغتياله أيضا فى أبريل ١٩٨٨ .

ولم يعد سرا اليوم القول ، بأن العديد من قيادات الثورة من مختلف الفصائل ، فى الفترة من ١٩٦٥ حتى منتصف السبعينات ، قامت بالتسلل أكثر من مرة إلى داخل الأرض المحتلة واللقاء التنظيمى مع مجموعات وقواعد وقيادات الحركة الثورية تحت جلد الاحتلال الإسرائيلى ، وتركز الجهد على خطين : خط بناء خلايا للعمل الفدائى المسلح . وخط بناء تنظيمات للعمل السياسى والجماهيرى بأشكال مختلفة . ومنذ ذلك الوقت لم تنقطع حركة الاتصال وتصاعدها بين القيادة المركزية فيما يسمى بالخارج ، وبين القيادات المحلية ومجمعها الوطنى فيما يسمى بالداخل . ولعله ، لم يعد فى دائرة المحظور اليوم ، الكشف - على سبيل المثال - عن واقعة أن ياسر عرفات أمضى فى داخل الأراضى المحتلة الجزء الأكبر من فترة الأشهر الثلاثة التى أوقف فيها - وهو رئيس اللجنة التنفيذية - عن ممارسة مهام مسئولياته كقائد عام لقوات الثورة نتيجة خطأ حدث فى إحدى العمليات العسكرية وبادر بالاعتراف به ، فى أوائل السبعينات ، والتزم بقرار الإيقاف على أن يسمح له بمهمة العمل فى الداخل . وكان له ما أراد .

ان تنظيم الشعب فى الداخل وإطلاق مبادراته وملكاته الثورية ، بحيث تتحول الثورة ، من حركة الطليعة الاستثنائية ، التى بدأت فى الخارج ، إلى حركة جماهيرية عارمة تأخذ الوضع الطبيعى للثورة فى داخل الأرض المحتلة ، ظل دائما يحتل الأولوية القصوى من اهتمام وتفكير وحركة قيادة منظمة التحرير .

ومازلت أذكر ساعة أن التقيت مع أبى عمار وغيره من قيادة منظمة التحرير ، فى سبتمبر عام ١٩٨٢ ، بعد الخروج - أقصد النفى الجبرى - إلى تونس . وكانت الثورة كلها تحتل فندقا متواضعا يطل على البحر الأبيض المتوسط فى إحدى ضواحى العاصمة تسمى « حمام الشط » . كان أبو عمار يفرد على مائدة صغيرة فى حجرته بفندق المنفى ، خريطة فلسطين المحتلة ، محددا عليها العديد من النقاط الحمراء والخضراء عند مواقع جغرافية محددة . قال لى : « إذا كان فى قدرتهم أن ينفونا داخل الأرض العربية بعيدا عن أرض التماس مع الكيان الإسرائيلى ، فإنهم لن يستطيعوا نفينا عن الوطن المحتل . لقد اتخذنا قرارين ، نجند من أجل تنفيذهما كل الجهد :

● الأول : تكثيف وجود الثورة ، عسكريا وسياسيا ، وتنظيميا فى الداخل إلى الدرجة التى لا يبقى فيها مواطن واحد خارج خيمة الثورة ، بقدر أو بآخر .

● الثانى : اعتبار الأرض الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان المحتل ساحة واحدة متصلة للمقاومة المسلحة والسياسية » .

وأكد لى ذلك بصياغات مختلفة ، جميع من التقيت بهم من قيادات الثورة وكوادرها خلال انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى التى انعقدت بالجزائر فى عام ١٩٨٣ ، جورج حبش ونايف حواتمة وأبو اياد وأبو جهاد وأبو الهول وأبو اللطف وأبو ماهر وأبو السعيد وأبو مازن وهانى الحسن ، وأنا هنا أسجل تحديدا من جرى معهم الحوار وشاركنى فيه العديد من أعضاء الوفد المصرى إلى المؤتمر ، أذكر منهم خالد محيى الدين وفتحى رضوان وصبرى مبدى ود . سمير فياض وعادل عيد ومحمد فايق ود . محمود شريف (محافظ الشرقية الحالى) والشيخ الطيب النجار ود . مراد غالب ود . فتحى خليل وغيرهم من الزملاء الذين لا تسعفنى الذاكرة باسمائهم ، وينتمون إلى مختلف التيارات السياسية والفكرية فى الساحة المصرية .

والواقع أنه لولا هذه اللحمة الموضوعية بين الخارج وبين الداخل فى الثورة (إذا صحت هذه التسميات) والتى تصاعدت من مستوى جنينى إلى مستويات على قدر من الفاعلية والعمق والاتساع ، لما أمكن للوضع الاستثنائى الذى نشأت معه الثورة متحدية القانون الطبيعى لحركات التحرر الوطنى أن يستمر حيا وفاعلا ، على مدى اثنين وعشرين عاما دون انقطاع ، رغم كل محاولات التصفيات الجسدية والسياسية والحصار الأمريكى ـ الإسرائيلى والحصار العربى أيضا .

وبدون هذه اللحمة التى كانت الهم الأول للثورة الفلسطينية ، ما كان الاتحاد السوفيتى ليعترف بالمنظمة كحركة تحرير وطنية . ذلك أن المبدأ الذى تلتزم به موسكو هو أن الاعتراف لا يكون إلا للثورة من داخل الأرض المحتلة ، وعندما صحب عبد الناصر معه ياسر عرفات (الذى كان مجهولا فى ذلك الوقت) إلى موسكو عام ١٩٦٨ بعد الهزيمة ، طرح الحوار بصراحة حول هذه النقطة مع بريجنيف . وخلال الحوار شرح ياسر عرفات الظروف المعقدة للثورة وخصوصيتها الفريدة إزاء عدو فريد . وأن الطابع الاستثنائى ، لا يعنى عدم وجود امتداد له فى داخل الأراضى المحتلة . وأنه لا يمكن أن يستمر إلا بتحوله تدريجيا من خلال تصعيد العمل العسكرى والسياسى فى الداخل ، إلى الوضع الطبيعى . وإن الثورة ، باتت تلقى فى خطوتها هذه ، دعما عمليا من مصر والرئيس جمال عبد الناصر . وأمن

عبد الناصر على حديث عرفات . ولكنه أضاف مخاطبا بريجنيف : لقد أثرت مع الأخ عرفات قضية الداخل من زاويتين . ليس فقط زاوية الشعب الفلسطينى ، واقع الثورة ومستقبلها ، ولكن فى نفس الوقت زاوية التحرك السياسى داخل المجتمع الإسرائيلى ذاته المشحون بتناقضات عديدة .

وعلق بريجنيف : هذا صحيح تماما ياسيادة الرئيس . ووفقا لهذه المعطيات فنحن نعترف بالثورة الفلسطينية . وسيقرر المكتب السياسى كيفية وأساليب العلاقات معها .

وإذا كان أبو عمار وقتذاك ، قدَّر فترة زمنية تتراوح مابين عشرة أعوام ، وأثنى عشر عاما ، لكى تنتقل الحالة الثورية من طابعها الاستثنائى إلى الوضع الطبيعى ، أى من ثورة بالطليعة إلى ثورة بالجماهير ، فإن هذه الفترة ، واقعيا ، تجاوزت الاثنى عشر عاما التى كان مفروضا أن تنتهى عام ١٩٨٠ . وامتدت إلى ديسمبر ١٩٨٧ ، أى بفارق سبع سنوات كاملة . خاض خلالها الشعب الفلسطينى وثورته الأهوال ، بدءا من كامب ديفيد حتى القبضة الحديدية مرورا بالغزو الإسرائيلى للبنان والغارة على مقار منظمة التحرير فى تونس ومجازر المخيمات ، ومحاولات تقطيع أوصال المنظمة . لكن السمكة عادت ـ مع ذلك ـ إلى بحرها الجماهيرى ، حية ناضرة كأنها تتخلق لأول مرة .

وتتحدد شهادة ميلادها الجديد ، فى وثائق هذه الانتفاضة التى أكتملت بها دائرة الحركة الجماهيرية ما بين أرض ١٩٤٨ ، وأرض ١٩٦٧ . تتفجر طاقاتها عن إبداعات ثورية لا حدود لها . حيث ينصب كل جهد فى خدمة توفير ظروف وإمكانية قيام الدولة الفلسطينية فى أقرب أجل ممكن . وكل ما يتطلبه ذلك من أشكال العمل للقيادة المحلية والوطنية تحت عباءة منظمة التحرير ، التى تخطت ـ موضوعيا وتاريخيا ـ مأزق الانكسار الجزئى أوالكلى .

هذه الحقيقة تشرق بوضوح فى بيانات ونداءات القيادات الوطنية الموحدة للانتفاضة أو القيادات المحلية للمناطق .(١) ، (٢) .

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٤] المنشورة بفصل الوثائق . وذلك باعتبارها نموذجا من البيانات المبكرة الصادرة عن القيادة المحلية للانتفاضة فى غزة ، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٨٨ . وذلك قبل إتفاق جميع القيادات المحلية على تكوين « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » وانتظام صدور بياناتها ونداءتها المركزية .

(٢) راجع الوثيقة رقم [٥] المنشورة بفصل الوثائق . وهى البيان أو النداء رقم (١) الذى أصدرته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ، بعد تشكيلها ، فى يناير ١٩٨٨

إن قراءة هذه البيانات ، تكشف بوضوح خصوبة الثورة ، وتحركها بآليات منظمة . تستثمر بذكاء ومرونة عفوية الجماهير ومبادراتها الخلاقة . وتوظيفها فى خدمة الهدف السياسى العاجل لمنظمة التحرير . وهو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة . ومن هنا فإن هذه البيانات هى عنوان الحقيقة الفلسطينية المعاصرة التى حددت ملامحها انتفاضة رجل الشارع الفلسطينى .

[٥]

مــأزق الاحتــلال ومــأزق النظــام

فى التقارير الدبلوماسية الامريكية والأوربية الغربية الصادرة عن بعثاتها فى تل ابيب ـ والتى اتصور أن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة هى التى تمكنت من الحصول على صور منها وتزويد القيادة إلمركزية لمنظمة التحرير بها ـ يلفت الانتباه أن ثمة اجماعا بينها على تأكيد حقيقة موضوعية محددة ، تميز حركة الأحداث الجماهيرية الراهنة فى فلسطين المحتلة .

وإذا كان قد جرى التعبير عن هذه الحقيقة بصياغات مختلفة . الا أن اكثر هذه الصياغات دقة ، هى تلك التى وردت فى تقرير البعثة الدبلوماسية لاحدى الدول الأوروبية التى تتمتع بوزن خاص فى كل من السوق الأوروبية المشتركة وحلف الأطلنطى ، بالاضافة الى عضويتها الدائمة بمجلس الأمن .

يقول التقرير : « اذا كان الفلسطينيون فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، قد دخلوا فى مواجهة عنيفة وشاملة مع جيش الاحتلال الإسرائيلى منذ الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ ، فإن الفلسطينين فى اسرائيل (يقصد الأرض المحتلة عام ١٩٤٨) والذين يتمتعون بالجنسية الاسرائيلية وحقوق المواطنة ويطلق عليهم ، هنا عادة ، اسم **العرب الاسرائيلين** قد أخذوا يتحركون بقوة . ويشاركون ـ على خلاف توقعات جميع المسئولين بالحكومة الاسرائيلية ـ فى المواجهة مع النظام والشرطة وحرس الحدود الذى يتكون جانب كبير منه من ابناء الطائفة الدرزية . وذلك منذ السادس عشر من ديسمبر ١٩٨٧ . بعد يومين من اعلان المتمردين فى غزة والضفة الغربية لمطالبهم الأربعة عشر فى مؤتمر صحفى بفندق ناشيونال بالاس بالقدس . فقد عقدت بلدية مدينة الناصرة التى يرأسها عن طريق الانتخاب « توفيق زياد الفلسطينى » والعضو البارز بحزب راكاح واحد ممثليه الثلاثة فى الكنيست ، جلسة خاصة ، جمعت رؤساء مجالس عرب آخرين لمناقشة الوسائل العملية للتضامن مع فلسطينى غزة والضفة

الغربية والقدس الشرقية . أعقبه اجتماع آخر فى (شفا عمرو) يوم الجمعة ١٨ / ١٢ / ١٩٨٧ ، شارك فيه الأعضاء الخمسة العرب بالكنيست (يقصد البرلمان الاسرائيلى) وهم توفيق طوبى وتوفيق زياد عن حزب راكاح الشيوعى ، عبد الوهاب دراوشه عن حزب العمل ، محمد وتد عن حزب المابام ، ومحمد ميعارى عن الكتلة التقدمية للسلام ، وكذلك ممثلون عن المؤسسات العربية الرئيسية فى اسرائيل والتى تتمتع بالشرعية القانونية . وقرروا الدعوة الى تظاهرات واعتصامات وإعلان الاضراب العام الشامل داخل اسرائيل يوم ٢١ / ١٢ / ١٩٨٧ . وقد نفذ الاضراب بالفعل على نحو شامل فى جميع الاحياء واماكن العمل العربية والاسرائيلية تحت اسم (**يوم السلام العادل**) . واعلنوا أن السلام العادل الذى يضربون من أجله يعنى تبنى المطالب الأربعة عشر لحركة الفلسطينين فى غزة والضفة الغربية . خاصة فيما يتعلق بانهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير التى يوجد مقرها فى تونس بزعامة السيد / ياسر عرفات ويعتبرونها الممثل الشرعى الوحيد لكل فلسطينى داخل أو خارج اسرائيل .

وقد دعا بيان يوم السلام حكومة اسرائيل للاصغاء الى صوت المجتمع الدولى . والاستجابة الى قرارات الأمم المتحدة الهادفة الى تحقيق السلام العادل فى المنطقة . عن طريق عقد المؤتمر الدولى تحت رعاية الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن . وباشتراك جميع الأطراف المعنية بما فيها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ويضيف البيان المرفق نصه ، كما سلم الينا وتبدو صياغته دقيقة للغاية حتى لايتهم اصحابه بخرق القانون ، أنه بالسلام العادل ـ فقط ـ الذى يعيد للشعب العربى الفلسطينى حقه فى اقامة دولته المستقلة على أرضه الوطنية . الى جانب اسرائيل ، يضمن الأمن والحقوق الوطنية لجميع شعوب ودول المنطقة . وينقذ الشعبين الاسرائيلى والفلسطينى من حلقة الدم المفرغة والمستمرة منذ اربعين عاما . وحسب المعلومات المتوافرة فإن هذا التحرك الشامل من جانب عرب اسرائيل ، والذى لا سابقة له، قد أربك الحكومة ارباكا شديدا على جميع المستويات . ويتفق قادة الحزبين الكبيرين المؤتلفين فى الحكومة مع أركان حرب الجيش ـ رغم مابينهم من خلافات حول طريقة معالجة الاضطرابات فى غزة والضفة ـ على أن هذه الحركة التضامنية الشاملة وظهور النواب الفلسطينيين الخمسة فى الكنيست على رأس هذه الحركة ، هو أخطر تهديد للأسس التى يقوم عليها النظام السياسى ـ الأمنى ـ القانونى منذ قيام الدولة فى ١٩٤٨ .. »

تبرز الأهمية الكبيرة لهذه الحقيقة الموضوعية التى استقطبت تحليلات التقارير الدبلوماسية الغربية ، فى أنها المرة الأولى التى يتمكن فيها مايطلق عليهم « **العرب المواطنون فى إسرائيل** » من تجميع صفوفهم ، التى كثفت السلطات الاسرائيلية دائما العمل على تمزيقها واستغلال مابين جماعاتها من خلافات سياسية وفكرية واجتماعية . وإذا بهم يتحركون بقوة رجل واحد فى اتجاه دعم انتفاضة الشعب فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وقد بذلت من قبل عدة محاولات لجمع الصف والكلمة ولكنها لم تحقق نجاحا بدرجة ملحوظة ومؤثرة . ولعل أهم هذه المحاولات جرت عام ١٩٧٦ عشية الاحتفال بيوم الأرض الفلسطينى المحدد له الثلاثون من مارس فى كل عام . وذلك حين دعا عدد من رؤساء البلديات المحلية العرب الى تنظيم اضراب عام . وفشلت المحاولة - وقتذاك - لأن ٣٥ رئيسا صوتوا ضد الاضراب مقابل اربعة رؤساء مؤيدين فقط . بيد أن الأضراب العام هذه المرة - فى عام ١٩٨٧ - تحقق بالاجماع من خلال الحركة الجماهيرية الشاملة التى عمت كل فلسطين .

وقد قارن « توفيق طوبى » عضو الكنيست بين محاولة عام ١٩٧٦ التى لم تنجح بسبب غياب البعد الجماهيرى ، وبين محاولة ١٩٨٧ التى حققت اهدافها بقوله : « ... كان القرار يومها بعيدا عن نفسية وأحاسيس الجماهير . أما اليوم فالاضراب هو ترجمة لارادة الجماهير العارمة . فالقيادة لا تكون قيادة ، الا اذا عبرت عن مشاعر ومصالح جماهير الشعب . نحن لانحمل صمام أمان للجماهير نغلقه فتسكت نفتحه فتضرب . فاذا لم يقرر هذا الاجتماع الاضراب وكانت ارادة الناس اعلانه فانه سيتم ، لذلك ندعو الى تحمل المسئولية . واذا كان هناك من هو متردد أو من يحسب حسابا لترهات وتهديدات رونى ميلو (نائب وزير الدفاع رابين المشرف على تنفيذ سياسة القبضة الحديدية) فنحن نقول له بكل وضوح : ان ما ندعوا اليه هو حق مشروع لنا . الاضراب خطوة نضالية مشروعة الا اذا كانوا يريدون فرض نظام فاشى فى اسرائيل » .

وبالفعل فقد تحملت جميع الفاعليات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨ المسئولية . ووقع على بيان الدعوة الى الاضراب تحت اسم يوم السلام جميع الأعضاء العرب بالكنيست جنبا الى جنب مع الأعضاء العرب فى اللجنة التنفيذية للهستدروت (اتحاد العمال الاسرائيلى) ، واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية (التى أخذت السلطات الاسرائيلية تصفها بأنها الحكومة العربية الخفية داخل

اسرائيل) واللجنة القطرية للدفاع عن الأرض ، واللجنة الاسلامية العامة ، ولجنة المبادرة الدرزية (والتى تعمل من أجل استقالة العرب الدروز من جهاز حرس الحدود) واتحاد الكتاب العرب فى اسرائيل ، واتحاد الطلاب الجامعيين العرب ، واتحاد الطلاب الثانويين العرب ، وحركة النساء الديمقراطيات ، والأعضاء العرب فى مركز نقابة المعلمين العامة ، والأعضاء العرب فى ادارة مجلس الاباء القطرى ، ولجنة متابعة شئون التعليم العربى ، ولجنة المتابعة للقضايا الاجتماعية فى الوسط العربى ، ولجنة المتابعة للشئون والأبحاث الصحية فى الوسط العربى .

عند خط المواجهة التى اندلعت بين فلسطينيى عام ١٩٤٨ وبين قوات الأمن الاسرائيلية ، وقف الكاتب الفلسطينى المعروف « أميل حبيبى » رئيس تحرير جريدة الاتحاد ، يحدد بدقة دلالة الموقف الجديد فيقول : « أيها السائرون أربعين عاما حتى وصلنا الى هذه الأيام ، السائرون كبرا من النكبة الكبرى حتى الانتفاضة الكبرى . أبشروا لقد أفلس عدوكم » .

والواقع أن فلسطينيى عام ١٩٤٨ ، بحركة الاضراب الجماعى التى فجروها تحت الجلد الإسرائيلى ، قد فتحوا جبهة جديدة فى عمق الكيان الإسرائيلى ، يدعمون بها جبهة القتال الرئيسية التى أشعلها فلسطينيو عام ١٩٦٧ فى الضفة الغربية وغزة .

والجبهتان ذات أهداف واحدة ومحددة . تبلورت على أساس وعى الجماهير الفلسطينية بامكاناتها وقدراتها ، فى هذه اللحظة التاريخية من الصراع ، على ضوء علاقات القوى الواقعية ، محليا وعربيا ودوليا . وهى إنهاء الاحتلال لغزة والضفة الغربية والقدس وإقامة الدولة الفلسطينية عليها تحت قيادة منظمة التحرير .

بيد أن وحدة الهدف بين الجبهتين لا تتجاهل أن لكل جبهة دورها وظروفها وأساليبها الخاصة التى تمليها طبيعة كل منهما ، فى الوقت الراهن والمستقبل المنظور .

فإذا كانت جبهة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ تتحرك فى اتجاه القطيعة الكاملة مع الاحتلال ، وتستخدم فى سبيل ذلك وسائل المقاومة الشعبية التى تصل على مدى زمنى معين إلى حد العصيان المدنى الكامل ، فإن جبهة الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، تتحرك فى اتجاه تفجير التناقضات الكامنة فى الكيان الإسرائيلى وتعرية ديمقراطية الصهيونية الزائفة . وذلك حينما يتحرك العرب للتعبير عن مواقفهم القومية ، وفقا للقانون الاسرائيلى ، فاذا بجهاز القمع يحطم القانون ويصادر أبسط الحقوق

الديمقراطية . وتسقط أمام الجميع ، العرب واليهود داخل وخارج إسرائيل ، وأمام كل العالم ، ورقة التوت عن نظام فاشى عنصرى لا يفترق فى شىء عن نظام جنوب أفريقيا .

هذا التناغم فى الحركة الثورية مقصود . يكشف عن الوعى العميق الذى اكتسبه الشعب الفلسطينى على مدى سنوات النضال الطويلة ويمارسه فى الجبهتين . لا يخلط الأوراق بينهما ولا يغامر بطرح أهداف لم تنضج ظروفها ، فى جبهة ما بعد . ومع ذلك فإن كلا منهما يكمل الآخر . ويصب فى خدمة اقامة الدولة المستقلة فى الضفة وغزة ، باعتبارها الهدف الممكن والعاجل والملح . أما غيره من الأهداف فانه يستطيع أن ينتظر لظروف قادمة مواتية . ولا يجب بأى حال أن يحرق قواها وقواعدها ويصفى مواقعها اليوم . بمعنى أنه اذا كان الهدف الاستراتيجى للصراع هو إقامة الدولة الديمقراطية غير العنصرية على كل فلسطين وتضم اليهود والمسيحيين والمسلمين دون تمييز ، فان عرب ١٩٤٨ هم الذين يشكلون القوة والموقع والقاعدة لهذا الهدف الاستراتيجى فى داخل الكيان الإسرائيلى . وعليهم أن يثبتوا من خلال التعايش والصراع ، فى المجتمع الإسرائيلى ، أن الدولة الديمقراطية هى طوق النجاة من الكارثة التى يدفع حكام اسرائيل البلاد اليها ، وفى مقدمتهم اليهود .

يتحدث أميل حبيبى الفلسطينى الذى يحمل الجنسية الإسرائيلية مجدداً ، إلى آلاف المتظاهرين فى الجليل والمثلث والنقب ، دعماً لانتفاضة الشعب فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ فيصور هذا التداخل والتمايز المعقد بين الجبهتين . يقول : « المعلقون الرسميون فى إسرائيل يطمئنون أنفسهم بأن الانتفاضة بدون قيادة لأن الاحتلال نجح فى طرد القيادة . والحقيقة أنهم فشلوا فى إنشاء قيادة بديلة ، فشلوا فى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ، إننا نتوجه إلى أشقائنا اليهود مباشرة (تأمل جيداً هذه العبارة التى تصدم بلا شك كل من ليس يده فى النار من العرب . ولكنها على أية حال منحوتة بدقة وذكاء ومتطهرة من العنصرية وتتوجه نحو الهدف الاستراتيجى فى المدى البعيد) لنقول لهم أن هذه الحكومة أثبتت خصوصاً هذه الأيام (أيام الانتفاضة التى تحشد كل الجهود من أجل تحقيق الهدف الممكن فى المدى القريب وهو الدولة المستقلة فى الضفة وغزة) ، أنها تقودكم وتقود هذه الدولة إلى كارثة فيتنام الجنوبية . فالذى يصل به العمى إلى مشاركة شارون احتفاله بالسكنى فى القدس العربية ، والذى يصل به الإفلاس إلى إضاعة هذه الفرصة التاريخية أمامه للخروج

محترماً من هذه الحكومة (يقصد بيريز رئيس حزب العمل) . والذى يسمم نفسه بالادمان على قتل النساء والأطفال ، أولئك لا يجدون حتى كشكا فى نيوجيرسى (مقاطعة فى الولايات المتحدة الأمريكية) يبيعون فيه شيئاً مثل الفلافل كما حدث لبعض جنرالات فيتنام الجنوبية » .

نستطيع أن نلمس هذا « التداخل ـ التمايز » المعقد فى الجبهتين ، والذى يؤكد النضج النضالى للشعب الفلسطينى وقدرته الفذة على تنويع أساليب المواجهة الراهنة ، من قراءة وثائق كل من الجبهتين .

نأخذ ـ على سبيل المثال ـ النداء رقم خمسة الصادر فى ٢٧ / ١ / ١٩٨٨ عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ، إنه يحدد بحسم ، هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير ، ويصوغ الشعارات اللازمة للحركة من أجل هذا الهدف . ويتناول الوسائل العملية للمواجهة والقطيعة مع سلطات الاحتلال بالنسبة للتجار والعمال والفلاحين والطلبة والنساء . . . إلخ . ويركز على المسجد والكنيسة كقلاع للحركة . ويرسم خطوة جديدة لتصعيد الانتفاضة وهى الامتناع عن دفع الضريبة الإضافية وإحراق سجلاتها . ويحذر من محاولات « بعض الأدوات » لحرف مسار الانتفاضة . . . إلخ (١) .

على حين تختلف اللغة والمهام ، فى البيان الصادر عن فلسطينيي ١٩٤٨ بالدعوة إلى إضراب يوم السلام العادل فى ٢١ / ١٢ / ١٩٨٧ . أنه يتحدث من موقع التجذر فى أرض ١٩٤٨ عن ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلى لغزة والضفة الذى دام عشرين عاما من الاضطهاد وسفك الدماء . ويحيى جميع القوى اليهودية والعربية فى إسرائيل (لاحظ التحديد الدقيق) والقوى العالمية التى هبت محتجة على جرائم الاحتلال . ويتضامن مع كفاح الشعب فى إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى إلى جانب اسرائيل . ويدعو حكومة اسرائيل التى يعيش « مواطنا » فى مجتمعها إلى الالتزام بالشرعية الدولية وخاصة فيما يتعلق بالمؤتمر الدولى .

وهكذا تقوم جبهة الفلسطينيين عام ١٩٤٨ ، بدور العمق لانتفاضة فلسطينيى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، وخط الدفاع الأساسى عنها ، من ناحية . ودور اشغال وإرباك سلطات النظام الصهيونى ، ومحاصرتها برأى عام عربى ـ يهودى متصاعد داخل المجتمع وفى العالم ضد عنصريتها وفاشيتها ، من ناحية أخرى .

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٦] المنشورة بفصل الوثائق .

على المستوى المادى ، تحرك فلسطينيو ١٩٤٨ ، لكسر حصار التجويع الذى تفرضه سلطات الاحتلال ضد قرى ومدن ومخيمات غزة والضفة الغربية . وحسب تقرير الأونروا (وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة) الصادر فى السادس والعشرين من يناير ١٩٨٨ فإن « المواطنين العرب فى إسرائيل قد سارعوا بتقديم ٢٦٠ طناً من الأغذية لتوزيعها بمعرفة الأونروا على مخيمات غزة المحاصرة ، ونظموا حملة مستمرة لجمع تبرعات للإغاثة الطارئة ، وتمكنوا من إشراك جماعات وأفراد يهود معهم فى الحملة » .

ويسجل التقرير الوقائع التالية :

● تغطية احتياجات مخيمات قلنديا ، عمارى ، جلزون ، بلاطة لمدة أسبوع من تبرعات « التجار العرب فى إسرائيل » .

● تسلمت الأونروا فى مكتبها بالقدس ، ثمانين ألف دولار ، ٣٠٠ طن من المواد الغذائية (دفعة أولى) و ٢٩٠ طنا (دفعة ثانية) « من منظمات اجتماعية وأفراد ومجموعات عربية ويهودية » لتوزيعها على قرى ومخيمات الأرض المحتلة .

● قدمت جمعية الشبان المسيحية العربية فى القدس عشرة آلاف دولار لشراء الطحين للضفة .

● تبرع موظفو مؤسسة الكهرباء فى القدس بعشرة أطنان مواد متنوعة لمخيمات الضفة وغزة .

● أرسلت لجنة الناصرة تسعة أطنان مواد غذائية إلى مخيمات ومناطق غزة حيث يعانى ربع مليون فلسطينى حصار الجوع .

● سكان مخيم « عقبة جبرا » فى « إسرائيل » أرسلوا ثمانية أطنان مواد غذائية لمخيمات رام الله .

● قدمت لجنة المساعدات الطبية الفلسطينية أربعة آلاف جنيه استرلينى لمساعدة مخيمات الضفة وغزة .

● تبرع فاعل خير عربى مجهول من القدس ، بحوالى ستة آلاف ليتر محروقات إلى قرى ومخيمات الضفة وغزة .

وعلى المستوى السياسى ، تتحرك ، بشكل جماعى منظم ، المؤسسات السياسية والبلدية والنقابية والاجتماعية لفلسطينيى عام ١٩٤٨ ، فى موجات متوالية من التظاهرات والاضطرابات والاعتصامات . ويشارك العمال فى المؤسسات الإسرائيلية زملاءهم عمال الأرض المحتلة فى الاضراب عن العمل ، كليا أو جزئيا ، وفقا لنداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وفى المواعيد التى تقررها . كما تنشط كوادر جبهة ١٩٤٨ فى العمل داخل نسيج المجتمع الإسرائيلى على إتخاذ مواقف عربية - يهودية مشتركة ضد القمع الإسرائيلى وقوات احتلاله ، ابتداء من الاجتماعات والمؤتمرات حتى تسيير المظاهرات الجماهيرية التى ترفع شعارات الانتفاضة الخاصة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير . وهو الأمر الذى شرع يحدث شروخا هامة فى البنية السياسية والفكرية لكل من الحزبين الصهيونيين الكبيرين ، وهما العمل « اليسارى » والذى يمثل العمود الفقرى لكتلة المعراخ بزعامة بيريز ، وحيروت « اليمينى » ، قاعدة تكتل الليكود بزعامة اسحق شامير الذى خلف مناحم بيجين . وهو ما سنتناوله تفصيلا فيما بعد .

بيد أن أهم تحرك سياسى فى جبهة ١٩٤٨ ، هو إعداد العرب أنفسهم للدخول - كتلة واحدة لأول مرة - فى معركة انتخابات الكنيست فى نوفمبر ١٩٨٨ ، ويجمع المراقبون داخل وخارج إسرائيل على أن هذه الانتخابات ونتائجها ، سوف تكون حاسمة إلى حد كبير ، فى الإجابة على علامات الاستفهام الخطيرة ، التى باتت تؤرق المؤسسة العسكرية - السياسية الصهيونية منذ حرب ١٩٨٢ ضد منظمة التحرير والشعب اللبنانى ، وكان يجرى الهروب منها بأشكال وصور مختلفة ، سواء من جانب الليكود أو من جانب المعراخ .

إن العرب فى جبهة ١٩٤٨ ، يشكلون كتلة سكانية يبلغ تعدادها ٧٥٠ ألف نسمة . يملكون - طبقا للقانون الإسرائيلى - ٢٨٥ ألف صوت إنتخابيا .

وهذا الكم من الأصوات الانتخابية ، قادر على أن يدفع إلى الكنيست عددا من النواب ، يتراوح بين أربعة عشر إلى سبعة عشر نائبا . ولم يعد خافيا أن عرب ١٩٤٨ ، بعد أن حققوا وحدتهم السياسية والحركية ، فى خضم انتفاضة عرب ١٩٦٧ ، يخططون للوصول إلى بناء كتلة عربية سياسية موحدة ، لأول مرة فى تاريخ إسرائيل ، داخل الكنيست وهى السلطة التشريعية والوعاء الذى تنبع منه

الحكومة . وذلك بعد أن كانوا يخوضون الانتخابات ، فرادى متفرقين ، على قوائم الأحزاب الإسرائيلية . ولعل من أبرز الظواهر على ذلك إقدام « عبد الوهاب دراوشة » نائب الكنيست بقائمة حزب العمل ، على الاستقالة مؤخرا من الحزب بعد أن رفض بيريز طلبه بإنشاء حزب عربى مستقل ذاتيا يدخل فى تحالف مع حزب العمل على أساس إنهاء احتلال الضفة وغزة وإقامة الدولةالفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير من خلال آليات المؤتمر الدولى .

ولما كان القانون الاسرائيلى يمنع قيام حزب عربى خالص ، فإن التخطيط فى جبهة ١٩٤٨ ، ظل يجرى على أساس إمكانية قيام ائتلاف بين حزب الكتلة التقدمية للسلام وحزب راكاح (غالبية أعضائهما من العرب) للدخول الى معركة انتخابات الكنيست فى نوفمبر ١٩٨٨ بقائمة موحدة . تحظى - وحدها - بالأصوات العربية بجانب أصوات القوى الديمقراطية اليهودية . وبذلك يمتلك العرب لأول مرة « قوة سياسية منظمة » داخل الكيان الإسرائيلى ذاته . تصبح هى القوة الثالثة بعد كل من قوة الليكود والمعراخ . ولما كانت أرجح الاحتمالات تؤكد عدم قدرة أى من الكتلتين الكبيرتين على الفوز فى الانتخابات بالأغلبية المطلقة التى تمكنه من تأليف الحكومة منفردا من جانب ، كما تشير الى انعدام الفرصة لتكرار تجربة الحكومة المؤتلفة ذات الرأسين بينهما فى المستقبل ، من جانب آخر ، فان الكتلة السياسية العربية ، بوصفها القوة الثالثة ، تصبح العنصر الذى لابديل له ، لأى من الكتلتين الكبيرتين كى تؤلف الحكومة المقبلة . ولن يكون من الممكن الوصول الى ذلك إلا بالموافقة على سياسة وشروط الكتلة العربية . وقد بدا هذا الوضع مستحيلا بمنظور اللحظة وقتذاك . ولكنه ، إذا حدث ، فإنه يخلق وضعا متفجرا - لا سابقة له - فى تاريخ اسرائيل لا مفر من أن يقود الى أحد احتمالين : مزيد من التفسخ فى النسيج السياسى - الاجتماعى « لإسرائيل الديمقراطية ! » أو قيام الجيش الإسرائيلى بحركة انقلابية والاستيلاء على السلطة وتصفية « **خرافة واحة الديمقراطية الغربية - اليهودية** » فى الشرق الأوسط . ويبدأ المشروع الصهيونى - بذلك - أولى خطواته التاريخية نحو هوة الافلاس .

وهكذا اذا كانت جبهة ١٩٦٧ تدفع الاحتلال الإسرائيلى إلى مأزقه الحاسم مع ثورة الجماهير ، فإن جبهة ١٩٤٨ تخطط لوضع النظام الإسرائيلى فى مأزق المصير .

[٦]

السلطة غير المرئية

فى الثلاثين من يناير ١٩٨٨ ـ والانتفاضة الفلسطينية على وشك أن تختتم شهرها الثانى ـ نشرت صحيفة « ها آرتس الاسرائيلية ، تصريحا لامير هيشيش » يعلن فيه أن « القدس الشرقية » باتت فى يد سلطة غير مرئية »

« وهيشيش » يعرف بدقة حقيقة ما يتحدث عنه . فهو مستشار الشئون العربية فى بلدية القدس ، التى اصبحت تضم ، سياسيا واداريا ، القدس الشرقية العربية بجانب القدس الغربية ، فى مدينة واحدة ، اعلنت اسرائيل ـ بقوة واقع الاحتلال ـ انها عاصمتها الأبدية الموحدة ، منذ بداية الثمانينات !

وتعبير « سلطة غير مرئية » هو الترجمة الاسرائيلية ، لواقع فلسطينى جديد ، شرع يتجسد على الأرض ، منذ أول رمية حجر فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ .

ويتحدد هذا الواقع الجديد ، فى أن « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » التى فشلت اسرائيل فى الكشف عن مكانها وهوية وأسماء أعضائها ، قد تمكنت بالفعل ، فى غضون أربعة أسابيع من انطلاق حركة الجماهير ، من اقامة ما يمكن أن يسمى بأول درجة من درجات « **السلطة الوطنية الفلسطينية** » على امتداد الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ . وتمارس هذه السلطة الوطنية ، مسئولياتها من خلال شبكة واسعة من مئات اللجان الاقليمية والفرعية ، التى تكونت غالبيتها بمبادرات شعبية ، فى القرى والمدن والمخيمات .. وحتى السجون والمعتقلات . وامتدت من المستوى الجغرافى ـ السكنى الى مستوى قطاعات العمل المختلفة فى الجامعات والمدارس والمستشفيات والورش والمزارع والنشاطات الثقافية والاعلامية والقانونية والتجارية ، فضلا عن المساجد والكنائس .

ربما نستطيع أن نتعرف ـ تقريبا ـ على حقيقة كم ونوعية هذه اللجان ، من

ناحية ، والقدرات الابتكارية لوظائفها وحركتها من ناحية اخرى ، من خلال القراءة الفاحصة للبيانات والنداءات الصادرة عن هذه اللجان وقيادتها الوطنية الموحدة . بعضها - مثلا - يحدد مهام أو يتحدث عن تحركات أو خبرات للجان أحياء تكونت في المدن . واحيانا « لجان شوارع » ، مثل شارع عمر المختار فى غزة . والبعض الآخر ، يشير الى مهام لجان الصبية المكلفة بالاستطلاع أو الحراسة أو الاتصال . والبعض الثالث ، يتحدث عن لجان نسائية لتنظيم تبادل الطعام بين المنازل فى المناطق التى يفرض عليها جيش الاحتلال الحصار ، ولجان عيادة الجرحى داخل البيوت حتى لا يضطروا للجوء الى المستشفيات التى تداهمها قوات الاحتلال وتقبض على من فيها . ولجان التحقق من هوية الصحفيين الأجانب حتى لا يندس بينهم عملاء الشين بيت (مباحث أمن الدولة الاسرائيلية) ولجان الحدادين للاصلاح الفورى لأبواب المتاجر التى يهشمها جنود القبضة الحديدية فى محاولة لكسر الاضراب ، ولو شكلا ، أمام عدسات التليفزيون . ولجان تقديم الخدمات القانونية والاعلامية . ولجان التجار المنوط بها تحديد كميات المخزون من السلع الاساسية وقواعد التسعير والتوزيع ومراقبة الأسواق الخ ..

وحسب تقديرات ، تؤيدها شهادات عدد من الصحفيين الأوروبيين الذين يغطون احداث الانتفاضة وبعض التقارير المنشورة فى الصحف الاسرائيلية ، فإن البناء الهيكلى للسلطة الوطنية التى تمارسها قيادة الانتفاضة ضم - حتى شهر فبراير ١٩٨٨ - ما بين ثلثمائة وخمسين الى أربعمائة لجنة اقليمية وفرعية .

ومنظمة التحرير الفلسطينية هى الاطار السياسى وقاعدة الشرعية ، لهذه السلطة الوطنية فى الداخل . وفى سبيل ذلك أنشأ المجلس المركزى للمنظمة فى اجتماعه الاستثنائى الذى عقده فى بغداد فى الفترة من ٧ - ٩ يناير ١٩٨٨ ما أسماه « **باللجنة العليا بجانب اللجنة التنفيذية لمتابعة جميع شئون الانتفاضة وتطوراتها** » وبهذا تكتمل حلقات السلطة الفلسطينية الوطنية الوليدة التى تمخضت عنها الانتفاضة .

إن إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فى الأرض المحتلة ، هى الهدف المباشر والمحورى ، الذى قرره المجلس الوطنى الفلسطينى (برلمان منظمة التحرير) فى دورته التى عقدها بالقاهرة عام ١٩٧٤ . واعلن من خلاله ما اسماه بالبرنامج المرحلى للثورة .

ولما كان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية يعنى بناء دولة فلسطينية مستقلة تحت

قيادة منظمة التحرير فوق الجزء من الوطن الذى يتحرر من الاحتلال الاسرائيلى ، فإن مثل هذه الدولة المستقلة المستهدفة ، تستلزم بالضرورة وجود حكومة وطنية قادرة على ادارتها . وبالتالى كان من الواجب تخصيص جهد خاص لاعداد قواعدها وكوادرها فى مختلف المجالات . بحيث تكون قادرة على ملء الفراغ بقوة واقتدار على الفور . دون أن يؤثر ذلك أو يتقاطع مع استمرار منظمة التحرير فى نضالها من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجى الخاص بالدولة الديمقراطية غير العنصرية على كامل التراب الفلسطينى بلا تمييز بين مواطنيها اليهود والمسيحيين والمسلمين .

من هنا كان يثار بين وقت وآخر ، فلسطينيا وعربيا ودوليا ، وانطلاقا من دوافع أو أهداف مختلفة وأحيانا متناقضة ، فكرة اعلان « **حكومة فلسطينية مؤقتة** » وذلك منذ عام ١٩٧٤ .

وكانت قيادة منظمة التحرير ، إزاء كل ما يثار حول هذا الموضوع ، تميز بين أمرين :

● **الأول** : ضرورة الاعداد لقواعد وكوادر هذه الحكومة . ابتداء من رئاستها حتى شرطى المرور . وكذلك صياغتها السياسية والادارية ، بحيث تكون على استعداد للعمل وتولى المسئولية ، بعد اربع وعشرين ساعة على الأكثر من القرار السياسى بقيامها . وذلك بمنظور أنه طالما قد تحدد هدف مرحلى باقامة سلطة الدولة المستقلة على الأرض المحررة ، فإنه يتوجب الاعداد السياسى والمادى والادارى لوضعه موضع التنفيذ فى أفضل ظروف موضوعية وذاتية ، ممكنة .

● **أما الأمر الثانى** : فإنه يتعلق بمتى ؟ وكيف ؟ وأين ؟ يمكن الاعلان عن قيام الحكومة الفلسطينية ؟ وبداءة فإن منظمة التحرير ، ترفض جذريا ، فكرة ما يسمى « بحكومة فلسطينية فى المنفى » . وبالتالى العروض والاقتراحات التى تلقتها من مصادر كثيرة فى هذا الشأن . ذلك أن مثل هذه الحكومة ليست فى حقيقتها اكثر من « ورقة سياسية » قد يصاحب اعلانها بعض الدوى الاعلامى العالمى ، غير أنه سرعان ما يتبدد عن لاشىء . بل وربما يرتد بالسلب على بنية ووزن منظمة التحرير نفسها . والمنظمة حريصة على الاستفادة من دروس الحركة الوطنية الفلسطينية خاصة والحركات الوطنية التحررية فى العالم عامة ، فى هذا الخصوص . فى تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ، تجربة مأساوية عرفت باسم « **حكومة عموم فلسطين** »

التى نشأت فى المنفى بعد عام ١٩٤٨ ، تحت رئاسة أحمد حلمى . وانتهت كما انتهت مثيلاتها فى التاريخ العالمى ، إلى الافلاس والشلل .

ولهذا ، فإن منظمة التحرير ، استبعدت تماما « حكومة المنفى » ، من مشروعاتها الخاصة بالبرنامج المحلى والسلطة الوطنية . والحكومة التى تستهدفها المنظمة ـ فى هذا المنظور ـ هى تلك التى تستند الى قواعد محددة على الأرض فى مواجهة الاحتلال . وليست مجرد الصياغة القانونية الدولية ، التى قد تستخدم فى تحقيق بعض مكاسب دبلوماسية ، مثل اعتراف بعض الدول الأوروبية الغربية . وذلك فى اطار الحركة الدولية نحو تسويات سياسية للصراع العربى الاسرائيلى ، حيث تبدى هذه الدول اعتذارها أو رفضها أو خشيتها من الاعتراف والتعامل مع منظمة التحرير ، إما باعتبارها حركة ثورية عند البعض ، أو حركة ارهابية عند البعض الآخر .

وظل التصور السائد ، فى المنظمة ، أن الحكومة المؤقتة سوف تنشأ الحاجة اليها عند نقطة معينة من تراكم النضال العسكرى والسياسى ، تتفاعل آثاره ايجابيا فى داخل فلسطين المحتلة مع ظروف دولية مواتية . الأمر الذى يتيح بالفعل تحرير « **قطعة ما من أرض الوطن** » . وعندئذ تبادر المنظمة الى اقامة السلطة الوطنية عليها من خلال حكومة مؤقتة . تعمل ـ اقليميا ودوليا ـ على استكمال بناء الدولة الفلسطينية المستقلة فى غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية .

ولعل هذا ما يفسر الالحاح الذى اتسمت به تصريحات كثير من القادة الفلسطينين فى السنوات الأخيرة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) حول قضية الأرض المحررة بأى حجم . وربما كان أكثر هؤلاء القادة إلحاحا فى الآونة الأخيرة هو « أبو اياد » ، الذى تصنفه التقارير السياسية العربية والدولية بأنه زعيم الاتجاه الراديكالى المتطرف فى فتح والثورة الفلسطينية . الأمر الذى يكشف الى أى مدى باتت « قطعة الأرض المحررة من فلسطين » ، تشكل ضرورة لكسر الحصار العربى من حول الثورة ـ بالاضافة الى الحصار الاسرائيلى الامريكى ـ وقاعدة لممارسة القرار الوطنى الفلسطينى المستقل ضد التدخلات العربية المباشرة وغير المباشرة فى شئون منظمة التحرير .

من هنا تصاعدت ـ منذ الخروج من بيروت فى ١٩٨٢ ـ جهود المنظمة فى حرث الحقل الداخلى وتنظيم قواه وافراز قياداته المؤهلة من خلال حركة الجماهير . وشرع « الداخل » يمارس تجاربه حول خوض « **مقاومة مدنية شعبية** » ضد سلطات

الاحتلال . واستطاع من خلال هذه التجارب أن يحقق ـ مع نهاية عام ١٩٨٦ ـ ثلاثة انجازات هامة :

● **الأولى** : إرساء الدعائم والمرتكزات الأساسية ، ماديا وتنظيما ، لاطلاق حركة مقاومة مدنية شعبية على نطاق شامل ، تأخذ فى اعتبارها دروس التجارب المحدودة السابقة .

● **الثانية** : العمل على بناء تحالف جبهوى للمقاومة ـ فى إطار منظمة التحرير وتحت رايتها ـ يضم كل التنظيمات والقوى الفاعلة سواء داخل أو خارج المنظمة . وهى : فتح وسراى الجهاد الاسلامى والاخوان المسلمين والجبهتان الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعى ، والفاعليات والشخصيات المستقلة . وهو البناء الذى تسيره ـ اليوم ـ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة .

● **الثالثة** : استخدام الانجازين السابقين فى الضغط من أجل استعادة وحدة منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب تحت قيادتها الشرعية المنتخبة ، ضد كل محاولات الانشقاق والانقسام التى اضطربت بها الساحة الفلسطينية . وهو الأمر الذى انتهى بعقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى ابريل ١٩٨٧ . وعرفت باسم « **الدورة التوحيدية** » . **حيث التحقت بالمنظمة من جديد الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والحزب الشيوعى . وشاركت فى العضوية ، لأول مرة ، التيارات الاسلامية .**

وقد سجل « جورج حبش » الأمين العام للجبهة الشعبية هذه الحقيقة ، عند حديثة عن الانتفاضة التى ارجع الإعداد لها من جانب المنظمة وقوى الداخل ، الى عام ١٩٨٣ . وأنه منذ ذلك الوقت بدأ وزن « الداخل » يتصاعد فى الثورة وقراراتها .

غير أن الانتفاضة على النحو الذى تفجرت به ، وابدعت ، من خلاله تنظيماتها وحركتها ، طرحت على الثورة ـ فى مجال الأرض والسلطة الوطنية والحكومة المؤقتة ـ وضعا جديدا ، لم يكن متصورا من قبل ، وبالتالى أصبح مطروحا للدراسة المعمقة .

يتمثل هذا الوضع الجديد ، فى قيام درجة ما من درجات السلطة الوطنية ، قابلا للتطور ، على أرض لم تتحرر بعد . بمعنى أن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة من خلال شبكة لجانها الاقليمية والفرعية والنوعية المزروعة فى احضان الجماهير ،

لا تمارس وحسب مقاومة مدنية شعبية ضد الاحتلال . وانما تتحدى سلطته واجهزته بسلطات واجهزة وطنية مقابلة وفاعلة ، تتمتع بثقة شعبها وتجاوبه العميقين .

هنا كان لابد وأن يثار أكثر من سؤال . ويمكن وضع السؤال الأول على النحو التالى : اذا كان الأمر قد وصل الى هذا الحد ، فلماذا لا تقوم ، اذن « حكومة مؤقتة » تكون انعكاسا لهذا القدر من السلطة الوطنية ، الذى حققته الانتفاضة ، ومازال قابلا للتطور . تأخذ بيدها زمام المبادرة ، فى ظروف دولية مواتية لها سياسيا واعلاميا . وخاصة بعد صدور قرارى مجلس الأمن رقمى ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، لانهاء الاحتلال . وبذلك يطرق الحديد وهو ساخن من أجل عقد المؤتمر الدولى الذى تحتل فيه الحكومة المؤقتة ، دون منازع ، مقعد فلسطين . ويقطع الطريق على جميع المحاولات الامريكية والأسرائيلية حول ما يسمى بمشاكل التمثيل الفلسطينى ؟

أما السؤال أو الأسئلة الأخرى ، فأتصور أنها ظلت تدور من حول ما اذا كان هذا القدر الذى تحقق من السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال الانتفاضة التى تقودها القيادة الوطنية الموحدة ، كافيا كأساس لاعلان حكومة مؤقتة . أم أن الأمر يتطلب قدرا أكبر من السلطة ، حجما وكيفا على السواء . بمعنى الا تظل السلطة الوطنية للانتفاضة فى وضع المزاحم أو المتحدى لسلطة الاحتلال التى لا يزال يسيطر جنودها على الأرض ، وحسب . وأنما تتطور الانتفاضة الى الحد الذى تتحرر معه فعلا قطعة من الأرض (غزة مثلا) . فتصبح السلطة الوطنية ـ عندئذ ـ كاملة السيادة على ارض محررة . وبالتالى تكون « الحكومة المؤقتة » أكثر قوة ومصداقية . وتستند الى وجود وسيطرة منظمة التحرير على جزء محرر من أرض الوطن .

أمام هذه التساؤلات الهامة والجديدة وما تطرحه من احتمالات واختيارات شديدة الحساسية والتعقيد ، كان لابد وأن تقرر اللجنة التنفيذية للمنظمة احالة الموضوع الى لجنتين لدراسته من جميع جوانبه . أحداهما سياسية برئاسة « **فاروق القدومى** (**ابو اللطف**) » رئيس الدائرة السياسية . والأخرى قانونية برئاسة « **انيس القاسم** » . وذلك قبل البت فيه ، وتحمل المسئوليات المترتبة عليه . وكانت اللجنة التنفيذية قد ناقشت الموضوع بناء على طلب تقدم به احد اعضائها من المستقلين وهو « **عبد الله الحورانى** » .

واذا كان هذا القدر المحدد من « السلطة الوطنية » الذى حققته الانتفاضة ، على مدى شهرين وحسب ، قد أثار موضوع الحكومة المؤقتة ، فإن تطوير هذه

« السلطة » ، نحو انجاز هدف الانتفاضة ، فى انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى الضفة الغربية وغزة « بعاصمتها » القدس ، غدا يطرح قضايا اخرى ملحة على جانب كبير من الخطورة .

ولعل فى مقدمة هذه القضايا ، مسألة كيف ومتى ، يمكن ان تتحول الانتفاضة بمسيرتها نحو اعلان عصيان **مدنى شامل ؟** وتوفير متطلبات التأمين لاستمراره ونجاحه . وقد اطلقت القيادة الوطنية الموحدة بالاتفاق مع القيادة المركزية لمنظمة التحرير « بالونى اختبار » متتابعين فى هذا المجال : **الأول** منهما جاء على لسان حنا سنيورة رئيس تحرير جريدة الفجر بالقدس بالدعوة الى مقاطعة السجاير والمشروبات الغازية الاسرائيلية كخطوة تمهيدية للعصيان المدنى فى الأيام الأولى للانتفاضة . والثانى ، ورد بالنداء الخامس الذى اصدرته القيادة الوطنية الموحدة فى السابع والعشرين من يناير ١٩٨٨ ، بدعوة التجار للاستعداد للتوقف عن دفع الضريبة الاضافية لسلطات الاحتلال واحراق سجلاتها . وسجل البالونان ، نتائج ايجابية مشجعة ، هى موضع الدراسة حاليا .

والملاحظ ان كلا من القيادتين ، المركزية والموحدة ، تتعاملان مع قضية « العصيان المدنى » على مستوى أنها نوع من حرب سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية ـ نفسية ، شاملة ومباشرة . وفى نفس الوقت حاسمة مع الاحتلال الاسرئيلى . وبالتالى لايمكن المخاطرة بها قبل ضمان الاعداد الجيد الذى يتوقع كل الاحتمالات المتصورة . كما أنه ـ فى الوقت نفسه ـ لا يجب تأجيلها عن موعد محدد فى المسار الزمنى للانتفاضة .

هناك أيضا قضية أخرى تتصل مباشرة بقضية العصيان المدنى . وهى الخاصة باضراب عمال الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ عن العمل فى مزارع ومصانع وشركات الخدمات والمقاولات الاسرائيلية . وتتراوح قوة العمل هذه بين مائة ألف الى مائة وثلاثين ألف عامل فلسطينى ، حسب ظروف ومواسم العمل . يتقاضون أجورا منخفضة للغاية . ولكنها ـ على أية حال ـ هى كل مصدر دخلهم من أجل الحياة لهم ولأسرهم الكبيرة العدد . وهم فى نفس الوقت مضطرون مع بقية سكان الضفة وغزة الى استيراد ما يحتاجونه من سلع لمعيشتهم اليومية ولخدمة انتاجهم الحرفى والصناعى والزراعى من اسرائيل ، وذلك بما قيمته ألف مليون دولار سنويا . الأمر الذى يسبب عجزا فى ميزان المدفوعات لصالح اسرائيل ، يتروح بين خمسمائة مليون الى خمسمائة وخمسين مليون دولار فى العام .

وبالتالى اذا كان العصيان المدنى بما يعنيه من مقاطعة تجارية يحقق خسارة اقتصادية كبيرة لاسرائيل ، إلا أنه يتطلب فى نفس الوقت تغطية اقتصادية مضمونة لمدة لا تقل عن عام بالنسبة لثلثى أجور العمال الفلسطينيين عندما يبدأون اضرابهم العام ويستمرون فيه - دون انتكاس - خلال مدة العصيان المدنى.وكذلك توفير الحد الأدنى من ضرورات الحياة والانتاج لسكان المناطق المحتلة الذين سيمتنعون عن استيرادها من اسرائيل . وبالتالى فإن الميزانية التقديرية اللازمة لتمويل العصيان المدنى على مسافة عام كامل ، تتراوح مابين ستمائة مليون الى ثمانى مائة مليون دولار .

وهذا ينقلنا الى قضية ثالثة ، غدت مطروحة على مستوى الشارع الفلسطينى كله وليس على المستوى القيادى وحده . وهى خاصة بامكانية ومدى الدعم السياسى والمادى من جانب « الأخوة العرب » للانتفاضة وأهدافها . ونستطيع القول إن هناك « رأيا عاما » لا يتوقع دعما عربيا يذكر ، إلا على سبيل الاستثناء . وثمة تيار ملحوظ ينبه الى أحتمال أن يأتى بعض الدعم « بالسلب » . ويستند الشارع الفلسطينى فى ذلك الى تجاربه المريرة التى ترك فيها وحيدا يحارب الغزو الاسرائيلى للبنان . ويواجه مجازر صابرا وشاتيلا ، ومعارك مخيمات لبنان ، التى شارك فيها ضده بعض العرب .

ومن هنا راح يتصاعد فى الشارع الفلسطينى مطلب ضرورة « **الأعتماد على الذات** » إلى أقصى حد . وفى سبيل ترجمة هذا المطلب الى واقع عملى ، تتخذ القيادة المركزية للمنظمة مع القيادة الموحدة فى الداخل مجموعة من القرارات ، التى تكشف فى نفس الوقت ، عن حقيقة ووزن السلطة الوطنية الفعليين .

ولعل فى مقدمة هذه القرارات ، تأجيل دفع المستأجرين لإيجارات المساكن والمحال التجارية . وكذلك سحب جميع قضايا الديون من المحاكم . وايقاف الوفاء بها مؤقتا تحت ضمان القيادة الموحدة . وقد جرت الاستجابة لهذه الاجراءات على نطاق واسع . وحتى يصل العلم بها الى الكافة ، يقوم عدد من المؤجرين أو الدائنين بالإعلان عن قبولهم تأجيل الدفع واحيانا الأعفاء ، فى الصحف . واتخذت هذه الحركة شعار « **التكافل الاجتماعى من أجل انتصار الانتفاضة** » . وفى ظل هذا الشعار يجرى تنظيم اوسع عملية تكافل اجتماعية فى اواخر القرن العشرين . ربما لا يضاهيها سوى حركة التكافل الاجتماعى التى مارستها الجماعات اليهودية -

الصهيونية فى النصف الأول من القرن العشرين لخدمة الهجرة الى فلسطين وبناء اسرائيل . هذه المرة ينظم الشعب الفلسطينى فى الشتات العالمى والذى يتجاوز ثلاثة ملايين نسمه - من خلال اللجنة العليا لمتابعة الانتفاضة فى المنظمة - التزام كل ثلاث أسر فى الخارج بكفالة اسرة محددة المكان وعدد الأفراد ونوعية الاحتياجات فى داخل الأرض المحتلة . وذلك فى إتجاه الدفع نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، فى التسعينات .

[٧]

« قوة الضعيف » . . و « ضعف القوى »

بدخول الانتفاضة الفلسطينية شهرها الثالث . بدأ ما اصبح يعرف فى مخططها ، الذى يجرى الاعداد له منذ اخراج منظمة التحرير من بيروت عام ١٩٨٢ واستكمال حلقات الحصار الاسرائيلى - الأمريكى مع الحصار العربى من حولها ، المرحلة الثانية من حركتها .

انطلقت المرحلة الأولى ، فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ واستهدفت فى الاساس ، انجاز ثلاثة أمور :

● **الأول** : تجنيد « كل » الشعب فى « كل » المواقع فى « كل » الوقت ، لخوض مقاومة مدنية جماهيرية ضد سلطات الاحتلال فى غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية . وذلك باقصى قدر من الكثافة والثقل اللذين يفرضان قضية الشعب الفلسطينى فى انهاء الاحتلال واقامة الدولة المستقلة ، ضمن أولوية جدول الاهتمامات العالمية الراهنة ، شعبياً ورسمياً واعلامياً . واسقاط كل ما علق بهذه القضية من صدأ التهوين والاهمال والتجاهل أو محاولات الاستيعاب العربية وغير العربية .

● **الثانى** : بناء الحد الادنى من القواعد الأساسية (اللجان الاقليمية والفرعية) لاقامة (سلطة وطنية) هى (القيادة الموحدة) موازية ، متحدية ومزاحمة « لسلطة الاحتلال ومستوطناته » . تتصاعد بحركتها على مدى زمنى طويل النفس ، فى اطار برنامج وسياسات منظمة التحرير التى لا بديل عن شرعيتها . ولا شريك لها فى تمثيل الشعب الفلسطينى وقيادته .

● **الثالث** : انزال « كم له وزنه واثره » من الخسائر المادية والسياسية والاقتصادية ، بجسد الاحتلال . وذلك الى الحد الذى تصبح معه تكلفة الاحتلال ، لأرض عام ١٩٦٧ ، على اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، مرتفعة ومتزايدة ،

مع تصاعد المقاومة المدنية بحيث تتجاوز القدرة على الاحتمال والقمع من جانب اسرائيل . صحيح أن هذا الوضع يكلف الشعب الفلسطينى ـ بالمقابل ـ تضحيات جسيمة من الشهداء والجرحى والمعتقلين والتعذيب والتجويع والحصار وهدم البيوت ، خاصة مع شمولية واتساع جبهات المواجهة ، الا انها ـ فى النهاية ـ اختيار موضوعى حتمى لا مفر منه .

وأكدّ حصاد الشهرين الأولين للأحداث ، ان الانتفاضة قد حققت ، الى حد يكون كاملا ، الهدفين الأولين . والى حد غير قليل ، الهدف الثالث . وهذا ما كشفت عنه التحركات وردود الأفعال العالمية ، الشعبية والحكومية والاعلامية . وتحدثت عنه باسهاب وتفصيل تقارير مراقبين سياسيين وصحفيين ، معروفين تقليديا ، بأنهم ابعد ما يكونون عن التجاوب مع الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير .

والأكثر أهمية فى هذا المجال « الاعترافات الاسرائيلية » نفسها . وخاصة فيما يتعلق بالهدف الثانى للمرحلة الأولى من الانتفاضة والمتعلق ببناء نواة « **للسلطة الوطنية** » فى الأرض المحتلة .

واذا كان « أمير هيشيش » المستشار الاسرائيلى للشئون العربية فى بلدية القدس قد تحدث عن أن المدينة باتت فى قبضة « **سلطة غير مرئية** » فإن ما يثير الانتباه على وجه الخصوص فى هذه النقطة . اعتراف اريبل شارون ، أحد أبرز قادة اسرائيل الدمويين العنصريين . والمهندس والقائد للغزو الاسرائيلى للبنان ومجازر صابرا وشاتيلا وحركات الاستيطان فى الأراضى المحتلة . ذلك أنه يذهب الى ابعد مما ذهب اليه هشيش . ولأن شارون فى قمة قيادة الليكود والحكومة ومجموعة الجنرالات الفاشيين سواء أكانوا فى الخدمة أم فى الاحتياط وجماعات المستوطنين ، فانه بالضرورة على معرفة أكثر وأعمق بأبعاد الموقف الراهن وحقيقته ، من مسئول بلدية القدس الذى تنحصر اهتماماته ومعلوماته بواقع المدينة وحسب .

من هنا تنبع أهمية وخطورة « اعتراف شارون » الذى نشر مؤخرا . والاعتراف جاء خلال محاضرة للوزير الاسرائيلى ألقاها فى اجتماع مغلق بتل أبيب فى الثانى والعشرين أو الثالث والعشرين فى شهر يناير ١٩٨٨ ، حول « الوضع الراهن لاسرائيل فى حربها مع منظمة التحرير الفلسطينية » . وحسب ما نشرته صحيفة « هاآرتس » الاسرائيلية فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤ عما وصل الى علمها من هذه المحاضرة ، فان شارون يسجل الوقائع التالية ، حرفيا :

أولا : « أنه لم يكن لدى أى سبب يجعلنى افاجأ بما يحدث اليوم فى المناطق المحتلة ، اذ ان ضعف اسرائيل الكبير بدأ قبل ثلاث سنوات ونصف » .

ثانيا : « أن اسرائيل تدير حرب انسحاب أمام الجناح السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية الذى يعمل من القدس » .

ثالثا : « بلغ الضعف باسرائيل حد الحضيض . وأخذ العدو يدرك هذا الضعف الذى نعانى منه اليوم . ومنظمة التحرير تعمل فى القدس الشرقية دون منازع . بل وزادت نشاطاتها منذ قيام الحكومة الحالية » .

رابعا : « بالنسبة للحل الأمثل للوضع الحالى ، فانى اقترح القضاء على قادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها السياسية والعسكرية . ويجب عدم تركهم يتجولون احرارا فى العالم . لقد فعلنا ذلك فى الماضى وهذا ما يجب أن نفعله الآن » .

الذى يعنينا من هذا الاعتراف هو الاقرار بحقيقة واقع قيام قدر ملحوظ من السلطة الوطنية فى إطار منظمة التحرير داخل الأرض المحتلة . أما ما يقترحه شارون من مغامرات عسكرية جنونية جديدة ضد منظمة التحرير ، فإنه سبق أن دفع باسرائيل الى ممارسة هذا النوع من المغامرات بأقصى ما فى قدرتها من امكانات ، وصلت قمتها فى الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ . ومع اخراج المنظمة من بيروت ، وقف شارون يبتسم لمئات المراسلين الصحفيين فى الميناء ، والباخرة التى تحمل عرفات ورفاقه تبتعد فى اليم ، ليصرح بأنه « قد تم القضاء نهائيا على البنية التحتية لمنظمة التحرير . وأن عرفات يركب البحر الى قبرة » .

واذا دققنا فى نص اعتراف شارون ، فان منظمة التحرير ، التى تصور أنه قضى عليها فى عام ١٩٨٢ ، خرجت حقيقة من بيروت . ولكنها ظهرت ـ بعد حوالى عام ونصف فقط ـ فى القدس الشرقية . وإن عرفات عاد من « قبره » ليدير ـ حسب اعتراف شارون ـ حربا جديدة فى الأرض المحتلة يفرض فيها على اسرائيل الانسحاب ، منذ أواخر عام ١٩٨٧ .

أما بالنسبة للهدف الثالث الخاص بالخسائر المادية والاقتصادية والسياسية لاسرائيل ، فلعل أول ما يبرز ـ سياسيا ـ هو الانهيار الكامل للمكياج الزائف الذى ظلت اسرائيل تبدو من خلاله لغالبية الرأى العام فى أوروبا وأمريكا (مصدر الدعم

السياسى والاقتصادى والعسكرى الأساسى لها) كواحة للتقدم والديمقراطية وحقوق الانسان فى « مواجهة الارهاب » . وتظهر فى ضوء الانتفاضة على حقيقتها لأول مرة ، أمام الأعين المجردة لهذا الرأى العام بالذات ، باعتبارها الوجه الآخر لنظام جنوب افريقيا الدموى العنصرى . والوريث الشرعى للنازية والفاشية . وهذا من شأنه ـ مع استمرارية تخصيب الانتفاضة للزمن ـ أن يولد ضغوطا على حكومات هذا الرأى العام لصالح قضية تحرير الشعب الفلسطينى ، لن تستطيع تجاهلها فى النهاية رغم كل محاولات المناورة . وفى داخل اسرائيل ، فان الانهيارات السياسية تتداعى ، ليس فقط على مستوى المؤسسة العسكرية ـ السياسية الحاكمة . وانما فى بنية المؤسسات الحزبية على اختلاف اتجاهاتها . وعلى الأخص فى حزب « حيروت » العمود الفقرى لكتلة الليكود . وحزب العمل ، العمود الفقرى لكتلة المعراخ . وكذلك فى تسجيل بداية حركة هجرة ـ لأول مرة ـ من المستوطنات التى اقيمت فى غزة والضفة الغربية .

ولا أريد ـ هنا ـ ان استطرد فى بيان خسائر اسرائيل فهذا موضوعه حديث آخر . وانما يكفى ـ بصورة اجمالية ـ ان نرصد رقما محددا من الخسائر الاسرائيلية على مدى امتداد الشهرين الأولين للانتفاضة . وهو أن التكلفة اليومية للمواجهة القمعية الاسرائيلية لثورة الحجارة تبلغ مليون دولار ، يوميا ، على الأقل .

وحساب هذه التكلفة يقوم على أساس ما نشرته جميع الصحف الاسرائيلية من أن تجهيز جندى الاحتلال الاسرائيلى بأدوات واسلحة القمع ، يبلغ خمسمائة واثنين وأربعين دولارا . وأنه اذا كان عدد جنود الاحتلال المنوط بهم مواجهة الانتفاضة يوميا ، يتراوح ما بين مائة الف الى مائة وعشرين الف جندى ، فان التكلفة الاجمالية الثابتة على مدى شهرين تتراوح بدورها بين اربعة وخمسين مليون وخمسة وستين مليون دولار . هذا غير المصاريف الادارية والمعيشية لجندى فى حالة حرب .

ووفقا للتقرير الذى قدمه ابو جهاد نائب القائد العام للثورة ومسئول دائرة الوطن المحتل الى دورة المجلس المركزى الفلسطينى التى انعقدت فى بغداد (يناير ١٩٨٨) فان خسائر قوات الاحتلال العسكرية كما تسجلها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة والصحف الاسرائيلية ، خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٧/١٢/٩ الى ١٩٨٨/١/٥ ، تتحدد على النحو التالى :

● **فى الضفة الغربية** ، تم تحطيم واحراق ٦ سيارات « باور » ـ ١٦ سيارة

جيب قيادة ـ ٩ سيارات خاصة اسرائيلية من مختلف الأنواع ـ ٣ سيارات جيب شرطة حدود ـ ٥ سيارات فورد تابعة لضباط الشين بيت (جهاز أمن الدولة) سيارة شاحنة عسكرية ـ ٣ سيارة « ميكروباص » تابعة للشرطة العسكرية ـ ٢ سيارة باص ـ ١ سيارة سوبارو تابعة لضباط شين بيت .

كما تم احراق اربعة فروع للمصارف الاسرائيلية فى القدس . وحرق مركز شرطة مخيم الدهيشة . وتحطيم زجاج القنصلية الامريكية بالقدس واشعال النار باحدى الغرف . وكذلك زجاج القنصلية البريطانية واشعال النيران بغرفتين منها .

كذلك تم اشعال « حريق انذار » لممتلكات عدد من المتعاونين مع سلطات الاحتلال . وهى استديو تصوير فى نابلس ـ ٢ محلات « بلياردو » فى مخيم عسكر وعين بيت الماء ـ منزلين فى مخيم عسكر بنابلس ـ منزل فى قرية روجيب بالقدس ـ منزل وسيارتين فى رام الله .

● **وفى قطاع غزة** ، تم تحطيم واحراق ١٣ سيارة فورد تابعة لقوات الأمن ـ ٣٠ سيارة سوبارو تابعة لضباط وعملاء الشين بيت ـ ٢٧ سيارة بارو عسكرية ـ ٣٠ سيارة جيب قيادة عسكرية ـ ٩ شاحنات عسكرية من نوع « مان » الأمريكية ـ ٧ باصات ـ سيارات « بى . ام . دبليو » لضباط المخابرات العسكرية ـ ٧ سيارات جيب تابعة للشرطة ـ ٤ سيارة « رينو » تابعة للشين بيت ـ ١٢ سيارة اسرائيلية خاصة ـ سيارة مرسيدس تابعة لأحد العملاء ـ ٣ سيارات فورد « تاكسى » تابعة لقوات الأمن ـ ٢ باص تابعين لشركة « ايجد » ـ ٢ سيارة جيب قيادة عسكرية ـ ٢ سيارة « رينو » تاكسى تابعة للشين بيت ـ سيارة باور عسكرية ـ ٢ سيارة شحن عسكرية .

وتحطيم مقر السنترال بخان يونس ـ زجاج ثلاثة من مقار الشرطة ـ فرع بنك « هبوعاليم » فى ميدان فلسطين ـ مقر الحاكم العسكرى لقطاع غزة .

وذلك بالاضافة الى اصابة ٣٣ جندياً من قوات الجيش ، جراح ثمانية منهم خطيرة . كما اصيب ثلاثة عناصر من قوات الشين بيت ، وثمانية من جنود حرس الحدود . وقتل « العميل » حسين السر فى خان يونس واختطاف عميلين آخرين .

ولعل هذا كله يوضح لماذا سارع « اسحق رابين » وزير الحرب وقائد حملة القبضة الحديدية » الى مطالبة الحكومة برصد ميزانية اضافية لمواجهة الأحداث

ترتفع من حوالى عشرين مليون دولار فى البداية ، الى ما يقرب من مائة وخمسين مليون دولار مع نهاية الشهر الثانى للانتفاضة .

ان نجاح الانتفاضة الملموس ، فى تحقيق اهداف المرحلة الأولى من حركتها ، والتى بلغت مداها مع الأسبوع الأول من شهر فبراير ١٩٨٨ ، لم يأت نتيجة قوى « جيمسبوندية » خافية . أو معجزة خارقة كامنة فى المواطن الفلسطينى . ذلك ان الانتفاضة ، شعبا ومنظمات ، وقيادة ، لا تتجاهل انها بمقياس القوة المادية والتسليحية ، اضعف موضوعيا من العدو المحتل القوى ، الذى تواجهه . ولو انها تعامت عن هذه الحقيقة لحظة ، فانها تتورط فى مغامرة ، رغم بطولتها ، لا غد ولا مستقبل لها . وانما هى ، ادراكا منها لهذه الحقيقة ، مارست باقتدار واحدة من أهم نظريات حركة التحرر الوطنى العالمية ضد الاستعمار . ونعنى بها حسن استخدام « **قوة الضعيف** » فى مفاجأة نقاط « **ضعف القوى** » وتوفير الظروف الموضوعية والذاتية المواتية للمؤاجهة .

ويعنى هذا ، خمس نقاط ، بالتحديد :

● اولا : اختيار الطرف الضعيف (وهو هنا الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال) وقت المعركة ومكانها . وفرضها على الطرف القوى (وهو هنا سلطات الاحتلال وجنودها) .

● **ثانيا** : تحويل « **الكم** » العددى الصامت لدى الطرف الضعيف ، الى « **نوع** » فاعل ومتحرك ، عن طريق تثوير الجماهير فى مواقعها وواقعها اليومى وتنظيمها واتخاذها مركزاً للهجوم . بحيث تصبح فاعلية « **النوع** » عند الطرف القوى غير مؤثرة بالدرجة المطلوبة ازاء غلبة **الكم** المتحرك المنظم للطرف الضعيف . ويلوذ العدو ـ رغم قوته ـ بمراكز الدفاع .

● **ثالثا** : استخدام الطرف الضعيف لأسلحة بسيطة ، يتوافر مخزونها لديه فى كل مكان وكل وقت (الحجارة ـ السكاكين ـ الزجاجات الحارقة ـ الهتاف الجماعى ـ التكبير من مآذن المساجد ـ دق نواقيس الكنائس الخ ..) حيث جنود الطرف القوى غير مدربين على مواجهتها من ناحية . وسلاحهم الحديث ـ من ناحية ـ لا يجدى فى قهر او اسكات أو تحطيم أسلحة الطرف الضعيف .

● **رابعا** : بساطة وعدالة وثقة محارب الطرف الضعيف فى قضيته وهدفه .

وانه لم يعد لديه ـ فى حياته الراهنة ـ ما يخسره . مقابل تعقد واهتزاز وعدم ثقة محارب الطرف القوى فى كل شىء الا محاولة النجاة بحياته ، قبل أن يخسر كل شىء . وبالتالى يمتلك الضعيف قوة قتل القوى « رعبا » . فى حين يفقد « القوى » كل قدرة على « تخويف » الضعيف .

● **خامسا** : مع استمرار المواجهة لمسافة معينة من الزمن ، تنضج فى صفوف الضعيف تحولات كيفية فى تنظيماته واساليبه واسلحته ، تغنى طاقات الكم المتوافرة لديه . فى حين يفقد التفوق النوعى فى صفوف القوى ميزته ، فى الوقت الذى يفتقر فيه الى الكم المطلوب للتوازن فى المواجهة .

ونستطيع أن نلمس تطبيقات هذه النظرية الثورية فى توظيف « قوة الضعيف » فى مواجهة « ضعف القوى » ، من قراءة دقيقة للغة السياسية الخاصة لبيانات الانتفاضة . وخاصة الصادرة من لجانها الأقليمية والنوعية ، ومضمون المهام التى تحددها ، تطويرا للمواجهة .

[٨]

المرحلة الثانية للانتفاضة

مع الشهر الثالث للانتفاضة الفلسطينية ، بدأت المرحلة الثانية حركتها . وهى مرحلة ظلت ممتدة ومفتوحة على آفاق لم تكن قد تحددت - بعد - معالمها الكاملة فى الواقع أمام العين المجردة . بيد أنه أمكن - مع ذلك - رصد الكثير من خطواتها وانجازاتها وأهدافها . وذلك عنْ طريق قراءة ماصدر بشأنها - حتى تلك اللحظة - عن القيادة الميدانية من بيانات ، أكدت حركة الأحداث ، صدقها ودقتها . ابتداء من البيان رقم (٧) بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٨٨ ، وحتى البيان رقم (١٠)[١] بتاريخ ١١ مارس ١٩٨٨ . وهى البيانات التى أصبحت تعرف باسم « نداءات منظمة التحرير الفلسطينية/ القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » . ويتصدرها - دوما - شعاران : « لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة . لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين - شعب منظمة التحرير الفلسطينية » .

وقد أثار انتباهى - ولا شك أن كثيرين غيرى شاركوننى هذا التنبه - ذلك الالحاح المركز والمتكرر فى بيانات القيادة الميدانية لانتفاضة جماهير الأرض المحتلة على قضية « القيادة المركزية لمنظمة التحرير » للحركة ، وعلى الحرص على وصف الشعب الفلسطينى بأنه « شعب منظمة التحرير الفلسطينية » .

لماذا هذا الالحاح الذى يصر على تعريف مابات معروفا عند الجميع ، أصدقاء وأعداء على السواء ؟

طرحت هذا السؤال على محدثى الفلسطينى القادم من الداخل ، والذى أتيح لىّ أن ألقاه فى ظروف خاصة خلال رحلتى فى (فبراير - مارس ١٩٨٨) إلى تونس

(١) راجع الوثائق رقم [٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠] المنشورة فى فصل الوثائق .

وكان قد قدم لى ، مرة ، بأنه أحد ضباط الاتصال بين القيادة الميدانية والقيادة المركزية ، وقدم لى ، مرة أخرى ، بأنه أحد أعضاء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة . شاب على أعتاب الثلاثين من عمره ، مرتب الذهن ، خفيض الصوت إلى درجة الهمس .

وجاءت إجابة محدثى الفلسطينى ، حرفيا ، على النحو التالى :

« ـ هذا الإلحاح مقصود . فهو أولا وقبل كل شيء إعلان شعبى للحقيقة الواقعة . ان كل مايجرى فى وطننا المحتل هو تنفيذ لخطة منظمة التحرير وتحت قيادتها ، ثورة وانتفاضة جماهيرية وعملا مسلحا وعملا سياسيا . نحن فى الداخل ذراع المنظمة ووكيلها المفوض . وهى عنواننا الوحيد لكل من يريد مخاطبتنا سياسيا . هذه رسالة نكررها دون ملل وبحسم إلى العدو الاسرائيلى والأمريكى والمجتمع الدولى . وكذلك بعض العرب الذين يحاولون ـ عبثا ـ فى السنوات الأخيرة التى بدأت مع كامب ديفيد ، وبطرق متعددة ، العثور أو اصطناع قيادة بديلة أو مزاحمة أو حتى مشاركة وموازية لمنظمة التحرير الفلسطينية التى تضم كل الشعب بمختلف اتجاهاته وتياراته الفكرية والسياسية والاجتماعية والجغرافية .

وهذا الالحاح ـ ثانيا ـ هو رد أهل الشأن على تلك التحليلات الاسرائيلية والغربية وأحيانا العربية ، التى حاولت أن تفصل بين قيادة منظمة التحرير وبين الانتفاضة وقيادتها المباشرة . إننا نقول ببساطة للجميع إنكم فقط لا تخطئون الحساب ، وإنما تخطئون فى حق الشعب الفلسطينى ووحدته الوطنية وتواصل ثورته عبر الأجيال بلا انقطاع ، عندما تحاولون الفصل بين الأم وبين وليدها الشرعى . ولأن هناك من لا يزال يراوده الأمل فى احداث هذا الشرخ القاتل لشعبنا وانتفاضته ، فإننا نلح ونكرر . ثمة قوى تنطلق فى تحليلاتها عن حسن نية ، وخوف علينا مما يسمونه أخطاء منظمة التحرير وانحراف قيادتها . ونحن نحمد لهم غيرتهم . ونقول لهم ليس هناك ثورة فى التاريخ دون أخطاء . الخطأ دائما وارد لأن الثورة بطبيعتها عمل بشرى معقد . ونحن جميعا ندخل فى حسابنا دوما نسبة معينة من الخطأ . ولكننا نملك فى نفس الوقت آليات ثورية لإصلاح الخطأ . أو الحد من آثاره السلبية . ونمارس ذلك من داخل المنظمة لا من خارجها ، ومن خلال أطرها الشرعية . ولكن مانرفضه هو الحديث عن انحراف فى المنظمة أو فى قيادتها . هذا حديث غير مسئول . إن وضع ثورتنا دقيق للغاية وهى محاصرة من كل جانب . أى انحراف يمكن أن يؤدى

بها إلى الهاوية ويجذب إليها الجميع دون استثناء ، من أبو عمار حتى أصغر طفل من أطفال الحجارة فى غزة أو فى الضفة . ليس هناك فى ثورتنا ، بحكم موقعها وظروفها ، مساحة أو مغريات للانحراف والبقاء فى الثورة . منذ ثلاثة أسابيع مضت قامت إحدى الدول الخليجية ـ تحت دعوى أنها تثق بالانتفاضة أكثر مما تثق بالمنظمة ـ بإرسال عون مالى مباشر لنا عن طريق إحدى الجماعات الممثلة فى قيادة الانتفاضة . تدارسنا الأمر . وصدر قرارنا بالاجماع بشكر الدولة الخليجية التى قدمت الدعم . لكننا أخطرناها بأننا لن نقبل بعد ذلك دعما منها أو من غيرها لا يأتينا عن طريق منظمة التحرير ، باعتبارها قيادتنا المركزية وممثلنا الشرعى والوحيد . أو من خلال الاتفاق الصريح معها . وأبلغنا المنظمة بقرارنا ووافقتنا عليه . من حقك أن تدعم الثورة أو لا تدعمها . ونحن محتاجون فى الداخل لكل دعم . غير أنه ليس من حقك أن تتدخل بدعمك فى شئوننا الداخلية وتباعد بيننا وبين المنظمة الأم لكياننا ووحدتنا وثورتنا معا .. » .

كان رغم صوته الهادىء ، يحتد عند بعض المقاطع ويفيض بالمرارة . ورغم مايتمتع به من ذهن مرتب ، فإنه ظل يكرر ويلح على معنى الوحدة العضوية بين المنظمة والانتفاضة بأكثر من تعبير وصورة . ويلمح أكثر من مرة إلى مسئولية بعض العرب ـ بالذات ـ إن لم يكن جميعهم أحيانا ، فيما تواجهه الثورة عامة والانتفاضة خاصة ، من مشاكل فى محيطها العربى والدولى . الأمر الذى يكشف عن عمق وحساسية هذه النقطة لدى جماهير الأرض المحتلة وقيادتهم الميدانية . وهى النقطة التى يمكن إجمالها فيما طرحته على محدثى الفلسطينى من صياغة لها خلال الحديث الطويل معه ووافق عليها : « الحب العربى للانتفاضة باحتضانها بعيدا عن المنظمة » .

والنداءات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة من رقم (٧) إلى رقم (١٠) تشير بوضوح إلى هذه القضية . تارة بشكل عام . وتارة أخرى تنحو نحو التخصيص . وتضعها بالتالى فى صدر اهتماماتها فى المرحلة الثانية من الانتفاضة .

نقرأ فى النداء رقم (٧) الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٨٨ عن القيادة الميدانية : « تناشد القيادة الوطنية الموحدة كافة وسائل الاعلام وقوى التحرر العربية مناصرة انتفاضة شعبنا وفضح ممارسات الاحتلال . كما تناشدها توخى الأمانة والدقة لدى إذاعتها نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » .

وكانت هذه المناشدة ، ردا على قيام بعض أجهزة الاعلام العربية بإسقاط كل ما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها المركزية مما تذيعه من بيانات قيادة الانتفاضة الميدانية .

وفى البيان رقم (٨) الصادر بتاريخ ٢٠ فبراير ١٩٨٨ ، حذرت القيادة الوطنية الموحدة « من أية محاولة للالتفاف على انتفاضتنا أو تحييدها .. » .

وفى بيانها رقم (٩) الصادر فى الثانى من مارس ١٩٨٨ ، تنتقل القيادة الميدانية للانتفاضة من التلميح إلى التصريح ومن العمومية إلى التخصيص ، فتطالب « كافة الدول العربية ، وبشكل خاص سوريا ، بتصحيح علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية (م .ت .ف) الممثل الشرعى الوحيد لشعبنا البطل . والبدء فى حوار على أرضية النضال الموحد ضد الامبريالية والصهيونية وعلى أرضية الاحترام المتبادل والقرار المستقل » .

ويستهل البيان رقم (١٠) الصادر فى ١١ مارس ١٩٨٨ - فى أعقاب العملية الفدائية التى قامت بها القوات الفدائية التابعة لحركة فتح ضد المفاعل النووى الاسرائيلى والعاملين به فى منطقة النقب العسكرية - نداءه بالقول : قسما سنواصل الثورة الشعبية المسلحة حتى الدولة الفلسطينية المستقلة . ولأشقائنا العرب نقول كفانا خطبا وتعليقا وها هو الحجر .. » .

ثم يتحدث البيان عن تحرك « الطوفان الفلسطينى وإغراقه كل من يحاول التطاول أو القفز على منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلنا الشرعى والوحيد .. » . ويستطرد : « إن القيادة الوطنية للانتفاضة فى المناطق المحتلة ، وهى تشكل الامتداد العضوى لـ م . ت . ف . لتثمن وتقدر عاليا الموقف الجزائرى الشقيق - بلد الشهداء - إزاء الصمت العربى . كما تؤكد وبشكل ملتحم وقاطع على بيان اللجنة التنفيذية لـ م . ت . ف الأخير . والذى صدر بتاريخ الخامس من مارس ١٩٨٨ فى تونس والذى جاء معبرا بكل إخلاص وثورية ووضوح عن أمانى وتطلعات شعبنا الفلسطينى داخل الوطن المحتل وفى كل أنحاء الشتات . الذى دعت فيه إلى عقد مؤتمر قمة عربى طارىء - مؤتمر الانتفاضة وشهدائها - من أجل نصرة شعبنا وأمتنا العربية بكل السبل السياسية والمادية والنضالية .. » .

وليس من قبيل الصدفة أن تقوم جميع التنظيمات السياسية والمهنية والاجتماعية التى تعبر عن إرادة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، بالتركيز

على هذه النقطة التى تلح عليها القيادة الوطنية الموحدة لانتفاضة الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ . وتتصدر جدول أولوياتها واهتماماتها فى المرحلة الثانية من مسيرة الانتفاضة .

فى بيان عام بتاريخ الأول من مارس ١٩٨٨ ، أعلن ممثلو شعب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ أنه « مع تصاعد وسائل القمع والارهاب المبتكرة ، تتصاعد روح الصمود والتصدى لدى أبناء شعبنا فى الضفة والقطاع . وتشكل انتفاضته الأخيرة ، بزخمها واتساعها واستمراريتها ، مؤشرا واضحا على مجموعة من الحقائق ، يجب أن تلفت نظر أعدائه وأصدقائه على حد سواء . وأن تلغى من أذهان البعض كثيرا من الأوهام والأطماع السياسية ، التى لا يبرر وجودها سوى انفصالهم عن الواقع » .

ويلخص البيان هذه الحقائق فى أربع نقاط :

● تصميم الشعب على انتزاع حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى . وأن انتفاضته الأخيرة دليل قاطع على أنه مؤهل لانتزاع هذا الحق بالوسيلة التى تقتضيها كل مرحلة من مراحل النضال .

● ان كل المخططات التصفوية العسكرية والسياسية والفكرية وكل أساليب الارهاب والقمع قد وصلت مداها الأقصى ، دون أن تغير من واقع الالتزام القيادى والجماهيرى الفلسطينى . إنما على العكس من ذلك ، فإن التطورات الأخيرة تثبت أن وعيه التحررى والوطنى قد تعمق فى اتجاه ثوابت النضال الفلسطينى الأساسية والمتمثلة فى التصدى النضالى والالتزام بالأبعاد العملية للوحدة الوطنية والالتفاف المستمر حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد لجماهيره .

● ان العنوان الوحيد للباحثين عن السلام العادل (سواء أكانوا اسرائيليين أم عربا أم قوى دولية كبرى) هو الارادة الجماهيرية الفلسطينية ممثلة بصيغتها الوطنية الحية ، منظمة التحرير الفلسطينية . وجميع محاولات الالتفاف على هذه الارادة ، من خلال التحركات الأخيرة لأمريكا والصهيونية وذيولهما العربية الرجعية ، محكوم عليها منطقيا وتاريخيا بالفشل . ولن تؤدى إلا إلى المزيد من التعقيد وإبعاد فرص السلام .

● آخر هذه الحقائق هى أن شعبنا الفلسطينى فى كل أماكن وجوده هو مع السلام العادل ، الذى يضمن تحقيق مطلبه الوطنى الثابت والمشروع فى تقرير مصيره بنفسه ، واحترام اختياره لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد له . وبناء

دولته الديمقراطية المستقلة على تراب وطنه ، والذين يتنكرون لهذا المطلب يتنكرون بذلك لحقهم هم أنفسهم فى العيش بسلام . وهم المسئولون تاريخيا عن النتائج المؤلمة لاستمرار الصراع .

واضح أن الحديث هنا لا يتوجه إلى إسرائيل وأمريكا وحسب . وإنما إلى الحكومات والنظم العربية أيضا .

وقد وقع على البيان واحد وثلاثون تنظيما وهيئة . ولعله من المفيد أن نسجلها لنتعرف على مدى الحيوية والابتكار والعمق فى حركة الشعب الفلسطينى ، وتنظيمه لجماهيره وفاعليته ، وسط أقصى درجات العنف الارهابى العنصرى .

تتمثل هذه التنظيمات والهيئات فى : **اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية** (يطلق عليها شامير وشارون اسم **الحكومة العربية فى اسرائيل**) - **الحركة الوطنية التقدمية (حركة أبناء البلد) - الحركة التقدمية - حركة أبناء الطيرة - لجنة « فليسقط الاستعمار » - جبهة العمل الوطنى - حركة الأنصار - جمعية تطوير التعليم والثقافة - مركز إحياء التراث الفلسطينى - لجنة المرأة العربية التقدمية - اللجنة الشعبية القطرية ضد الاحتلال والقمع البوليسى - جمعية أنصار السجين - جمعية الصوت - الكتلة الوطنية ، الاتحاد العام للطلاب الجامعيين - الكتلة الوطنية ، الاتحاد العام للطلاب الثانويين - مؤسسة الثقافة الفلسطينية - جمعية النساء العكيات** (نسبة إلى مدينة عكا) - **العودة ، أبناء كفر برعم التقدميين - جمعية التطوير الاجتماعى للعرب ، حيفا - نادى معليا الغد - حركة المستقبل - نادى البلد الثقافى ، شفا عمرو - اللجنة الثقافية ، قرية كوكب - رابطة الأكاديميين ، اللد - جمعية تطوير الحليصة ، حيفا - مؤسسة الطلاب الجامعيين العكيين - المنتدى الثقافى ، مجد الكروم - جمعية العمل التطوعى ، عكا - لجنة المبادرة للفنانين التشكيليين الفلسطينيين - مؤسسة الهدف ، أم الفحم - العمل التطوعى العام**(١) .

فى تقديرى أن ما دفع بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وقيادة حركة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، إلى أن يضعا على جدول أولويات مهام المرحلة الثانية من الانتفاضة ، قضية تحديد أو

---

(١) راجع الوثيقة رقم [١١] المنشورة بفصل الوثائق .

تصحيح العلاقة الفلسطينية العربية ، هو تداخل عدد من العوامل الهامة ذات الدلالة فى هذه المرحلة . نركز هنا على عاملين منهما بالتحديد .

أول هذه العوامل : التحرك الأمريكى الذى قاد جورج شولتز وزير الخارجية إلى جولة مكوكية فى المنطقة بين اسرائيل ، وبين عدد من العواصم العربية ، يحمل معه ما أسماه « **بمجموعة أفكار** » من أجل إيقاف العنف وإحلال السلام الشامل بين العرب وإسرائيل . يقوم على مرحلتين :

مرحلة انتقالية تؤدى إلى حكم إدارى للفلسطينيين فى غزة والقطاع مع استمرار الاحتلال الاسرائيلى . ومرحلة أخرى يتم خلالها التفاوض حول ما أسماه بمستقبل الشعب الفلسطينى . وذلك كله فى إطار مؤتمر دولى شكلى لا يملك فاعلية أو صلاحية .

ولأن « أفكار شولتز » تسقط من اعتبارها حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . ويتحدث عن « فلسطينيين » يشاركون الأردن (الطرف الأصيل المعنى بالمفهوم الأمريكى) فى التفاوض أو المشاركة فى المؤتمر الدولى ، دون الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعى ووحيد وكطرف أصيل لا شريك له ، فقد نظمت القيادة الميدانية مقاطعة شعبية جماعية لشولتز ، تنفيذا لقرار القيادة المركزية لمنظمة التحرير . ولم يتمكن شولتز من أن يتحادث مع فلسطينى واحد فى الأرض المحتلة ، رغم أنه كان يحمل قائمة ، أعدتها له بعض النظم العربية ، تضم أسماء عدد من الشخصيات التى يطلق عليها اصطلاح « **أعيان الضفة والقطاع** » .

ولأن شولتز عمد إلى مناقشة أفكاره مع عدد من الحكومات العربية ، فإن قيادة الانتفاضة حرصت على الاعلان فى بياناتها ، وأيدتها فى ذلك قيادة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، عن أن أحدا ، فى فلسطين ، وفى الشتات أو أى من الأطراف والنظم العربية ، لا يملك التحدث باسم الشعب الفلسطينى . وأن منظمة التحرير هى وحدها صاحبة هذا الحق وصاحبة القرار دون شريك . وأن الشعب الفلسطينى لن يلدغ من الجحر العربى مرة أخرى ، فى عام ١٩٨٨ . فقد سبق أن لدغ فى عام ١٩٣٦ حينما قامت الحكومات العربية - وقتذاك - بالضغط عليه لإيقاف انتفاضته والتنازل عن تمثيل قيادته الشرعية له فى المباحثات لحساب تلك الحكومات ومساومتها مع الاستعمار البريطانى الذى كان الحاضن الأساسى للحركة الصهيونية .

والعامل الثانى : هو الامتداد بالحصار العربى السياسى والجغرافى لمنظمة التحرير إلى ما يمكن أن يسمى « **بالحصار المالى** » . وذلك عن طريق عدم وفاء غالبية الحكومات (وربما باستثناء السعودية وفقا لتقارير الجامعة العربية) بالتزاماتها القومية التى حددتها مقررات القمة لمنظمة التحرير ، التى تقوم واقعيا بمهام الدولة بجانب مهامها الثورية . ثم الاصرار على اشتراط تقديم الدعم ، بطريق فردى أو فئوى ، إلى جماعات ومؤسسات الانتفاضة بدعوى عدم الثقة فى تصرفات منظمة التحرير المالية !

وترى قيادة الانتفاضة فى هذا الاتجاه محاولة للضغط العربى على منظمة التحرير الفلسطينية لاجراء « تنازلات سياسية » لحساب خطة ومبادرة شولتز . ودق اسفين بين القيادة المركزية لمنظمة التحرير والقيادة الميدانية للانتفاضة من ناحية وبين أعضاء التحالف الوطنى للانتفاضة فى الداخل من ناحية أخرى . وهناك من يفسر هذا الاتجاه بأنه تهرب عملى من مسئولية الدعم . والدليل على ذلك تعثر إنشاء صندوق الدعم الذى قرره مجلس وزراء الجامعة العربية ، فى اجتماعه الطارىء بتونس فى يناير ١٩٨٨ ، بقيمة مائة مليون دولار ، كدفعة أولى .

وهكذا فإن الانتفاضة ، فى هذه المرحلة الثانية من مسيرتها ، التى خصصتها لتنظيم البيت الفلسطينى ، وبناء عدد من الركائز التى تمهد الأرض لإنهاء الاحتلال وقيام سلطة الدولة مع تهيئة الأجواء العربية والدولية الملائمة لذلك ، أقدمت على طرح قضية تحديد وتصحيح العلاقات الفلسطينية - العربية باعتبارها مهمة عاجلة لا تحتمل الانتظار .

ويأتى هذا الطرح مستندا إلى خمسة أسس :

● **الأول** : الانتفاضة وقيادتها الوطنية ، امتداد عضوى لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها المركزية ، استراتيجيا وتكتيكيا .

● **الثانى** : الانتفاضة مستمرة ومتصاعدة حتى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب .

● **الثالث** : طريق العمل السياسى من أجل السلام العادل ، عنوانه منظمة التحرير . وصياغته المقبولة هى المؤتمر الدولى تحت إشراف الأمم المتحدة والذى يتمتع بالصلاحية للوصول إلى تسوية سلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية فى

القضية الفلسطينية ، وبمشاركة الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن والأطراف الاقليمية المعنية جميعا بما فى ذلك منظمة التحرير على قدم المساواة .

● **الرابع** : هدف الانتفاضة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة ، هو وحده منظور التعامل الراهن مع الصراع العربى الاسرائيلى . وليس الترتيبات الأمنية والحدودية بين البلاد العربية وبين الكيان الصهيونى .

● **الخامس** : اسقاط كل حواجز الحصار السياسى والاعلامى والجغرافى والمالى العربية ، من حول منظمة التحرير الفلسطينية .

[٩]

الانتفاضة والاحتلال
من يتعب أولاً ؟

فى المرحلة الثانية من الانتفاضة الفلسطينية بدت المعركة ـ فى الميدان ـ بين الطرفين ، مركزة أساسا ، على كسب كل طرف الوقت من الآخر . والعمل على شحنه بسلطاته وأجهزته وقوته السياسية والمعنوية والمادية والتنظيمية ، بحيث يقلل ـ نوعيا ـ من قدرة الطرف المضاد على الفعل الهجومى . ويدفع به إلى حائط الدفاع الأخير أو قبل الأخير .

وقد عبر عن ذلك « اسحق رابين » وزير الدفاع الاسرائيلى والذى يقود جيش الاحتلال ضد حركة الجماهير الفلسطينية ، بقوله : إن سياستنا فى المرحلة الراهنة تستهدف انهاك الفلسطينيين . وإصابتهم بالتعب والاجهاد إلى الدرجة التى تقعدهم عن مواصلة طريق العنف المدنى ، وتقويض الأمن والنظام ، ولا نستطيع أن نحدد لذلك أجلا معينا . ولكنى أقول أنه بات قريبا .

والملاحظ أن رابين ـ فى هذه المرحلة ـ شرع يتحدث عن « سياسة انهاك الانتفاضة » ، بعد أن كان يتحدث فى المرحلة الأولى ، عن « قتل الانتفاضة بالقبضة الحديدية » فى غضون أيام محدودة . قدرها فى البداية بأسبوعين . ثم امتد بها إلى أربعة أسابيع .

أما القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ، فقد حددت طبيعة المرحلة الثانية فى بيانها الثامن ، بأنها تجرى فى اطار النفس الثورى الطويل والمنظم جيدا .. « وليس أمامنا سوى التصعيد والتصعيد من أجل ارهاق الوحش وعدم السماح له بالتقاط أنفاسه ، ونجرده من تفرده بالسلطة . ولتكن سلطة القيادة الموحدة وأبطال الحجارة ، والمولوتوف ، هى الأساس » .

وهكذا فإن الطرفين المتقاتلين ، يتفقان بصورة تكاد تكون كاملة على طبيعة المعركة وأهدافها ، فى المرحلة الثانية من الانتفاضة . ويتصارعان على المكشوف .

كل طرف يتحدى الآخر برهان تاريخي : من سيتعب أولاً ؟

والطرفان يتصارعان ، بكل الوسائل والأسلحة المتاحة لكل منهما ، حول كم وفاعلية السلطة الواقعية له على الأرض المحتلة وشعبها . سلطة الاحتلال أم السلطة الوطنية ؟

فى ضوء هذا الوضوح الكاشف لميدان المعركة وأحداثها وحركة العدوين المتصادمين يوميا ، أمكن رصد عدد من الوقائع الموضوعية التى تحكم الموقف :

● فى مقدمة هذه الوقائع ، برز اهتزاز وتردد قرارات قيادة سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى مواجهة الانتفاضة ، وذلك فى مقابل الثبات والثقة اللتين ميزتا قرارات قيادة الانتفاضة فى حركتها .

ولعل الدليل على ذلك ، موقف كل من الطرفين من الاضراب اليومى للمحلات التجارية فى الأرض المحتلة . فقد قررت القيادة الوطنية فتح المحلات التجارية فى الصباح من كل يوم - عدا أيام الاضراب الشامل - لمدة لا تزيد على ثلاث ساعات تنتهى عند الساعة الحادية عشرة صباحا . وذلك حتى يمكن للمواطنين الحصول على احتياجاتهم المعيشية اليومية . ثم يتفرغون بكل طاقاتهم وكل الوقت لخوض المعركة ضد الاحتلال بأشكالها المختلفة . وأصرت القيادة على تنفيذ قرارها الذى يخدم تكتيكات المعركة تحت كل الظروف . واستطاعت أن توفر حماية للتجار على احترام القرار . فى حين أن سلطات الاحتلال راحت تتخبط ، دون جدوى بين ارغام التجار - تارة - على فتح محلاتهم بالقوة بعد الساعة الحادية عشرة صباحا وبين ارغامهم - تارة أخرى - على اغلاق محلاتهم طوال الساعات الثلاث المسموح بها من جانب قيادة الانتفاضة حتى الساعة الحادية عشر صباحا . وفى كل مرة فشلت سلطات الاحتلال فى تنفيذ قرارها ، واجبار التجار على الانصياع له .

● ويتصل بهذه الوقائع ، واقعة ثانية على درجة كبيرة من الأهمية . وذلك نظرا لأبعادها السياسية . ونعنى بها توحد قرار كل الفلسطينيين بلا استثناء فى رحاب الانتفاضة حول انهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية تحت قيادة منظمة التحرير . وذلك بعد السنوات العصيبة

من التشتت والانقسام النسبيين منذ عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٦ . وهى السنوات التى أعقبت حرب ١٩٨٢ ضد جحافل الغزو الاسرائيلى للبنان ، وشهدت عملية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من بيروت . ولا تقتصر وحدة القرار الفلسطينى ـ هذه المرة حول الهدف وحسب . وإنما تمتد إلى الوسائل والأساليب النضالية والسياسية معا . ابتداء من العمل العسكرى الذى لا يقطع الطريق على الانتفاضة الجماهيرية ، وإنما يوظف فى خدمتها ، إلى صياغة المؤتمر الدولى .

فى حين أن وحدة القرار السياسى الاسرائيلى ، باتت مفتقدة بقدر ملحوظ ، لا سابقة له . فالخلافات تستعر بين الليكود بزعامة « شامير » والمعراخ بزعامة « بيريز » حول المضمون والأساليب وكيفية مواجهة الانتفاضة .. وباختصار حول واقع ومستقبل اسرائيل . هل ما زال مشروع بناء اسرائيل الكبرى الذى يلتهم الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ ، ضرورة حتمية وممكنة ؟ أم أن ذلك تكشف عن وهم يقود اسرائيل إلى الكارثة ؟ والانقاذ الممكن ، هل هو فى امكان عقد مساومة بين اسرائيل وبين البلدان العربية ، من خلف ظهر الفلسطينيين . يتاح فيها لاسرائيل أن تحتفظ ـ وحسب ـ بجزء من الأرض المحتلة الضرورية لأمنها ؟ وهل المؤتمر الدولى طريق آمن لاسرائيل أم هو مصيدة تاريخية لها ؟ وهل الأسلوب الأمثل فى مقاومة الانتفاضة هو القوة المسلحة أو محاولة الوصول إلى حل سياسى ، وما هى حدود كل من القوة والحل السياسى ؟

ويضاعف من أزمة القرار السياسى الاسرائيلى ، أن ثمة قوى متزايدة داخل نسيج المجتمع الاسرائيلى الصهيونى نفسه ، شرعت تتمرد على كل من سلطتى الليكود والمعراخ وتعلن قبولها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إقرار حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة على الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . وترى فى استمرار الاحتلال واستمرار الانتفاضة ضده ، المقدمة الطبيعية لتفجير « **حرب أهلية** » فى اسرائيل . صحيح أن هذه القوى التى توصف « بالديمقراطية » لا تزال محدودة ، بالقياس إلى وزن كل من كتلتى الليكود والمعراخ الحاكمتين ، إلا أنها تتميز بفاعلياتها الفكرية والفنية ذات التأثير على عقل ووجدان رجل الشارع الاسرائيلى . وأمكنها فى مارس ١٩٨٨ أن تنظم مظاهرة فى تل أبيب ضد « عقم وفساد » القرار الاسرائيلى ، ضمت ما يزيد على مائة ألف اسرائيلى(١) ، فى حين أن الليكود ـ وهو التكتل القابض على السلطة ـ لم يستطع أن

---

(١) راجع الوثيقة رقم (١٢) المنشورة بفصل الوثائق .

يحشد فى مظاهراته المضادة ، التى اضطر إلى تسييرها أكثر من مائتى ألف مشارك .

● من الوقائع الحاكمة لميدان المعركة أيضا ، أن لكل طرف عمقه الخاص داخل الكيان الاسرائيلى ، فى حدود أرض ١٩٤٨ . بمعنى أن عرب ١٩٤٨ ، والذين يبلغ تعدادهم حوالى ٧٥٠ ألف مواطن ، يتحركون بكل فاعلياتهم ومؤسساتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدعم الانتفاضة . وذلك بتنسيق ملحوظ مع القيادة الوطنية الموحدة . الأمر الذى يسلح الانتفاضة بقدرات ملموسة على استيعاب أو التغلب على ضربات القمع الاسرائيلى المتصاعدة ، وخاصة فيما يتعلق بحصار الجوع والعطش وقطع المواصلات التليفونية مع الخارج ومنع تزويد غزة والضفة الغربية بالوقود والكهرباء .

والاحتلال الاسرائيلى يستند ، بالطبيعة ، إلى عمق الكيان الاسرائيلى ، دولة ومؤسسات وقدرات اقتصادية وأمنية . وهو عمق أكبر وأكثر ثراء وحرية فى الحركة من عمق الانتفاضة .

ويبقى أن العمق العربى ـ الدولى للانتفاضة ما زال دون المستوى المطلوب ، وإن كان ملحوظا ـ هذه المرة ـ إن القوى الشعبية تتجمع وتتحرك للعمل والضغط من أجل توظيف هذا العمق فى خدمة الانتفاضة ماديا وسياسيا .

فى حين يبدو العمق الصهيونى ـ الدولى لاسرائيل على حالة من التفكك والانقسام النسبيين ، لأول مرة منذ قيام اسرائيل . وهو أمر يضعف ـ معنويا وماديا ـ العطاء التقليدى لهذا العمق . وإن ظل بقدر أو بآخر ، أكثر إيجابية ، من عطاء العمق العربى ـ الدولى للانتفاضة .

● يندرج ـ كذلك ـ فى إطار الوقائع الموضوعية للمعركة ، إن السلاح الاسرائيلى المستخدم ضد الانتفاضة أوفر وأقوى وأكثر تنوعا عسكريا واقتصاديا . وهذا هو السبب فى وقوع كل الضحايا البشرية فى الجانب الفلسطينى والتى بلغت ما يزيد على مائتى شهيد وسبعة آلاف جريح وخمسة عشر ألف سجين ومعتقل ، حتى مارس ١٩٨٨ . بيد أن هذا يبرز فى الوقت نفسه ، للرأى العام العالمى حقيقة الاحتلال الاسرائيلى الدموية العنصرية البشعة من جانب ، وحقيقة الانتفاضة كثورة تحرر وطنى مشروعة من جانب آخر ، تواجه الاحتلال بأسلحة جماهيرية بدائية ، عنوانها « **حجارة الوطن المحتل** » . إلا أن هذا الوضع لا يمكن قبول استمراره .

ولا مفر من تغييره عند نقطة معينة من مسيرة الانتفاضة . بحيث تجرى عمليات مسلحة لردع وتأديب قادة المجازر من جيش الاحتلال والمسئولين عن تعذيب المساجين والمعتقلين وتكسير عظامهم . ولكن متى وكيف وأين يتم ذلك ، دون أن يعود بالسلب ، على طبيعة الانتفاضة وأبعادها السياسية ؟ وأعتقد أن ذلك كله بات مطروحا للنقاش التنظيمى بين القيادة المركزية لمنظمة التحرير وبين القيادة الميدانية الوطنية للانتفاضة .

غير أن الانتفاضة تتميز عن جيش الاحتلال ، باستخدام سلاح المشاركة الجماهيرية العميقة والواسعة فى كل جبهات المعركة بلا استثناء . وهذا ما يجدد حيويتها وطاقاتها وإبداعاتها النضالية دون انقطاع . فى حين أن افتقاد هذا السلاح المتميز لدى قوات الاحتلال ، يحولها إلى آلات صدئة ، سريعة العطب على مستوى الأداء أو مستوى الثقة فى مشروعية عملها ، الذى بات يوصف فى العديد من مقالات الصحفيين والكتاب الاسرائيليين فى الصحف الاسرائيلية ذاتها « **بالعمل القذر** » . ويقارن بأعمال النازى ضد اليهود فى أوروبا قبل وخلال الحرب العالمية الثانية . الأمر الذى راح يدفع بأعداد متوالية من جنود جيش الاحتلال من الشباب ، إلى التمرد على أداء الخدمة العسكرية فى غزة والضفة الغربية ، ويصدرون بذلك بيانات علنية ، وصل عدد الموقعين على آخرها ألف ضابط وجندى(١) فى حين أن حركة التيار على العكس تماما فى الانتفاضة ، التى تغتنى يوميا بانضمام أولئك النفر الذين ظلوا مترددين أو متشككين فى جدوى الحركة فى المرحلة الأولى منها .. أو حتى وقفوا ضدها . مثل مجموعة العملاء السابقين الذين جندتهم - تحت ضغط الحاجة - أجهزة الشين بيت (المباحث العامة الاسرائيلية) !

ومن الواضح أن قيادة الانتفاضة تضع فى حساباتها ، هذه الوقائع الموضوعية ، خلال مسيرتها فى المرحلة الثانية من نضالاتها . وإذا تتبعنا الحركة بخطواتها المتتابعة فى الميدان ، مقارنة ببيانات التعبئة وتحديد المهام ، نجد أن الانتفاضة تعمل على ثلاثة محاور معا :

● **المحور الأول** : الافراغ التدريجى لكيان سلطات الاحتلال من مضمونه وكوادره ، طبقا لجدول أولويات . وبقدر ما يجرى من تصفية وتحطيم لهذا الكيان ، تبنى الانتفاضة أجهزة شعبية بديلة تمثل السلطة الوطنية .

---

(١) راجع الوثيقتين رقم [١٣ ، ١٤] ، المنشورتين بفصل الوثائق .

فى اطار هذا المحور ، دعت القيادة الوطنية كلا من رجال الشرطة الفلسطينية فى الجهاز البوليسى الاسرائيلى ، وجباة الضرائب الفلسطينيين فى مصلحة الضرائب . ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية وفى المخيمات التى تم تعيينهم من جانب سلطات الاحتلال ، إلى الاستقالة الفورية . وتعهدت فى بيانها رقم (٩) « بعدم التخلى أو التقصير بحق أبناء الشعب الذين يلبون النداء والواجب الوطنى » . وذلك من خلال خطة التكافل الاجتماعى التى غدت شاملة لجميع المناطق والفئات الاجتماعية .

وقد استجاب بالفعل ، حتى مارس ١٩٨٨ ، ٥٥٪ من الشرطة ، ٧٠٪ من كل من جباة الضرائب والمعينين فى المجالس البلدية والقروية .

وفى تواكب مع ضربات معاول الهدم لسلطة الاحتلال ، تقيم الانتفاضة بالتوازى ، سلطتها الوطنية من خلال تحرير مواقع محصنة وتكوين أجهزة حركية . وجرى اختيار عدد من المناطق الجبلية أو القروية ذات المراكز الاستراتيجية ، والتى أصبح من المستحيل على القوات الاسرائيلية الوصول إليها ، وإلا وقعت فى كمائن الطرق الفرعية الضيقة والوعرة التى تحيط بها . وفى هذه المواقع يجرى تشوين المخزون الاستراتيجى من المؤن الغذائية والأدوية والأسلحة ، وانعقاد الاجتماعات التنظيمية الهامة لقادة الانتفاضة . ويتمركز داخلها عدد من العيادات والمستشفيات الصغيرة لاستقبال الجرحى . ويتدرب المتطوعون فوق أرضها لتكوين ما أصبح يسمى « **بقوات الانتفاضة الضاربة** » على تكتيكات مواجهة جنود الاحتلال المدججين بالسلاح وجها لوجه .

وحينما أغلقت سلطات الاحتلال الجامعات والمدارس ، حتى تمنع التجمهر الطلابى ، أقدمت قيادة الانتفاضة على بناء جهاز وطنى للتعليم من الأساتذة والمدرسين . وفى نداء إلى « جماهير الطلبة البواسل والأكاديميين » أوضحت القيادة « أن أحد أركان السياسة الصهيونية يقوم على تجهيل شعبنا وحرمانه من أبسط الحقوق التى نصت عليها المواثيق والأعراف الدولية . وهو الحق فى التعليم . ولذلك فقد أقدمت سلطات الاحتلال على اغلاق كافة مؤسساتنا التعليمية من جامعات ومعاهد عليا ومدارس ، حارمة بذلك حوالى ثلث مليون طالب من تلقى العلم . إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة قررت التصدى لقرارات الاحتلال العنصرى بكسر هذه القرارات . وتدعو جماهير الطلبة والمدرسين وإدارات المؤسسات التعليمية للتصدى الموحد فى كل المواقع لتحدى قرارات سلطات الاحتلال بتنظيم عملية التعليم على

أساس وطنى . وافشال سياسة التجهيل التى تمارسها على جماهير شعبنا . كما تناشد القيادة كافة الهيئات والمؤسسات الدولية (مثل وكالة غوث اللاجئين واليونسكو) دعم نضال شعبنا فى سبيل احباط هذه السياسة » .

وحسب تقديرات تقريبية فإن ٣٥٪ من المؤسسات التعليمية قد شرعت مع بداية الشهر الرابع للانتفاضة ، تمارس مهامها تحت القيادة الوطنية .

● المحور الثانى : تنظيم جديد لحركة الانتفاضة ، يوفر لها مقومات النفس الطويل ، وامتصاص تصاعد إجراءات القمع التى بلغت حد فرض حصار الجوع والعطش والمحروقات وقطع وسائل الاتصال التليفونى والسفر بين غزة والضفة الغربية ... إلخ .

وفى هذا الاطار حددت قيادة الانتفاضة ، وفقا لشاهد عيان ، مراكز الحركة الجماهيرية اليومية ضد قوات الاحتلال ، فى المرحلة الثانية فيما بين ٢٠ إلى ٢٥ مركزا . فى حين أنها تراوحت فى المرحلة الأولى بين ٤٥ إلى ٦٢ مركزا يوميا . وهذا باستثناء يومى الجمعة والأحد من كل أسبوع ، حيث تنطلق حركة الجماهير فى كل مكان يعمره مسجد أو كنيسة . وكذلك أيام الاضرابات العامة التى تقررها الانتفاضة مثل يوم الشهيد . ويوم رفع العلم الفلسطينى ، ويوم الدولة الفلسطينية المستقلة ، ويوم معركة الكرامة ، ويوم الغضب الفلسطينى ، ويوم الشجرة ، ويوم الأرض ... إلخ .

كما فتحت القيادة جبهات جديدة نوعية ضد العدو . ولعل أهم هذه الجبهات ثلاث :

الأولى : جبهة حصار المستوطنات وتأديب وردع المستوطنين ، الذين شرعوا - تحت حماية قوات الاحتلال - فى الهجوم المسلح على القرى والمخيمات وقتل الأطفال والنساء . وقد تمكنت الانتفاضة من خلال جهاز كونته لهذا الغرض ، من أن تحقق نجاحا ملحوظا ، حيث بدأت موجات من الهجرة المحدودة فى بعض المستوطنات . واضطر المستوطنون إلى تكوين جماعات لحماية عمليات السفر والانتقال بين المستوطنات ، حيث صارت الطرق غير آمنة ، ولا تصل إليها ذراع جيش الاحتلال عند الحاجة إليها بسرعة وسهولة .

الثانية : جبهة كشف وإحراق شبكة العملاء من الفلسطينيين الذين كانوا مجندين للتجسس وجمع المعلومات عن قيادات وكوادر العمل الوطنى لحساب جهاز الشين

بيت . وبالتالى إصابته بالعمى عن رؤية ومعرفة ما يجرى فى الأراضى المحتلة . وقد أمكن للقيادة الوطنية من خلال ما زرعته عن عمد وسط هذه الشبكة من كوادر لهذا الغرض ، أن تتعرف - بعد فترة - على غالبية أسماء هؤلاء العملاء . واتبعت القيادة أسلوبا محددا فى انذارهم ، وفتح طريق التوبة أمامهم ، وذلك بأن تفاجىء كل عميل بالانذار مكتوبا على باب أو جدار مسكنه . وتضرب له موعدا محددا للذهاب إلى المسجد إذا كان مسلما ، وإلى الكنيسة إذا كان مسيحيا . وهناك يعترف بجرمه علنا أمام الشعب . ويطلب الصفح والمغفرة . ويقدم ما لديه من معلومات عن الشين بيت وعملائه وخططه إلى مندوب القيادة الوطنية . ويرتدى جلبابا أبيضا ، وينخرط فى صلاة جماعية مع الناس . ثم يخرج على رأسهم فى مظاهرة إلى الشارع حاملا العلم الفلسطينى وشعار منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

الثالثة : جبهة « الانسان » فى جندى الاحتلال الاسرائيلى . ويقاتل على هذه الجبهة مجموعات خاصة من المناضلين ، مهمتها نصب كمائن لاختطاف الجنود الاسرائيليين إلى المواقع المحصنة ، حيث يجرى تجريدهم من سلاحهم وملابسهم العسكرية والباسهم لباسا مدنيا . وفتح حوارات معهم عما يجرى ، وعن حقوق الشعب الفلسطينى التى تغتصبها اسرائيل ، ودوره الذاتى فى أداة القمع العنصرية إلخ .. وبعد تناول العشاء يطلق سراحه سالما ليعود إلى أهله . وهذا نوع من الرسائل البشرية أخذت الانتفاضة تبعث به إلى المجتمع الاسرائيلى منذ المرحلة الثانية فى مسيرتها . ورغم أن الحكومة الاسرائيلية وقيادة الجيش تخشى من خطر « هذه الجبهة » على معنويات جنودها ، كما تخشى من احتمالات استخدام قيادة الانتفاضة للأسلحة والملابس العسكرية الاسرائيلية التى صادرتها ، فيما تسميه بعمليات تخريبية متوقعة ، إلا أن الهدف الأساسى للقيادة الوطنية من هذه « الرسائل البشرية » هو تهيئة الظروف لتفجير « انتفاضة يهودية » مواكبة « للانتفاضة الفلسطينية » ضد الاحتلال والعنصرية فى عمق الكيان الاسرائيلى .

● **والمحور الثالث** : هو انزال أكبر قدر من الخسائر بالاقتصاد الاسرائيلى . وبالتالى ارتفاع تكلفة الاحتلال إلى درجة تفوق احتمال المواطن الاسرائيلى . وفى هذا المجال تتحرك قيادة الانتفاضة على أكثر من خط :

الخط الأول : تنظيم امتناع تدريجى من التجار والمهنيين والحرفيين عن دفع الضرائب بجميع أشكالها لسلطات الاحتلال . وتقدر الأوساط الاسرائيلية انخفاض

حصيلة الضرائب ابتداء من شهر مارس ١٩٨٨ بما يزيد على ٢٠٪ من الحصيلة المتوقعة .

الخط الثانى : اضراب العمال الفلسطينيين الدائمين والبالغ عددهم ١٠٥ آلاف عامل والموسميين الذين يصل عددهم إلى حوالى ٢٥ ألف عامل ، عن الالتحاق بأعمالهم فى المؤسسات والمزارع الاسرائيلية . وذلك بنسبة ٩٠٪ ، مع السماح بالعمل للعشرة فى المائة الأخرى ، والتى يجرى تداولها بين العمال دوريا ، بشرط أن لا يذهب من أسرة واحدة أكثر من عامل واحد . والهدف من هذه العملية المخططة ، اصطياد أكثر من عصفور بحجر واحد : احداث انخفاض فى الانتاجية الاسرائيلية ، وضمان بعض الدخل المحدود للأسر الفلسطينية المتواضعة حتى يمكن تدبير بديل . ونقل وتبادل المعلومات العامة الضرورية بين ما يحدث فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ والأراضى المحتلة عام ١٩٤٨ . ولا يستطيع الكيان الاسرائيلى شيئا أمام هذه الحركة ، لحاجته الماسة للعمالة .

الخط الثالث : مقاطعة استيراد المنتجات الاسرائيلية إلى الضفة والقطاع . والاعتماد كلما أمكن ذلك على الانتاج الصناعى والزراعى الفلسطينى . والمعروف أن الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ هى السوق الثانية للصادرات الاسرائيلية بعد السوق الأمريكية . وقد بلغت الواردات للأراضى المحتلة من الكيان الصهيونى عام ١٩٨٤ ـ طبقا لدراسة أعدت تحت اشراف الجامعة العربية فى نوفمبر ١٩٨٧ ـ ٩٠,٣٪ من اجمالى وارداتها .

وقد نظمت القيادة الوطنية فى سبيل ذلك حملة لتشغيل المصانع والورش الوطنية لمدة ٢٤ ساعة يوميا لزيادة الانتاج ، مع ضبط الأسعار وتخفيضها . وزراعة كل شبر أرض فى قبضة اليد ، حتى ولو كان « عتبة دار صغيرة » .

وحسب تقدير بيان القيادة رقم (٩) الصادر فى الثانى من مارس ١٩٨٨ فإن « الخسائر الاقتصادية المباشرة للاحتلال والبورصة والمشاريع الانتاجية ، وبسبب اضراب عمالنا الأبطال ، تجاوز ألفى مليون دولار » .

أما التقدير الاسرائيلى الذى أعلنته فى الثالث والعشرين من مارس ١٩٨٨ ، « **نعمة هينج** » الناطقة باسم وزارة الاقتصاد الاسرائيلية ، عن الخسائر بسبب الانتفاضة حتى ذلك التاريخ فهو ٣١٢ مليون دولار . يضاف إليها قيمة الانخفاض فى الانتاج وبخاصة فى ميدان الانشاءات والتى تصل إلى خمسة وسبعين مليون دولار

فى الأشهر الثلاثة الماضية ، وذلك علاوة على تكاليف قوات الجيش والبوليس الاضافية والتى بلغت ستين مليون دولار .

ويلفت تقرير « نعمة هينج » الأذهان ، إلى انخفاض الصادرات الاسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة بمقدار مائتى مليون دولار نتيجة حملة المقاطعة حتى شهر فبراير ١٩٨٨ . وكانت الصادرات الاسرائيلية إلى الأراضى المحتلة قد بلغت ألفا ومائة وخمسين مليون دولار فى عام ١٩٨٧ .

وهكذا يمكن القول أن معركة كسب الوقت ومن يتعب أولا ؟ لا تزال مفتوحة على جميع الجبهات بين الانتفاضة والاحتلال . لم تظهر على أى منهما علامات أعياء حاسمة بعد . ولكن يمكن القول أن متابعة الكر والفر فى الميدان تسجل للانتفاضة ، نقاط تقدم بارزة .

[١٠]

فى وصـف « معركة يوم الأرض »

أرجح ، نتيجة تحليل ما تجمع لدى من معلومات وشهادات ووثائق أن الانتفاضة الفلسطينية قد توجت بنجاح ملحوظ - وإن كان بثمن فادح - المرحلة الثانية من مسيرتها . وذلك من خلال قرارها بخوض معركة يوم الأرض (٣٠ مارس ١٩٨٨) بعنف وضراوة على جميع جبهات « أرض ١٩٤٨ » و « أرض ١٩٦٧ » ، متحدية بذلك قوات الاحتلال الاسرائيلى ، التى اتخذت علنا - على حد تعبير بعض المراسلين الصحفيين - حالة الاستعداد القصوى ، وكأنها تواجه غزوا عسكريا من خارج الحدود . ولعله لم يعد من قبيل الأسرار - اليوم - القول بأن نوعية وحجم معركة « يوم الأرض » ظل لمدة تقرب من الشهر موضع نقاش عميق وتفصيلى بين القيادة الميدانية للانتفاضة وبين القيادة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وتجرى مثل هذه المناقشات - عادة - فى إطار ما أصبح يعرف باسم « **لجنة الطوارىء** » التى تشكلت تحت رياسة « أبو عمار » وتضم بالإضافة إلى مكتب اللجنة التنفيذية للمنظمة ، ومكتب اللجنة المركزية لفتح ، ممثلين للمنظمات الفلسطينية الأخرى ، ومسئولى دائرة الوطن المحتل ، ومندوبين - يتناوبون الحضور - عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة . وتجتمع « لجنة الطوارىء » مرة واحدة على الأقل يوميا . وقراراتها ملزمة للجميع وحاسمة للموقف فى حالة وجود تباين أو اختلاف فى التقدير أو الرأى .

كان تقدير القيادة المركزية للمنظمة أنه إذا كان من الضرورى - وهو ضرورى - خوض معركة يوم الأرض فإنها تميل إلى أن يجرى ذلك فى حدود المواقع اليومية الراهنة للصدام والتى تحددت - منذ المرحلة الثانية للانتفاضة - فيما بين عشرين إلى خمسة وعشرين موقعا وحسب . ولا تتوسع إلى المواجهة الشاملة التى تمتد إلى اثنين

وستين موقعا . وذلك حتى لا تتحمل قوى الانتفاضة أعباء تفوق القدرة على الاحتمال البشرى . أو تستنفد بعضا من طاقاتها اللازمة للمراحل القادمة ، والتى يبدو أنها سوف تستهلك وقتا أكثر مما قدر فى البداية . خاصة وأن التقارير التى تجمعت مركزيا من مصادر متعددة ، تكشف عن أن القوى المعادية تحشد إمكانات تدميرية هائلة . بعضها جديد مثل راجمات الحجارة والزلط المدبب وشباك الصيد البشرى التى تلقيها طائرات عمودية ، جهزت تجهيزا خاصا ، على تجمعات المواطنين . هذا فضلا عن أنواع جديدة من الغازات المسيلة للدموع والأعصاب استوردتها اسرائيل - حديثا - من الولايات المتحدة الأمريكية . وهو الأمر الذى أكده تقرير خاص عن اللجنة الأمريكية لتقصى الحقائق فى الأرض المحتلة ، والتى زارت مناطق الأحداث ، فى مارس ١٩٨٨ ، برئاسة « اندروكيلجور » السفير الأمريكى السابق فى قطر . وقد جاء فى هذا التقرير ، التى حصلت المنظمة على صورة منه بوسائلها الخاصة ، أن اللجنة عندما فحصت مجموعة من اسطوانات قنابل الغاز الفارغة التى استخدمت ضد الفلسطينيين . تبين لها أنها من نوع جديد شديد الخطورة . وأنها من صنع « مؤسسة المصانع الفيدرالية » سالسبورج ، بنسلفانيا تحت رقم ١٥٦٨١ . وأن تاريخ صنعها بالولايات المتحدة هو عام ١٩٨٨ . أى بعد قيام الانتفاضة فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ .

وخلص تقرير القيادة المركزية للمنظمة أن معركة يوم الأرض يجب أن تضع فى حساباتها ، من حيث الحجم والحركة والوسائل ، تفويت الفرصة على قوات الاحتلال لإشعال ما تستهدفه من مذابح واسعة ، حصلت على ضوء أخضر بشأنها من واشنطن خلال زيارة اسحق شامير لها . وذلك تحت حجة أن « كسر الانتفاضة » هو الشرط الموضوعى الذى يتيح لمبادرة « جورج شولتز » أن تتخذ مسارها الصحيح الذى يخدم التحالف الأمريكى الاسرائيلى ، ويحررها من ضغوط « الشعب الفلسطينى » . وهذا ما يفسر اجراءات الحصار الشديدة التى فرضتها اسرائيل على الضفة الغربية وغزة . وليس فقط بهدف عزلهما عن العالم وإنما - فى المقام الأول - عن عرب ١٩٤٨ المقيمين فيما يعرف باسم دائرة الخط الأخضر فى « اسرائيل » .

غير أن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة قدمت - فى المقابل - تقييما آخر للموقف الميدانى . وهو تقييم لا يقلل من خطورة المعركة المفتوحة على جميع الجبهات والاحتمالات المرتفعة نسبيا للخسائر المتوقعة ، نتيجة الحشد العسكرى الاسرائيلى غير العادى واجراءات الحصار المتزايدة وترسانة الأسلحة الجديدة الخاصة بمواجهة

الانتفاضة المستوردة من الولايات المتحدة . لكنها أكدت فى نفس الوقت الاستعداد الذاتى للجماهير ، من خلال لجانها الإقليمية والنوعية ، على خوض معركة يوم الأرض فى كل الجبهات ضد العدو ، على جانبى الخط الأخضر . وأن هذا الاستعداد قد اختبر أكثر من مرة . واثبت قدرته على إمكانية خوض هذه المعركة بالحجم المستهدف . وأن تجربة هذا الاستعداد قد عمقت فى وجدان الجماهير تنظيميا وسياسيا ونفسيا ، أن معركة يوم الأرض هى إحدى نقاط الذروة فى تحدى الاحتلال ومبادرة شولتز معا . وبالتالى فإن تقليص خطوط المعركة أو تحجيمها ، وإن كان يقلل حقا من الخسائر المتوقعة ، إلا أنه قد يرتد بالسلب على طاقات الدفع والتضحية فى حركة الجماهير فى المستقبل .

وإذا كان العدو قد شدد من اجراءات الحصار ، فإنه قد أمكن إلى حد كبير التغلب عليها والتكيف معها والحد من أثارها . وذلك بفضل صلابة الجماهير وروحهم المعنوية العالية وكفاءة التنظيم ومرونته ، وفاعلية أجهزة التكافل الاجتماعى وشبكاتها وما تمد به القيادة المركزية القيادة الميدانية من معلومات وامكانات . وأبرز التقرير نموذجا لذلك . إخفاق كل اجراءات الحصار الحديدى التى فرضتها قوات الاحتلال على بلدة « قباطيا » منذ أكثر من شهرين . وذلك عقابا لها على تنفيذ حكم الاعدام فى عميل الشين بيت « محمد عابد » الذى استخدم « سلاحه الاسرائيلى » فى قتل صبى فلسطينى من أبطال الحجارة . وأنه على الرغم من أن هذا الحصار يشمل كل مستلزمات الحياة اليومية من غذاء وماء ودواء وكهرباء ووقود - على مدى هذه الفترة الزمنية الطويلة - فإنه لم يكسر من إرادة جماهير البلدة . وقدراتهم التنظيمية على استمرار المواجهة - وامدادهم - على الرغم من الحصار - بالحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية ، عبر لجان الانتفاضة المخصصة لذلك .

ورغم إقرار القيادة الوطنية الموحدة ، بواقع الحشد الاستثنائى لقوات العدو ، والذى يقدر بحوالى ثلث الجيش الاسرائيلى فضلا عن عصابات المستوطنين المسلحة . فإنها استنادا إلى حصيلة الخبرة الميدانية التى تراكمت على مدى الشهور الماضية تمتلك القدرة على إجهاض فاعلية هذا الحشد إلى أقل حد ممكن . وذلك إذا ما فتتت من تمركزه بفتح أكبر عدد من الجبهات « الثابتة والمتنقلة » ضده فى وقت واحد . ويلفت تقدير القيادة الميدانية انتباه القيادة المركزية إلى حقيقة جديدة فى الموقف . وهى أن قوات الاحتلال ، على الرغم من مضاعفة أعدادها وأسلحتها تدخل معركة يوم الأرض ، وهى شبه عمياء ، لأول مرة . وذلك بعد أن فقدت بصورة

تكاد تكون كاملة ، عيونها التجسسية (عملاء الشين بيت الذين أعلنوا التوبة) وأذرعتها المساعدة (رجال الشرطة العرب الذين استقالوا) هذا فى الوقت الذى نجحت فيه الانتفاضة فى تكوين ما أصبح يعرف « **بالقوات الضاربة الخاصة** » واكتسبت خبرات ثمينة فى نصب الكمائن لقوات الاحتلال . واجتذابهم نحو أهداف وهمية يفرغون ضدها كل طاقاتهم التدميرية دون طائل .

وانتهى تقدير القيادة الميدانية إلى القول بأن إدارة معركة يوم الأرض على هذا المستوى من الحجم والاتساع ، يمثل النقلة النوعية ، المادية والمعنوية للانتفاضة من مرحلتها الثانية إلى المرحلة الثالثة ، التى تستهدف « تجويف » آلة القمع الاسرائيلى من الداخل ، سواء فى أرض ١٩٦٧ أو أرض ١٩٤٨ . وإنه فى هذه المعركة تبادر « جماهير الأرضين » معا ، بأشكال وأسلحة وصياغات مختلفة ، بالهجوم ضد أقصى درجة من الحشد العسكرى يتصور ، العدو ، أنها أكثر من كافية لسحق الانتفاضة . ولكن هذا الحشد يبقى - مع ذلك - فى حالة الدفاع . الأمر الذى يمنح الانتفاضة ميزة المبادرة والمفاجأة بكل ماتتسم به من مرونة وسرعة الحركة بالقياس إلى الأوضاع الجامدة لقوات الاحتلال . التى يثقلها - رغم ضخامتها - عوامل التوجس وعدم الاطمئنان الذاتى والجماعى ، التى تفجرت بعض مظاهرها علنا ، فى صفوف العدو . وعبرت عنها « الصور البلاغية » التى تناثرت على ألسنة شامير ورابين وشارون وغيرهم ، بقصد إعادة الثقة فى قدرات جيش الاحتلال العملاقة إزاء تمرد « **الأقزام** الفلسطينيين » الذين تعدوا الحدود المسموح بها أمنيا . فقد تحدث قادة العدو تارة عن العملاق الاسرائيلى الذى يحاول الأقزام الفلسطينيون تقييده وشل حركته على النحو الذى جاء فى الرواية الشهيرة المعروفة باسم جاليفر فى بلاد الأقزام . وشبهوا الموقف - تارة أخرى - بحكاية الفيل الضخم الذى تناوشه وتقلق أعصابه مجموعة من البعوض . وصوروا الوضع - تارة ثالثة - بأنه أشبه بحشرات الحقل التى تحاول الصعود إلى الجبل الأشم والسيطرة عليه !

ومن هنا ، فإن إدارة معركة شاملة فى يوم الأرض تأتى - فى تقدير القيادة الميدانية - فى أوانها المناسب لا يغال سهم الانتفاضة بعمق أكثر فى جسد ونفسية العدو الاسرائيلى ، والبيان العملى على مدى « عملقة القزم الفلسطينى » فى صراعه المحتوم مع « قزمية العملاق الاسرائيلى » فى عام ١٩٨٨ .

هناك العديد من التفصيلات الهامة الأخرى فى تبادل التقديرات والأراء بين القيادة

الميدانية والقيادة المركزية التى تلقى الضوء على آلية العمل والحركة وإتخاذ القرار الواجب التنفيذ فى مسيرة الانتفاضة . بيد أن متطلبات الأمن وضروراته لا تسمح فى الوقت الراهن بالكشف عنها وتحليلها . وإذا قفزنا ـ رأسا ـ إلى نتيجة المناقشات التى دارت خلال جلسات طويلة للجنة الطوارىء حول قرار حجم ونوعية معركة يوم الأرض ، فإنها تبلورت فى النهاية إلى تبنى قرار القيادة الميدانية بخوض المعركة على جميع الجبهات بغالبية بنوده . وذلك طبقا للمبدأ الذى يحكم ـ بصورة عامة ـ مثل هذه المناقشات . وهو أن القيادة الميدانية هى صاحبة القرار الأخير بعد دراسته دراسة جماعية على ضوء الظروف والمعطيات والاحتمالات فى تحديد حجم وتوقيت واساليب المعارك فى الأرض المحتلة . ولكن يظل كل قرار محكوما بالمنظور السياسى الاستراتيجى والتكتيكى الذى تحدده القيادة المركزية لمنظمة التحرير ، وفى حدود التكلفة البشرية والمادية المسموح بها فى كل مرحلة .

وربما يكون الفيتو الأساسى الذى مارسته القيادة المركزية على قرار القيادة الميدانية الخاص بمعركة يوم الأرض ، انصب على الخطة الواردة باحد بنوده والخاص بالقيام بعمليات اختطاف لعدد من جنود الاحتلال الذين عرف عنهم الوحشية فى تكسير عظام المواطنين أو قتل الأطفال والنساء والتمثيل بجثثهم أو تعذيب المساجين والمعتقلين والاحتفاظ بهم كرهائن على سبيل الضغط التأديبى للاحتلال وأدواته ، ثم تسليمهم بعد فترة إلى عائلاتهم عن طريق ما يعرف باسم القوى الديمقراطية فى اسرائيل . أو مقايضتهم بالمعتقلين الفلسطينيين .

وقد رأت القيادة المركزية أن الوقت مبكر للبدء فى تنفيذ هذه الخطة . وأن ذلك يستلزم تنظيما دقيقا ، يدخل فى اعتباره ردود الأفعال المحتملة والتأكد من ضمانات النجاح والتأثير . ولعل أهم عناصر هذا التنظيم المطلوب ، توافر القدرة على نقل الرهائن فور القبض عليهم خارج الحدود ، حتى تظل الأرض المحتلة نظيفة من أية آثار أو علامات فى هذا الشأن .

وأظن أن شيئا من هذه الخطة قد تسرب إلى العدو . وربما يكون ذلك قد تم عمدا من جانب قيادة الانتفاضة فى اطار الحرب النفسية التى تشنها ضد الاحتلال . ولعل ذلك هو السر فى القرار المفاجىء الذى أصدرته اسرائيل بعد موقعة يوم الأرض بإغلاق حدودها مع مصر وسوريا والأردن . وأثار العديد من علامات

الاستفهام فى العالم وداخل اسرائيل نفسها ، حيث أنه لم يكن له مبرر ظاهر أو معروف .

يبدو لى من قراءة ما توافر من أوراق حول معركة يوم الأرض أن القيادة الميدانية قد استهدفت من قرارها الذى أقنعت القيادة المركزية بصوابه ، أربعة أمور اساسية :

● **الأول** : اختبار عام لما وصلت إليه عند نهاية المرحلة الثانية للانتفاضة من قدرات تنظيمية وتعبوية وأجهزة مقاومة مدنية (يطلق عليها رابين اسم العنف المدنى) فى معركة صدامية كبيرة مع العدو ، مخططة من الطرفين ، فى يوم محدد مشحون بالرموز التاريخية لكليهما . وذلك استعدادا للمراحل الأربع القادمة من مسيرتها والتى تصل فى نهاية المطاف إلى ما تسميه ورقة عمل الانتفاضة المطروحة للحوار على المستوى القيادى « **بالانفصام شبه الكلى عن نظام الاحتلال تمهيدا للاعلان عن استقلال الجماهير الفلسطينية على الأرض فى الضفة والقطاع** »

● **الثانى** : اختبار ميدانى خاص للجهاز الجديد الذى أنشأته القيادة الوطنية الموحدة والذى أصبح معروفا باسم « **القوات الضاربة فى المناطق المحتلة** » . وأعلن عن نفسه - لأول مرة - بالبيان الصادر فى الثامن عشر من مارس ١٩٨٨ .[١] وهو الجهاز الذى صار منوطا به القيام بنوع من العمليات الخاصة ، مثل « الضرب والتخريب فى الخطوط الخلفية لقوات الاحتلال » وتأديب وردع عصابات المستوطنين المسلحة والتصدى لمجموعات « لواء جولانى » . وهى قوات كوماندوز مشهورة بتوحشها العنصرى استدعتها سلطات الاحتلال - مؤخرا - من الحدود الغربية للمساهمة فى قمع الانتفاضة .

● **الثالث** : إفراغ أسلوب الإرهاب الاسرائيلى القمعى من مضمونه ماديا ومعنويا . سواء بالنسبة لاسرائيل أو للشعب الفلسطينى . والتدليل العملى على أن تكثيف الإرهاب - حجما ونوعا - واستعراض عضلات قواته يصطدم بصخرة تسد عليه كل طريق .

● **الرابع** : دعم الموقف السياسى للوحدة الوطنية الفلسطينية على امتداد أرض ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من خلال القيادة المركزية لمنظمة التحرير . وذلك فى مواجهة

---

(١) راجع الوثيقة رقم [١٥] المنشورة بفصل الوثائق .

المبادرة الأمريكية ومختلف المناورات العربية التى تسعى بطرق مباشرة وغير مباشرة ، إلى إسقاط أو محاصرة منظمة التحرير كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى . أو قطع الطريق على إنجاز اهداف الانتفاضة فى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

فى حين أن سلطات الاحتلال استهدفت ـ فى المقابل ـ من حشدها وتجييشها لقواتها وعصابات المستوطنين المسلحة على نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ الاحتلال ، من القوة والانتشار الجغرافى والضجيج الإعلامى ، تحقيق أربعة أمور اساسية أيضا :

● **الأول** : إعادة بناء ما أسماه شامير « حاجز الرهبة والخوف من الجيش الاسرائيلى . وغرس إحساس الخوف من الموت ثانية لدى العرب فى غزة ويهودا والسامرة وداخل الخط الأخضر . وذلك لقتل مشاعر العرب المتزايدة بأن اسرائيل بدأت تركع أمامهم »

● **الثانى** : تفكيك وحدة الموقف وحركة الالتحام اللذين نشآ لأول مرة بشكل منظم وفاعل بين فلسطينى عام ١٩٤٨ وفلسطينى ١٩٦٧ .

● **الثالث** : فرض الهدوء بالقوة العسكرية المركزة على أغلبية مناطق الأرض المحتلة . وإجبار الجماهير الفلسطينية على « الدخول فى الجحور » والحيلولة بينها وبين التعبير عن نفسها بأى وسيلة ، وخاصة الحجارة ، فى يوم الأرض بالذات المشحون بالدلالات الوطنية الخاصة . وذلك بما يؤكد صحة نظرية « المارد الاسرائيلى » فى تعامله مع « القزم الفلسطينى » اسرائيليا فى المقام الأول ، وفلسطينيا وعربيا ودوليا فى المقام الثانى .

● **الرابع** : استدراج عناصر القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وكذلك قيادات اللجان الاقليمية والنوعية إلى معارك مفتوحة فى أماكن مختارة للخروج من مكامنها والكشف عن وجوهها . وذلك لتعويض غياب حركة الجماهير التى اعتقدت قوات الاحتلال بقدرتها من خلال الحشد على تحقيقه . وبذلك « تحطم اسرائيل رأس الحية الفلسطينية » .

فى اطار هاتين الرؤيتين المتصارعتين شرع كل طرف فى مناوشاته واستعداداته للصدام فى يوم الأرض ومعركته .

بدأت اسرائيل باستعراض مثير لقواتها العسكرية والبوليسية فى المناطق العربية بالأرض المحتلة عام ١٩٤٨ وفى كل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ . وحرصت على الإعلان على نطاق واسع عن الأوامر التى صدرت للجنود بإطلاق الرصاص الحى ضد من اسمتهم « مثيرو الشغب » أو أى مشارك فى ظاهرة ولو محدودة من مظاهر « العنف المدنى » .

وجاء رد الانتفاضة بالإعلان على نطاق واسع - أيضا - بقبول التحدى وتنظيم أوسع مظاهرات واعتصامات وصدامات مع قوات الاحتلال فى كل مكان .

اصدرت الحكومة الاسرائيلية انذارات مصحوبة بإقامة حواجز مسلحة على الطرق الرئيسية فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ لمنع الفلسطينيين فى هذه الأرض من مشاركة إخوانهم فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، بتسيير مواكب المتظاهرين فى يوم الأرض دعما للانتفاضة . وهددت بسحب ما سمى « بالجنسية الاسرائيلية » منهم ومعاملتهم معاملة « الارهابيين المخربين »

ورفض فلسطينو ١٩٤٨ انذارات الحكومة الاسرائيلية . وأعلنوا عن إصرارهم على تنفيذ خططهم فى تسيير مظاهرات شعبية حاشدة فى يوم الأرض تحت شعار « كل الفلسطينيين من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير »

قامت اسرائيل - عشية يوم الأرض - بحملة اعتقالات واسعة شملت ما يزيد على خمسة آلاف فلسطينى ، معظمهم من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ . ونظمت الانتفاضة ، فى المقابل ، إضرابا عاما فى جميع السجون والمعتقلات على امتداد فلسطين المحتلة كلها . وفرضت حصارا ومنع تجول بالنسبة لعدد مختار من المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة ، وذلك لإثبات قدرتها على فرض نوع من الاعتقال المضاد الاعتبارى ، على اسرائيليين رغم الوجود الكثيف لقوات الاحتلال .

أعلن « حاييم بارلييف » وزير الداخلية الاسرائيلية - قبل يومين من حلول يوم الأرض - بأن قواته استطاعت القبض على أعضاء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة « وأن البيان رقم ١١ الذى صدر قبل ساعات من الإعلان هو آخر البيانات »(١) .

وانهالت بيانات اللجان الاقليمية والنوعية للانتفاضة فى كل مكان من الأرض

---

(١) راجع الوثيقة رقم [١٦] المنشورة بفصل الوثائق .

المحتلة تكذب إعلان بارليف . وتؤكد على أن القيادة الوطنية الموحدة تمارس بكامل أعضائها مهامها فى حماية الشعب . وأن البيان رقم ١٢ للقيادة سيصدر محددا المهام المقبلة على ضوء الأحداث والنتائج التى ستسفر عنها معركة يوم الأرض (وقد صدر بالفعل فى الواحد والثلاثين من مارس ١٩٨٨)(٢)

واضطر « بارليف » أن يصدر فيما بعد تصريحا « يصحح فيه بيانه الأول » . ويعترف بأنه لا صحة لخبر القبض على قيادة الانتفاضة . ويعبر عن أسفه لذلك وأنه كان ضحية « لمعلومات غير دقيقة » أمدته بها بعض أجهزة الشرطة التى اختلط عليها الأمر عند بحث حالات المعتقلين الجدد .

هكذا جرت مباراة مكشوفة للى الأذرع بين الانتفاضة وبين الاحتلال ، والزمن يتقدم بطيئا مشحونا بالتوتر نحو موعد يوم الأرض فى الثلاثين من مارس . واكتشفت سلطات الاحتلال أن كل مراهناتها على كبت الانتفاضة وإعلان الانتصار عليها فى ذلك اليوم وهم وأضغاث أحلام . وأن « العملاق الاسرائيلى » الذى تحدث عن قدراته وبطولاته شامير واضرابه ، سوف يمنى بهزيمة محققة لو دارت المعركة كما كان يخطط لها قادة الاحتلال تحت ضوء الشمس ، وأمام العيون الإعلامية الأمر الذى سوف يعمق من هوة الإحباط التى تردى فيها الاحتلال . ولهذا سارعت الحكومة بإتخاذ قرارها قبيل يومين من يوم الأرض بإعلان الضفة وغزة ، مناطق عسكرية مغلقة أمام حركة المواطنين ورجال الإعلام . وفرض منع التجول فيها لمدة ثلاثة أيام . والهدف من ذلك هو ضمان « التعتيم » على أحداث المعركة .

وحين دارت المعركة كانت وقائعها من القوة والعنف بحيث اخترقت ستار التعتيم الكثيف . وأمكن رصد البعض المرئى منها . وفى مقدمته شلال المظاهرات الذى اندفع بمئات الألوف من فلسطينى ١٩٤٨ ، يكتسح كل حواجز الأمن . كذلك عدد من المعارك التى اضطر العدو أن يعترف بها بعد أن تسربت أنباؤها إلى الصحف ووكالات الأنباء . وخاصة تلك التى وقعت فى رام الله والبيرة وبيت لحم ونابلس وشارع عمر المختار ومخيم الشاطىء بغزة . وما نشرته الصحف الاسرائيلية من منشورات مطبوعة باللغة العبرية وموجهة من قيادة الانتفاضة لأول مرة - إلى الجندى الاسرائيلى ، تؤكد له فيها : « أن الأسلحة التى تشهرها فى وجهنا لن تخيفنا ولن تجعلنا نتراجع عن المطالبة بحقوقنا المشروعة . ومثلنا مثل بقية كل الشعوب

---

(٢) راجع الوثيقة رقم [١٧] المنشورة بفصل الوثائق .

الأخرى ، لن نقبل العبودية ولا الاستغلال ولا رشاوى المحتلين . أيها الجندى . نحن لا نريد ايذاءك . لا تطلق النار علينا . لا تضربنا لأننا لا نريد أن نقتلك . عد إلى بيتك واهتم بحياتك ومستقبلك ، لا تدعم ضباطا متعطشين للقتال . لخيرك ولخيرنا ادعم السلام والأمن*. وارفض أن تكون أداة للإحتلال » .

روى شهود عيان أتاحت لهم ظروف خاصة الوجود فى ميادين المعركة أو قريبا منها ، أن معنويات الجنود لم تستطع أن تصمد لأكثر من ساعتين أو ثلاث أمام قذائف الحجارة والتكبير من مآذن المساجد ورنين نواقيس الكنائس الذى لم ينقطع . ومن بين أولئك الشهود عالمة الاجتماع الفرنسية « ك . أ » التى شاركت زملاء لها من أمريكا وأوروبا الغربية فى مؤتمر دعت إليه هيئة تدريس جامعة بيرزيت عن مشاكل الجامعات الفلسطينية (٦ جامعات) فى الأرض المحتلة . وانعقد المؤتمر لمدة ثلاثة أيام ابتداء من الثامن والعشرين من مارس ١٩٨٨ . قالت العالمة الفرنسية أن المؤتمر انعقد على الرغم من صدور قرار من الحكومة الاسرائيلية بمنعه ، والسبب فى ذلك أن الحكومة لم تتمكن بسبب انهماكها حتى أذنيها فى مواجهة الانتفاضة أن ترسل « قوة من الجنود » لتنفيذ قرارها قسرا . وأن حركة الكر والفر وطلقات الرصاص فى شوارع الأرض المحتلة ، فجرت فى رأسها صور المقاومة الفرنسية ضد الإحتلال التى اختزنتها ذاكرتها منذ الطفولة . وتحدثت زوجة أحد الأساتذة الأمريكان الذين شاركوا فى مؤتمر جامعة بيرزيت عن مشهد سجلته بكاميرتها من غرفة الفندق ، وفيه يطارد ثلاثة من الأولاد الفلسطينيين الصغار تتراوح أعمارهم بين خمسة عشر وسبعة عشر عاما بالحجارة ، خمسة من جنود الإحتلال المدججين بالسلاح حتى اسنانهم ، إلى أن اختفوا عند زاوية شارع ضيق .

غداة معركة يوم الأرض ، ومع إشراقة شمس الواحد والثلاثين من مارس ١٩٨٨ ، أصدرت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بيانها الثانى عشر تحيى أبطال الانتفاضة « الذين يسطرون بأحرف من دم ونور تاريخ أمتهم العربية ويشعلون النور بزيت دمائهم لاضاءة ظلام العرب الطويل » . وتؤكد وهى تجتاز المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة « ألا عودة للوراء . ولن تتوقف ثورة الحجارة قبل قيام دولتنا المستقلة . وكما تجلى فى يوم الأرض الخالد ، حين عبر مليونان من الفلسطينيين عن انتمائهم للشعب الواحد الموحد » .

على حين صمتت قيادة الإحتلال عن الإدلاء بكلمة عما دار من أحداث فى معركة يوم الأرض ، سوى الاعلان عن قتل خمسة وجرح سبعين فلسطينيا .

[١١]

ورقــة أبــو جهــاد

ربما يكون آخر عمل عكف المناضل « أبو جهاد » على إنجازه ، قبيل استشهاده بمنزله فى تونس ليلة السادس عشر من أبريل ١٩٨٨ ، هو بلورة « ورقة عمل » تتناول واقع الانتفاضة ومشاكلها ، وهى تقتحم ببسالة الشهر الخامس من مسيرتها . وتعمد إلى استقراء وتحليل احتمالاتها وآفاقها المستقبلية . وذلك على ضوء نقاط القوة ونقاط الضعف لدى كل من اسرائيل والشعب الفلسطينى ، فى هذه المعركة الشاملة والمفتوحة بينهما على اتساع الأرض المحتلة ، لأول مرة ، منذ أربعين عاما . بحيث تصل - فى النهاية - إلى تقديم إجابات عن السؤال المركزى المزدوج : إلى أين ؟ وكيف ؟

وكانت « لجنة الطوارىء » التى تمثل غرفة العمليات اليومية المشتركة ، بين القيادة المركزية لمنظمة التحرير وبين القيادة الوطنية الموحدة الميدانية فى الداخل ، قد بادرت - فى إطار توظيف عقول وخبرات الثورة فى خدمة الانتفاضة - إلى طرح هذا السؤال المركزى على العديد من أجهزتها وفاعليتها فى الداخل والخارج على السواء . وعلى امتداد الشهرين الماضيين ، تجمعت لدى سكرتارية لجنة الطوارىء مجموعة من الردود والتقارير ، أطلق عليها اسم « **مشروعات أوراق العمل الفرعية** » . وعقدت لجنة الطوارىء برئاسة ياسر عرفات ، جلسات خاصة لمناقشتها . وخلصت المناقشات إلى تكليف « أبو جهاد » ومعاونيه فى جهاز شئون الوطن المحتل ، المعنى مباشرة بحركة الانتفاضة ، بصياغة ورقة عمل أساسية وموحدة . تأخذ فى اعتبارها ماجاء بمشروعات أوراق العمل الفرعية ، وخاصة ماعرف باسم « **ورقة القدس** » المعنونة باسم « ورقة عمل مطروحة أمام القوى الوطنية »(١) . وكذلك حصيلة ماأسفرت عنه مناقشات غرفة العمليات القيادية المشتركة .

---

(١) راجع الوثيقة رقم [١٨] المنشورة بفصل الوثائق .

وأغلب الظن أن هذه الورقة ، التى أصبحت تعرف باسم « **ورقة أبو جهاد** » ، قد جرى اعتمادها وتعميمها على مستوى القيادات المسئولة ، قبل ثلاثة أو أربعة أيام من استشهاد نائب القائد العام لقوات الثورة . وذلك على أساس أنها الاجابة ، النظرية والتطبيقية ، على السؤال المركزى حول واقع ومستقبل الانتفاضة . وبالتالى غدت الدليل المحورى للعمل والحركة على مختلف المستويات .

وبمجرد أن تم اعتماد « ورقة أبو جهاد » فإنها باتت محكومة بنظام السرية الدقيق لمنظمة التحرير . وهو نظام يتدرج فى مسئولياته إلى مراتب متعددة تصل فى أوجها إلى مرتبة « الأقصى » . وهو ماحظيت به ورقة أبو جهاد ، وخاصة بالنسبة لجانبها التطبيقى . ومثل هذه الأوراق التى تتمتع بالمرتبة الأقصى من السرية ، يؤمنها جهاز خاص ، يخرجها حتى عن دائرة الاقتناء الشخصى لقمة القيادة . وإن كان يتيح لها فرصة الاطلاع عليها ، بأسرع مايمكن ، عند الطلب أو الحاجة إليها . وقد عمدت الثورة إلى بناء هذا الجهاز الخاص للتأمين السرى.لوثائق الثورة الأساسية أو الحيوية ، بعد الخروج من بيروت فى أعقاب الغزو الإسرائيلى للبنان عام١٩٨٢ .

من هنا يبدو مستحيلا التعرف على حقيقة مضمون « ورقة العمل » خارج إطار نظام السرية المفروض . وخاصة مايتعلق منها بالمسائل التطبيقية وبرامج العمل وأساليبه وأسلحته ، التى يعد لها من أجل المستقبل . غير أن الجانب النظرى من الورقة لا يخضع لمثل هذه القيود الصارمة من السرية .

وقد أتيح لى ، قبل حوالى ثلاثة أسابيع من استشهاد أبو جهاد ، أن أجلس إليه وإلى معاونيه ساعات فى مكتبهم الخاص ، وهو غير المنزل الذى داهمته قوات الكوماندوز الإسرائيلية لاغتيال القائد الفلسطينى .

وكان أبو جهاد يرأس فريق العمل الخاص بصياغة الورقة . أو ماأطلق عليه أحد معاونيه ـ وقتذاك ـ اسم **المسودة الثالثة** ، قبل النهائية ، للورقة .

ولا أعتقد أن هناك ضررا ، أو إفشاء لأسرار حركة « الفعل الانتفاضى » ومفاجآته للعدو ـ وهو ماأكده لى أبو جهاد بنفسه ـ إذا ماجرى عرض وتحليل بعض القضايا التى تتعلق بالجانب النظرى من الورقة . وهو ماتعمد بيانات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة إلى الإفصاح عنه ، بين آن وآخر ، لتوعية الجماهير ، وحسم الاختيار الوطنى بين بدائل الحركة واتجاهاتها ، المطروحة فى الساحة .

ولعل أول اشكالية واجهتها « لجنة الصياغة » ، تحديد المسافة الزمنية التى تغطيها « ورقة العمل » . وكانت ثمة آراء متعددة فى هذا الشأن . منها ـ على سبيل المثال ـ ماكان يطالب بألا تتجاوز ورقة العمل ، حدود الشهر أو الشهرين على الأكثر . وذلك حتى تتسم الرؤية بأكبر قدر من الوضوح من ناحية . وبتحديد دقيق للمهام المطلوب تحقيقها ، فى مواجهة ماهو ملموس ومتوقع ـ خلال هذا الزمن القصير المدى ـ من ردود الفعل القمعية للعدو ، من ناحية أخرى .

وكان هناك رأى آخر ، **يمتد بالمسافة الزمنية حتى شهر أغسطس أو سبتمبر القادمين . وذلك على أساس أنه من المتوقع عند حلول هذا الموعد** ، أن تتكشف بصورة محسوسة ، آثار الانتفاضة فى الجسد الاسرائيلى ـ سياسياً واقتصادياً ونفسياً ، وأقصى قدراته على مواصلة العمل القمعى . وكذلك الآثار فى الجسد العربى ، وامكاناته على الخروج من دوامة التردى والعجز ، إلى دائرة الفعل الإيجابى ، ولو فى حدوده الدنيا . وأخيرا اتضاح مايصل إليه المجتمع الدولى ـ وخاصة القوتين العظميين للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ـ من توافق أو اختلاف حول مضمون ما أصبح يسمى بالحل السلمى الشامل لأزمة الشرق الأوسط وإقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ، وآليات التحرك فى هذا الاتجاه . وأنه إذا كان على ورقة العمل ، المطلوبة ، أن تأخذ فى اعتبارها حركة المد والجزر فى هذه الدوائر الثلاث ، الإسرائيلية والعربية والدولية ، فإن الأمر يستوجب مهلة زمنية كافية ، يمكن للانتفاضة من خلالها ، وبما تتمكن من خلقه على الأرض من وقائع جديدة ، أن تتصاعد بحركة المد إلى أقصى حد ممكن . وأن تقلل من حركة الجزر إلى أدنى حد ممكن .

غير أنه كان هناك رأى ثالث يطالب بأن تغطى ورقة العمل كل الشهور الباقية من عام ١٩٨٨ . ذلك أن القصد من الورقة هو أن يتحدد ، بشكل جماعى وبوضوح ، الأفق العام والمهام الرئيسية المستهدفة . وأن يقسم ذلك كله على ثلاث أو أربع مراحل محددة ، تكون جميعها والمرحلة الثانية من الانتفاضة على وشك الإنتهاء ، فى حساب كل من القيادة الوطنية الموحدة فى الداخل والقيادة المركزية لمنظمة التحرير ، دون ما أى درجة من التباين أو الخلاف . وذلك حتى يأتى الحصاد السياسى مواكبا ومتسقا مع ماتزرعه الانتفاضة فى الأرض .

وفى تقدير ـ هذا الرأى ـ أن ذلك لا يتأتى دون وضوح واتفاق على

« ما العمل ؟ » حتى نهاية عام ١٩٨٨ . وبهذا المفهوم ، فإن ورقة العمل تكثف الحركة وتوحد اتجاهها نحو أهداف محددة . وتعين محطات الانتقال الرئيسية من مرحلة إلى أخرى ، فى إطار زمنى معقول .

أما الوقوف بالورقة عند شهر أو شهرين ، أو حتى الامتداد بها إلى شهر أغسطس أو سبتمبر ١٩٨٨ ، فإنه قد يركز الاهتمام على مرحلة أو مرحلتين من مسيرة الانتفاضة ، دون ما ارتباط ببقية المراحل . أو التزام بالمنظور الاستراتيجى النسبى ، الذى يتطلب بالضرورة النفس الطويل . الأمر الذى قد يدفع بالانتفاضة - بفعل الحماس الشعبى - إلى زيادة معدل سرعتها فى الحركة أو الضغط من أجل إنجاز أهداف ، فى حدود زمنية ضيقة ، لم تنضج ظروفها بعد . وهو ماقد يعرضها لخطر « **حرق المراحل** » . وهذا « إغراء » يداعب دوما عواطف ومشاعر كل حركة جماهيرية ثورية ، كسرت حاجز الخوف أو الرهبة من قوة العدو ، وراحت تمتلك زمام المبادرة فى الصراع ضده ».

وأخيرا ، فإن هذا الرأى الثالث ، وجد فى اختزال المدة الزمنية لورقة العمل عن أن تغطى كل عام ١٩٨٨ ، حجرا وتقييدا للمبادرات الجماهيرية وإبداعاتها التى تجلت ، على نحو فاق كل تقدير ، خلال الشهور الماضية من الانتفاضة ، وشحنها بالحيوية الذاتية . ذلك أنها سوف تلزمها - عندئذ - « بإطار حديدى » فى « قالب زمنى حديدى » أيضا .

فى حين أن المطلوب من ورقة العمل الحفاظ على تدفق حيوية وعفوية الجماهير وابتكاراتها النضالية ، فى إطار خطة طويلة المدى ، ذات مراحل مرنة ومتداخلة ، دون فصل تعسفى أو تحكمى بينها .

انتصرت لجنة الصياغة برئاسة أبو جهاد - فى النهاية - للرأى الثالث . وهكذا حسمت أول اشكالية من اشكاليات ورقة العمل ، والخاصة بحجمها الزمنى .

وحسمت لجنة الصياغة أيضا اشكالية أخرى ، تتعلق بسؤال : هل يتوجب على الانتفاضة - مع مضاعفة العدو لقوة القمع وزيادة عدد الضحايا من الشهداء والجرحى والمعتقلين من المواطنين الفلسطينيين - أن تستخدم السلاح العسكرى ؛ ومتى ؟ وكيف يتم ذلك ؟

وجاء الحسم فى صالح أن تظل الانتفاضة - على امتداد عام ١٩٨٨ - محتفظة

بطابعها المتميز بالمقاومة المدنية الجماهيرية وأسلحتها غير العسكرية من الحجارة والزجاجات الحارقة وغيرها مما تبتدعه الحركة الشعبية فى مواجهتها اليومية لقوات الإحتلال . وأن هذا الطابع هو الذى أكسب الانتفاضة ، عالميا ، وضع الشعب الجسور المتحد الذى يحطم قيود الإحتلال . ودمغ اسرائيل - وخاصة فى الرأى العام الأمريكى والأوروبى المشايع لها تقليديا - بحقيقة كونها استعمارا عنصريا دمويا ، وليست الدولة الديمقراطية الصغيرة المحاطة بالأعداء البرابرة والعنصريين من كل جانب . فضلا عما يحدثه ، هذا النوع من المواجهة بين الحجارة وبين الدبابة والرصاص وهراوات كسر العظام ، من شروخ وانقسامات فى الرأى العام اليهودى فى العالم وفى داخل اسرائيل . وراح ينعكس سلبيا على جنود الإحتلال فى آلة القمع الإسرائيلية ذاتها .

غير أنه فى الوقت نفسه ، لم يعد ممكنا السكوت على بربرية القمع الإسرائيلى وتدابيره الانتقامية ضد المواطنين إلى درجة كسر عظام الصبية ، ودفن الأحياء وإجهاض النساء الحوامل ، وفرض حصار الجوع على المخيمات والقرى والمدن ، إلى درجة تقترب من الموت البطىء . هذا فضلا عن الاغتيال العمدى للمواطنين يوميا ، سواء برصاص قوات الإحتلال أو برصاص عصابات المستوطنين . وإن الأمر بات يستوجب استخدام السلاح العسكرى لتأديب وردع قوات الإحتلال والمستوطنين معا .

وحلا لهذه الاشكالية ، توصلت ورقة أبو جهاد ، إلى ضرورة أن تجمع الثورة فى حركتها الراهنة بين العنف المسلح وبين العنف المدنى الجماهيرى . بيد أن الجمع بين الأسلوبين ، لا يعنى الخلط بين الميدانين . فيظل لكل ميدان أسلوبه المميز . وإذا كان العنف المدنى الجماهيرى هو الأسلوب المميز فى ميدان الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، فإن الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، وخاصة مراكزها العسكرية والاقتصادية الحيوية ، هى ميدان العنف المسلح الذى تمارسه فصائل وكوادر الثورة العسكرية . وذلك بكم ونوعية ، يؤثران على فاعلية وحسابات آلة القمع الاسرائيلية ، ككل .

وتتدرج « ورقة أبو جهاد » بأهداف الانتفاضة ، من حدها الأدنى إلى حدها الأقصى . ويبدأ « الحد الأدنى » بما يسمى « توفير أكبر مظلة حماية ذاتية ممكنة للجماهير ضد الاحتلال وآليات قمعه المادية والمعنوية ، العسكرية والاقتصادية » ، يقود بعد ذلك إلى تحريك الرأى العام العالمى وقوى المجتمع الدولى داخل وخارج

الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والفاعليات العالمية ، للمشاركة فى دعم وتقوية هذه المظلة . انطلاقا من حملات الفضح والتعرية لأعمال القمع ، إلى تقديم العون الغذائى والطبى ، إلى فتح ثغرات فى جدران الحصار التى تفرض على المدن والقرى والمخيمات ، إلى محاولة استصدار قرار دولى من الأمم المتحدة بإيفاد مراقبين أو قوات دولية إلى الأرض المحتلة تنفيذا لاتفاقية جنيف الرابعة . وتتصاعد الأهداف ـ تباعا ـ نحو « تجويف » آلة القمع الاسرائيلى من الداخل ، معنويا وماديا ، إلى أن تصل ـ فى آخر المطاف ـ إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية « كأمر واقع » .

وهكذا فإن الطريق يبدو واضح الخطوات أمام الانتفاضة ، فى كل لحظة من لحظاتها . وهو إذا كان لا يصادر عفوية الجماهير ومبادراتها الخلاقة ، فإنه يحول دون الارتجال أو الانحراف نحو أهداف فرعية أو جانبية ، سواء تحت ضغط اغراءات نجاح غير متوقع . أو الانتقام الفوضوى أو المغامر ، لانكسار مؤقت ولكنه مؤلم .

ولعل أهم نقطة ، تعتبرها الورقة فاصلة وتاريخية على هذا الطريق ، هى الوصول إلى ماتطلق عليه « **حالة الانفصام شبه الكلى عن نظام الاحتلال** » .

لماذا ؟ لأنه فى هذه الحال ، « ينشأ وضع جديد ، تكون فيه جماهير الأرض المحتلة قد خلقت بفعلها الارادى ، الأرضية الموضوعية المناسبة لإعلان الاستقلال وبناء الدولة . وذلك بعد أن تكون قد هيأت نفسها ماديا لفعل دبلوماسى/ سياسى دولى يؤدى إلى الاعتراف . وفرض الأمر الواقع على اسرائيل » .

هل هذا وارد واقعيا ؟ أو على الأصح هل يدخل فى دائرة الممكن تحقيقه ، من خلال الانتفاضة ؟

تتصدى ورقة أبو جهاد ، ببساطة وعمق ، لهذا السؤال . وتتلخص إجاباتها عليه فى أن جوهر صلة الجماهير الفلسطينية بالإحتلال ، هو عبارة عن شبكة واسعة من العلاقات . تتكون فى أغلبيتها من إجراءات ومعاملات وتعليمات تتطلب موافقة ضمنية من الطرف الفلسطينى ، بينما يشكل الجزء المتبقى منها علاقة قسرية من طرف واحد ، هو الطرف الاسرائيلى .

وتوضح الورقة إجابتها بمثال عملى ، يحدد الفرق بين وجهى الإحتلال .

فتقول ، هناك فرق بين أن تصل للمواطن الفلسطينى تعليمات من سلطات الاحتلال للمثول أمام المخابرات ، فيقوم بتنفيذ هذه التعليمات ، وينتهى الأمر به إلى السجن . وبين أن يرفض المواطن الانصياع لهذه التعليمات ، فيأتى الجيش إلى بيته ويسوقه إلى السجن .

فى الوضع الأول - وهو الشائع قبل الانتفاضة - بنى الإحتلال سلطته فى الأساس على الموافقة الضمنية للمواطنين .

فى الوضع الثانى - يستخدم الإحتلال القوة ، ولكنه مع ذلك لا يصل إلى أكثر مما كان يصل إليه نتيجة الموافقة الضمنية للمواطن .

وإذا كان الوضع الثانى ، هو بداية ممارسة عملية الانفصام عن نظام الاحتلال ، فإنه بالإمكان تطويره إلى ما هو ما أبعد . وهذا ماثبت وتأكد خلال التجربة الحية للانتفاضة . بمعنى الانتقال إلى وضع ثالث يقوم على أساس عدم تمكين قوة الاحتلال ، بطرق مختلفة ، من الوصول إلى بيت المواطن واعتقاله . وبالتالى فقدان سلطة الاحتلال القدرة على تنفيذ أوامرها وقراراتها . ومن هنا فإن عملية الانفصام بين الاحتلال وبين الشعب ، يجب أن تظل مستمرة ومتطورة على نحو تراكمى ، حتى تخصب الظروف لقيام العصيان المدنى الشامل ، وهذا ماتسميه الورقة « **الارتقاء النوعى بالانتفاضة** » .

فى ممارسة الارتقاء النوعى للانتفاضة ، تشدد الورقة على الواقعية الثورية فى حساب الحركة . وأهم عامل فى هذا النوع من الواقعية ، ألا تغفل الانتفاضة لحظة ، أنها تواجه عدوا قويا لا ضعيفا . ويمتلك قدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية متقدمة جدا . لكنه ليس أول عدو قوى متقدم يهزم أمام إرادة شعب أصر على تحرير أرضه ، وابتكر أسلوب المواجهة الفعال الخاص به ، والذى يخترق بقوته نقاط ضعف هذا العدو . وهو ما حدث بالفعل من خلال الانتفاضة وأسلحتها الخاصة ، وبالتالى فإن هزيمة العدو ممكنة . ولكنها ليست سهلة وليست فورية . وينبنى على ذلك ضرورة مراعاة الحرص ، فى تنفيذ خطوات الانفصام بين الشعب وبين الإحتلال ، بحيث يمكن تثبيتها وتأمينها وعدم الرجوع عن أى منها ، ابتداء من رفض أوامر المثول أمام المخابرات إلى الاستقالة من العمل إلى المقاطعة الاقتصادية للبضائع الاسرائيلية الخ .. ذلك أنه إذا كان من الخطر استعجال الخطوات وحرق المراحل ، فإن هناك خطرا مقابلا ، وهو التراجع عن خطوة انفصام حدثت . واضطرار

الجماهير ـ تحت الحاجة ـ للعودة إلى بناء جسر مع الاحتلال كان قد تم حرقه بالفعل .

هذان الخطران ، يتركزان ـ أساسا ـ فى مجال الأوضاع الاقتصادية أكثر من الأوضاع الادارية ـ السياسة . خاصة وأن كل تقدم سياسى تحرزه الانتفاضة فى الميدان ، له بالضرورة ثمن اقتصادى ، مثل التعطل عن العمل وإغلاق المحلات التجارية تنفيذا لقرار الإضراب .. الخ .. كذلك فإن العدو يعوض عن فشله العسكرى والسياسى فى قمع الانتفاضة بالعمل على فرض الاختناق الاقتصادى على الحياة اليومية للناس ، ولكن إلى الحد الذى لا يرتد على اقتصاده بآثار سلبية خطيرة . ويلزم بالتالى ـ هنا ـ التعرف بدقة إلى هذا الحد . واستغلاله .

وهكذا فإن ورقة « أبو جهاد » تسلط الضوء من خلال حديثها عن عمليات الانفصام والعصيان المدنى وحرق المراحل وحرق الجسور ، على ما تعتبره نقطة ضعف فى حركة الانتفاضة ونقطة قوة نسبية للعدو .

وفى هذا المجال تطرح الورقة خطة متكاملة للتغلب على هذه المعضلة ، تقوم على أساسين :

- **الأول** : الانطلاق فيما تسميه بحركة تنمية وطنية من خلال المقاومة .

- **الثانى** : بناء اقتصاد بيتى منتج .

وتستند الورقة فى ذلك إلى حصيلة المبادرات الجماهيرية والتجارب الحية التى أفرزتها حركة الانتفاضة وقيادتها الميدانية واللجان المختلفة التى أنشأتها ، لتنظيم ومراقبة الوضع الاقتصادى . والتى يسيرها منهج أن هناك باستمرار نقصا فى الإمكانيات . وأن هذا النقص سيزداد . وتشدد الورقة على أنه من الخطأ أن نركز تفكيرنا وعملنا حول البحث عن الإمكانات المفتقدة أو محاولة استيرادها أو انتظارها سريعا من العرب ، وإلا غرقنا فى دائرة مفرغة ومهلكة . وأن الأجدى والأكثر إنتاجا هو أن نتحول بكل جهد ، للبحث عن بدائل لهذه الإمكانات فى أرض الواقع . وتؤكد الورقة على أنه فى حالات الثورة الجماهيرية الشاملة ، هناك ـ دوما ـ قدرات كامنة ولا حدود لها ، على اكتشاف البدائل لكل ما هو مفتقد أو ناقص فى عالم الثورة ، تماما مثل قدراتها على إبتكار أسلحتها وأساليبها الخاصة فى مواجهة قوة الإحتلال وترسانة أسلحته الحديثة .

هكذا كان آخر جهد للمناضل أبو جهاد ، هو توظيف كل خبرته الثمينة مع رفاقه ، فى الإجابة على السؤال المركزى للانتفاضة : إلى أين ؟

كان بحق متميزا على نحو فريد . لكنه لم يكن وحده . أو على الأصح لم يعد وحده . كان جزءاً من كل مترابط ومتفاعل .. ابتداء من جهاز الوطن المحتل ، إلى لجنة الصياغة ، إلى غرفة العمليات المشتركة ، إلى القيادة المركزية للمنظمة ، إلى القيادة الوطنية الموحدة الميدانية .. إلى أصغر صبى فى غزة أو رام الله ، يشق بحجره واستشهاده ، طريق الحرية لشعب يواصل نضاله دون توقف - بصياغات مختلفة - ما يزيد عن نصف قرن .

خسر أبو جهاد ، قضية أمنه الشخصى أمام العدو . لكن قضية أبو جهاد الأساسية مع العدو لم تكن يوما شخصية . بل ظلت دوما قضية تحرير الشعب والوطن وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . وقد كسبها أبو جهاد ، تاريخيا ، عندما شارك فى تفجير ثورة الطليعة (فتح) عام ١٩٦٥ ، وكسبها ، واقعيا ، عندما نجح مع رفاقه فى الداخل والخارج فى التحول من « ثورة بالطليعة » إلى « ثورة بالجماهير » مع انتفاضة كل الأرض المحتلة . وخلال عمره الانتفاضى - إذا صح التعبير - الذى امتد من الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ حتى الخامس عشر من ابريل ١٩٨٨ - لم يهدر لحظة واحدة فى غير ما كان يسميه الارتقاء النوعى بالانتفاضة ، إلى أن تصل إلى وضع جديد من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .



الفصل الثالث

الانتفاضة : المنظور الإسرائيلى

[١]

النهار الإسـرائيلى والليل الفلسـطينى

الرؤية الموضوعية للانتفاضة ، تبقى ناقصة ومعيبة ، إذا ظلت حبيسة النظرة الأحادية الجانب . وتوقفت عند حدود حركة الجماهير الفلسطينية وقيادتها الوطنية الموحدة ، فى اطار منظمة التحرير التى تخوض العام الثالث والعشرين من عمرها الثورى الصعب .

فى تقديرنا أن اكتمال الرؤية الموضوعية ، لا يتحقق إلا إذا عبرنا ـ بالنظرة التحليلية ـ الحدود الفلسطينية إلى الجانب الآخر المضاد . ونحاول أن نتعرف بأكبر قدر ممكن من الدقة ، التى تتجاوز حساسية المشاعر الوطنية والغضب القومى ، إلى حركة قيادات وآليات ، هذا الجانب المضاد ، فى مواجهة الانتفاضة،وما تحدثه هذه المواجهة ـ بالضرورة ـ من أفعال وردود أفعال ، فى واقع ومستقبل البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية لاسرائيل ، التى تخطت العام الأربعين من عمرها الوجودى فى المنطقة ، كدولة قوية متميزة عسكريا بالقياس إلى الدول العربية ، على جزء من فلسطين . والعام الحادى والعشرين لامتداد احتلالها على كل فلسطين ، وبعض الأراضى العربية الأخرى ، منذ انتصارها فى حرب ١٩٦٧ ضد العرب .

بتعبير آخر ، إن الرؤية الموضوعية لا تستقيم ، إلا إذا امتحنت حركة الجماهير الفلسطينية التى حطمت قيودها داخل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، وامتشقت أسلحتها الحجرية البدائية ، فى ضوء الصراع ضد قوة القمع الاسرائيلى الراهنة والمحتملة ، المدججة بأحدث الأسلحة العسكرية ، وقدراتها الكبيرة على ممارسة الحصار والقتل والاعتقال وتدمير المدن والقرى والمخيمات .

الواقع ، أنه إذا قيمنا علاقات القوى بين حركة الجماهير الفلسطينية وبين آليات القمع الاسرائيلى ، بالمعيار التقليدى للامكانات المادية والعسكرية والاقتصادية ، وحتى الكم البشرى ، فإن الكفة الاسرائيلية ترجح دون شك وبثقل ملموس ، الكفة الفلسطينية .

لهذا كان طبيعيا أن تبدو الانتفاضة ، عند تفجرها ـ فى العين الاسرائيلية ـ نوعا من أعمال الجنون المطبق أو المغامرة التى لا غد ولا مستقبل لها .

وفى هذا الاطار تراوحت التفسيرات الإسرائيلية لظاهرة الانتفاضة ومنهج وأساليب التعامل معها ، بين ثلاثة اتجاهات رئيسية :

● **الاتجاه الأول** : يرى أنها مجرد غليان مخزون اليأس والفقر فى حياة لا انسانية ، لم توله الادارة المدنية ـ العسكرية للضفة والقطاع الحد الأدنى من العناية . وذلك بما يسمح بين آن وآخر ، بتفريغ البخار المتراكم . وأنه يمكن ـ بالتالى ـ محاصرة هذه الظاهرة واستيعابها بمجموعة محددة من القرارات والمشروعات الاقتصادية الصغيرة التى ترفع مستوى معيشة السكان العرب إلى حد ما ، من تحت خط الفقر . والعمل على بلورة « طبقة وسطى » فاعلة ، من خلال توافق مصالحها وامتيازات فتات الموائد التى تمنح لها ، مع استمرار الهيمنة الاسرائيلية التى يتوجب أن تظل « هراوتها » معلقة دائما فوق الرقاب .

● **الاتجاه الثانى** : ينظر إلى الظاهرة ، على أنها فورة من فورات الثورية الرومانسية التى تصيب فى العادة ـ ولأجل قصير ـ الأجيال الجديدة من الشباب ، بمرض التمرد على النظام . والرفض لكل ما هو قائم ومستقر . ويدعم هذا الاتجاه موقفه بنتيجة الاحصاء الإسرائيلى الرسمى (١٩٨٧) التى تكشف عن أن ٥٩,١٪ من السكان العرب الحاليين ، تقل أعمارهم عن ستة عشر عاما . بمعنى أن كل اثنين من ثلاثة قد ولدوا تحت الاحتلال كأمر واقع . وإن هؤلاء هم القوة الأساسية للانتفاضة ومحركيها . وإن تمردهم ورفضهم لا يتوجه فقط ضد إسرائيل ، بل إنه فى المقام الأول ، ينصب على عجز الآباء وقعودهم عن التكيف مع أوضاع المجتمع الإسرائيلى المتقدم ، وما يتيحه من فرص . وكذلك ضد منظمة التحرير الفلسطينية التى عجزت عملياتها الارهابية عن تحقيق شىء ملموس لهم ، أو فتح باب الأمل أمامهم .

وفى تقدير هذا الاتجاه ، ان الانتفاضة تقدم فرصة تاريخية لاستيعاب هذه الأجيال

الجديدة من الشباب وثورتهم الرومانسية فى نسيج إسرائيلى خاص ، يعزلهم عن آبائهم وتراثهم ومنظمة التحرير . وأنه بقدر ما تستطيع إسرائيل انتهاجه من سياسة حكيمة وحازمة فى نفس الوقت ، فإنه يمكن - لأول مرة - خلق أرضية تفاهم إسرائيلية فلسطينية مشتركة ، من أجل صياغة الحاضر والمستقبل فى دولة « إسرائيل الكبرى » . ذلك أن هذه الأرضية المشتركة ، سوف تفرز - ما أسماه رابين - قيادات فلسطينية معتدلة من بين هذه الأجيال الجديدة الطامحة للحياة العصرية ، تكون بديلة عن قيادة منظمة التحرير ، وتقبل بالحل الإسرائيلى لمشكلة الأرض القائم على أساس مشروع الادارة الذاتية للسكان . وهو الهدف الذى ظلت تسعى إليه إسرائيل على مدى السنوات الماضية دون جدوى . وطرحت من أجله أكثر من صياغة . كان أبرزها ما عرف باسم « **روابط القرى** » و « **مشروع الحكم الذاتى** » الذى تضمنته اتفاقيات كامب ديفيد . لكنها انهارت جميعا نتيجة « الارهاب » الذى مارسته منظمة التحرير الفلسطينية على « السكان العرب » الذين لم يكن يملكون من أمرهم شيئا ، أما وقد بدأ يتجمع ويتحرك الجيل الجديد منهم ، فى استقلال وتحد للمنظمة « ! » فإن هذا يخلق الفرصة الذهبية التى كانت مفتقدة .

ولا يهم كثيرا فى هذا المجال أن تبدو الانتفاضة معادية للاحتلال الإسرائيلى فى مرحلة ما ، وإن كان يتوجب مع ذلك ألا تطول . ذلك أن الاحتلال من القوة بالقدر الذى يمكن معه « تدجينها » فى النهاية . كما أن جرعة محدودة من معاداة إسرائيل ، لا ضرر منها فى البداية . بل لعلها تكون ضرورية كى تمنح هذه القيادة البديلة المصداقية اللازمة و « المبرر الشرعى » لها شعبيا « ! » .

● **أما الاتجاه الثالث** : فقد ذهب إلى القول بأن الانتفاضة فى الأرض المحتلة هى من صنع ما اسماه « **بالتيارات الاسلامية المتطرفة** » التى باتت تتحكم فى عقول وقلوب الجيل الجديد من العرب فى كل مكان . وذلك باعتبارها طوق النجاة أو « سفينة نوح الجديدة » التى تنقذهم من طوفان الاحباطات وخيبات الأمل القومية والسياسية والاجتماعية ، التى تراكمت فى الواقع العربى منذ عام ١٩٤٨ نتيجة « اصطدامه الأهوج اللاعقلانى واللاسامى بصخرة الحقيقة الإسرائيلية » ! وحسب هذا الاتجاه ، فإن التيارات الاسلامية برزت كقوة لها وزنها المستقل فى الأرض المحتلة منذ بداية الثمانينات . وذلك كجزء من « **الحركة الأصولية الاسلامية** » التى تتمحور - غالبا - من حول ما أصبح يعرف باسم « **الثورة الخمينية فى إيران** » ، وتؤلف - بالتالى - ردا بديلا على فشل مشروعات القومية العربية والاشتراكية

والثورية والاصلاحية الليبرالية فى المنطقة ، ابتداء من جمال عبد الناصر ، وياسر عرفات إلى أنور السادات والحبيب بورقيبة . وان أحداث الشغب فى الأرض المحتلة بهذا المفهوم ، ليست فى حقيقتها سوى حركة متمردة على كل ما يمت للعروبة عامة والوطنية والتقدمية خاصة ، التى تنتسب إليهما عصابات المخربين والارهابيين فى منظمة التحرير الفلسطينية .

صحيح أن الأصولية الاسلامية - فى تقدير هذا الاتجاه - لا تقل عداء لإسرائيل عن منظمة التحرير ، إلا أنها سوف تظل مشغولة بكل طاقاتها فى المدى القريب والمتوسط على الأقل - كما تثبت التجربة فى إيران وعدد من البلاد العربية - فى تنظيم البيت الداخلى . وتصفية منافسيها وتنظيف الساحة من القوى التقدمية ، الوطنية والقومية ، المدنية بصفة عامة والعلمانية بصفة خاصة . بمعنى أن عدوها الأساسى سيظل لفترة غير قصيرة ، داخليا وليس خارجيا . وهذا من شأنه - فى حسابات هذا الاتجاه - أن يوحد موضوعيا بين هدف الجماعات الاسلامية وبين هدف إسرائيل العاجل ، فى هذه المرحلة . وذلك على الرغم من تناقض المنطلقات العقائدية والسياسية لكل منهما .

ويستدل أصحاب هذا الاتجاه على صحة نظريتهم ، بأنه على الرغم من العلاقات الوثيقة جدا التى كانت تربط بين منظمة التحرير وبين الحركة الاسلامية فى إيران عندما كانت فى وضع الثورة ضد نظام الشاه ، فإنه عندما استولى آية الله الخمينى على السلطة ، اشترط صراحة على قيادة منظمة التحرير أن تهجر وطنيتها الفلسطينية وقوميتها العربية ، وتتحول إلى رافد من روافد الثورة الاسلامية ، حتى تلتزم إيران - عقائديا وسياسيا وماديا - بمساعدتها إلى أقصى حد . ثم خفف اشتراطه - أمام معارضة المنظمة - إلى المطالبة بطرد غير المسلمين من مواقع القيادة ، على الأقل . وهو ما رفضه ياسر عرفات على أساس وحدة كل الشعب الفلسطينى العربى ، ضد إسرائيل . وأنه إذا كان الاسلام مكونا رئيسيا للحركة إلا أنه لا ينفى - فى الوقت نفسه - وطنيتها وعروبتها . وقد أدى هذا الخلاف إلى تفكك ووهن العلاقات بين سلطة الثورة الاسلامية فى إيران وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، التى لم تكسب شيئا من جهودها فى تكوين وتدريب « حراس الثورة » فى معسكراتها ، والذين أنيط بهم بعد ذلك الاستيلاء على السلطة ، سوى تحويل مقر البعثة الإسرائيلية فى طهران إلى سفارة فلسطينية .

وقد تجذر ، هذا الموقف ، فى استراتيجية النظام الإيرانى تحت قيادة آية الله الخمينى خلال الغزو الإسرائيلى لقواعد وهياكل وقيادة منظمة التحرير فى لبنان عام ١٩٨٢ . فتحت ضغوط الشعب الإيرانى أعلن النظام عن استعداده لارسال قوة إيرانية تقدر بحوالى ثلاثين ألف جندى إلى لبنان؛ للانضمام إلى الفلسطينيين والشعب اللبنانى فى القتال ضد الجحافل الإسرائيلية . وذلك إذا أمَّن العراق لهذه القوة طريقا يخترق أرضه وسماءه إلى لبنان . دون أن يستغل ذلك أو يؤثر على حالة الحرب القائمة بين طهران وبغداد . وعندما أعلن العراق موافقته دون تحفظ على الطلب الإيرانى بكل ما تضمنه من شروط وضمانات ، تراجعت السلطة الثورية الاسلامية فى إيران . وأعلنت أن الطريق الفعلى لتحرير فلسطين يمر أولا من خلال تحرير بغداد وإقامة سلطة الثورة الاسلامية فيها بديلا عن النظام العراقى القائم .

وقد تفهمت إسرائيل جيدا هذه المعركة المستعرة التى فجرها النظام الإيرانى بين الاسلام وبين العروبة . ومنه انبثق تكتيكها الخاص فى التعامل مع الصراع العربى / الإسرائيلى عامة والصراع الفلسطينى / الإسرائيلى خاصة ، فى ضوء الحرب العراقية الإيرانية . وهو التكتيك الذى قام على أساس التمييز بين « العروبة » باعتبارها « الخطر العاجل » الذى يتوجب التعاون من أجل قهره حتى مع « **الشيطان الخمينى** » [وفق التعبير الإسرائيلى الحرفى] وبين « **الاسلام وأمميته الثورية** » باعتباره « الخطر الآجل » الذى يفضل التعامل معه بمرونة وبنفس طويل وبأسلوب نصب الفخاخ المتعددة القاتلة على مهل .

وإنه إذا كان هذا التكتيك قد أثبت نجاحا ملحوظا فى التدخلات المرئية وغير المرئية فى الحرب الإيرانية / العراقية ، فإن من الحكمة استخدام نفس التكتيك إزاء « الشعب الاسلامى » فى الأرض المحتلة ! ولندع الثعابين تموت بسم العقارب والعكس بالعكس . كما يقول المثل العربى !

فى جوار هذه الاتجاهات الثلاثة نشأ فى الساحة الإسرائيلية ، اتجاه هامشى رابع معارض . يتمحور من حول أن ما انفجر فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ منذ الثامن من مارس ١٩٨٧ ليس مجرد « اخلال عابر بأمن النظام » . وإنما حركة مقاومة شعبية منظمة ضد الاحتلال . تجمعت أسبابها وعواملها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وثقافتها وروابطها القومية الفلسطينية العربية ، على مدى الأعوام العشرين الماضية .

وهذا ما يفسر من ناحية ، قدراتها التنظيمية . وشمولها - من ناحية أخرى - كل الفلسطينين من جميع الشرائح الاجتماعية والعمرية والفكرية على جانبى « الخط الأخضر » . وهو الخط الجغرافى - السياسى الذى اعتمدته إسرائيل فاصلاً بين أرض ١٩٤٨ وأرض ١٩٦٧ من فلسطين .

وعلى عكس رؤية ومواقف الغالبية الكبرى من الإسرائيليين والأحزاب والحكومة بمؤسساتها المدنية والعسكرية ، فإن هذا الاتجاه الرابع لم يفاجأ بانفجار الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة . بل كان يتوقعه ويحذر من وقوعه ومخاطره على واقع ومستقبل إسرائيل . وبادر « عيزرا وايزمان » وزير الدولة فى الحكومة عن حزب العمل باعتباره أحد أبرز قادة هذا الاتجاه الهامشى الرابع ، الذى يضم عناصر وقوى مختلطة وغير منسجمة تماما مع بعضها البعض ، تمتد من الليكود إلى العمل إلى قطاعات من المثقفين والفنانين وأساتذة الجامعات ، بالادلاء بتصريح لجريدة « معاريف » فى الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٨٧ ، أى بعد أسبوعين من اشتعال الانتفاضة ، يقول فيه : « يكمن جذر الشر فى أننا لا نملك حلا نعرضه للمشكلة الفلسطينية . ولا لسلوكنا تجاه عرب إسرائيل الذين يعيشون فى ظروف سيئة . وحين أثرت هذه المشكلة فى الماضى قالوا لى اصمت إنك عربى مسلم .. إنك شرير . وهاهم الآن يرون النتيجة .. » .

ورغم أن هذا الاتجاه الرابع ما زال محدودا فى حجمه وتأثيره إلا أن الملاحظ فى أمره شيئان :

الأول : أنه ينمو ويتسع نطاقه تدريجيا ، ببطء ولكن بثبات . وأنه مع استمرار الانتفاضة وعجز كل وسائل القمع الإسرائيلى المتصاعدة عن اجهاضها أو الحد منها ، فقد تشجعت رموزه على الاعلان المتزايد عن مواقفها فى تحد - غير مسبوق بهذه الدرجة - لأقصى القوى يمينية وعنصرية . ليس فقط بالنسبة لتكتل الليكود وزعامته المتمثلة فى شامير وشارون وليفى وايرنيز ، بل أيضا بالنسبة لحزب « كاخ » بزعامة الحاخام كاهانا وحزب « هتحياه » بزعامة جيئولا كوهين . وكذلك حركة جوش أمونيم ، والمستوطنين . وشرع العديد من الصحف الإسرائيلية ينشر آراء هذه الرموز ونشاطاتها فى الاجتماعات العامة دون قيود أو حرج .

الثانى : ان رموز هذا الاتجاه الرابع تضم شخصيات لها وزنها فى التاريخ الصهيونى المعاصر لإسرائيل . ومنهم من كان يحسب - بالمقياس الإسرائيلى - من

غلاة الصقور مثل هركابى الرئيس الأسبق وأحد مؤسسى جهاز « المخابرات » ، وعيزرا وايزمان مؤسس سلاح الطيران الإسرائيلى ووزير الدفاع الأسبق ، وموشيه عميراف عضو اللجنة المركزية لحزب حيروت العمود الفقرى لتكتل الليكود [تم فصله عن الحزب أخيرا] وشولومو لاهاط عضو قيادة حيروت أيضا والعمدة الحالى لمدينة تل أبيب ، وايهود أولمرت عضو الكنيست « البرلمان » عن الليكود ، وذلك حتى تصل القائمة إلى مابات يعرف **بمعسكر الحمائم** فى حزب العمل ، وعلى رأسه أبا إيبان وزير الخارجية الأسبق ورئيس لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست وأولياف وأرييه هيس وعوزى برعام بمراكز السكرتارية بقيادة الحزب .

ويمكن أن يندرج فى اطار هذا الاتجاه حزب راكاح الشيوعى والكتلة التقدمية للسلام بزعامة الجنرال متتاهو بليد وحزب المابام بزعامة اليعازر جرانوت ، وشباب حزب المابام(١) ، وحزب راتس « حقوق المواطن » بزعامة شولا ميت ألونى ، وحركة السلام الآن ، وحركة هناك حدود .

كذلك يضم هذا الاتجاه تيارا من المثقفين وأساتذة الجامعات والكتاب والفنانين(٢) . وذلك ابتداء من البروفيسير « بيشاياهو ليبوفيتس » الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس ، الذى بادر منذ عام ١٩٦٧ إلى الاعلان عن أن « دولة إسرائيل بتكريسها كل مواردها وجهدها للسيطرة على الفلسطينيين ستصبح فخا كريهاً » ، وانتهاء بالكاتب « آموس كينان » الذى كتب فى الأول من ابريل ١٩٨٨ بجريدة يديعوت أحرونوت ، مقالا تحت عنوان « لنعش معهم ، لا لنموت وإياهم » قال فيه : لن ننتصر عليهم بالحرب . والبرهان على ذلك أننا انتصرنا عليهم فى كل الحروب ، ولم تهدأ البلاد لا أربعين عاما ولا حتى دقيقة واحدة . والفلسطينيون هوية قومية . وهويتهم القومية تجد تعبيرها وتحقيقها فقط فى اطار سياسى ، وهنا وطنهم . وليس لنا وطن آخر . وليس لهم وطن آخر . وهنا فى الوطن ، فى دولتين واحدة بجانب الأخرى سنعيش . وهنا فى الوطن ، فى دولة واحدة ، يحاول فيها شعب التسلط على شعب آخر ، لن نعيش » .

ولعل الأفكار المحورية لهذا الاتجاه الرابع تدور من حول أن « لا مستقبل

(١) راجع الوثيقة رقم [١٩] المنشورة بفصل الوثائق .

(٢) راجع الوثيقة رقم [٢٠] المنشورة بفصل الوثائق .

لإسرائيل بدون ضمان هويتها اليهودية وديمقراطية نظامها » ، وإن هذا كله بات مهددا في العمق من زاويتين :

الأولى : واقع الاحتلال الإسرائيلي للأرض المحتلة عام ١٩٦٧ [باعتبار أن إسرائيل هي الأرض المحتلة عام ١٩٤٨] ينعكس بآثاره السلبية على الحياة الديمقراطية في إسرائيل . ذلك أن استمرار الاحتلال يعني استخدام القوة والبطش إلى أقصى حد ضد « الشعب المحتل » . وهذا يقوي « النزعة العسكرية والفاشية في النظام الإسرائيلي ، باعتبار أن ذلك هو الضمان لاستمرار الاحتلال وبناء إسرائيل الكبرى واستكمال المشروع الصهيوني التاريخي » ، ضد « الخونة والمستسلمين من الإسرائيليين » ، الذين تحميهم « قواعد اللعبة الديمقراطية » . بحيث يأتي في النهاية ، وقت يصبح الشعار السائد في إسرائيل تحيا الديكتاتورية البناءة لإسرائيل الكبرى ولتذهب الديمقراطية إلى الجحيم .

والزاوية الثانية : هي ما يسمى « بالقنبلة السكانية الفلسطينية » التي تعيش إسرائيل فوقها لسنوات محدودة . وحين يكتمل انفجار القنبلة ـ في مدى لا يزيد على ربع قرن ـ فإن إسرائيل سوف تفقد نهائيا هويتها اليهودية . وتبتلع تماما في البحر الفلسطيني والمحيط العربي . ذلك أن حسابات معدلات المواليد الإسرائيلية والعربية الراهنة ـ والتي من غير المتوقع أن تتغير مستقبلا ـ تقطع بأنه في عام ٢٠٠٠ سيصل عدد اليهود في « إسرائيل والأرض المحتلة » إلى ٤,٢ مليون نسمة مقابل ٣,٥ مليون من العرب الفلسطينيين . وفي عام ٢٠١٠ تتساوى الطائفتان عدديا . وكل عام بعد ذلك يسجل تفوقا فلسطينيا في عدد السكان على اليهود .

وبالتالي فإن انهاء الاحتلال لأرض ١٩٦٧ ضرورة حتمية لمصلحة أمن إسرائيل وهويتها اليهودية أكثر منه استجابة « مشروعة » لارادة الفلسطينيين !

وإذا كانت حركة الأحداث المتتابعة والمتصاعدة للانتفاضة قد دعمت ـ نسبيا ـ من موقف الاتجاه الرابع الذي لا يزال ـ مع ذلك ـ أضعف من أن يؤثر في القرار الإسرائيلي السائد ، فإنها بالمقابل شرعت تزعزع من الأسس والمسلمات والمنطلقات التي قامت عليها الاتجاهات الثلاثة الرئيسية التي تحتكر القرار السياسي ـ العسكري في إسرائيل .

ولأنها من ناحية ما زالت تتخبط بين الوهم والحلم بأن الانتفاضة حادث استثنائي عابر ، وبين حقيقة أنها ثورة جماهيرية منظمة وشاملة لها قيادتها الميدانية في اطار

القيادة المركزية لمنظمة التحرير ، فإنها تحاول أن تقنع نفسها بأن وسائلها القمعية غير كافية . وإن فى زيادتها وتكثيفها وابتكار وسائل جديدة لها ، تكمن المشكلة وحلها .

ولأنها من ناحية أخرى ، ترى أن تصاعد القمع يضاعف من قوة الانتفاضة ويوسع من دائرة التعاطف العالمى معها ، فى حين أنه شرع فى احداث شروخ فى أداة القمع البشرية ، ويدفع بأعداد من الجنود إلى التمرد على أداء الخدمة فى غزة والضفة الغربية ، فإن إسرائيل وجدت نفسها أسيرة مأزق لا سابقة له فى تاريخها .

ولأن الانتفاضة تواصل الضغط على إسرائيل داخل هذا المأزق ، فقد راحت قوى الاتجاهات الثلاثة الرئيسية تحمل كل منها الأخرى مسئولية هذا المأزق . سواء بسياستها « العمياء الخرقاء » عند البعض . أو بسياستها الاستسلامية المهادنة عند البعض الآخر . وتناثرت الاتهامات العنيفة المتبادلة فى المعسكر الإسرائيلى الحاكم والسائد ، مما أفقده الحد الأدنى من الوحدة السياسية الذى كانت تتميز به إسرائيل دوما . وخاصة فى مواجهة الأزمات . على حين أن الوحدة الوطنية سجلت الحد الأقصى من خلال الانتفاضة لأول مرة فى تاريخ المعسكر الفلسطينى ، تحت قيادة منظمة التحرير . حيث تراصت الصفوف من حول برنامج موحد ، ابتداء من الجماعات الاسلامية حتى الشيوعيين .

بعد ستة أشهر على الانتفاضة ، أخذت قوة جهاز الاحتلال الذى يضم سبعة عشر ألفا من المستخدمين (١٢ ألفا فى الضفة الغربية وخمسة آلاف فى غزة) إضافة لآلاف الجنود فى الانهيار . على حين انبثقت اللجان الشعبية للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فى كل مكان . تبلور بثبات وتقدم ، قوة السلطة الوطنية . وأصبح معروفا ومعترفا به من المراقبين ، بأنه إذا كانت سلطة الاحتلال قادرة على ممارسة وجودها القمعى فى بعض أجزاء من النهار ، فإن الليل يقع كاملا فى قبضة السلطة الوطنية للانتفاضة .

عشية يوم الأرض « ٣٠ مارس ١٩٨٨ » تحدث الجنرال أريل شارون فى الاذاعة الإسرائيلية إلى مواطنيه بمرارة فقال : « إن إسرائيل كلها أصبحت خاضعة للتوقيت الفلسطينى . والدولة أصبحت تضع برنامج حياتها وفقا لجدول زمنى يضعه الشبيبة العرب » .

[٢]

الحــرب الســـابعة

في تحرك سياسى للعسكريين ، يحدث للمرة الأولى منذ قيام إسرائيل (وفقا للتعبير الذى استخدمته صحيفة النيويورك تايمز) أعلن الجنرال المتقاعد « اورى اور » في الأول من يونيو ١٩٨٨ بالقدس ، عن تكوين منظمة جديدة باسم « **المجلس الإسرائيلى للسلام والأمن** » . وذلك بهدف « الضغط من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وغزة ، باعتبار أنه أصبح الشرط الأساسى لضمان الأمن الحقيقى لإسرائيل .

وكشف الجنرال « اور » عن أن المؤسسين لهذا المجلس ، ويصل عددهم إلى مائة وخمسين ضابطا كبيرا من المتقاعدين ومن الاحتياط . عقدوا سلسلة من الاجتماعات في شهر مارس ١٩٨٨ (كانت الانتفاضة الفلسطينية ما زالت فى شهرها الرابع) . وتداولوا فيما بينهم طويلا حول « الأحداث » وما أخذت تعريه من حقائق ، وتبلوره من مشاكل أمنية عميقة وحادة . وانتهوا إلى أن من واجبهم أن يتقدموا لحمل مسؤولياتهم الوطنية ، أمام « الشعب الإسرائيلى والجيش إزاء الوضع الأمنى الخطير الذى تتردى فيه البلاد ، حاضرا ومستقبلا » . واستطرد الجنرال « اور » يقول :

« إننا لسنا جميعا متفقين ، بطبيعة الحال ، على ماهية الحل بجميع تفصيلاته . غير أننا مع ذلك نلتقى عند نقطة إجماع واحدة وهى حتمية إنهاء الإحتلال ، لأن الاستمرار فيه يلحق ضررا فادحا بأمن إسرائيل . ويقضى على أى أمل بتحقيق السلام فى المنطقة » .

وهكذا طرحت الانتفاضة الفلسطينية ، ضمن ما طرحت بقوة وإلحاح ، قضية أمن إسرائيل فى الحاضر والمستقبل ، على المجتمع الإسرائيلى ومؤسسته العسكرية فى ضوء جديد .

كيف ؟ .

بعد أن كان الاحتلال الإسرائيلى لأرض الضفة الغربية وغزة وزرع المستوطنات اليهودية فيهما ، يشكلان منذ عام ١٩٦٧ ، أعمدة الأمن المقدسة ، انقلب الوضع بفعل الانتفاضة ، إلى العكس تماما . وبات الاحتلال والمستوطنات بؤرتين خطيرتين ، لاستنزاف أمن إسرائيل ، ومصدرين للقلق والهموم لدى المؤسسة العسكرية . صحيح أنه لم يصدر عن هذه المؤسسة ـ بعد ـ موقف رسمى بذلك . لكن تكوين المجلس الإسرائيلى للسلام والأمن ، بالإضافة إلى ما يرصد من ظواهر أخرى ، يعنى أن ثمة طلائع عسكرية ذات وزن ، قد شرعت تعلق الجرس بعنق المؤسسة .

وراح العديد من المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين ، سياسيين وعسكريين ، يخرجون بمناقشاتهم حول « قضية الأمن وارتباطها العضوى بقضية الاحتلال » ، من الغرف المغلقة والدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث ، إلى صفوف القوات المسلحة والاجتماعات والمؤتمرات العلنية والصحف ووسائل الإعلام الأخرى .

وليس صدفة أن يعمد البعض ـ اليوم ـ إلى نفض الغبار عما صار متداولا على نطاق واسع ـ فى إسرائيل ـ باسم « **نبوءة ديان** » . وهى مجموعة أفكار وآراء محددة كان جنرال إسرائيل الشهير « موشى ديان » قد أدلى بها فى محاضرة خاصة بهيئة الأركان العامة للجيش ، بتاريخ السابع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٥٦ . قال فيها ، وهو يتحدث عن مشكلة اللاجئين : « لقد مرت الأيام التى سيطر فيها الحكم على الشعب . فاليوم يملى السكان إرادتهم على الحكم . وبناء على ذلك ، هناك أهمية حاسمة لمسألة أية نسبة من الأقليات تستطيع الدولة السماح لنفسها بابتلاعها . إن إدخال أعداد ضخمة من العرب فى الدولة ليس فى صالحنا . ويمثل خطرا جسيما على الديمقراطية الإسرائيلية . وعلى تقدم الدولة وثقافتها ونظامها الداخلى . وأخيراً ، على مستقبلها بشكل عام . وحتى فى قطاع غزة ، يحتمل ظهور وضع تكون فيه المعضلات الموجودة لدينا الآن من القطاع (لم تكن الضفة الغربية لنهر الأردن قد وقعت بعد ، تحت الاحتلال) شيئا يذكر ، بالمقارنة بالمعضلات الاقتصادية والسياسية والأمنية التى سنواجهها عندما نحتل القطاع بكل ما فيه من لاجئين . وقد يأتى الجيل القادم ، ويسألك : أى حمقى كنتم ، عندما استبدلتم خط الحدود ، الذى يمكن الاحتفاظ به عن طريق اثنتين من السرايا العادية ، بهذه السلسلة من المشاكل ؟

لماذا لم تبقوا على خط النهاية الممتاز الذى كان لنا ، لدى إنتهاء حرب الاستقلال (يقصد حرب ١٩٤٨) حيث كان يتركز فى قطاع غزة بكثبانه المقفرة ، ثلثمائة ألف عربى (اليوم فى ١٩٨٨ يصل تعداد الشعب الفلسطينى فى غزة حوالى سبعمائة ألف نسمة) خارج إسرائيل ، وليس داخلها ؟؟ » .

لم يمتد العمر بديان ، ليشهد تحقق نبوءته الأمنية بشأن الحمقى فى بنى قومه ، بعد اثنين وثلاثين عاما ، من إطلاقها عام ١٩٥٦ .

ولم يمهله الزمن أيضا كى يعيش ، مثل زميله « اسحق رابين » وزير الدفاع ، ويقف وجها لوجه مع انتفاضة الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال ، عشية الذكرى الأربعين لقيام « إسرائيل القوية » . والتى كان يظن أنها غدت آمنة ومحصنة ضد أى « ميكروب فلسطينى » .

وإذا كان « ديان » قد تنبأ بظروف ، قد ينشأ من خلالها « جيل إسرائيلى» يتقدم ليسائل ويحاكم « حمقى الحرس الصهيونى القديم » على ما فعلوه بالدولة ، فأغلب الظن أنه لم يدر بخلده ، أن هذه الظروف بعينها ، سوف تتمخض فى نفس الوقت ، عن جيل فلسطينى قادم بحجارته من بعيد وذاهب إلى بعيد . حيث تنهض قوائم الدولة الفلسطينية المستقلة على أنقاض « **فردوس الأمن الإسرائيلى** » . الذى شيد تحت وهم الديمومة الأبدية فى غزة والضفة الغربية والقدس العربية ، باعتبارها جزءا من « إرث إسرائيل » .

وكان لا مفر - من ناحية - أن يتقدم زميل لديان فى الحرس القديم ، هو « أباإيبان » العميد العتيد للدبلوماسية الاسرائيلية ، فى التاسع من فبراير ١٩٨٨ ليؤكد على وحدة النبوءة والانتفاضة معا ، فيقول فى حديث له مع صحيفة « حداشوت » مخاطبا قومه : « لقد أقنعنا أنفسنا بأننا عشنا عشرين عاما حتى الآن على هذه الحال (يقصد الاحتلال وقمع الشعب الفلسطينى ومصادرة حقوقه الوطنية) . فلماذا لا نعيش عشرين سنة أخرى . أو حتى عشر سنوات أو خمس سنوات على الأقل . لكن ماحدث جاء ليذكرنا بأن الفلسطينيين لا يريدون إطالة صبرهم أكثر من ذلك . ولم يعودوا يتحملون نتائج من هذا النوع . ولذلك ، فإن ما يحدث الآن يعتبر شيئا طبيعيا كان لابد له أن يحدث » .

وكان لا مناص من ناحية أخرى ، حتى تتفجر لحظة الصدام بين الاحتلال وبين الأمن فى العمق الاسرائيلى ، أن يوغل زميل آخر لديان وإيبان ، فى الحمق إلى

أقصى حد . وهو « اسحق رابين » وزير الدفاع ، الذى انتهج أسلوب القبضة الحديدية ، بهدف إجهاض الانتفاضة . والتى وصفها - فى البداية - بأنها مجرد اضطرابات عابرة وخدوش سطحية للأمن ، سيجرى علاجها فى مدى لا يزيد عن أيام معدودة . ولكن توالت الأيام وتتابعت الأسابيع وكرت الشهور ، وإسحق رابين ودان شمرون رئيس الأركان وغيرهما من قادة الحمقى من الحرس القديم ، يقودون قوات الجيش الاسرائيلى فى معارك يومية خاسرة ، سياسيا وأمنيا ؛ ضد جماهير الحجارة الفلسطينية . ولم يتمكنوا إلا من قتل أو جرح أو اعتقال آلاف من الفلسطينيين ، ما تلبث الأرض أن تنبت آلافا أخرى أشد بأسا وأكثر تنظيما . ورابين وشمرون « رئيس هيئة أركان الجيش » لا يقاومان الانتفاضة وحسب . وإنما يحاولان أيضا تفريغ الشحنة الكهربائية لنبوءة ديان ، التى أخذت تسرى بين صفوف القوات المسلحة . وتترجم فى عدد من الأعمال والتحركات الفردية والجماعية ، والتى لم يعرف الجيش مثيلا لمعظمها من قبل . من ذلك انطلاق حركة منظمة من الضابط والجنود ترفض أداء الخدمة العسكرية فى الضفة الغربية وغزة . وأصبحت تضم المئات من جميع أفرع القوات المسلحة . وحسب ماجرى نشره عن هذه الحركة فى الصحف الاسرائيلية ، قبل أن تخضع أنباؤها للرقابة العسكرية ، فإن عدد من جاهروا بالرفض بلغ ستمائة جندى وضابط .

ويتواكب مع هذه الحركة ، حركة أخرى تنبع من أوساط الشبان الاسرائيليين الذين أصبحوا على وشك الاستدعاء للخدمة العسكرية ، تحت اسم « **طلاب فى سن التجنيد** » ، يرفضون « المشاركة » فى قمع ومطاردة « شعب يريد الاستقلال » .

وأعلنت جماعة الأطباء النفسيين فى اسرائيل(١) أن من بين كل ثلاثة من الجنود الاسرائيليين ، الذين يؤدون خدمتهم العسكرية فى الضفة الغربية وغزة ، هناك اثنان أصيبا بعاهات نفسية مختلفة . وصارا يترددان بصورة منتظمة على العيادات النفسية للعلاج . وذلك بسبب اضطرارهم إلى تنفيذ الأوامر الصادرة لهم باستخدام أقصى درجات العنف والقمع الوحشى ضد الشبيبة والصبية الفلسطينيين ، مع أن ذلك - وفقا لتعبير الأطباء النفسيين - يتصادم مع ضميرهم الانسانى « ! » . وذلك إلى الدرجة التى أطلقوا فيها على إسحق رابين لقب « **جنرال تكسير عظام الأطفال** » . ويؤكد الأطباء أن هؤلاء المرضى النفسيين لن يستطيعوا أن يمارسوا مهمات قتالية حقيقية فى حالة نشوب حرب فى غضون عام ، على الأقل ، وهو الوقت اللازم لاستعادة صحتهم ولياقتهم النفسية .

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢١] المنشورة بفصل الوثائق .

وصارحت مئات من أمهات هؤلاء الجنود ، الأطباء النفسيين أن كوابيس ثقيلة تهاجم أبناءهم أثناء النوم . وأصبحت الأغنية التى تتردد على ألسنة الجنود فى كل مكان تلك التى أطلقتها أخيرا المطربة الاسرائيلية « سى هايمان » رغم مصادرتها من قبل الرقيب العسكرى ، والتى تقول فيها على لسان الجنود « نقتل ونبكى . نحرق ونضحك ! » .

لعل هذا ما جعل الكثيرين يتساءلون علنا :

ماذا حدث للجيش الاسرائيلى ؟

تحت هذا العنوان كتب « يرمياهو يوباك » فى جريدة « يديعوت احرنوت » بتاريخ الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٨٧ ، أى بعد ثلاثة أسابيع فقط من تفجر الانتفاضة واشتباك الجيش معها ، يقول : « لقد حارب الجيش الاسرائيلى فى حروبه الست التى وقعت : حرب إقامة الدولة عام ١٩٤٨ ، وحرب السويس عام ١٩٥٦ ، وحرب يونيو ١٩٦٧ ، وحرب الاستنزاف عام ١٩٦٨ ــ ١٩٧٠ ، وحرب اكتوبر عام ١٩٧٣ ، وحرب لبنان عام ١٩٨٢ ... والآن فلقد أرسلوه ليخوض حربه السابعة والتى ستكون الحرب القاسية والعنيفة من بين كل هذه الحروب » .

ويتابع ، فى محاولة للإجابة عن السؤال ، والانتفاضة لم تكن قد استكملت شهرها الأول بعد ، ولكنه مع ذلك يستقرىء احتمالات المستقبل الأمنى لإسرائيل ، فيقول : « كثيرون سوف يشعرون بأن الجيش الاسرائيلى لا يرسل الآن للدفاع عن الدولة . بل أنهم يرسلونه من أجل المحافظة على الاحتلال وعلى سياسة الوضع الراهن .

وقد يمكن أن ينظر جزء من الشعب الإسرائيلى إلى هذه السياسة بعين القبول . بل ربما نظروا إلى ذلك بسرور . ولكن جزءاً آخر سوف يعارض ويرفض ذلك بكل شدة وبكل طرق الرفض . وهذا ماسيحدث الانقسام والتشرذم فى أوساط الشعب . والذى سيكون الجيش نفسه فى وسطه وفى مركزه . وحينها فإن كل النداءات وكل الصرخات التى سيطلقها البعض ـ بسطحية ـ نحو الإتحاد والتكتل ، من النوع الذى نسمعه فى هذه الأيام ، لن يكون بقدرتها توحيد الشعب وجمعه فى صف واحد ليخوض الحرب السابعة الجديدة التى ستكون أفظع وأكثر عنفا ورفضا من سابقاتها . والتى سينجر إليها الجيش الإسرائيلى بسبب وجود هذا الاحتلال المتواصل الذى يفرض نفسه دون نهاية وبسبب حكومة ائتلاف تخاف السلام » .

والذى تنبأ به « يرمياهو يوباك » بعد ثلاثة أسابيع من الانتفاضة ، بشأن الحرب السابعة ، أصبح الواقع اليومى الحى المتواصل .

ويعترف الجنرال « دان شمرون » رئيس أركان الجيش الاسرائيلى وأحد الذين أطلق عليهم اسم « جنرالات تكسير عظام الصبية » بهذه الحقيقة . يقول فى حديث له مع صحيفة « دافار » فى الأول من يونيو ١٩٨٨ : « هناك من يعتقد بأنه لو كنا على إطلاع على ما حدث مسبقا لتمكنا من فعل شىء لمنعه . لكن هذا ليس صحيحا . فالمسألة ليست تكتيكية . بل أعمق من ذلك بكثير ، فقد كان واضحا للجميع أننا نجلس فوق برميل بارود » .

وحين تسأله الصحيفة عما إذا لم يكن بمقدور أحد نزع فتيل هذا البرميل ؟ يجيب بحسم : « نزع الفتيل لن يأتى إلا بشكل سياسى . ولم يكن بإمكاننا نزعه بشكل عسكرى حتى لو عرفنا مسبقا ما سيحدث » .

كيف ؟

هنا يقدم دان شمرون ، فى سبيل الدفاع عن نفسه وقواته المسلحة ، بعض التفصيلات الهامة عن هذه « الحرب السابعة والقوانين التى باتت تحكمها ، وتنسف نظرية الأمن الإسرائيلى وتطبيقاته من الأساس » .

يقول ، أولا : « إن هذه الحرب التى يخوضها الجيش الإسرائيلى ولفترة طويلة فى الضفة الغربية وغزة ، أصعب كثيرا من الحروب التقليدية ، لأن الجندى لدينا مؤهل بشكل أساسى لخوض الحروب ضد الجيوش الأخرى » .

ويقول ، ثانيا : « إن استمرار الوضع الحالى زمنا طويلا سيصيب بنية الجيش بأضرار كبيرة . فنحن نضيع جهودا ووسائل كثيرة جدا فى هذا المجال » .

ويقول ، ثالثا : « إننى على قناعة تامة بأن استخدام القوة العسكرية لن يسفر عن إخماد الانتفاضة بشكل مطلق ، إلا إذا أرادت تلك الجماهير الثائرة ، الهدوء ، وحدها . ولأسباب خاصة من جانبها وحدها . ذلك أن المبادرة فى مثل هذه الحالات فى أيدى الجماهير التى يمكنها التظاهر وإثارة أعمال الشغب وقتما تشاء ، والهدوء أيضا وقتما تشاء . ويمكننى القول بأنه على الصعيد التكتيكى يمكننا نحن أيضا أخذ زمام المبادرة . أما على الصعيد الاستراتيجى فإن المبادرة بأيديهم وحدهم ، فطالما أننا لا نستطيع إطلاق النار على كل من يغادر باب بيته من الفلسطينيين ، فلن نستطيع تغيير الوضع القائم » .

إن رئيس الأركان الإسرائيلى قد وصل ـ رغم قيود منصبه ـ إلى درجة تقرب من الاعتراف بأنه لا أمل فى انتصار عسكرى فى هذه الحرب السابعة ، إلا بقتل جميع الفلسطينيين . وذلك باصطيادهم عند الخروج من أبواب منازلهم . ولعل هذا

ما يفسر تلك الوحشية الجارفة التى يمارسها الجيش الإسرائيلى ضد الفلسطينيين ، والتى إذا كانت تقتل وتعذب وتدفن الرجال والشباب والأطفال أحياء ، فإنها أخذت تعطب فى نفس الوقت ، الجندى الإسرائيلى فى داخله .

بيد أن قيود المنصب لم تعد تكبل رجل الأمن الإسرائيلى التاريخى الجنرال « يهو شفاط هركابى » الذى شغل رئاسة المخابرات العسكرية عدة سنوات ، وأصبح اليوم أستاذ العلاقات الدولية فى الجامعة العبرية . ولذلك كان أكثر صراحة وأسرع من الجنرال دان شاميرون فى الاعتراف بحقيقة الحرب السابعة والهزيمة الإسرائيلية الحتمية فيها . كتب فى صحيفة « جيروزاليم بوست » فى عددها الصادر بتاريخ التاسع والعشرين من يناير ١٩٨٨ (والانتفاضة بنت شهرين بالكاد) ليؤكد على أن « الحقائق الآخذة فى التراكم سوف تجبر إسرائيل على التراجع عن موقفها . وعلى الانسحاب من الأراضى المحتلة والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . وإذا لم تفعل إسرائيل ذلك فإنها سوف تواجه أزمة بالغة الحدة وتكتشف ـ عندئذ ـ مدى غبائها السياسى » .

ولكن ما طبيعة هذه الأزمة المنتظرة ؟

يجيب هركابى بأنها « تتمثل أساسا فى تفكك الشخصية الوطنية الاسرائيلية . وخلق نوع من الإحباط عند اليهود فى رؤيتهم للصهيونية وللدين اليهودى ... ولذلك أدعو الحكومة إلى البدء فورا فى تكوين لجنة تضم فى عضويتها اخصائيين نفسانيين واجتماعيين ومفكرين وشخصيات عامة لدراسة كيف يمكن تخفيف هذه الطعنة الوطنية » .

وحين يطالب بتحديد طبيعة المشكلة التى تفجرها هذه الطعنة الوطنية ؟ لا يملك هركابى إلا الإقرار بأنه بعد ديسمبر الساخن (يقصد شهر بداية الانتفاضة) « فإن مشكلتنا ليست فى أننا سنظل دولة يهودية نقية فى حدود آمنة بل فى أننا قد لا نكون أبدا » .

الفلسطينيون بدورهم ، يعرفون جيدا ، أنهم أيضا منذ ديسمبر الساخن يخوضون الحرب السابعة ضد إسرائيل . وفى هذه الحرب كانوا ـ ولا يزالون ـ هم الذين يحددون بأنفسهم الموعد والمكان والسلاح . وكذلك الهدف . منذ البيانات الأولى التى صدرت عن القيادة الوطنية الموحدة ، عرف الشعب الفلسطينى طبيعة الانتفاضة وهدفها بأنها « حرب الاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية » .

المثير للانتباه فى هذه الحرب ، أنه على الرغم من أن الغالبية العظمى من

الخسائر البشرية والمادية تقع فى الجانب الفلسطينى ، فإن قواه تتعاظم وتتقدم بثبات نضاليا وسياسيا ، نحو الهدف . على حين أنه بالرغم من تصاعد قوة القمع الإسرائيلى إلى درجة مافوق النازية ، فإنها تتقهقر معنويا وسياسيا وعسكريا . ويعترف جنرالاته باستحالة تحقيق نصر عسكرى . وأنه لا مفر من الاتفاق على حل سياسى إنقاذا للأمن الإسرائيلى وبنية قواته المسلحة .

من هنا ينبع - من خلال الانتفاضة والقمع - نوع من التطابق النادر فى التاريخ بين نظرة كل من العدوين المتحاربين إلى نوعية وآفاق هذه الحرب الخاصة التى يخوضها كل منهما ضد الآخر ، فى ظروف تاريخية خاصة ، وبوسائل خاصة . وذلك من أجل تحديد أين تقع على خريطة الصراع تلك « النقطة الخاصة » التى يصل إليها من ناحية ، تقدم « المنتفض » . وينتهى عندها ، من ناحية أخرى ، تقهقر « القامع » .

لعل هذا التطابق ، هو الذى يبرز لنا ، بين آن وآخر ، وجهى عملة الحرب السابعة بصورها المتناقضة غير القبالة للانفصال ، والتى يفسر بعضها البعض فى نفس الوقت .

إذا حاولنا التقاط آخر هذه الصور عند نهاية الشهر السادس للانتفاضة فسنجد صورة للفلسطينى « **مبارك عوض** » داعية اللاعنف للمقاومة المدنية ، يناضل بشراسة ، مثله مثل رفاق كثيرين ، عملية طرده من وطنه إلى أمريكا . يؤثر السجن وحتى الاستشهاد بين قومه على أرض الآباء والأجداد .

فى المقابل نطالع على الوجه الآخر من العملة صورة لخمسة وثلاثين شابا اسرائيليا يتقدمون - وفقا للبيان الرسمى الذى أعلنته الحكومة الكندية فى مايو ١٩٨٨ - بطلبات للجوء السياسى فى كندا . ذلك أنهم « معرضون عند العودة إلى إسرائيل - وهم فى سن التجنيد - أن يجبروا على أداء الخدمة العسكرية وارتكاب الجرائم التى لا جدوى منها ، ضد الشعب الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية ، لمجرد أنه يطالب بحقه المشروع فى الاستقلال » .

الصورتان ، كل منهما على حدة ، تبدوان متناقضتان . لكنهما - فى العمق - تتطابقان تماما ، إذا نظر إليهما كوجهين لعملة « الحرب السابعة » الواحدة .

[٣]

العصـــر الحجـــرى

فى فبراير ١٩٨٨ ، استدعت لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست ، اسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلى ليقدم تقريرا عن الانتفاضة التى كانت تقتحم - وقتذاك - شهرها الثالث . وذلك بعد أن فشل فى تنفيذ وعوده المتكررة بقمعها تماما خلال فترة قصيرة لا تتجاوز أياما معدودة أو ثلاثة أسابيع فى حدها الأقصى .

وكانت المفاجأة ان رابين وقف ليعترف بان « علينا اليوم أن نرتب أنفسنا على أن هذه أصعب مواجهة تتحدى إسرائيل ، بالقياس إلى جميع حروبها منذ مايو ١٩٤٨ . »

وعلق « زئيف شيف » أبرز المحللين العسكريين فى صحيفة « ها أرتس » على هذا « الاعتراف - المفاجأة » الذى صدم به رابين غالبية أعضاء الكنيست بقوله : « الواقع ان ما يجرى الآن فى قطاع غزة والضفة الغربية هو حرب استنزاف . حرب استنزاف من نوع آخر ، لم نعرف له مثيلا خلال جميع الحروب الماضية التى كان علينا أن نخوضها »

وكان زميل آخر « لزئيف شيف » ، فى نفس الصحيفة ، وهو المعلق السياسى « يوئيل ماركوس » صاحب الكلمة المسموعة والأكثر تأثيرا فى إسرائيل ، قد كتب فى التاسع والعشرين من يناير ١٩٨٨ ، قبل اعتراف رابين امام الكنيست بأيام قليلة ، يحذر من « ان سكان المناطق (يعنى الضفة والقطاع) قد اكتشفوا ذلك الاختراع الذى يتيح الامساك بإسرائيل من حنجرتها ، فى صراع لاأمل لها فيه بالانتصار . وان الأمر من اليوم فصاعدا سيكون أكثر سوءا . »

واستطرد يقول « ان من يتابع فى هذه الأيام ، حروب اليهود فى القمة ، سيصل

حتما إلى الاستنتاج الأليم . وهو ان قادة الأمة قد فقدوا عقولهم,وأعصابهم . وللحقيقة هناك ما يجعلهم يفقدون رشدهم . فكم هو صعب الاعتراف بالسقوط . والحقيقة المرة ماثلة امام الأعين ، وهى اننا قد اكلناها . فخلال الأسابيع السبعة من الاضطرابات خسرنا المعركة . ومن اليوم فصاعدا سيظلون قابضين على حنجرتنا . ويظهروننا بصورتنا البشعة ، وانه كلما عملنا أكثر على فرض النظام ظهرنا بصورة أكثر بشاعة . وهكذا نسقط فى لعبتهم . **إنها مصيدة حقيقية** . »

ويصل « ماركوس » إلى جوهر تحليله السياسى ، عندما يؤكد « ان الزمن لا يعمل لصالحنا . فكل شهر أو كل سنة تمر بدون حل جدى ستزيد من تدهور علاقتنا مع سكان المناطق . وحياتهم ستكون جحيما وكذلك حياتنا أيضا . وعندما يبلغ السيل الزبى ، ونعلن - تحت ضغط اليأس - عن إرادتنا للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين ، عندها سنضطر إلى دفع ثمن أكبر بكثير من الثمن المعروض اليوم . وإذا لم نكن عاقلين بما فيه الكفاية ، اليوم ، ونبادر إلى دخول المياه البادرة ونذهب للمفاوضات والحوار . فاننا سنجد أنفسنا فى النهاية ، شعبا معزولا فى العالم ، مثل كل طاغية فقد هيبته ... هل من الممكن ان تصل لا مبالاتنا وبلادتنا إلى هذا الحد ؟! »

حتى اسحق شامير رئيس الحكومة ورئيس الليكود ، وصقر صقور إسرائيل ، كما يصفه زملاؤه كان له فى ذات التوقيت اعترافه الخطير ايضا والمشحون بالدلالات . فبعد ان كان يطمئن الإسرائيليين إلى قرب سحق « هذه الحشرات وعبثها الذى لا جدوى منه بأمن ونظام أقوى دولة فى المنطقة » ، وقف يخاطب مواطنيه « ان ماترونه ليس مظاهرات وليس أعمال اعتصام واضرابا . وليس عصيانا مدنيا . إنها حرب .. إنها حرب ضد وجود دولة إسرائيل » .

التقط الخيط « يورام بيرى » . وراح يحلل طبيعة وأبعاد هذه الحرب التى تحدث عنها شامير . كتب فى جريدة « دافار » فى الحادى عشر من شهر مارس ١٩٨٨ تحت عنوان الحرب السابعة ، يقول : « ان أفضل وصف لهذه الحرب هو الوصف الفرنسى على وجه الخصوص « **الحرب الثورية** » والتى تتسم بكونها - من وجهة نظر المقاتلين الذين يخوضونها - حربا للتحرير القومى ضد محتل أجنبى وغير شرعى . كما إنها حرب عصابات تتناسب مع الاستراتيجية المضادة للقوة المسيطرة . كما إنها حرب اجتماعية يفجرها المجتمع الواقع تحت الاحتلال . وأخير فإنها حرب سياسية تستهدف استقطاب الرأى العام لصالحها . ولا تستهدف فى المقام الأول ،

التدمير المادى للعدو ، وكل هذه الصفات لا تتوافر فى الحروب التقليدية . ولهذا فإن الجنرالات الذين يواجهونها سوف يخسرونها ، لأنهم لم يتدربوا عليها » .

ويتوصل واحد من أبرز كتاب إسرائيل المعاصرين وهو « عاموس كينان » الذى شارك فى تأسيس « حركة السلام الآن » إلى نفس النتيجة التى انتهى إليها تحليل « بورام بيرى » ولكن من خلال صياغة أدبية ومنظور تحليلى مختلف يسقط فيه بطريق غير مباشر ما اسماه « **بقصة حقيقية من فيتنام** » ، على الانتفاضة الفلسطينية وحربها المستعرة مع قوات الجيش الإسرائيلى .

كتب يقول فى الخامس والعشرين من يناير ١٩٨٨ فى جريدة « عل همشمار » : « كانت ثمة مرحلة معينة فى حرب فيتنام ، المرحلة قبل الأخيرة ، التى نزلت فيها الحرب بين جيش الولايات المتحدة وبين الفيتكونج إلى ماتحت الأرض . كان ذلك بعد ان أخفقت كل المتفجرات الهائلة التى القيت على المدن وسكانها وبعد ان القيت من الجو قنابل نابالم تحرق كل منطقة الغابات التى كان من المفترض ان العدو مختبىء فى أحراشها ، وبعد ان ابيدت النباتات والحقول فى مناطق شاسعة بوسائل كيمياوية . وعندها تبين ان العدو ـ رغم كل ذلك ـ مازال حيا . وانه تحت الأرض ، حفر شبكة انفاق على امتداد آلاف الكيلو مترات . فى هذه الانفاق اختزن الفيتكونج السلاح والذخيرة والمؤن . ومنها كان ينطلق المحاربون فى الليل يضربون عدوهم ويعودن إلى الاختباء . لم تنفع قنابل الدخان والغاز المسيل للدموع . كما لم تنفع القنابل المتفجرة والمواد الناسفة التى القيت على مداخل الانفاق التى اكتشف . عند ذاك طرح الأمريكان فكرة تكوين فرقة بحرية خاصة من المارينز يراعى فى جنودها ان يكونوا قصيرى القامة رقيقى الظهر حتى يكون بامكانهم التسلل إلى الانفاق . وهناك يحاربون الفيتناميين الصغار الضامرين وجها لوجه . واستقبل الفيتكونج ضيوفهم غير المرغوب فيهم من المارينز الأقزام بمصيدة مزروعة بالسهام المسمومة .. وافاعى الكوبرا .. »

ويظل « عاموس كينان » بحرفية فنية بارعة ، يستحضر مما اسماه « ارشيف الحقائق المسجلة لحرب فيتنام » صور حركةالمد والجزر وشد حبل الصبر بين الأمريكان والفيتناميين إلى ان يكشف عن نقطة النهاية الفاجعة للأمريكان ، السوبر ـ أقويا ، المسلحين بأحدث ترسانة حربية عرفها التاريخ العسكرى . وذلك عندما نجح الفيتناميون بسهامهم وأسلحتهم البسيطة وأحيانا البدائية فى جذب عدوهم إلى حرب

العصر الحجرى . وهنا يصل « كينان » إلى الذروة فى حديثه ، فيقول : « عندها ، وعندها فقط ، عندما تدحرجت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العصر الحجرى القديم فى حربها مع العدو انهارت أمريكا العظيمة . وهربت من سايجون تندى خجلا . والذى رأى كيف كان الأمريكيون يحاولون بقوة التعلق بسلم آخر طائرة هليكوبتر تغادر سايجون ، لا ينسى الصورة . العالم كله رأى الصورة ! ؟ »

هكذا جاء وقت عبور الانتفاضة من شهرها الثانى « فبراير ١٩٨٨ » إلى شهرها الثالث « مارس ١٩٨٨ » ليكون هو أيضا الموعد التاريخى الذى لم تستطع معه إسرائيل ، حكومة وجيشا ومواطنين ، أو بالدقة ٨١٪ منهم طبقا لاستطلاع الرأى الذى ظهرت نتائجه وقتها ، ان تؤخر مواجهتها المؤلمة مع الحقيقة عنه . كان هناك القليل من الإسرائيليين الذين اكتشفوا الحقيقة أو بعض وجوهها ، مبكرا عن هذا الموعد . غير أنه تكثفت وتراكمت فى مناخ هذا الموعد العام ، بمعدل سريع ومحموم ، تلك المجموعة التى أشرنا إلى نماذج لها ، من التصريحات والكتابات والتحليلات الصادرة عن القادة السياسيين والعسكريين ورجال الرأى والفكر من مختلف الاتجاهات والتى أصبحت جميعها تسلم بأن مايجرى بالأرض المحتله منذ ديسمبر ١٩٨٨ ، ليس مجرد اخلال عابر بالأمن ، أو هوجة هيستيرية عفوية يمكن فى النهاية السيطرة عليها بقبضة القوة الحديدية القاصمة للظهر ، كما كان الاعتقاد ثابتا وراسخا . وانما هو حرب شعبية غير تقليدية ، طويلة النفس ، جيدة التنظيم ، لم يعرفها أو يتدرب عليها الجيش الإسرائيلى من قبل ، ابتداء من أكبر جنرالاته حتى أصغر جنوده . وذلك بغض النظر عن ، وربما بسبب ، الاختلاف والتباين والصراع بين أصحاب هذه التصريحات والكتابات والتحليلات فكريا وسياسيا وعسكريا . وبالتالى استقر فى الذهن العام ان الانتصار الإسرائيلى ، فى هذه النوعية من الحرب مشكوك فيه إلى درجة كبيرة . وإذا حدث ، فإن ثمنه سيكون فادحا ، ماديا وسياسيا عند البعض . ويندرج فى حكم المستحيل عند البعض الآخر ، الذى بلغ به الأمر حد الجهر بمطالبة الحكومة بضرورة التحرر من حالة اللامبالاة والتبلد والغباء . والمبادرة بالتفاوض مع الشعب الفلسطينى وممثليه الحقيقيين فى منظمة التحرير ، من أجل الوصول إلى « حل سياسى مشرف » قبل ان يفوت الأوان . وتنزلق إسرائيل « القوية العظيمة » - كما حدث لأمريكا فى فيتنام - إلى العصر الحجرى الفلسطينى .

من هنا تبلور فى الوجدان الإسرائيلى العام ما أصبح يعرف ، اليوم باسم « **الصدمة الكبرى** »

تحت مطارق هذه « الصدمة » ، استيقظ فى حالة غير مسبوقة من الفزع ، رجل الشارع العادى فى إسرائيل ، جنبا إلى جنب مع الجندى ، من ذلك الوهم الذى كانا قد ناما فى خدره مطمئنين . تهدهدهما تلك النغمات التى ظلت الحكومة وقادة الجيش يعزفونها . وتصور المسألة بانها مجرد سحابة صيف جاءت فى الشتاء متمردة على قوانين الطبيعة وناموس الحياة فى إسرائيل . تمطر حجارة قد تخدش ـ لبعض الوقت ـ السطح الصلب للأمن دون أن تنفذ إلى العمق . وإنه عندما يتم تفريق الهوجه ولملمة أطفال وصبية الحجارة ، الذين شقوا عصا الطاعة على النظام وعلى الآباء الذين لم يحسنوا تربية أولادهم ، سينتهى كل شىء على خير . وتعود سماء إسرائيل صافية وأرض صهيون آمنه .

ولكن إذا بهما فجأة ، رجل الشارع والجندى ، يصطدمان بتقييمات جديدة رسمية وغير رسمية . تتحدث بلغة غير مألوفة عن حرب ضد الدولة . وحرب استنزاف وثورة تحرر قومى واجتماعى وسياسى . وأصعب تحد تواجهه إسرائيل ، التى كانت على أعتاب الاحتفال بالذكرى الأربعين على قيامها عام ١٩٤٨ . ويقرآن ويسمعان من أهم الفاعليات السياسية والخبراء العسكريين وكبار الكتاب والمفكرين ، إن جنرالات إسرائيل عاجزون عن تخليص حنجرة إسرائيل من القبضة الفلسطينية التى تمسك بخناقها . وان الحكومة وقعت فى مصيدة حقيقية وباتت مشلولة . وكابوس فيتنام راح يتخلق من جديد فوق أرض إسرائيل .

وارتد الخطاب السياسى الإسرائيلى العام ، شيئا فشيئا ، من طابعه الهجومى التقليدى القائم على بناء « إسرائيل الكبرى » قبل نهاية القرن العشرين ، إلى خطاب دفاعى يتحدث بالهمس تارة والجهر تارة أخرى ، حول ان المهمة العاجلة أمام الجيل المعاصر ، هى إنقاذ مايمكن إنقاذه من يهودا والسامرة « الضفة الغربية » . أما قطاع غزة فليذهب بكل من فيه إلى الجحيم .

على حين أخذ الخطاب السياسى الفلسطينى على العكس ، ينتقل من موقعه الدفاعى الذى كان يدور من حول تخفيف قيود الاحتلال واحترام الحد الادنى من حقوق الإنسان وإلغاء الضرائب الإضافية ، إلى موقع هجومى يطرح بقوة الفعل ، إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى غزة والضفة الغربية والقدس العربية ، تحت قيادة منظمة التحرير .

كان طبيعيا ، والحالة هذه ، أن تفجر الصدمة بركان الشك والريبة والقلق فى

أعماق رجل الشارع والجندى فى إسرائيل . وراح البركان يقذف بحممه فى صورة علامات استفهام اتهامية فى وجوه جميع المسئولين فى الدولة العبرية على مختلف المستويات والمواقع . ويلح فى طلب إجابات حقيقية دون تلوين سياسى أو تزييف أمنى .

ولعل من أبرز علامات الاستفهام ، ماتركز فى السؤال التالى :

● كيف حدث ماحدث ؟ وأين كانت أجهزة الأمن والمخابرات التى تروى الأساطير باستمرار عن جبروتها ومعلوماتها الدقيقة ، وخبراتها فى التنبؤ بالمخاطر ، وقدرتها على إجهاضها قبل وقوعها ؟

الإجابات الرسمية المتعددة ، بتعدد المسئولين ، عن هذا السؤال ، تضاربت وتناقضت . وأخذت كل جهة تحاول ان تبرىء نفسها . وتلقى باللوم على الجهات الأخرى . سواء على مستوى المؤسسات أو على مستوى الشخصيات القيادية وأحزابها الحاكمة .

بيد ان هذا التناقض والتضارب ، كشف مع ذلك عن مجموعة من الوقائع الموضوعية المشتركة بين الجميع .

على سبيل المثال ، اتضح من مجمل الإجابات بشأن هذا السؤال ، ان الانتفاضة - سواء فى توقيتها أو حجمها أو أساليبها أو أهدافها - كانت مفاجأة صاعقة لأجهزة الأمن والمخابرات الإسرائيلية المركزية الثلاثة . وهى المخابرات العامة « الموساد » والمخابرات العسكرية « الأمان » والمباحث العامة البوليسية « الشين بيت » .

واتضح أيضا ، ان الانتفاضة تمكنت - بوسائلها الخاصة - ان تفاجىء « بصورة مذهلة » شبكة المؤسسات الأمنية - المدنية - العسكرية ، العاملة يوميا بشكل ميدانى مباشر فى الأرض المحتلة .

وتتكون هذه الشبكة ، من ست قوى رئيسية ، كان يضرب بكفاءتها المثل فى كيفية ترويض شعب محتل وتقييد حركته ومراقبة سكناته ، حتى قيل ان حكومة جنوب أفريقيا قد استوردت من إسرائيل نظام هذه الشبكة . وتتجسد هذه الشبكة فى : إدارة الأمن المشترك ، فرع جهاز الأمن العام ، القيادة العامة للجيش الإسرائيلى المكونة من قادة المناطق ، مكتب منسق الأعمال فى الأرض المحتلة والملحق به مستشار خاص للشئون العربية ، الإدارة المدنية ، قوات الشرطة الإسرائيلية .

وثبت من الإجابات ، أن ايا من أجهزة الأمن المركزية أو الأجهزة المحلية ،

لم يقدم قبل إنفجار الانتفاضة ، تقريرا واحدا يتحدث ولو بصورة عارضة عن ظواهر غير عادية أو تثير الشك فى « الحياة اليومية الهادئة والمستكينة لسكان المناطق المحتلة » . ومعنى هذا ان الإعداد للانتفاضة وبناء لجانها الرئيسية - على الأقل - والذى ثبت إنه كان يجرى على إمتداد السنوات التى أعقبت إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢ ، قد حدث ومر كله ، من تحت ذقن كل مؤسسات الأمن العسكرى والسياسى والإدارى الإسرائيلية ، مركزيا ومحليا ، دون ان تلمح واحدة منها ، شيئا على الإطلاق .

ويفسر « آبى بنياهو » - الخبير الأمنى - هذه الظاهرة الفريدة ، فى مقال له نشره بصحيفة « عل همشمار » بتاريخ الثانى عشر من شهر فبراير ١٩٨٨ (الشهر الثانى من الانتفاضة) من خلال رواية الواقعة التالية :
« فى احد الأيام ، قبل عدة سنوات فوجىء ضباط جمع وتحليل المعلومات فى قسم المخابرات بالجيش الإسرائيلى عندما وضعت على المائدة أمامهم ، فوق كومة التقارير ، ورقة ظهر عليها رسم كاريكاتيرى كبير ، اقتطع من إحدى النشرات الدورية العربية . ظهر فى الرسم جنود إسرائيليون يتقصون آثار العدو ويركزون نظراتهم بالأرض . وعلى مقربة من هؤلاء الجنود ظهرت صورة العدو ، حيث كانوا فى الحقيقة يسيرون فى ظله الضخم الساقط على الأرض . ولكن متعقبى الأثر لم يشاهدو العدو لأنهم لم يحاولو رفع أنظارهم من الأرض . بعد بحث وتحليل الكاريكاتير تقرر ضم هذا الرسم إلى ملف المخابرات اليومى الذى كان مسئولا عنه - وقتذاك - البريجادير عاموس جلبوع » .

وينتهى « بنياهو » إلى القول : « ان العبرة ليست بالاحتفاظ بمعلومات فوق معلومات . ولكن المطلوب رفع رؤوسنا بين فترة وأخرى عن الأرض . وذلك لرؤية وتقدير الواقع الحى وتوقع متى ستأتى المواجهة »

فى العبرة التى يستخلصها بنياهو ، بعض لا كل الحقيقة . ذلك أنه يحصرها فى اطار فنى تكنيكى وحسب . فى حين ان الانتفاضة ، رغم طبيعتها الخاصة كثورة شعبية داخل الأرض المحتلة لا سابقة لها منذ قيام إسرائيل ، فإنها ليست ، سياسيا وأمنيا ، المفاجأة الأولى أو الوحيدة التى تصدم إسرائيل خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة من تاريخ الصراع ، على وجه التحديد . وإنما هى الثالثة فى الترتيب الزمنى . وإن كانت أشد المفاجآت الثلاث قسوة وعمقا وتأثيرا .

كانت المفاجأة الأولى فى عام ١٩٧٣ ، من خلال حرب أكتوبر ، التى كانت أول

فعل هجومى عربى ، أحرز انتصارات تكتيكية هامة ضد إسرائيل . ووضع نهاية لأسطورة الجيش الذى لا يقهر . التى زرعت زمنا طويلا فى نفوس الإسرائيليين والعرب معا . وهى المفاجأة التى وصفت فى الأدبيات الإسرائيلية باصطلاح « **الزلزال** » .

وكانت المفاجأة الثانية ، عام ١٩٨٢ من خلال الخسائر العسكرية والسياسية الكبيرة التى حاقت بقوات الغزو الإسرائيلى للبنان ، بفعل المقاومة وحرب العصابات الضارية ، التى مارستها قوات الثورة الفلسطينية وحلفاؤها من اللبنانيين . وتجاوزت هذه الخسائر جميع الحدود التى توقعتها التقارير الأمنية والعسكرية والسياسية لإسرائيل ، بفارق كبير . وأنهت الحياة السياسية لمناحم بيجين . وقد دخلت هذه المفاجأة الادبيات الإسرائيلية تحت اسم « **الغرق فى المستنقع اللبنانى والمقاومة الفلسطينية** » .

وتنهض الانتفاضة اليوم فى الأرض المحتلة ، باعتبارها المفاجأة الثالثة والأقوى . وأصبحت تعرف فى إسرائيل باسم « **الصدمة الكبرى** » .

لانريد ، بأى حال ، أن نهون من قوة وذكاء وامكانات العدو الإسرائيلى الذاتية .

بيد ان الواضح من متابعة الخط البيانى لتراكم المفاجآت والاخفاقات الإسرائيلية ، على مدى الأعوام الخمسة عشر الأخيرة من الصراع ، ان العنصرية والصلف اللذين يحكمان حركة إسرائيل ، يولدان مع أسباب وعوامل أخرى ، ظروفا موضوعية ، تكسر ، فى الذات الإسرائيلية ، القوة ، وتبدد الامكانات ، وتحول الذكاء - على حد تحليل عدد من المفكرين الاستراتيجيين الإسرائيليين أنفسهم - إلى بلادة وغباء . وسباحة ضد تيار التاريخ الإنسانى .

فيما قبل مرحلة المفاجآت الثلاث ، حدد « موشى ديان » هدف إسرائيل ، بانه **ابعاد السمك عن البحر** . قال « علينا أن نضرب فقط المخربين (الثوار الفلسطينيين) . ونتيح للسكان (الشعب الفلسطينى) ان يمارسوا حياتهم العادية » .

فى بداية الشهر الثالث من الانتفاضة فى الأرض المحتلة (مارس ١٩٨٨) كتب « يورام بيرى » فى صحيفة « دافار » ، يقول : « هذه القصة انتهت تماما اليوم . فقد نجح منظمو الحرب الثورية بالمناطق المحتلة منذ ديسمبر ١٩٨٧ ، فى ان يقضوا على الفارق بين المقاتلين وبين السكان ، أى بين السمك والبحر » .

[٤]

نـــادى الجـــنرالات

المؤسسة العسكرية ، بتداخلها العضوى مع الهستدروت « إتحاد العمال » من ناحية ، وحركة الكيوبيتزات الزراعية « المستوطنات » من ناحية أخرى ، كانت ومازالت - هى العمود الفقرى الذى بنيت من حوله اسرائيل عام ١٩٤٨ . وذلك من خلال تجمع وتدفق حركة الهجرة المنظمة لليهود (الرواد الصهاينة) الذين - على حد التعبير الاسرائيلى - ظلوا متغربين فى الشتات عن أرض الميعاد (فلسطين) أكثر من الفى عام .

واسرائيل - بهذا المنظور التاريخى الصهيونى المعلن دون خفاء - مجتمع متعدد الطوائف والهويات الثقافية والأحزاب . دولة ذات طابع ديمقراطى خاص ، تحكمه عنصرية معقدة التركيب ، تجاهر بحقها فى التوسع فى « أرض الأباء والأجداد » (الدولة الوحيدة فى تاريخ العالم التى ليس لها حدود معروفة ومعلنة) . مواطنون ، تلاشت الفروق بين المدنى وبين العسكرى منهم ، الفرد يتكون - بداءة - « كمواطن - جندى » فى رحم المؤسسة العسكرية ، ويبقى حتى سن الخمسين يرضع ، دوريا ، من ثديها « كعسكرى - احتياط » لمدة واحد وعشرين يوما سنويا ، زادت - بعد الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر ١٩٨٧ - الى ثلاثة وستين يوما . باختصار المؤسسة العسكرية هى بؤرة الانصهار « للوطن والمواطن » معا . ومركز الولاء والتوحد للجميع .

من هنا نستطيع القول أن « القرار السياسى الاسرائيلى » ، وإن بدا فى آلياته وصورته الظاهرة مدنيا تتخذه حكومة وبرلمان (الكنيست) يصعدا الى مراكز السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية حرة ، إلا أن الثقل الأساسى والمؤثر فيه ، يظل للمؤسسة العسكرية وشبكة شرايينها الدقيقة والمتشعبة داخل الكيان . ويتحكم

فى توجيه هذا الثقل ، ما يمكن أن يسمى **بالقيادة المعنوية التاريخية والجماعية لفرسان هذه المؤسسة .**

والمقصود بهؤلاء الفرسان ، « جنرالات اسرائيل » ، سواء من كان منهم فى الخدمة أو خرج إلى الاحتياط أو التقاعد .

منذ نشوء المؤسسة العسكرية ، قبيل قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وحتى انفجار الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ ، افرز الجيش مائة وتسعة وعشرين جنرالا ، مات منهم ثلاثة وثلاثون جنرالا . ويعيش حوالى عشرة منهم فى الخارج . وبالتالى يبقى منهم داخل اسرائيل ، اليوم ستة وثمانون جنرالا . بعضهم صعد الى رئاسة الحكومة . ومنهم من صار وزيرا أو استاذا فى الجامعة أو مديرا لمؤسسات صناعية استراتيجية الخ .. ومنهم من أسس احزابا جديدة . أو انضم الى قيادة حزب من الأحزاب أو التكتلات السياسية القائمة ، وخاصة اكثرهما اهمية .. وهما كتلة « الليكود » من حول حزب حيروت « اليمينى » ، وكتلة المعراخ من حول حزب العمل « ماباى » اليسارى المعتدل (!)

ورغم مايثور بين الجنرالات من خلافات سياسية حول قضايا البناء الاجتماعى والاقتصادى والادارى والقانونى للدولة العبرية . فإنهم ظلوا يشكلون - فى الغالب - قوة موحدة فى الرأى والموقف بالنسبة الى كل ما يتصل بالقضايا الاستراتيجية والمشكلات الأمنية للبلاد . يحسمون ، من خلال توحدهم فى « نقابة » أو « نادى جنرالات اسرائيل » الاختيار بين الاتجاهات والسياسات المطروحة بشأن أمن اسرائيل ، فى الواقع والمستقبل . ويرجحون بوزنهم ، « ماهية القرار السياسى » الواجب اتخاذه من السلطة .

والى ماقبل اكتوبر ١٩٧٣ تقريبا ، ظلت وحدة الموقف الأمنى الاستراتيجى بين الجنرالات ، متماسكة ومتحققة فيما بينهم ، بصورة ملحوظة .

قامت هذه الوحدة على اساس أن الشرط الجوهرى لضمان أمن اسرائيل وسط المحيط العربى المعادى ، يكمن فى امتداد سيادتها وسيطرتها على كل أرض فلسطين التاريخية . وان الترجمة الصحيحة لذلك ، هو استيعاب اقصى مايمكن من الأرض ، بأقل مايمكن من الفلسطينين . وفى سبيل ذلك استقر العمل فى اتجاهين . فى وقت واحد :

● **الاتجاه الأول** : إستيعاب الأرض المحررة « المحتلة » فى الضفة الغربية وغزة ، من خلال زرع مستوطنات جديدة فى مواقع استراتيجية . وجلب هجرات يهودية لها من الخارج . وهو ذات الأسلوب التقليدى للحركة الصهيونية ، الذى نجح تطبيقه وقامت على إنجازاته الواقعية ، اسرائيل عام ١٩٤٨ . حيث جرى التخطيط لانشاء المستوطنات فى صورة مجتمعات عسكرية - زراعية ، وأحيانا صناعية ، تنتشر فى شكل « جزر صهيونية » على الأرض العربية . يتم بعد ذلك الربط بينها بمجموعة من الجسور الإدارية والاجتماعية من قبل المركز . وبذلك يتخلق واقع جديد على أنقاض الواقع القديم الذى تنشط الدولة والمستوطنون ، تحت مظلة وحماية المؤسسة العسكرية ، لتصفية بقاياه ، وفقا لما بات يعرف باسم « سياسة الوضع الراهن » . وفى إطار هذه السياسة أمكن الاستيلاء على نسبة تتراوح بين ٥٥٪ و ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية وغزة ، منذ احتلالهما بعد حرب ١٩٦٧ وحتى اشتعال الانتفاضة الفلسطينية فى ١٩٨٧ .

● **والاتجاه الثانى** : دفع الغالبية العظمى من الفلسطينيين فى الأرض المحتلة الى الهجرة والهرب بحياتهم من جحيم الاحتلال الى الخارج ، تحت ضغط الارهاب والاعتقالات ومصادرة الأراضى ونسف المنازل والخنق السياسى والحصار الاقتصادى ، الذى يصل إلى حد الموت جوعا ويأسا . وبحيث لا يسمح - فى النهاية - بوجود فلسطينين ، إلا فى حدود ماهو مطلوب منهم لصالح الاقتصاد الإسرائيلى ، كعمالة مقيدة الحقوق ، زهيدة الأجر . وما يزيد على هذه الحدود ، فإن « سياسة الوضع الراهن » تعمد - بين آن وآخر - إلى ممارسة عمليات مخططة للتهجير الإجبارى وشبه الإجبارى . وذلك عن طريق إغراء الفلسطينين ، وخاصة المثقفين منهم ، بتسهيلات ومساعدات متعددة للحصول على جنسية احدى الدول المتقدمة أو الغنية ، مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا وبعض الدول الغربية ، والانتقال للاقامة فيها . ويتواكب ذلك مع طريق آخر ، وهو « الطرد الجماعى » لكتل سكانية من الفلسطينين الى البلدان العربية المجاورة .

وهو الطريق المعروف - عالميا - باسم « الترانسفير » والذى أصبح سمة مميزة لكل استعمار استيطانى .

ومع ذلك كان هناك عدد محدود من أعضاء « نادى جنرالات اسرائيل » من أبرزهم الجنرال موشى ديان - عبر عن رأى مختلف منذ عام ١٩٥٦ ، قبيل أسابيع

محدودة من العدوان الثلاثى البريطانى - الفرنسى - الاسرائيلى على مصر ، فى نفس العام . وانطلق فى رأيه على أساس الخشية مما قد يحمله التوسع فى احتلال مزيد من الاراضى الفلسطينية فيما وراء حدود ١٩٤٨ ، من مخاطر إدخال كم كبير نسبيا من أقلية قومية فلسطينية ، ليس فى قدرة اسرائيل ، بحجمها وامكاناتها ، ابتلاعه وترويضه ، بدون أن تصاب بتخمة وعسر هضم شديد . وتشوهات اجتماعية وأعباء أمنية ثقيلة . خاصة وأن من المرجح ، إزاء احتلال كل فلسطين ودفع الفلسطينين بذلك الى الحائط الأخير ، أن تتفجر مقاومة وطنية بشكل ما ، قد تتخذ أبعادا تستنزف الطاقة الاسرائيلية الى « حد مؤلم » . وذلك فى عصر « منتصف الخمسينات » راحت تتصاعد فيه ثورات العالم الثالث فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وفى مقدمتها مصر ، بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . وبالتالى أبدى ديان شكوكه حول جدوى إعادة استخدام اساليب التهجير الفلسطينى وزرع المستوطنات اليهودية ، التى كانت قد نجحت فى ظروف مختلفة فى الأربعينيات .

وكان ديان - وقتذاك - يتمثل فى ذهنه ، اساسا ، الضغط المتزايد ممن أسماهم « بالحمقى » الذين يريدون احتلال غزة ، وضمها إلى اسرائيل « بكثبانها المقفرة وسكانها الذين كان تعدادهم قد بلغ ثلاثمائة ألف نسمة » .

بيد أن ديان - رغم وزنه الخاص فى المؤسسة العسكرية - لم يستطع أن يظل شاردا عن « نادى الجنرالات » ، وسرعان ماالتزم بسياسة الوضع الراهن بعد حربى ١٩٥٦ ، و ١٩٦٧ والاحتلال الكامل للضفة الغربية وغزة . وشارك فى بناء المستوطنات الجديدة وعمليات التهجير القمعى للفلسطينين . ولكن ماتنبأ به من توقعات مضادة ، أخذت فى التحقق على الأرض ، بانطلاق حركة تحرير وطنية مسلحة باسم « فتح » فى عام ١٩٦٥ ، وماتبعها من نهوض شعبى فلسطينى فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، تفاعل بدرجة أو بأخرى ، مع حركة الفلسطينين « ٧٥٠ ألف نسمة » فى أرض ١٩٤٨ ، وقيام منظمة التحرير تعبيرا عن الهوية الوطنية الفلسطينية . وماتوالى بعد ذلك من إنشاء منظمات مقاومة مسلحة متعددة . واذا كان هذا كله قد حد ، أو على الأصح ، أفشل مخططات تهجير الفلسطينين واقتلاعهم من أرض الوطن ، إلا أنه لم ينجح فى وقف سياسة زرع المستوطنات .

ظلت « نبوءة ديان » تتأرجح بين المد والجزر داخل « نادى الجنرالات » على مدى المسافة الزمنية التى شهدت احداثا جساما ، سواء بالمعيار الاسرائيلى

أو بالمعيار العربى والفلسطينى . والتى امتدت من حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، واتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨ . والغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، الذى وإن كان لم يحقق أهدافه ، إلا أنه نجح فى نفى الثورة الفلسطينية بعيدا عن أرض التماس مع اسرائيل إلى تونس فى المغرب العربى على بعد يتجاوز الثلاثة الآف كيلو متر ، وأخيرا الإنتفاضة الفلسطينية الشعبية الجماعية المحكمة التنظيم والفاعلية ، والتى اثبتت أنها تملك نفسا طويلا منذ بداية تحركها فى ديسمبر ١٩٨٧ .

مع استمرار الانتفاضة وعجز القمع الاسرائيلى الذى بلغ بالفعل سقف قدراته ، عن كسرها أو إيقافها ، راحت « نبوءة ديان » تؤرق « نادى الجنرالات » ، وتطرح على ضوء الواقع الجديد الذى يخلقه الفلسطينيون بأنفسهم - لأول مرة - مناقشة جدوى وصلاحية سياسة الوضع الراهن والتى ترتكز ، اساسا ، على المستوطنات .

وما أن حل الشهر السادس من الانتفاضة ، حتى كان « نادى الجنرالات الستة والثمانين » قد تصدع لأول مرة - الى ثلاثة قوى متناحرة بعنف حول ما يتوجب اتخاذه من « قرارا سياسى اسرائيلى » ، بشأن السياسة الأمنية الأستراتيجية الواجبة ، فى ضوء أحداث ما بعد ديسمبر الفلسطينى الساخن .

تتحدد القوى الثلاث ، التى انقسم إليها « نادى الجنرالات » فى الكتل المتصارعة التالية :

● **الكتلة الأولى** : ويتزعمها الجنرالات شارون ، وإيتان ، وينى بليد ، وزئيفى ، وتسبورى . وتتمسك حرفيا « بسياسة الوضع الراهن » سواء فيما يتعلق بالمستوطنات أو عمليات تهجير الفلسطينيين ، مهما كلف الأمر من ثمن وتضحيات . وبالتالى فإن القمع ، بأقصى درجاته وأبشع صوره ووسائله ، هو الحل الذى لا بديل له . ذلك أن المستوطنات وتفريغ الأرض من أكبر عدد من الفلسطينيين ، هما الضمان لأمن إسرائيل ووجودها واستمرارها . والتخلى عن المستوطنات أو تخفيف القيود عن حياة الفلسطينيين فى الأرض المحتلة ، أو التجاوب مع أى مطلب من مطالب الانتفاضة ، ولو كان هامشيا ، يعنى بداية النهاية لإسرائيل عند إنكماشها إلى حدود ١٩٦٧ . حتى ولو حصلت على اعتراف سياسى بها من العرب عامة والفلسطينيين خاصة . ذلك أن مثل هذا الاعتراف لن يصمد طويلا مع قيام دولة فلسطينية مستقلة فى الضفة الغربية وغزة تحت قيادة منظمة التحرير ، حيث أنه منذ « بزوغ هذا الحدث فى هذه اللحظة السوداء » سوف يبدأ ميزان القوى فى التغير لغير صالح إسرائيل ، استراتيجيا .

وتتهم هذه الكتلة ، اسحق رابين وزير الدفاع بأن قبضته الحديدية ، طرية العود . وأنه ليس أكثر من « خيال مآتة » فى حقل لم يعد « الغربان الفلسطينيون » يخافون منه ، ويتصاعدون بتخريبهم إلى درجة تهديد الدولة فى عمقها وأساسياتها . وأن وزارة الدفاع مجموعة من العجزة الخائرى العزم ، لا يقدمون « الدعم الوطنى الضرورى » للمستوطنات . وتسليحها بأسلحة جيش يدافع عن « أرض الوطن » ضد هجوم « البرابرة الدخلاء » !

ويعبر عن ذلك بوضوح الجنرال « رحبهام زئيفى » أحد قادة هذه الكتلة والقائد السابق للمنطقة الوسطى فى محاضرة له فى نهاية ابريل ١٩٨٨ ، بقوله : « إن هذه المناطق (يقصد الأرض المحتلة عام ١٩٦٧) بمستوطناتها ، شرط أساسى لقدرة إسرائيل على الصمود فى أى حرب قادمة ، وعلينا أن نتصرف على هذا الأساس بكل حزم ، حتى ولو بلغ الأمر اللجوء إلى الترانسفير (الترحيل والطرد الجماعى للفلسطينيين) .

ووقف الجنرال شارون ، خطيبا فى الواحد والعشرين من يونيو ١٩٨٨ ، والانتفاضة تدخل شهرها السابع ، ليؤكد « أنه لو كان وزيرا للدفاع (كان هو وزير الدفاع ومخطط الاجتياح الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢) لما مكن لهذه الانتفاضة (استخدم الكلمة العربية) أن تقوم ، أو تستمر لمدة أربع وعشرين ساعة ، وأن رابين أثبت عجزه وخوره كوزير مسئول عن الدفاع . ويجب على رئيس الوزراء اسحق شامير عزله فورا » .

ونقلت صحيفة معاريف فى عددها الصادر بتاريخ التاسع عشر من فبراير ١٩٨٨ والانتفاضة ما زالت فى شهرها الثانى ، تصريحات عن الجنرال « رفائيل ايتان » رئيس أركان القوات الإسرائيلية السابق والعضو الحالى بالكنيست قوله : « إن الأحداث الأخيرة كانت بمثابة الطلقة الأولى فى الحرب القادمة . ومن المتوقع أن تنشب هذه الحرب فى الأشهر القريبة القادمة » .

وأضاف : « إن كل العالم العربى ينظر اليوم إلى الجنود الإسرائيليين فى صورة من يهربون من الحجر الفلسطينى . وينظر إلى جيش ضعيف وحكومة ممزقة لا تعمل ولا تؤدى واجباتها » .

وأنهى تصريحاته قائلا : « حتى عام ١٩٧٧ ، أبعد عن البلاد ثمانمائة عربى محرض على التخريب ، ولم يجرؤ أحد على فتح فمه .. فى هذه الليلة .. وكل ليلة

يجب طرد ما بين أربعمائة إلى خمسمائة محرض عربى على الأقل ، ويجب وضع أمهاتهم وأبناء عائلاتهم على شاحنات والقائهم خارج الحدود » !

● **الكتلة الثانية :** المضادة يتزعمها هركابى ، وتال ، وياريف ، ومردخاى غور ، وأور ، والعاد ، ومتتياهو بليد ، وغيرهم .. وتؤمن هذه الكتلة بأن حركة الأحداث أثبتت أن المستوطنات فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ أصبحت عبئا ثقيلا على الأمن ، وتكلفة باهظة بلا مردود ، على كاهل المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين . وأن كلا من أسلوب الاستيعاب والابتلاع للفلسطينيين داخل إسرائيل أو أسلوب الترانسفير ، يدخل فى دائرة أحلام اليقظة المستحيلة . وأن الشرط الجوهرى لأمن إسرائيل هو السلام ، وليس الاحتفاظ بالأرض المحتلة ومستوطناتها .

والسلام ـ فى تحديدها ـ يعنى التخلى عن « المناطق المحتلة » عند البعض و « مناطق محتلة » عند البعض الآخر .

ويعلق « زئيف شيف » أبرز المحللين العسكريين ، على اتجاه هذه الكتلة التى شرعت غالبيتها تنتظم فى « المجلس الإسرائيلى للأمن والسلام » وذلك فى مقال له بجريدة هاآرتس فى عددها الصادر بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٨٨ ، بقوله : « لعل أهم رسالة صادرة عن هذه المجموعة موجهة رأسا إلى السياسيين هى أن لا تخدعوا أنفسكم بالاعتقاد بأن الجيش قادر على حل جميع المشاكل الأمنية . ذلك أن المشاكل الأمنية الراهنة أعقد وأصعب مما تعتقدون أو تجرأون على طرحه على الشعب .. وهذا يعنى أن الحجة الأمنية لاستمرار الاحتلال والسيطرة على مناطق الضفة الغربية وغزة بوضعهما الحالى ، لم تعد حجة مقبولة وحاسمة كما تصور الكثيرون .. وهؤلاء الضباط يقولون للسياسيين أيضا ، إن كثيرين منهم يعبثون بالأمن الحقيقى لإسرائيل . فى الوقت الذى يعمدون فيه ـ تحت شعار الأمن المجرد ـ القاء الرعب فى نفوس الشعب الإسرائيلى عن طريق الايهام بأن أمورا رهيبة سوف تحدث إذا طرأ أى تغيير على وضع المناطق (المحتلة) فى اطار تسويات سياسية مع الفلسطينيين » .

وفى الخامس من ابريل ١٩٨٨ يكتب الجنرال مردخاى غور فى صحيفة « دافار » ساخرا من أولئك الذين يتمسكون بخرافة سياسة استمرار الوضع الراهن .

يقول : « حدثنى أحد الأشخاص البارزين فى الليكود فقال : يبدو لى أن رئيس

الوزراء اسحق شامير لا يقدم لنفسه تقريرا عن حقيقة ما يدور فى المناطق المحتلة .. لأنه لو فعل ذلك فإنه بالتأكيد كان سيسارع إلى استخلاص العديد من الدروس السياسية التى تتعارض مع المبادىء والآراء السياسية الخاصة به ، والتقليدية بخصوص مستقبل السيادة السياسية اليهودية على أرض إسرائيل الكاملة . وهذه نتيجة لا يريدها ولا يريد الوصول إليها ، بل ربما كان لا يستطيع ذلك ، ولا يقدر على القيام به .

إن الضفة الغربية وغزة تعيشان حالة من الغليان وتشهدان تطورات حادة منذ بضعة أشهر . وهى تعمل بجدية تعكس طموحها كحركة تحرير عربية فلسطينية ضد إسرائيل . ومنظمة التحرير الفلسطينية عادت إلى الموقع والمكانة ، التى تستطيع من خلالهما التأثير والضغط على الساحة العربية » .

وبعد أن يستطرد فى بيان المتغيرات العالمية والاقليمية وتجارب إسرائيل « الفادحة الثمن » فى حرب ١٩٧٣ وفى حرب ١٩٨٢ ، يطالب بضرورة « أن نقرأ الخريطة السياسية والأمنية بصورة صحيحة ، وأن لا نظل نضلل أنفسنا بأكاذيب فارغة لن تصمد أمام الواقع السياسى الذى تعيشه الدولة .. وإننا ـ يخاطب المؤسسة العسكرية ـ أول من يجب عليه الوقوف ومجابهة سياسة استمرار الوضع الراهن ، لأن ذلك سيكون الوبال والكارثة التى ستقع على عاتق الدولة الإسرائيلية فيما بعد » .

● **الكتلة الثالثة** : ومن ابرز زعمائها اسحق رابين وزير الدفاع ، وحاييم بارليف وزير الداخلية ، ودان شمرون رئيس هيئة الاركان . ويلاحظ ان معظم اعضاء هذه الكتلة من الجنرالات الذين يعملون فى الخدمة . وتتأرجح افكار ومواقف هذه الكتلة فى موقف وسط بصفة عامة ، بين الكتلتين الاوليين . بمعنى انها تتردد فى حيرة تنعكس على تصرفاتها وتعاملها مع الانتفاضة ، بين خط الامن القائم على سياسة استمرار الوضع الراهن للاحتلال والمستوطنات والترانسفير ، وبين خط الامن القائم على الانسحاب من المناطق المحتلة كليا او جزئيا والسلام مع الفلسطينيين . ومن هنا فهى تمارس القمع بعنف ووحشية من جانب ، ولكنها ، مع استمرار الانتفاضة ، راحت تعلن من جانب اخر انه ليس هناك حل عسكرى للانتفاضة ، وان الحل الوحيد هو الحل السياسى من خلال التفاوض مع الفلسطينيين . وهى ، من ناحية ، تؤكد على فشل المستوطنات فى ان تكون قلاعا للأمن فى الارض المحتلة لدرجة انها باتت « عبئا ثقيلا » على الأمن والجيش . ومن ناحية اخرى ،

تدعم المستوطنين وتسلحهم حتى اسنانهم وتشجعهم على الاغارة والعدوان على القرى العربية .

نشرت صحيفة هاآرتس فى عددها الصادر بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٨٨ تصريحا لرابين يقول فيه : « ان مستوطنات الضفة الغربية وغزة والمستوطنات الواقعة بالقرب من هذه المناطق ينطبق عليها واجب الدفاع عن النفس والممتلكات ، بالاضافة الى الحماية التى يوفرها الجيش الاسرائيلى . وان على كل مستوطن يخرج من منزله فى ساعات الليل ان يحمل بندقية اوتوماتيكية او رشاشا صغيرا ، فهذه الاسلحة يوزعها الجيش على المستوطنات بكميات تزيد على جميع الاسلحة الاخرى بالنسبة للكبار . وهى متوافرة بالاضافة الى الاسلحة الشخصية الخاصة بالمستوطنين » .

وانتقد بعض اعضاء لجنة الشئون الخارجية والأمن بالكنيست فى جلستها التى عقدتها بتاريخ الواحد والعشرين من يونيو١٩٨٨ بحضور دان شمرون رئيس الاركان ، السجالات الصاخبة التى تفجرت اخيرا بين الجنرالات وضباط الجيش فى الاحتياط بما يشكل خطرا شديدا على وحدة المؤسسة العسكرية « والشعب » فى مواجهتهما للانتفاضة ، وطالبوا « دان شمرون » بالرد بحزم على جنرالات السلام المعادين للمستوطنات « والتأكيد على الأهمية الاستراتيجية الأمنية للمناطق المحتلة » . وأجاب شمرون « ان الضباط فى التقاعد والاحتياط يعبرون عن ارائهم الشخصية ولايمثلون رئاسة الاركان ، التى لم تناقش - بعد - مسالة الاهمية الاستراتيجية للاراضى المحتلة ، وان كان هناك قناعة بان لا حل عسكرى للانتفاضة ، وانما حل سياسى » .

ويمكن القول ، من متابعة حركة الاحداث ، ان الكتلة الاولى من نادى الجنرالات ، كانت الأوفر عددا والأعلى صوتاوالأكثر تأثيرا حتى بدايات الشهر الثالث للانتفاضة . بيد ان الوضع انقلب ، منذ ذلك الوقت ، وبتصاعد ملحوظ لصالح الكتلة الثانية ، والتى تعتبر الكتلة الثالثة ، بدرجة أو أخرى ، قوة احتياطية هامة لها . خاصة وأنها المسيطرة حاليا على القيادة العملية للجيش .

وتلقى ظاهرة تصدع « نادى الجنرالات » على هذا النحو العلنى والعنيف ، والذى لا سابقة له فى تاريخ إسرائيل ، اهتمام جميع المراقبين للشئون الإسرائيلية .

حول هذه النقطة تتراكم - يوميا - العديد من التحليلات ، يضيق المجال عن رصدها جميعا ومناقشتها . على أن أهم ما يلفت النظر منها فى الوقت الحالى ، ما يمكن تسميته بحسم الصراع ، الذى لا يمكن أن ينتظر طويلا ، بين الكتل التى

مزقت وحدة « نادى الجنرالات » . وذلك بطريقة تتصاعد من ممارسة الضغط إلى مفاجأة احدى الكتل الأخريين ، بأول انقلاب عسكرى فى تاريخ إسرائيل . تتقدم من خلاله المؤسسة العسكرية من موقعها المؤثر فى خلفية البنية الإسرائيلية إلى الموقع المتقدم للسلطة المباشرة .

ويبدو أن هناك احتمالين : **الأول** هو أن تقوم كتلة « الأمن ـ سياسة الوضع الاحتلالى الراهن » بزعامة الجنرال المغامر شارون بقيادة انقلاب مفاجىء . ويستند هذا التحليل إلى أن شارون قد لمح إلى ذلك أكثر من مرة . وأن بيجين ـ عندما كان رئيسا للوزراء ـ اتهم شارون ، فى احدى جلسات مجلس الوزراء التى كانت تناقش فشل الغزو الإسرائيلى للبنان ، والثمن الفادح الذى دفع فيه ، بأنه هدده بقيادة انقلاب عسكرى ضد الحكومة ، لو رفضت مواصلة الغزو والاستجابة إلى مطالبه .

أما الاحتمال الثانى ، فهو أن تبادر كتلة « الأمن والسلام مع الفلسطينيين » بالتعاون مع كتلة « الحل السياسى » القابضة حاليا على مفاتيح الجيش ـ وهذه ميزة جوهرية ـ بالمبادرة إلى إجهاض انقلاب شارون ، بانقلاب مضاد .

غير أن جميع التحليلات تميل إلى أن ذلك كله مؤجل إلى ما بعد ظهور نتيجة انتخابات الكنيست الثانى عشر في نوفمبر ١٩٨٨ ، وما يتكشف عن حقيقة علاقات القوى فى المجتمع الإسرائيلى وطبيعة وقدرة الحكومة الجديدة على « التعامل المسئول مع الانتفاضة » من ناحية ، وامكانية اعادة الوحدة ـ على قدر الامكان ـ فى « نادى الجنرالات » المتصدع من ناحية أخرى .

[٥]

الانتفاضة . . وانتخابات الكنيست الثانى عشر

شرعت الساحة السياسية فى إسرائيل ، تضطرب ـ مبكرا ـ بالصراعات الحزبية استعداداً لمعركة انتخابات الكنيست « البرلمان » الثانى عشر ، والتى حدد لها شهر نوفمبر ١٩٨٨ .

وإذا كان الصراع الحزبى ظاهرة طبيعية فى كل مجتمع يخوض معركة انتخابات تشريعية ، إلا أن الملاحظ فى إسرائيل ـ هذه المرة ـ أن المعركة الانتخابية دارت فى إطار معركة أخرى مضادة وأكثر ضراوة ، تفجرت عن انتفاضة الشعب الفلسطينى ، منذ بدأت فى الثامن من ديسمبر ١٩٨٧ .

وحين جرت الانتخابات الإسرائيلية فى نوفمبر ١٩٨٨ ، كانت الانتفاضة على عتبة شهرها الثانى عشر .

من هنا كان لا مفر من أن تتداخل بشدة ، معركة انتخابات الكنيست الثانى عشر ، تداخلا عضوياً مع حركة الانتفاضة التى راحت تعصف بجذور سلطة الاحتلال فى غزة والضفة الغربية . ولم تكن مجرد صدفة أن تعمد القوات الضاربة للانتفاضة ـ تنفيذا لتعليمات القيادة الوطنية الموحدة ابتداء من بيانها التاسع عشر(١) بتدمير منشآت وممتلكات العدو ـ إلى عبور ما يسمى إسرائيليا بالخط الأخضر ، مع بداية الاستعدادات للمعركة الانتخابية . وتتنزل ضرباتها فى القدس العربية وتل أبيب ومواقع من المثلث والنقب . وقد تمثل ذلك فى إشعال الحرائق بالمزارع والغابات « الإسرائيلية » ، وتخريب عدد من المصانع وتحطيم عدد من السيارات العسكرية بالزجاجات الحارقة . وكان أكثر ما أصاب السلطة

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢٢] المنشورة بفصل الوثائق .

السياسية الإسرائيلية « بالهلع » هو ما قامت به القوات الضاربة للانتفاضة خلال شهر يونيو ١٩٨٨ من إحراق لغابة « حانهاهام » (حديقة الأم) وهى أهم منتزه عام حديث فى قلب تل أبيب ، وتدمير جانب كبير من أكبر مركز تجارى أنشىء فى وسطها فى ابريل ١٩٨٨ ، والحديقة والمركز يقعان بجوار مبنى بلدية تل أبيب مباشرة .

وكانت أول نتيجة مرئية لهذه الأحداث فى أوساط هيئة الناخبين الإسرائيليين ، هو إغلاق الآباء والأمهات الأبواب على أطفالهم داخل المنازل . ووقف إقامة مخيمات الاصطياف للأطفال فى الغابات والمتنزهات العامة لأول مرة منذ قيام إسرائيل . الأمر الذى ولد مشكلة اجتماعية ذات دلالة أمنية خطيرة ، ترتبط باستمرار الاحتلال ومقاومة الشعب الفلسطينى له . وأطلق البعض على هذه المشكلة اسم « انتفاضة أطفال إسرائيل » . وذلك تعبيراً عن ثورتهم على حبسهم داخل جدران منازلهم . وأخذت أجهزة دعاية « الليكود » وما يسمى بأقصى القوى يمينية مثل حزب « كاخ » بزعامة مائير كاهانا و « هتاحيا » بزعامة جيئولا كوهين ، تحاول أن تهدىء وتستوعب من ثورة الأطفال بالقول بأن هذا وضع استثنائى محدود الزمن ، سوف يتم إنهاؤه قريباً بقمع أحداث الشغب الإرهابية ، وتأمين الضم النهائى للمناطق إلى أرض إسرائيل .

علق أبا إيبان وزير الخارجية الأسبق وأحد زعماء حزب العمل الذين تم إقصاؤهم عن قائمة مرشحى الحزب لانتخابات الكنيست الثانى عشر على هذا كله بقوله « إن فكرة الضم التى ينادى بها الليكود هى أسخف ما استطاع عقل يهودى اختراعه . فنحن لا نضم المناطق (الأرض المحتلة عام ١٩٦٧) ولكن الفلسطينيين هم الذين يضموننا الآن » !

وكان إيبان قد عبر عن هذا الاتجاه باستمرار أمام لجنة الخارجية والأمن بالكنيست الحادى عشر التى تولى رياستها حتى قيام الكنيست الثانى عشر فى نوفمبر ١٩٨٨ . وذلك ابتداء من الجلسة الموسعة الأولى للجنة التى عقدتها لمناقشة الانتفاضة الفلسطينية فى الثانى عشر من يناير ١٩٨٨ . وفى سبيل تعميق موقفه الذى أخذ يحدث صدعا مبكراً فى بنية حزب العمل ، راح يشدد فى مخاطبته للرأى العام اليهودى داخل وخارج إسرائيل على « أن فكرة قيامنا بحكم كل المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر بكل سكانها تبدو لى النزوة الأكثر غرابة التى ارتبط بها عدد كبير

من اليهود ، منذ المسيح الدجال (شابوتاي زيفي) في القرن السابع عشر .. ان الولايات المتحدة الأمريكية قوية جدا .. ولكن لا يستطيع أى شىء إنقاذها من التفكك والانهيار إذا حاولت أن تمارس السيطرة على ٩٥ مليون روسى (قياسا على واقع إسرائيل بالنسبة لتعداد الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال) . أن ما يقرر حقا بقاء أى دولة من الدول هو الانسجام الداخلى والولاء المشترك الذى يجعل الناس يريدون العيش معا فى دولة ما » .

وإذا كان « أبا إيبان » قد أصبح أكثر الناطقين البلغاء عما يسمى « **بحمائم** » حزب العمل ، فإن موشى أرينز وزير الدفاع الأسبق غدا أيضاً فى المقابل أكثر المعبرين الفصحاء عما يسمى « بصقور الليكود » . يقول أرينز حول نفس النقطة : « العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ ستضع إسرائيل فى خطر مهلك .. ولا معنى على الاطلاق لتجريد الضفة الغربية من السلاح ، فالمسافة من أريحا إلى القدس بالسيارة تستغرق نصف ساعة ، بينما تستغرق تعبئة الاحتياطى الإسرائيلى ٤٨ ساعة .. أن الأساس لقوتنا هو قدرتنا على ردع العرب . ليس هناك خيار لإسرائيل إلا أن تحتفظ بالسيطرة العسكرية على يهودا والسامرة . ولا أرى فى الواقع بديلا لذلك .. نحن لسنا فى اسكندنافيا » .

هذا التضاد فى المواقف بين إيبان وبين أرينز (الذى كان مع شامير قد صوت ضد اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر فى أواخر السبعينات) يعكس اليوم فى أواخر الثمانينات وعصر الانتفاضة الفلسطينية الانقسام الرأسى الأساسى فى الساحة السياسية الإسرائيلية بأحزابها وقواها الصهيونية المختلفة .

ففى الطرف الأول من هذا الانقسام يقف حزب « حيروت » نواة كتلة الليكود بزعامة شامير ومن حوله أو على الأصح على يمينه - بالمقاييس الإسرائيلية - مجموعة من الأحزاب الصغيرة . ويتشبث هذا الطرف بالسيادة الكاملة على الضفة الغربية وغزة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من « ارث إسرائيل » وضمانا لا بديل له للأمن والمستقبل . ويعلن أن أقصى ما يمكن القبول به هو إقرار حكم ذاتى للسكان غير اليهود (الفلسطينيين) ، على أن تظل السيادة على الأرض كاملة لإسرائيل . وبالتالى فهو مع ضم الأراضى المحتلة . وإلى أن يحدث ذلك فإن على إسرائيل أن تكثف من بناء المستوطنات وإجراء عمليات الترانسفير (الترحيل الجماعى للفلسطينيين) كلما أمكن ذلك . ورفض أى تنازل أقليمى عن أى شبر من الأرض . والحرص على عدم الوقوع فى « فخ » المؤتمر الدولى تحت أى ثمن .

وعلى الطرف المقابل من الانقسام يقف حزب « العمل » نواة كتلة المعراخ بزعامة بيريز ، ومن حوله أو على الأصح على يساره ، مجموعة من الأحزاب الصغيرة . وهو يرفع شعار « يد للسلام وقبضة فى وجه الإرهاب » . ويترجم ذلك فيما يسميه بقبول تنازلات إقليمية ، يجرى بمقتضاها جلاء الجيش الإسرائيلى عن غزة « **القنبلة السكانية القاتلة** » وبعض ما يسميه بالمناطق غير الاستراتيجية والكثيفة السكان من الضفة الغربية . وذلك لصالح السكان الفلسطينيين والأردن معا ، مع إستمرار المستوطنات اليهودية ودعمها تحت السيادة الإسرائيلية . وإنه يمكن الوصول إلى ذلك من خلال مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وكل من الأردن وممثلين للسكان الفلسطينين تقبل بهم كل من تل أبيب وعمان ، تحت مظلة مؤتمر دولى لا يملك أى صلاحيات للتدخل فى المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية أو فرض حلول عليها .

ورغم هذا الانقسام فإن الطرفين الرئيسيين يتفقان تماما ـ فى العلن ـ على ثلاث قضايا محددة .

● **الأولى** : ضرورة العمل بكل قوة ممكنة وباسرع وقت على وقف أعمال الشغب بالأرض المحتلة (الإنتفاضة) . وعدم التحرك نحو الحكم الذاتى أو التنازلات الإقليمية من خلال مؤتمر المظلة الدولى ، قبل عودة الهدوء والأمن الكاملين .

● **الثانية** : عدم الاعتراف أو التفاوض بأى شكل من الأشكال مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة إرهابية تسعى إلى تدمير إسرائيل .

● **الثالثة** : عدم التراجع ـ تحت أى ضغوط ـ عن وحدة مدينة القدس بشطريها الشرقى والغربى كعاصمة أبدية لاسرائيل .

ومع ذلك فإن هذا الإنقسام الرأسى ليس فى مخبره وحقيقته ، كما يبدو على السطح وفى الوثائق والإعلانات الرسمية لطرفيه ، بهذا التبسيط أو التحديد القاطع .

وتكشف حركة الأحداث ، يوما بعد يوم ، مع تواصل الإنتفاضة والعجز العسكرى والسياسى لطرفى معادلة السلطة فى اسرائيل على التعامل معها ، أن كل طرف من الانقسام الرأسى بات بدوره نهبا لانقسامات داخلية متعددة ، تعصف عمليا بما يظهر فى العلن من وحدة موقف . وبعض هذه الانقسامات تفجر بالفعل . وبعضها

الآخر لا يزال كامنا . أو على الأقل كانت تجرى محاولات لتجميده وإستيعابه لما بعد انتخابات الكنيست .

والواقع أن هذه الانقسامات الداخلية فى قلب كل من الطرفين كانت قد شرعت تعبر عن نفسها مع الفشل السياسى والعسكرى بنسبة لم تكن متوقعة للغزو الإسرائيلى للبنان وقواعد منظمة التحرير فى ١٩٨٢ . وبلغت أوجها مع الضغوط المتزايدة التى أخذت الإنتفاضة تحدثها فى نسيج المجتمع الإسرائيلى ، وعلاقاته مع السلطة وأحزابها الحاكمة . ورسخت فى العمق ، أن استمرار الاحتلال بات مستحيلا . أو على حد التعبير الذى استخدمه « شلومو جازيت » الرئيس السابق للمخابرات العسكرية فى يونيو ١٩٨٨ : « لقد وصل التعايش إلى نهايته مع الإنتفاضه . ويتوجب إتخاذ قرار بالسرعة الممكنة حول سياسة أخرى ملائمة ، وإعداد الشعب لقبوله »

وهكذا شرع كل طرف فى خفية عن الطرف الثانى ومن خلال قنوات سرية عن غالبية أعضاء القيادة الرسمية الاتصال بعناصر فلسطينية فى الأرض المحتلة ، معروفة بانتمائها لمنظمة التحرير ، لعرض ما يسمى « **بخطوط ممكنة للخروج من المأزق المزدوج لكل من اسرائيل والشعب الفلسطينى** . وذلك بعد أن فشلت كل محاولات تخطى أو تجاوز المنظمة إلى ما يطلق عليه العناصر المعتدلة أو الموالية للأردن فى الأرض المحتلة . وأذنت قيادة منظمة التحرير لعدد محدود من الشخصيات المعروفة بولائها العلنى وحركتها الجماهيرية فى الأرض المحتلة مثل سارى نسيبه الأستاذ بجامعة بيرزيت ، وفيصل الحسينى رئيس جمعية الدراسات العربية بالقدس ، وحنا سنيورة رئيس تحرير الفجر ، وفايز أبو رحمة نقيب محامى غزة بالاجتماع بمن يطلب ذلك من حزبى العمل وحيروت . وذلك فى إطار شخصى لمواطنين فلسطينيين تحت الاحتلال ، ليسوا ممثلين رسميين عن منظمة التحرير أو مخولين للتحدث باسمها . وإن مهمتهم هى الاستماع وحسب لما يطرح عليهم من اقتراحات وآراء . وكان هدف المنظمة فى ذلك هو التعرف المباشر على ما وصل إليه الفكر العملى للعدو ، ومدى ما يكون قد تعرف عليه من أسرار الانتفاضة التى كان الإعداد لها قد شارف ـ تقريبا ـ نقطة التفجير .

وبلغت المنافسة والتسابق بين حزبى العمل وحيروت فى هذا المجال من الحدة والضرب تحت الحزام الى الدرجة التى كشفت للعيان ، حقيقة القنوات السرية وأبطالها الطارقين لأبواب منظمة التحرير ، التى عمدت بدورها إلى وضع هذا كله

تحت ضوء مكثف . الأمر الذى أحدث إنقسامات هيكلية داخل كل حزب ، وساعدت الصراعات الذاتية بين القادة على تعميقها . وبدأت تهتز مصداقية كل مواطن اسرائيلى فى حزبه أو الحزب الذى يعتبر نفسه قريبا منه ويمنحه صوته . وأصبح متداولا فى القاموس السياسى الإسرائيلى إتهامات متبادلة تستخدم مفردات « الخيانة والخونة والاستسلام والمستسلمين وعملاء الارهاب والمنبطحين على أبواب منظمة التحرير والارهابى عرفات » . ثم جاءت الانتفاضة بقوة ما تحمله من « الصدمة الكبرى » لتزيد النار اشتعالا .

فى حزب العمل ثارت الأزمة داخله ومع قياداته وجماهيره عندما تكشف أن « شيمون بيريز » زعيم الحزب قد أعطى الضوء الأخضر « لارييه هيس » أحد السكرتيرين المساعدين للحزب ، تحت ضغوط أبا إيان وعزرا وايزمان واولياف وعوزى برعام الذين يمثلون سكرتارية الحزب ومايسمى باتجاه « الحمائم » ، بتوجيه رسالة بتوقيعه إلى ياسر عرفات بوصفه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد تم ذلك بالفعل قبيل أقل من شهرين على بداية الانتفاضة . وقام مكتب الخدمات الصحفية الفلسطينى بالقدس بالنشر المفاجىء لنصها فى نشرته التى صدرت فى السابع من نوفمبر ١٩٨٧ .

كتب ارييه هيس فى رسالته إلى عرفات يقول : « بصفتك رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية فإنك تعتبر زعيما لأبناء الشعب الفلسطينى فى صراعه التاريخى من أجل التحرر الوطنى والحصول على حقه فى تقرير المصير . وأن النضال الذى تخوضه المنظمة هو نضال للتحرر الوطنى فى أشد الظروف بدون أرض وضد قوات عسكرية وسياسية قوية ، وعلى رأسها اسرائيل والأردن وسوريا . وإن أشد وأكبر أعداء الفلسطينين لا يمكنهم إلا أن يعترفوا بالانجازات السياسية الكبيرة التى حققتها الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بقيادتك حتى الآن » .

ويتابع هيس . « أن زعماء اسرائيل يدركون فى قرارة أنفسهم (رغم النفى العلنى) بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى ممثل الفلسطينيين . وتعد العامل الجماهيرى والسياسى المهيمن والقوى فى الضفة الغربية وغزة . بحيث أنه من غير الممكن إتخاذ أى مبادرة سياسية دون اشراكها وموافقتها .. ومن جهة أخرى فإن الشعب الفلسطينى قد اثبت قدرات كبيرة ومتعددة فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية . ولقد نمت فى العقدين الأخيرين فى مدن الضفة وغزة

جامعات ومراكز طبية ومعاهد من جميع الأنواع ومراكز فنية وثقافية ومعاهد علمية ومؤسسات تجارية . وهذه كلها انجازات تشير إلى القدرة الاقتصادية والثقافية والعلمية الكامنة فى أبناء الشعب الفلسطينى » .

ويصل هيس بعد ذلك إلى لب الرسالة فيقول : « إنكم تقفون اليوم أمام لحظة الحقيقة الخاصة بكم .. حيث تقفون أمام أمر حاسم للغاية وهو : هل تستمرون بالسير على النهج العسكرى بهدف تدمير الأسس الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية لدولة إسرائيل . هذا النهج الذى لن ينجح أبداً والذى يعبر عن معاناة كبيرة لأبناء الشعب الفلسطينى فى المنطقة . أم تسعون نحو إنشاء دولة فلسطينية تقوم فى المرحلة الأولى فى الضفة الغربية وغزة . وتتحول بعد ذلك مع المملكة الأردنية إلى دولة الشعب الفلسطينى .. ومن هنا ندعوك إلى أن تجد الطريقة والساحة الملائمة للاعلان عن وقف النار مع إسرائيل من جانب الفلسطينيين لمدة شهر أو شهرين من جانب واحد .. ونحن واثقون بأن من كوادر منظمة التحرير الكثيرين فى الضفة الغربية والقطاع سيقفون من ورائك كرجل واحد .. . وأن النتيجة الحتمية ستكون بداية مباحثات إسرائيلية فلسطينية شاملة وواسعة على جميع مستوى الزعماء » .

وينهى هيس رسالته بالقول : « إننى أؤمن بأن هذا هو حلم قابل للتحقيق.وأن دفع هذا الحلم معلق الآن على كتفيك . وأن الحسم بيدك . ومن جانبى فإننى مستعد للقائك فى أى وقت وفى أى مكان لكى أنقل هذه الرسالة إلى رؤساء حزب العمل وإلى الجمهور الإسرائيلى كله . وإننى فى انتظار ردك وجوابك » .

وجاء رد عرفات من خلال القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التى انتصبت بعد أقل من شهر على تاريخ رسالة هيس ، يؤكد إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى غزة والضفة والقدس الشرقية تحت قيادة منظمة التحرير . وأن لا مباحثات إلا فى إطار المؤتمر الدولى تحت إشراف الأمم المتحدة .

ومع انكشاف الرسالة تفجر الوضع داخل حزب العمل . وسارع بيريز إلى تبرئة نفسه والقيادة المركزية من هذا التصرف الفردى غير المسئول الذى أقدم عليه اريبه هيس دون علمه . وطالب اسحق رابين بفصل هيس ومن تآمروا معه . فى حين وقف معه بدرجات متفاوتة إيبان ووايزمان وأولياف وعوزى برعام سكرتير الحزب الذى قدم استقالته بالفعل ، ولكن جرى إقناعه بسحبها لأنه سيجر معه خارج حزب العمل عناصر لها وزنها وتتجاوب معه . غير أنه كان لابد ـ مع ذلك ـ من التضحية ببعض

الرؤوس الأخرى ، كان فى مقدمتها « أبا إيبان » الذى أصبح يلقب « **بشيخ الحمائم** » .

وعلى الجانب الآخر فى حزب حيروت نواة الليكود ، كانت قد دوت مفاجأة صاعقة فى أعماقه . وصفها محور « شارون ـ ليفى » فى قيادة الحزب بأنها خيانة صريحة ، يتوجب قطع رأس مرتكبها ومن سهل له وساعده على اقتراف الجريمة من قادة الحزب .

وكان الشخص المقصود بمرتكب الجريمة هو « موشى عميراف » أحد أعضاء مركز حيروت الذى أكد أنه كان يتحرك ويتصرف بعلم اسحق شامير نفسه .

وربما لأن مفاجأة حيروت ـ عميراف ، اميط عنها اللثام فى الثالث والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٨٧ أى قبل انكشاف مفاجأة « العمل ـ هيس » فإن قادة الحزبين وجدوا أن من مصلحتهم أن يتعاونوا على التخفيف من آثار المفاجأتين فى داخل البيت السياسى لكل منهما ، وفى داخل المجتمع المصدوم بما يجرى فى الخفاء .

وتتمثل مفاجأة حيروت فى أن عميراف قدم إلى كل من سارى نسيبه وفيصل الحسينى مجموعة أفكار من أجل الوصول إلى تسوية سياسية فى الشرق الأوسط مع منظمة التحرير . وأبدى استعداده لأن يطير إلى جنيف والاجتماع بياسر عرفات بوصفه رئيسا للمنظمة والذى كان يشارك فى بداية سبتمبر ١٩٨٧ فى المؤتمر الدولى لمنظمات الأمم المتحدة غير الحكومية المعنية بالقضية الفلسطينية .

غير ان اسحق رابين قطع عليه الطريق باعتقال فيصل الحسينى والقيام بغارة جوية ـ بموافقة من رئيس الحكومة اسحق شامير زعيم حيروت ـ على مخيم عين الحلوة فى لبنان .

وفقا لما نشرته جريدة الشعب المقدسية فى عددها الصادر فى الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٨٧ فإن موشى عميراف ضمن أفكاره للتسوية فى وثيقة من خمس نقاط ، نثبت فيما يلى نصها :

١ ـ الحقوق الوطنية بما فيها حق تقرير المصير للشعبين اليهودى والفلسطينى فى هذه البلاد ، هى حقوق غير قابلة للتصرف .

٢ ـ منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى ولها

وحدها صلاحية تمثيل الشعب الفلسطينى فى أية مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية ، مع الإقرار بحق اسرائيل بالوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

٣ - إن أية محاولة للتوصل إلى إتفاقية سلام بمعزل عن الليكود وعن منظمة التحرير الفلسطينية سيكون مصيرها الفشل .

٤ - الأوضاع الحالية تحمل فى طياتها إمكانية التوصل إلى تسوية لحل الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى . ولهذا فنحن نتفق على مايلى :

(أ) وجود مرحلتين للمفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ، بحيث تؤدى المرحلة التمهيدية إلى التوصل إلى اتفاقية إنتقالية على أن تؤدى المرحلة الثانية إلى التوصل لاتفاق سلام نهائى .

(ب) المرحلة التمهيدية من المفاوضات يمكن أن تبدأ عبر بلد آخر يتفق عليه . وتبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات بعد مرور عام على تطبيق الاتفاقية الانتقالية . وسوف تقرر الأطراف المتفاوضة طبيعة الشكل النهائى لمؤتمر السلام والضمانات الدولية المطلوبة لدعم اتفاقية السلام النهائى . ويكون مفهوما أن الاتفاقية الانتقالية تستمر لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات .

(جـ) مفهومنا للمرحلة الانتقالية يكون على أساس إقامة كيان فلسطينى فى المناطق التى وقعت تحت السيطرة الإسرائيلية فى يونيو ١٩٦٧ مع وجود عاصمة ادارية فى الجانب العربى من القدس . ويتمتع السكان الفلسطينيون فى هذه المناطق بإدارة شئونهم بأنفسهم بطريقة يتفق عليها فى المرحلة الأولى من المفاوضات . ويؤخذ بالحسبان الحقوق المشروعة لهذا الكيان الفلسطينى على الموارد الطبيعية . وفى نفس الوقت متطلبات اسرائيل منها . ويقوم الفلسطينيون بادارة شئونهم بانفسهم بعد عام من توقيع الإتفاقية .

٥ - يكون مفهوما أن هذا الكيان يحق له أن يمارس شعاراته الوطنية كالعلم والعملة الخاصة به والنشيد الوطنى وشبكة اتصالات اذاعية وتليفزيونية مستقلة . بالإضافة إلى إصدار هويات خاصة ووثائق للسفر وصلاحيات أخرى يتم الاتفاق عليها فى المفاوضات ، مع الأخذ بعين الاعتبار ألا تمس هذه الصلاحيات بظروف السلام المنشود بين هذا الكيان واسرائيل .

٦ - يتم التوصل إلى إتفاقية شاملة بخصوص إقامة هذا الكيان وبخصوص أوضاع المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين وعودة الفلسطينين وإعادة إسكانهم وإقتسام الموارد والاقتصاد والتعاون التجارى الخ . . . خلال المرحلة الأولى للمفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ..

بالإضافة إلى ذلك .. ونظرا للحاجة إلى خلق الأجواء المناسبة لإقامة المفاوضات يتم الإتفاق على مايلى :

(أ) تقوم اسرائيل بالإعلان عن إعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى للشعب الفلسطينى . وتعترف المنظمة فى نفس الوقت بدولة اسرائيل .

(ب) يعلن الطرفان عن استعدادهما للقيام بمفاوضات مباشرة فيما بينهما للتوصل إلى تسوية .

(جـ) تعلن اسرائيل رسميا عن تجميد كافة نشاطاتها الاستيطانية فى المناطق المحتلة ، مع توقفها عن أعمال العنف ضد أبناء الشعب الفلسطينى وممتلكاته خلال المرحلة الأولى . كما تعلن منظمة التحرير عن وقف كافة أعمال العنف ضد اسرائيل وشعبها وممتلكاتها . ويكون مفهوما أن المرحلة النهائية من المفاوضات ستؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة »

وجاء رد منظمة التحرير على وثيقة عميراف من خلال الإنتفاضة أيضا .

غير أن الوثيقة احدثت بركانا فى حزب حيروت والأحزاب الأخرى التى تكون معه كتلة الليكود . وتبرأ شامير من عميراف تماما الذى قدم لمحاكمة حزبية انتهت بطرده . ولكنه لم يخرج وحده . وتبلورت من حوله مجموعة داخل حزب حيروت تتبنى أفكار عميراف ، كان فى مقدمتهم شولومو لاهاط عمدة تل أبيب الذى هاجم ما أسماه بتحجر زملائه فى قيادة حيروت قائلا : « أنهم يريدون منى أن أهتم فقط بقذارة بلديتى وليس بقذارة الساحة السياسية . ولكن عندما يسألوننى رأيى أعبر عنه ولا يمكن لأحد اسكاتى » .

وهكذا يتضح - باختصار - أن الانتفاضة الفلسطينية عندما راحت تعد المسرح لانطلاقها ، كانت قد اخترقت كالعاصفة ، البيت الداخلى لكل من « حيروت » و « العمل » ، مركزى تجمع القوى الصهيونية الفاعلة فى الساحة السياسية الإسرائيلية .

[٦]

مشكلة اسرائيل مع ذاتها

أشعلت الانتفاضة الفلسطينية المعركة الانتخابية للكنيست الثانى عشر قبل أوانها . وباتت المحور الأساسى لها والشبح المخيم عليها والمحرك لأطرافها المتصارعة وآلياتها الحزبية والسياسية .

بمعنى أنه ، لأول مرة ، منذ قيام اسرائيل فى ١٩٤٨ ، أصبح الفلسطينى الثائر على الاحتلال فوق ترابه الوطنى ، وتواصل كفاحه الجماعى بأسلوب « العنف المدنى » بلا انقطاع ، هو الفعل .

فى حين ارتدت اسرائيل ، حكومة وجيشا وأحزابا ، إلى مواقع متعددة وأحيانا متباينة ، من ردود الفعل . وذلك على الرغم مما لا تزال تتمتع به من قوة عسكرية حديثة وباطشة ، ليس لها ـ بعد ـ نظير أو ند آخر فى المنطقة . ولكنها ـ مع ذلك ـ تبدو قوة عقيمة غير قادرة على الحسم العسكرى ضد هذا النوع من انتفاضة الحجارة ، الذى يتصاعد بخطوات محسوبة وملموسة نحو العصيان المدنى ونقطة اللاعودة والاستقلال .

فى العدد الصادر فى الأسبوع الأول من يوليو ١٩٨٨ من مجلة الجيش الاسرائيلى (باماحينه) ، ينزل اسحق رابين وزير الدفاع من علياء التفوق العسكرى ـ الحضارى الذى طالما استخف بالفلسطينيين وقدراتهم على تحدى القوة الاسرائيلية . ويتحدث الى جنوده ومواطنيه ، مستخدما مفردات لغة المواعظ وجنرال سياسى من جنرالات بلد صغير فى قاع العالم الثالث . يقول عندما يواجه بسؤال عن إمكانات طول نفس الجيش فى مواجهته اللامجدية مع الانتفاضة : « ان طول النفس يتحدد أولا حسب قوة نسبة الايمان فى قلب الانسان منا . وكذلك حسب حجم الضرورة لتحقيق الهدف الذى يتحدد اليوم فى إحلال الهدوء والقضاء على ظاهرة العنف المدنى . وضمان استمرار العمل الصحيح والمنظم للإدارة المدنية والحكم

العسكرى ، فهذه هى مهمة الجيش الاسرائيلى . ولا مفر أمام اسرائيل من القيام بها . وكلى ايمان بأن القادة والجنود يؤمنون بذلك اشد الايمان . ولهذا فانى أناشد الجميع التحلى بالصبر . وأنا واثق من أنه لن يطول ذلك اليوم الذى ننعم فيه من جديد بالهدوء والذى يجب على الجيش توفيره » .

وليس صدفة - والحال هذه - أن « شامير » الذى يحمل لقب « **صقر صقور اسرائيل** » ، وأعلن مرارا عن سحق « الحشرات الفلسطينية » بقدم الجيش الاسرائيلى العملاق صاغ للحملة الانتخابية لحزبه [حيروت] ولكتلته السياسية [الليكود] شعارا خلال حديثه مع صحيفة هاآرتس الصادرة فى أول يوليو ١٩٨٨ - يقول : « **القدرة على الصمود** » .

وهو نفس الشعار ، الذى تخلى عنه الفلسطينيون مع الانتفاضة ، بعد أن ظلوا يرفعونه على مدى أربعين عاما منذ قيام اسرائيل ، وواحد وعشرين عاما منذ احتلال القدس والضفة الغربية وغزة . وذلك أثر تحولهم الى الهجوم ، بقوة الشعب المنظم تحت قيادة مركزية وميدانية موحدة ، خلال ديسمبر الساخن فى ١٩٨٧ ، بهدف إنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة .

عشية الانتخابات ، بدت « الساحة السياسية » مفتتة ومنقسمة على نفسها بصورة لم يسبق لها مثيل . وذلك بدرجة تقرب من انعدام الوزن . فالمواقف سواء داخل الأحزاب ، أو فى علاقاتها وتحالفاتها بعضها مع بعض ، أو وسط هيئة الناخبين ، قلقة وغير مستقرة . ودائمة التغيير فى مجملها . وعنصر الثبات فيها ضعيف ويتآكل .

وكان ذلك واضحا من التضارب الشديد فى نتائج استطلاعات الرأى ، التى كانت تجرى بين فترة وأخرى ، لمعرفة اتجاهات الرأى العام وتحولاتها ، إزاء المستقبل والتعامل مع الانتفاضة .

فى أول استطلاع للرأى ، خلال الشهر الأول للانتفاضة ، تبين أن ٨١٪ من الاسرائيليين ، مع استخدام أقصى درجات العنف ضد الفلسطينيين . ويوافقون الليكود بزعامة شامير على استمرار فرض الأمر الواقع [الاحتلال] وأن سقف التنازل ، هو الموافقة على حكم ذاتى للفلسطينيين فى الأراضى التى يجب ان تبقى جزءا لا يتجزأ من اسرائيل . فى حين أن ١٩٪ فقط هم الذين يوافقون على تنازلات اقليمية ، جزئية أو كلية ، لصالح الفلسطينيين . والتخفيف من سياسة قبضة اليد الحديدية .

بيد أنه مع استمرار الانتفاضة وتحديها للقمع ، وما ينتج عن ذلك من أثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سلبية فى المجتمع الاسرائيلى وبنية الجيش الاسرائيلى والواقع العالمى اليهودى ، أخذت نتائج استطلاع الرأى تتذبذب . بل وتتغير .

حسب استطلاع للرأى ، أورده « يوئيل ماركوس » فى مقال له بصحيفة هاآرتس الصادرة بتاريخ السادس من مايو ١٩٨٨ (الشهر الخامس من الانتفاضة) إتضح أن ٥٠٪ يؤيدون التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينين إذا اعترفت باسرائيل (كان ٨١٪ من قبل يرفض ذلك على الإطلاق ويعتبره خيانة) . وأن ٥٠٪ يقبلون بحل التنازلات الاقليمية . ويؤيد ٦٠٪ مشروع شولتز (الـ ٨١٪ كان يرفض مشروع شولتز) و٨٠٪ يوافقون على المؤتمر الدولى .

ويعلق ماركوس على ذلك بقوله : « ربما لا يعرف جانب كبير من الاسرائيليين ماهو المؤتمر الدولى ، وماذا يقول مشروع شولتز . لكن الاستطلاعات تؤكد أن الجمهور حائر ، ولم يحدد رأيه بعد . وهو فى نفس الوقت الذى يؤيد سياسة تشديد القبضة الحديدية فى الأراضى المحتلة ، فانه سيؤيد من يقترح عليه طريقة للحل والخروج من المأزق . اذن فالجمهور منفتح أكثر مما تعتقده الأحزاب » .

فى استطلاع آخر أجراه مركز « داحاف » فى يونيو ١٩٨٨ بين جنرالات الجيش ، ظهر أن ٥٥٪ منهم يوافقون على تنازلات اقليمية لصالح الفلسطينيين . وقال ٤٥٪ أن أى تنازل اقليمى ، سوف يؤثر بالسلب على قوة الجيش . فى حين أن ٧٠٪ منهم استبعد أن يشجع التنازل الاقليمى ، العرب على شن حرب عاجلة ضد اسرائيل .

والمثير للانتباه أن استطلاعا للرأى ، أجراه نفس المركز تحت إشراف « د . مينا تسامى » فى المجتمع المدنى مع عينة مكونة من ألف ومائتى فرد ، انتهى الى ذات النتائج مع العسكريين . حيث أعلن ٥٥٪ موافقتهم على تنازلات اقليمية من اجل الوصول الى السلام مع الفلسطينيين . وأيد ٤٥٪ التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

غير أنه فى استطلاع آخر للرأى ، نشرته صحيفة هاآرتس فى الأول من يوليو ١٩٨٨ ، يعود ٥٥٪ من الاسرائيليين الى الموقف المضاد من أى تنازلات اقليمية . ويعتبرون القمع الاسرائيلى ضد الانتفاضة غير كاف . ويذهبون الى حد مصادرة الحقوق المدنية والسياسية التى « منحت » لما يسمى « بعرب اسرائيل » . وهم الفلسطينيون المقيمون بأرض ١٩٤٨ .

وهكذا فإن الساحة السياسية فى اسرائيل ، باتت ـ عشية الانتخابات ـ تفتقد الى نقطة ثقل مركزية قادرة على ترجيح تيار أو موقف ، تجاه التيارات والمواقف الأخرى التى تتسم بالتغيير والممل السياسيين . وهو ما تعارف على تسميته فى الادبيات الاسرائيلية ، بظاهرة « **الاجماع أو التوافق الوطنى فى مواجهة الخطر** » . إن مثل هذا الإجماع أو التوافق ، التى تميزت به دوما الساحة السياسية الاسرائيلية ، قد انكسر ، تحت الضغوط المتعددة والمتراكمة التى تحدثها الانتفاضة . وذلك على رغم أن هذه الانتفاضة ، تمثل ـ حجما ونوعا ـ أكبر خطر واجهته اسرائيل منذ قيامها ، باعتراف الجميع . وهو الاعتراف الذى عبر عنه اسحق رابين فى حديثه مع مجلة الجيش « باماحينه » بقوله : « منذ التاسع من ديسمبر ١٩٨٧ ، ونحن نعالج ظاهرة تتسم بالعنف . هذه الظاهرة لم تشهدها البلاد منذ الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ » .

فى البداية كان يبدو الأمر ، قبل ستة أشهر من الانتخابات ، كما لو أن المعركة أصبحت محسومة لصالح الليكود . ولكن مع اقتراب يوم المعركة واحتداد المواجهة بين « كل اسرائيل » وبين « كل الفلسطينيين » لم يعد الأمر بهذا الحسم . ذلك أن أيا من الكتلتين الكبيرتين من الأحزاب ، لم يقدم برنامجا محددا وواضحا وعمليا للخروج من المأزق ، يحظى بمصداقية الرأى العام الاسرائيلى . أو يثق بالقدرة على تنفيذه .

وصار متداولا فى الشارع الاسرائيلى ، أن زمن القادة الاسرائيليين القادرين على « اتخاذ القرار الصائب فى الوقت المناسب ويملكون القوة المادية والمعنوية لتنفيذه » ، قد ولى . « فشامير » ليس « بيجين » . و« بيريز » ليس « بن جوريون » . كما أن « رابين » ليس « ديان » . وحلم البعض ـ وهو الغالبية ـ بظهور « سادات جديد » بين الفلسطينيين يقبل « بالحكم الذاتى » ، ويأخذ على عاتقه الصدام مع منظمة التحرير والانتفاضة . فى حين حلم البعض الآخر ـ وهو الأقلية ـ ببروز « ديجول اسرائيلى » ، يقبل بشجاعة الأمر الواقع . ويقرر الانسحاب من الضفة الغربية وغزة . ويعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وبمنظمة التحرير . كما فعل ديجول ـ فرنسا ، مع ثورة الجزائر وجبهة التحرير فى أواخر الخمسينات .

يقول يوئيل ماركوس فى مقاله السابق الإشارة اليه فى هاآرتس : « الأمر المثير للأعصاب فى أسلوب الحزبين الكبيرين هو أنهما يتعاملان مع الجمهور على اعتبار أنه غبى ... ورد فعل الجمهور يشجع هذا الشعور وينميه . فهو يتعامل بسذاجة ويقبل الحالات النفسية التى يعيشها الحزبان كأنها واقع » .

النائب العمالى « حاييم رامون » راح يتهم حزبه « بالعمى » عن رؤية الطريق

الوحيد لإنقاذ اسرائيل وهو الانسحاب من الأرض المحتلة . والاعتراف بمنظمة التحرير .

موشيه عميراف ، عضو مركز حزب حيروت الذى فصل بسبب محاولته الاتصال « بالعدو » عن طريق فلسطينيين فى الأرض المحتلة معروفين بولائهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ، أعلن وهو يغلق باب حزبه وراءه بغضب : لو خرج زئيف جابوتنسكى [الأب الفكرى والروحى لحزب حيروت] من قبره ، لأحس بالرعب مما سيجده فى الليكود من خواء وعجز عن رؤية أن الطريق هو فى الانسحاب التدريجى من الأرض المحتلة والاعتراف فى النهاية بمنظمة التحرير ودولة فلسطينية » .

لم يعد خافيا على الساحة السياسية فى اسرائيل ، الحرب الخفية والمعلنة التى تردى فيها زعماء وقيادات كل حزب . تحركها وتديرها المطامع الشخصية وتصفية الحسابات بينهم وبين بعض على أعتاب الانتخابات .

ففى « حيروت - الليكود » ، يتصارع الى حد السباب العلنى ، محوران . الأول بزعامة شامير - ايرنيز . وذلك فى مواجهة المحور الثانى المكون من شارون وليفى ، حول تقسيم الكعكة والمناصب الوزارية بعد الانتخابات . فى حين يصعد تيار جديد من الشباب يتمسك بما يسميه « الأصولية الصهيونية » التى خانها القادة التقليديون ، أو لم يعودوا قادرين على تحمل تبعاتها وبناء اسرائيل الكبرى . وهو التيار الذى اكتسح الأصوات فى الانتخابات الداخلية للحزب ، لتحديد القائمة الانتخابية . ويتزعمه « موشيه كاتساب » وزير العمل ، و « بينامين ميتنياهو » مندوب اسرائيل السابق فى الأمم المتحدة ، و « بينامين بيجين » النجل الأكبر لمناحم بيجين مؤسس الحزب ، والذى انسحب والده من الحياة السياسية بعد فشل الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ فى تحقيق أهدافه .

وفى « العمل - المعراخ » يتفاقم الصراع القديم المتجدد ، بين جماعة بيريز وجماعة رابين ، حول السلطة داخل الحزب . وبالتالى حول المركز فى الحكومة القادمة . فما زال رابين يعتبر نفسه الأحق بزعامة الحزب ورئاسة الحكومة ، إذا فاز العمل فى الانتخابات . وإن اسقاطه عن رئاسة الحكومة جاء بتدبير مخطط من بيريز . وانه آن الآوان ليستعيد مكانته من جديد ، خاصة وأنه هو الذى يقود حملة القبضة الحديدية ضد الانتفاضة . فى حين أخذ « عيزرا وايزمان » يكوّن جماعة متميزة من حوله ، حيث أصبح المسئول عن إدارة الحملة الانتخابية للعمل . وذلك على أساس أنه بات لديه رصيد لدى الاسرائيليين واليهود الامريكان بأنه « رجل الأمن

ورجل السلام معا » ، منذ اشتراكه فى إبرام اتفاقيات كامب ديفيد حتى تحديه لبيجين وشارون بسبب الغزو الاسرائيلى للبنان ، وانشقاقه عن الليكود . وثمة جماعة رابعة يقودها ثلاثى سكرتارية الحزب المكونة من « اولياف » و « عوزى برعام » و « أرييه هيس » ، الذين يعارضون تذبذب وانتهازية بيريز من ناحية . وغطرسة القوة والأفق الضيق لرابين ، من ناحية أخرى . وقد فاز أنصار هذه الجماعة ، فى انتخابات الحزب الداخلية للقائمة الانتخابية ، بتسعة عشر مركزا متقدما . وذلك على أساس ضرورة إجراء تنازلات اقليمية والوصول الى حل سياسى للانتفاضة من خلال المؤتمر الدولى والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية . وبالتالى اصبحت هذه الجماعة التى سميت بكتلة الحمائم تمثل أقوى تيار فى حزب العمل . لا مفر أمام الجماعات الأخرى من أن تحسب حسابها . وقد سارع بيريز الى تقديم وعد سرى لكتلة الحمائم والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها من خلال المؤتمر الدولى بعد الانتخابات . وهو ما أكده « أورى سفير » مستشاره الإعلامى (كان من قبل مستشارا إعلاميا لبيجين قبل اعتزاله) فى اجتماع مغلق مع الصحفيين المقربين من الحزب .

فى انتخابات الكنيست الثانى عشر تنافس **ثمانية عشر حزبا . وذلك بزيادة حزبين جديدين** على مجموعة الأحزاب التى تنافست حول الكنيست الحادى عشر فى ١٩٨٤ ، والذى لم يتمكن فيه أى من الحزبين الكبيرين « العمل ـ المعراخ » أو « حيروت ـ الليكود » الفوز بالأغلبية المطلقة لتكوين حكومة حزبية خالصة .

أحد الحزبين الجديدين ، أعلن عن نفسه بزعامة الجنرال المتقاعد « رحبهام زئيفى » تحت اسم مولديت [الوطنى] . وهو حزب ينتمى إلى أقصى اليمين الصهيونى ذى الاتجاه النازى . ويقوم الحزب على ان « خلاص الوطن » لن يتم إلا من خلال القيام بعملية تاريخية لطرد وترحيل الفلسطينيين (الترانسفير) الى خارج حدود « الوطن » الذى يضم كل الأراضى الفلسطينية . سواء تلك التى « حررت » عام ١٩٤٨ أو التى تأخر « تحريرها » الى عام ١٩٦٧ . ويتهم كل من « العمل ـ المعراخ » ، « وحيروت ـ الليكود » بالعجز والنفاق . وانه لم تعد لأى منهما القدرة على مواصلة « النضال الصهيونى » . وانهما يسيران ـ وان كان بطرق مختلفة ـ نحو الاستسلام والمساومة مع منظمة التحرير الفلسطينية .

من هنا فإن هذا الحزب يعد إضافة جديدة لما يسمى بالقوى الفاشية الصريحة ـ فى اسرائيل ـ التى تتجمع على يمين الليكود فى أحزاب كاخ وحتاهيا وجوش أمونيم وغيرها .

أما الحزب الجديد الثانى فهو « الحزب الديمقراطى العربى » الذى أعلن نائب الكنيست العربى « عبد الوهاب الدراوشة » عن تأسيسه من خلال المؤتمر الذى انعقد بمدينة الناصرة (أرض ١٩٤٨) فى التاسع من ابريل ١٩٨٨[١] . وكان الدراوشة عضوا بحزب العمل الاسرائيلى . ولكنه اقدم ، فى مناخ الانتفاضة على الاستقالة من حزب العمل فى فبراير ١٩٨٨ . وذلك ـ على حد ما جاء فى خطابه بمؤتمر تأسيس الحزب الديمقراطى العربى ـ « بعد استمرار حملات القمع البشعة ضد أبناء شعبنا الفلسطينى فى المناطق المحتلة . ومواصلة الحكومة الاسرائيلية ، وحزب العمل بداخلها ، انتهاج سياسة التمييز العنصرى ضدنا . وتجاهلنا كشعب له إرادة وكرامة » .

وينطلق عبد الوهاب الدراوشة فى حركته ، التى لا سابقة لها فى تاريخ ما يسمى باللعبة الديمقراطية فى اسرائيل ، من أنه يعتبر نفسه وأعضاء حزبه « جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى » . وفى نفس الوقت ، « مواطنون فى دولة اسرائيل » .

فى خطابه الى المؤتمر التأسيسى ، يقرر « أن أبناء شعبنا الفلسطينى فى دولة اسرائيل يكونون حوالى ١٨٪ من مجموع السكان . أى حوالى ثمانى مائة ألف نسمة . وهى قوة بشرية ضخمة . واقلية قومية هامة فى هذا الوطن المشترك . ولكن للأسف لم تترجم ، حتى اليوم هذه النسبة العددية الكبيرة الى قوة مؤثرة فى السياسة المحلية . فلم نشترك فى صنع القرار . ولم نحصل على التمثيل المناسب فى الكنيست وفى المؤسسات المختلفة . واستمرت ممارسات التميز والتجاهل فأرادوا لنا أن نكون مجرد مخزن أصوات ، واكتفوا بمنحنا دور الخنوع أو الاحتجاج . ولم نحصل على الدور الحقيقى كشركاء فى هذا الوطن » .

وحدد المؤتمر التأسيسى للحزب مبادئه فى سبع نقاط مركزة . تتناول طبيعته كحزب عربى ديمقراطى مستقل يتحالف مع قوى السلام والديمقراطية من أبناء الشعب اليهودى . ويركز أهدافه فى :

● أولا : إحقاق الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية فى اسرائيل لنيل المساواة الكاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومقاومة التمييز ، ومكافحة العنصرية بشتى أشكالها .

● ثانيا : العمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة ، والمرتكزة على إنهاء احتلال الأراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ .

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢٣] المنشورة بفصل الوثائق .

● ثالثا : يعمل الحزب من أجل إقرار حق تقرير المصير للشعب العربى الفلسطينى وإقامة دولته المستقلة بجانب اسرائيل .

● رابعا : يعمل الحزب من أجل انعقاد مؤتمر دولى كامل الصلاحيات باشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الكبرى الخمس وكافة أطراف النزاع فى المنطقة بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى .

وقد أحدثت ظاهرة تكوين الحزب العربى الجديد ، ردود أفعال متباينة فى الساحة الاسرائيلية ، باعتبارها حدثا لم يكن واردا فى حسابات أحد على الإطلاق ، قبل الانتفاضة . موقف الحزبين الكبيرين ، أساسا ، وغالبية الأحزاب الأخرى تتراوح بين الرفض المطلق وبين استشعار خطر ما أصبح يسمى « بمحاولة تجسيد القومية العربية » للفلسطينيين فى داخل اسرائيل ، واستخدام قوانينها ضدها .

وهناك من يتفق على أن « الحزب العربى الديمقراطى » ليس فى حقيقته إلا طبخة سياسية جرى الإعداد لها بالإتفاق مع حزب العمل ، الذى كان الدراوشة عضوا فيه . وذلك بهدف تجميع « أصوات العرب » التى كانت تصوت ـ تقليديا ـ لحساب حزب العمل . وأصبح من المشكوك فيه ان تواصل ذلك ، مع قيادة اسحق رابين وزير الدفاع وأحد قطبى حزب العمل ، لسياسة القمع والقبضة الحديدية ضد الشعب الفلسطينى . وانه بعد الانتخابات يمكن قيام تحالف بين حزب العمل والحزب العربى الديمقراطى . ولا يتبنى هذا الاتهام كتلة الليكود وحسب . بل أيضا عدد من الأحزاب الصغيرة التى تجمع بين صفوفها بعض العرب . وما بات يعرف باسم القوى الديمقراطية فى اسرائيل المناصرة لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير فى الضفة الغربية وغزة ، مثل كتلة حداش ، التى يمثل الحزب الشيوعى (راكاح) عمودها الفقرى ، والكتلة التقدمية للسلام التى يتزعمها ويمثلها فى الكنيست كل من الجنرال المتقاعد متتياهوبليد ومحمد ميعارى .

غير أن الدراوشة ينفى ذلك . ويؤكد على استقلالية حزبه . وأن الظروف الراهنة باتت ناضجة لتجربة هذا التجمع القومى الفلسطينى . ووضع « الديمقراطية الاسرائيلية » فى اختبار حقيقى . وانه لا يسعى الى منافسه « الأحزاب الديمقراطية المناصرة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى » . وإنما على العكس هو يسعى للتحالف معها ، لا مع حزب العمل التى « فشلت تجربتى معه » . وأن الحزب يعتمد أساسا على جذب نسبة تتراوح بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من مجموع الأصوات العربية

[والتى تتراوح بين ٢٨٥ ألفا الى ٣٢٠ الف صوت] كى تخرج من سلبيتها التى تتمثل فى الامتناع عن التصويت فى الانتخابات لصالح أى من الأحزاب اليهودية . ودفعها للتصويت ايجابيا لصالح أول حزب عربى يقوم فى « قلب اسرائيل » .

غير أنه ظل من الصعب الوصول إلى إتفاق - أو بالدقة التوافق - بين الحزب العربى وبين المجموعة من الأحزاب التى يطلق عليها اسم القوى الديمقراطية فى اسرائيل من ناحية ، أو استقطاب الحزب العربى - واقعيا - لنسبة الأصوات العربية التى لا تزال ترفض ممارسة حقوقها الانتخابية وفقا للقانون الاسرائيلى ، من ناحية أخرى .

بيد أن الظاهرة ، فى حد ذاتها ، باتت تشكل تحديا عمليا غير مسبوق ، بعد أن كانت مجرد مشروع نظرى بحكم نصوص القانون الاسرائيلى ، لما يسمى « بالديمقراطية الصهيونية » . وهو تحد يحدث مزيدا من التمزق فى النسيج السياسى الاسرائيلى ومؤسساته ، أيا كانت درجات احتمالاته فى المستقبل المنظور .

ليس الحزب العربى الديمقراطى ، هو وحده الظاهرة الجديدة وغير المألوفة فى الساحة الاسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الاسرائيلى الثانى عشر . وانما هناك ظاهرة أخرى على درجة أكبر وأعمق تأثيرا . ونعنى بها ظاهرة انتشار ما يمكن أن يسمى « **بالأجسام السياسية غير الحزبية** » . ونشاطها المكثف والواسع النطاق ، الذى يتخطى جميع الأحزاب القائمة على اختلاف اتجاهاتها ، الى رجل الشارع العادى فى اسرائيل . ويرصد فى هذا المجال ، حركة السلام الآن ، وحركة هناك حد ، وحركة السيدات المتشحات بالسواد (أمهات الجنود والضباط الاسرائيليين الذين سقطوا قتلى فى الحرب الاسرائيلية - الفلسطينية اللبنانية عام ١٩٨٢) وجماعة المثقفين وأساتذة الجامعات والفنانين من أجل السلام مع الشعب الفلسطينى . والمجلس الاسرائيلى للأمن والسلام . وحركة العام الواحد والعشرين للاحتلال(١) .

وهذه الحركة الأخيرة باتت تستقطب مئات من الشباب الاسرائيلى من مختلف القطاعات ، ابتداء من طالب الجامعة الى العامل ورجل الأعمال الصغير ، من حول « ميثاق للنضال ضد الاحتلال » . وينطلق الميثاق من مقولة أن إنهاء الاحتلال ليس اعترافا بحق مشروع للشعب الفلسطينى وحسب . بل هو إنقاذ لاسرائيل فى المقام

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢٤] المنشورة بفصل الوثائق .

الأول من التدمير الذاتى ، والوقوع فى قبضة الفاشية المعادية للديمقراطية من أمثال كهانا وشارون وشامير وغيرهم . « ذلك أن الاحتلال هو أيضا احتلال لحياتنا . ونلمس تأثيره الهدام فى كل مجالات الحياة . وأن الرفض للانصياع للأوامر التى تفرض علينا المساهمة فى أعمال القمع فى المناطق المحتلة ، هو شكل نضالنا ، الى ان تتحول اسرائيل ، نظريا وعمليا ، عن طريق الاحتلال لتسلك طريق السلام » .

وعلى الرغم من التفاوت فى القوة الذاتية والموضوعية وللمدى الذى يمكن أن يصل اليه الموقف الواقعى بهذه الحركة أو تلك من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، فإن هذه « الأجسام غير الحزبية » شرعت تزاحم الأجسام الحزبية وخاصة الليكود والمعراخ وبقية الأحزاب الصهيونية الفاشية فى الساحة . وتمارس ضد الصهيونية الفاشية نوعا من التعرية لما اصبح يطلق عليه « التسمم بالاحتلال القاتل لاسرائيل كدولة ديمقراطية ولليهود شعبا وانسانا » .

ليس معنى ذلك - بأى حال - أن اسرائيل اليوم تتفكك وتتحلل . ذلك أن الجميع - على اختلاف اتجاهاته - يبدأ وينتهى عند ضمان وجود واستمرار اسرائيل قوية وآمنة . ولكن معناه أن الشرخ بات واسعا وعميقا ، تحت تراكم ضغوط الانتفاضة ، لدرجة غير قابلة للالتئام مرة أخرى ، بين من لا يزال يعتقد أن الضمان هو فى استمرار الاحتلال ، وبين من غدا يؤمن أن الضمان - على العكس - هو فى إنهاء الاحتلال (جزئيا أو كليا) وبأسرع وقت .

وهذا هو - بالدقة - **جوهر معركة انتخابات الكنيست الثانى عشر الذى لم يكن فى حساب الاسرائيلى العادى ، أن ذلك سيطرح يوما بهذه الحدة ، وهذا الإلحاح السافر .**

وهنا تكمن ، المشكلة الراهنة لاسرائيل مع ذاتها .



الفصل الرابع

الانتفاضة : حسابات الواقع الراهن والمستقبل المنظور

[١]

بصمــات « الزمــن الانتفـاضى » على الاســرائيليين والفلسـطينيين

عشية الشهر التاسع للانتفاضة (أغسطس ١٩٨٨) تصاعدت المواجهة بأساليب ووتائر مختلفة ، بين جيش الاحتلال وميليشيات المستوطنين ، وبين الجماهير الفلسطينية التى بلغت درجة عالية نسبيا من التنظيم ، رغم ظروفها المتفردة فى قسوتها . وذلك من خلال اللجان - الاقليمية والنوعية - وقواتها الضاربة .

عند هذه النقطة من « الزمن الانتفاضى » ، نلحظ تعدد وتضارب القيادات السياسية الاسرائيلية ، المسيرة لآليات قوة القمع ، ما بين الليكود والمعراخ ، وهما الكتلتان الأساسيتان اللتان تكونان - منذ انتخابات الكنيست الحادى عشر عام ١٩٨٤ - ما سمى « بحكومة الوحدة الوطنية ذات الرأسين » . ويتوغل هذا التضارب فى الجماعات والأحزاب الاخرى ، بدءا مما يطلق عليه فى اسرائيل « باليمين الفاشى » مثل « كاخ » و « حاتهيا » و « جوش أمونيم » ، وانتهاء بما أصبح يسمى « بالقوى الديمقراطية الاسرائيلية » ، على اختلاف درجاتها ، مثل « راتس » و « حداش » و « الكتلة التقدمية للسلام والمساواة » .

وقد وصل التضارب إلى حد التفجير العلنى للصراعات الحادة ، شكلا ومضمونا ، على السواء . ليس فيما بين الكتل الحزبية فى الساحة السياسية العامة ، بعضها وبعض ، فحسب . بل وداخل البنية التنظيمية لكل حزب دون استثناء تقريبا . الأمر الذى انعكس بآثاره السلبية على وحدة المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمؤسسات المدنية . وهو ما صار يشار اليه « **بعدوى الظاهرة اللبنانية** » لاسرائيل . وذلك بمعنى تفاقم مرض الانقسام والتفتت الفسيفسائى للقوى، الى الدرجة التى تحول دون

بلورة « موقف وطنى موحد » إزاء الخطر العام الداهم . أو حتى بروز قوة سياسية متجانسة تتمتع بثقل مميز ـ بالقياس الى بقية القوى الأخرى ـ يتيح لها القدرة على أن تكون عاملا مرجحا للاختيار وتحديد اتجاه المسار وتحمل تبعاته .

على الجانب الآخر من المواجهة ، جرى ـ على العكس ـ إنجاز وحدة القيادة السياسية الفلسطينية ، لكل القوى والتنظيمات والاتجاهات ، من التيارات الإسلامية حتى الشيوعيين . وذلك من خلال قيادة ميدانية ، هى « القيادة الوطنية الموحدة » . تتحرك بقوة ومرونة واقعية فى نفس الوقت ، فى اطار المنظور الاستراتيجى والسياسات التكتيكية لمنظمة التحرير الفلسطينية التى تجسد القيادة المركزية للنضال الفلسطينى فى جميع مواقعه وساحاته .

من الطبيعى أن ينتج عن تعدد وتضارب القيادات السياسية الاسرائيلية ، تعدد وتضارب مماثلان ، سواء فيما يتعلق بأساليب التعامل مع الانتفاضة ، أو ما يتصل بتحديد ماهية الهدف المطلوب الوصول إليه فى النهاية .

ويبدو ـ من استقراء حركة أحداث الصراع الاسرائيلى الفلسطينى ـ أن أعراض مرض التفتت للقوى ، بدأت تظهر على الجسد السياسى الاسرائيلى ، منذ حرب ١٩٨٢ بين منظمة التحرير وبين الجيش الاسرائيلى فى لبنان .

وكان من أبرز هذه الأعراض ، عدم قدرة أى من الحزبين الكبيرين ، « العمل » أو « حيروت » ، حتى من خلال التكتل السياسى الواسع لكل منهما أن يفوز بأغلبية ولو مطلقة « النصف + واحد » فى الكنيست . تتيح له الانفراد بحكومة حزبية متجانسة . وذلك لأول مرة فى تاريخ اسرائيل . وجاءت صاعقة الانتفاضة المفاجئة ، لتزيد من تفاقم أعراض المرض ، الذى تكشف أنه استوطن الجسد وأحدث دمارا جسيما بجهازه العصبى . وهنا تتركز نقطة الضعف الراهنة فى « الهرقل الاسرائيلى » عام ١٩٨٨ .

والمثير للانتباه أن نقطة الضعف ـ عند التحليل الدقيق ـ هى فى النهاية نتاج مباشر لما كان يعتقد ـ أو على الأصح يظن ـ أنها « نقطة القوة » الاسرائيلية . ونعنى بها ذلك « الإفتتان الذاتى » بالقوة الاسرائيلية القادرة على تحقيق المعجزات فى مواجهة العرب عامة والفلسطينيين خاصة . وهو افتتان مرضى ، ناتج عن تفاعل عدد من العوامل الوقتية والعارضة أو غير الطبيعية ، مثل الثقة فى تفوق « عنصرى توراتى » لليهود بالقياس الى العرب ، وديمومة استقرار علاقات القوى الاقليمية

والدولية على ماهى عليه ـ منذ ١٩٤٨ ـ لصالح اسرائيل دون أى تغيير . وتحويل المبرر السياسى للحركة الصهيونية الى حقيقة ايمانية ، والذى إنبنى على مقولة أن فلسطين أرض بلا شعب عادت الى الشعب الذى كان بلا أرض . . الخ . ومع توالى اصطدام « نقطة القوة » بالواقع والمتغيرات الاقليمية والدولية وبالشعب الفلسطينى الذى اثبت وجوده واصراره على التحرر ، انقلبت الى النقيض ، أى الى نقطة ضعف .

فى بداية التعامل مع الانتفاضة ، انطلقت كل القوى والأحزاب فى اسرائيل ـ ربما باستثناء بعض ما عرف باسم القوى الديمقراطية ـ من وهم « ابدية نقطة القوة » التقليدية . والتى تتحدد فى استخدام قبضة الجيش الحديدية للقضاء على أعمال الشغب التى تجرأ على القيام بها بعض « العناصر المخربة » من الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة . وحدد لذلك مواقيت متعددة لم تتجاوز ـ فى أقصى التقديرات ـ ثلاثة أو أربعة أسابيع .

بيد أن « نقطة القوة » الاسرائيلية اصطدمت ـ لأول مرة ـ بقوة فلسطينية مضادة لم تألفها ، حجما ونوعا ، على السواء . كما اصطدمت ـ فى نفس الوقت ـ بزمن فلسطينى جديد متمرد على التوقيت الاسرائيلى . وأيضا بمتغيرات اقليمية ودولية ، وبالذات فى ساحات معينة لم تكن تتوقعها على الإطلاق ، مثل الساحات الأمريكية والأوروبية .

وهكذا ما أن دخلت الانتفاضة شهرها الثانى فى اصطدامها اليومى المباشر مع نقطة القوة الاسرائيلية ، حتى راحت ـ هذه الأخيرة ـ تغرق فى دوامة التفتت والتضارب فى البنى السياسية والوسائل والأهداف .

فى أقصى اليمين العنصرى ، تنقسم الأحزاب والقوى فى الساحة الاسرائيلية بين أغلبية وأقلية .

الأغلبية وتمثلها كتلة الليكود ، تستهدف سحق الانتفاضة ، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فى الأراضى المحتلة ، قبل ديسمبر ١٩٨٧ . والمضى فى بناء اسرائيل الكبرى التى تشمل كل أرض فلسطين . ووسائلها فى ذلك تتركز فى القمع العسكرى دون حدود ، وطرد القيادات والكوادر الفلسطينية خارج الأرض . وإحكام حصار الجوع المبرمج على الضفة الغربية وغزة . ولكنها فى نفس الوقت تقدم ما تسميه

« بالحل السياسى الممكن » لقضية المناطق المحتلة . وذلك بالفصل بين الأرض وبين الشعب . فتظل الأرض تحت السيادة الكاملة لاسرائيل وأمنها . ويكون للفلسطينيين مجرد إدارة ذاتية لشئون الحياة اليومية .

الأقلية وتتشكل من الأحزاب والجماعات ذات النزعة الفاشية الصريحة . وهى تستهدف التصفية الجسدية والتنظيمية للانتفاضة من جذورها . وذلك بإجراء عمليات تهجير وطرد واسعة النطاق للفلسطينيين من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، وفقا لتخطيط محكم وفى حدود زمنية قصيرة لا تتعدى السنتين . تستخدم فى ذلك قوة الجيش بالتعاون مع ميليشيات المستوطنين . وتقترح بعض هذه الجماعات « تقديم تعويض مالى » لمن يتقدم من الفلسطينيين بطلب الهجرة الطوعية . وذلك لتوفير نوع من « الغطاء السياسى » دوليا ، لعمليات « الترانسفير » الجبرية .

وترفض جميع هذه الأحزاب ما يقترحه الليكود من « حل سياسى » ، قوامه الحكم الذاتى وفقا لمنظور اتفاقيات كامب ديفيد . وتصر على إصدار قانون اسرائيلى بضم الضفة وقطاع غزة نهائيا .

فى الوسط من الساحة ، يقف حزب العمل بكتلته السياسية المعروفة باسم « المعراخ » ممثلا للأغلبية . فى حين يقف ـ على يساره ـ حزب « المبام » الذى انفصل ـ مؤخرا ـ عن عضوية المعراخ ، وذلك لأسباب متعددة كان ابرزها الخلاف حول الموقف من الانتفاضة ، وممارسة « رابين » ـ أحد قادة العمل والمعراخ ـ لسياسة القبضة الحديدية .

الأغلبية التى يتكون منها « الوسط » ويمثل حزب العمل ، العمود الفقرى لها ، تتوافق على ضرورة إعادة الحد الادنى من الهدوء والنظام إلى الأراضى المحتلة ، باعتبار ذلك شرطا ضروريا للوصول الى حل سياسى للانتفاضة . بمعنى أن الوسط ، لم يعد يؤمن بحل عسكرى . غير أنه يرى توظيف القوة العسكرية ضد الفلسطينيين فى الضغط من أجل الوصول معهم الى تسوية سياسية . ويحدد أبعاد هذه التسوية فيما يسميه بتنازلات اقليمية جزئية تشمل غزة بكاملها والأجزاء غير الاستراتيجية والكثيفة السكان من الضفة الغربية . وذلك من خلال ما يطرحه تحت اسم مشروع « **الخيار الأردنى** » بمعنى أن تتم التسوية مع المملكة الأردنية اساسا (وهو لم يقطع الأمل فى هذا المشروع حتى بعد القرار الاردنى بفك الارتباط مع الضفة الغربية الذى اتخذه الملك حسين ـ فجأة ـ فى نهاية يوليو ١٩٨٨) . وذلك من خلال مفاوضات

مباشرة تحت مظلة دولية شكلية . ولا يمانع من أن يشارك فيها ممثلون للفلسطينيين يتفق على تحديدهم الاردنيون والاسرائيليون من غير قادة منظمة التحرير الفلسطينية . ويترجم هذا كله فى شعار « **أغلبية يهودية على غالبية الأرض ، خير من أقلية يهودية على كل الأرض** » .

أما الأقلية التى يعبر عنها حزب « المابام » فانه يصل الى ضرورة التفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها القيادة ، التى لا بديل لها للشعب الفلسطينى والانتفاضة ، من أجل الوصول الى تسوية سلمية تضمن قيام دولة فلسطينية تدخل فى إتحاد كونفيدرالى مع الأردن ، واسرائيل ، إن أمكن . على أن ذلك يكون مشروطا بمبادرة مسبقة من منظمة التحرير بالاعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ والوجود الشرعى لاسرائيل ونبذ ما يسمى بالإرهاب .

أما فى اليسار المتعدد الأجنحة والمعروف فى الساحة الاسرائيلية باسم « القوى الديمقراطية » ، والذى يتراوح حجمه بين ٩٪ و ١٢٪ من القوة الانتخابية ، فإنه ينطلق بجميع تنظيماته الحزبية وحركاته السياسية من نقطة الاعتراف للشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، بحقه فى تقرير مصيره . وإقامة دولته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب . وأن الانتفاضة حركة تحرر مشروعة ضد الاحتلال . وبالتالى فإن القمع العسكرى الاسرائيلى لها غير مشروع وغير مبرر . وإن كانت تثور بين أجنحته ، خلافات حول كيفية تحقيق الهدف . ومدى المشروعية فى مقاومة « الاسرائيلى الديمقراطى » لآلة القمع ، التى لم تعد محصورة فى المجال الفلسطينى بل تمتد لتعصف « بديمقراطية النظام الاسرائيلى » ، نفسه .

على الجانب الفلسطينى ، نلحظ العكس تماما . فقد تم من خلال الانتفاضة وقيادتها الوطنية الموحدة ، بلورة دقيقة للهدف ـ فى هذه المرحلة ـ ووسائله . وهى تتركز فى إنهاء الاحتلال الاسرائيلى لغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية . واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وذلك بجانب اسرائيل . بمعنى أن « أرض ١٩٤٨ » لا تدخل فى دائرة الهدف المحدد حاليا للانتفاضة .

ووسائل الانتفاضة ، تنبع أساسا من فلسفة ممارسة « العنف المدنى » لكل الشعب وفاعلياته ضد العدو المحتل بكياناته ومؤسساته المختلفة . وذلك فى اتجاه اقتلاعها

أو هدمها ، وبناء مؤسسات وطنية بديلة من خلال لجان الانتفاضة وأجهزتها ، تكون نواة للسلطة الفلسطينية المستقلة .

واستمرار ممارسة العنف المدنى وتصاعده ، لا يحول - عند الانتفاضة - دون محاولة الوصول الى تسوية سلمية من خلال القنوات السياسية ، والممثل القيادى الوحيد للانتفاضة - خلال هذه القنوات - هو منظمة التحرير الفلسطينية . وتؤكد الانتفاضة - بشكل خاص - على قناة « المؤتمر الدولى للسلام الكامل الصلاحيات » ، باعتبارها إمكانية متاحة وضاغطة فى اطار علاقات القوى الجديدة اقليميا ودوليا . وحددت بوضوح - فى البيان رقم (١٠) الذى صدر عن قيادتها الموحدة - مفهومها لهذا المؤتمر بأنه ذلك الذى « تحضره مختلف أطراف الصراع بمن فيها منظمة التحرير بوفد مستقل على قدم المساواة ، إضافة إلى الأعضاء الخمسة دائمى العضوية بمجلس الامن » .

وهكذا فانه فى الوقت الذى تنجز فيه الانتفاضة ، وحدة الصف ووحدة الهدف ووحدة الوسائل ، للشعب الفلسطينى ومؤسساته وفاعلياته ، فإن وحدة الصف الاسرائيلى تنكسر ، والهدف يتشتت ، والوسائل تتصادم بعضها مع بعض ، الى درجة تتراوح بين الضعف النسبى وبين انعدام الفاعلية تماما .

فى المواجهة اليومية بين قوة القمع الاسرائيلية وبين قوة العنف المدنى للانتفاضة الفلسطينية ، منذ ديسمبر الساخن ١٩٨٧ ، بلغت قوة الاحتلال الحد الأقصى من قدراتها . فى حين مازالت قوة الانتفاضة تملك القدرة على النمو ، الكمى والنوعى . تمزج بين طاقة المقاومة وبين طاقة الردع . وتتحول مما يمكن أن يسمى « **بالهجوم السلبى** » بالحجارة والزجاجات الحارقة الى « **الهجوم الايجابى** » ، الذى يزعزع قواعد الاحتلال ويهشمها ويكوى الجسد الاسرائيلى « بالنار الفلسطينية » .

تصاعد القمع الاسرائيلى ، فى أعمال القتل العشوائى والبارد ، للشعب المنتفض ، رجالا ونساء ، شيوخا وأطفالا ، حتى بلغ المعدل اليومى للشهداء ما بين ثلاثة إلى أربعة مواطنين . وحتى نهاية الشهر الثامن من الانتفاضة ، رصد سجل ضحايا المجازر الاسرائيلية ثلثمائة وستة وتسعين شهيدا تتراوح أعمارهم من واحد وثمانين عاما الى شهرين اثنين .

ارتفع عدد الجرحى - وخاصة من كسرت عظام أطرافهم - عمدا - الى حوالى سبعة عشر ألف جريح .

اقترب عدد من زج بهم فى السجون والمعتقلات الرهيبة التى انشئت على عجل فى الاماكن المقفرة ، مثل معتقل « انصار ٣ » فى صحراء النقب « كسيعوت » من ثلاثين ألاف مواطن ومواطنة ، بينهم ٢٥٪ على الأقل أطفال لم تتجاوز سن الواحد منهم ثلاثة عشر ربيعا .

جرى نسف ما لا يقل عن مائة بيت والإلقاء بسكانها فى العراء .

تم طرد ثمانية وعشرين من الشباب الفلسطينى من أرض الوطن المحتل ، تحت زعم أنهم من قيادة وكوادر الانتفاضة .

وأجهض أكثر من مائتى امرأة فلسطينية حامل عن طريق تفجير نوع خاص من الغازات المسيلة للدموع ، مستورد من الولايات المتحدة داخل المنازل ، بعد إحكام إغلاق أبوابها ونوافذها .

استوردت اسرائيل من أمريكا مجموعات من القتلة المحترفين التابعين للمافيا ، وذلك لدعم ميليشيات المستوطنين فى غاراتها العدوانية على القرى الفلسطينية .

نظمت عمليات إحراق لمئات الهكتارات من المزارع ، أو رشها بالمواد الكيمياوية السامة . وهى عمليات شاركت فيها ميليشيات المستوطنين ، وقوات الجيش الاسرائيلى النظامية .

صادرت الشرطة العسكرية ورجال الجمارك آلاف الدولارات والشيكل الاسرائيلى (الدولار = ١,٥ شيكل) من المواطنين الفلسطينيين . بحجة أنها أموال دخلت بطريق غير مشروع أو مصدرها « منظمة عرفات الإرهابية » لتمويل الانتفاضة .

فرضت رسوم بأعباء مالية إضافية على المواطنين فى صورة إعادة إصدار هويات شخصية جديدة أو تراخيص سيارات ... الخ .. يقدر مجموع قيمتها بحوالى خمسة ملايين دولار . ذلك أنها تشمل كل مواطنى غزة والضفة الغربية ، وتتجدد هذه الإجراءات بين آونة وأخرى .

يتواصل ـ وفق نظام مخطط ـ عزل الضفة الغربية وغزة بكاملها بين فترة وأخرى ، مع قطع كامل لكل وسائل المواصلات والهاتف . وذلك بهدف منع أجهزة الإعلام والصحافة الأجنبية من دخولهما ومتابعة الأحداث الجارية فيهما . الأمر الذى يلقى بالانتفاضة فى هوة من التعتيم الإعلامى . كما يجرى فرض حصار الجوع ،

الذى يشمل الغذاء والدواء والماء والكهرباء والغاز وكل وسائل الحياة الممكنة ، بشكل دورى ، على العديد من المدن والقرى والمخيمات ، مثل بيتا وقباطيا ورام الله وغزة ونابلس وبيت ساحور والدهيشة وبلاطا الخ .. وذلك لفترات مختلفة تصل فى بعض الأحيان الى شهرين بصورة متصلة ليلا ونهارا .

وهكذا لم يعد فى جعبة القمع الاسرائيلى ، جديد ، يمكن أن يجربه فى محاولته لإجهاض الانتفاضة أو على الأقل كسر تصاعدها . وذلك على عكس الانتفاضة ، التى تكشف باستمرار عن قدرات وأسلحة جديدة .

لعل فى مقدمة هذه القدرات ، الطاقة الهائلة على تحمل وإمتصاص القمع الاسرائيلى وعقوباته الفردية والجماعية والأمنية والإقتصادية على مدى ثمانية اشهر دون انقطاع ، دون تعب أو كلل . وتصاعد خطوات الانتفاضة ، بدرجات محسوبة نحو الاضرابات العامة الشاملة والعصيان الجزئى التجريبى تمهيدا للعصيان الكلى . وتحويل السجون والمعتقلات الى مراكز لتربية الكوادر الجديدة سياسيا ونضاليا . واستغلال عقوبات العزل الاقليمية وحصارات الجوع فى تعميق قطع الروابط بين مركز سلطة الاحتلال فى اسرائيل ، وبين أرض وأهالى الضفة الغربية وغزة . وذلك بالاجهاز على قواعد وبنية الاجهزة الادارية للعدو ، واستبدالها بلجان وطنية وأجهزة فعالة . والانتقال من مستوى التنظيم العفوى لموجات ما سمى « **بجنرالات الحجارة** » الى مستوى التنظيم المدرب والذى تسيره خطط مرسومة ، من خلال ما أصبح يعرف باسم « **القوات الضاربة** » ، التى تمهد لها الطريق وتحدد نقاط تمركز قوات العدو ، « قوات الاستطلاع والطلائع » . يقول « دان شمرون » رئيس أركان حرب الجيش الاسرائيلى : « أن الانتفاضة تدفع الى الميدان كل يوم بقوات جديدة أكثر تنظيما فى الحركة والمناورة . فى حين أن جيش الدفاع الاسرائيلى بات يعانى ارتباكا شديدا فى عمليات تدريب وتأهيل الجنود نتيجة انهماكهم فى المقاومة اليومية للانتفاضة » .

وشرعت أجهزة القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ، التى لم تتمكن قوى الأمن الاسرائيلية من أن تقبض على رؤسائها وكوادرها الرئيسية ، تسدد ضربات مباشرة. تستخدم فى بعضها الاسلحة النارية والبيضاء ، الى عدد من الضباط والجنود الذين أصبحت اسماؤهم وصفاتهم تكون ما يعرف « **بالقائمة السوداء** » . حيث يسجل بها كل من يضبط منهم يرتكب أعمال تعذيب وحشية ضد المواطنين وخاصة الأطفال والنساء والشيوخ .

وأقدمت الانتفاضة على إشعال ، ما اسمته الصحف الاسرائيلية « **بحرب النيران** » . وتعنى اضرام النيران بآلاف الهكتارات من الغابات والمزارع الاسرائيلية سواء فى أرض ١٩٤٨ أو فى المستوطنات اليهودية فى غزة والضفة الغربية . وتدمير عدد من المصانع والمنشآت ووسائل المواصلات العامة والخاصة وتسميم أحواض تربية الاسماك والبط .

وبالحسابات الاقتصادية ، فانه يمكن القول بأن المستوى العام للمعيشة فى الضفة الغربية وغزة ، وهو أقل من نصف المستوى العام لمعيشة الاسرائيلى ، قد انخفض بحوالى ٣٥٪ مما كان عليه . بيد أن هذه الأرضية المنخفضة أو المتخلفة للحياة فى الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ ، كانت بطبيعتها مواتية لتقبل التضحيات والحرمان وتحمل الصعوبات والعقوبات الاقتصادية .

فى حين أن الاقتصاد الاسرائيلى ، شرع يدخل طور الأزمة المعقدة تحت ضربات الانتفاضة ، ابتداء من نجاحها الجزئى حينا والكامل حينا آخر فى حجب العمالة العربية الرخيصة عنه ، الى مقاطعة المنتجات الاسرائيلية والتى كانت الضفة الغربية وغزة ، هى السوق الثانية لها بعد سوق الولايات المتحدة . وتتباين تقديرات المسؤولين الاسرائيليين حول حجم الخسارة التى أصابت الاقتصاد ـ خلال الشهور الستة الأولى للانتفاضة ـ من سبعمائة الى تسعمائة مليون دولار . ويضيف « موشى نسيم » وزير المالية : إن الانتفاضة تكلف اسرائيل يوميا ثلاثة ملايين شيكل « الدولار = ١,٥ شيكل » .

وربما يكون اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل نفسه ، هو الأبلغ تعبيرا عن عقم وافلاس القمع الاسرائيلى واستنفاد طاقته فى مواجهة الانتفاضة . وذلك عندما أجاب فى ٢٩ يوليو ١٩٨٨ عن سؤال لصحيفة « هاآرتس » عما إذا كان لديه أسلحة أو خطط جديدة أكثر جدوى عما استخدم حتى اليوم ضد الانتفاضة ؟

قال : « لا توجد ضرورة للإدلاء بتفاصيل عما تنوى اسرائيل إتخاذه لا سيما وأن رجال الانتفاضة يقرءون الصحف . وانا لا أريد أن أقدم لهم افكارا » .

تحدد ميدان المعركة فى بداية « الزمن الانتفاضى » بين اسرائيل وبين الشعب الفلسطينى ، فى اطار خمسة آلاف كيلو متر مربع . وهى تشكل مساحة كل من الضفة وغزة . وظلت الأرض الفلسطينية الأخرى والبالغة مساحتها اثنين وعشرين ألف كيلو مترا مربعا ، وتكون ـ ما يعرف دوليا ـ باسم اسرائيل ، خارج نطاق

المعركة . ولكن منذ نهاية الشهر الأول للانتفاضة [لاحظ سرعة معدل الحركة فى الزمن الانتفاضى] راح كل طرف يبحث عن « عمقه » الممتد فى قلب الطرف الآخر ، ليوظفه كاحتياطى استراتيجى فى خدمة أهدافه .

تجسد عمق الانتفاضة فى الكتلة البشرية التى يبلغ تعدادها من سبعمائة وخمسين إلى ثمانمائة ألف فلسطينى يعيشون فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ ، ويحملون الجنسية الاسرائيلية ويطلق عليهم اصطلاح « عرب اسرائيل » . وقد تم التحام الانتفاضة بهذا العمق بجميع كياناته ومواقعه وأجياله . وذلك على الرغم من الخلافات الفكرية والسياسية والتنظيمية داخل هذه الكتلة القومية الواقعة تحت هيمنة القانون الاسرائيلى ، والناجمة عن محاولات المواءمة بين جذورها الوطنية الفلسطينية وبين « المواطنة الاسرائيلية » التى لا بديل متاحا لها ، سوى الهجرة أو اقتلاعها من أرض الوطن . وقد تبنت هذه الكتلة - دون قيد أو شرط - هدف الانتفاضة فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى غزة والضفة تحت قيادة منظمة التحرير . وجندت قواها - باشكال ووسائل مختلفة - للدعم المادى والسياسى للانتفاضة من جانب . وفضح أعمال القمع الاسرائيلى من جانب آخر . واستطاعت أن تجذب الى حركتها مجموعات متزايدة - وإن كانت لا تزال دون مستوى التأثير على صانع القرار الاسرائيلى - من القوى الديمقراطية اليهودية . ولم يشذ عن الانغماس فى حركة كتلة العمق الفلسطينى للانتفاضة ، « داخل اسرائيل » غير عناصر فردية محدودة للغاية مثل « أمل نصر الدين » عضو الكنيست عن الليكود وذلك من خلال عضويتة بحزب حيروت ، والذى اسقطه حزبه - رغم ذلك - من قائمة مرشحيه لانتخابات الكنيست الثانى عشر فى نوفمبر ١٩٨٨ . وكذلك بعض الضباط والجنود العاملين بحرس الحدود ، الذى يشارك قوات الاحتلال فى عمليات قمع الانتفاضة .

أما العمق الاسرائيلى ، فى أرض الانتفاضة ، فهو يتألف - فى الاساس - من المستوطنات المقامة فى الضفة الغربية وغزة . وتضم ما بين ثمانين الى ستين الفا من الاسرائيليين . وذلك بالإضافة الى الإدارات العسكرية والمدنية لسلطات الاحتلال ، التى تضم - بجانب الموظفين الاسرائيليين - موظفين فلسطينيين أيضا .

وكان المفروض أن تقوم هذه المستوطنات - كما هو مخطط لها - بدور قلاع الأمن والردع الثابتة ضد أى احتمالات حركة مضادة من جانب الشعب الفلسطينى . ومن أجل هذا سلحت - حتى اسنانها - بأحدث الأسلحة الشخصية والميدانية الخفيفة

والمتوسطة . بيد أنها سجلت عجزا واضحا فى أداء دورها إزاء الاعصار الشامل للانتفاضة ، الذى أمكن له - بين آن واخر - فرض حصار على كثير منها وتجميده عن الحركة ، فضلا عن احراق مزارعه وتدمير بعض منشآته . الأمر الذى القى على جيش الاحتلال مسئولية العمل على فك الحصار عنها وتخصيص قوات لحمايتها . وبالتالى تحولت هذه المستوطنات فى الواقع العملى - على حد تعبير كل من اسحق رابين وزير الدفاع ودان شمرون رئيس الاركان - الى « عبء ثقيل » على الجيش ، بدلا من أن تكون عونا وقوة مضافة فى المواجهة الشرسة مع الانتفاضة .

ولعل هذا هو ما دفع قادة هذه المستوطنات الى استئجار مجموعات من القتلة المحترفين للمافيا من الولايات المتحدة ، اختلفت المصادر الاسرائيلية فى تقدير أعدادهم بين ألف وألفى قاتل .

وتردد أن « ارييل شارون ومائير كاهانا زعيمى حزب كاخ » ، كانا من أنشط الوسطاء فى عقد هذه الصفقة لحساب المستوطنات . ويتولى هؤلاء القتلة قيادة وتنظيم حملات لميليشيات المستوطنين ضد عدد من القرى الفلسطينية المعزولة ، يعيثون فيها قتلا وتدميرا . غير أن الانتفاضة سرعان ما خصصت بعض قواتها الضاربة للتصدى لهذه الميليشيات ورد الصاع صاعين . وقد أفرخ هذا كله منذ نهاية الشهر الثالث للانتفاضة ظاهرة بداية هجرة المستوطنين لمستوطناتهم . وهناك ثلاثة أرقام مختلفة اعلنت فى داخل اسرائيل تحدد الحجم الذى وصلت اليه هذه الظاهرة ، حتى نهاية الشهر الثامن للانتفاضة . الرقم الأول يقدر عدد المهاجرين عن المستوطنات بثلاثة آلاف وخمسين أسرة . والرقم الثانى ، يؤكد أن المهاجرين بلغوا أحد عشر ألف مستوطن . فى حين يرتفع الرقم الثالث بالعدد ، الى تسعة عشر ألف مستوطن .

فى بداية الشهر الثالث للزمن الانتفاضى ، كتب « يوسى سريد » فى جريدة « هاآرتس » الصادرة بتاريخ الحادى عشر من فبراير ١٩٨٨ ، تحت عنوان « المستوطنات ثقب فى الرأس » يقول : « من السهل جدا أن نتصور ماذا كان سيجرى لمستوطنينا الأبطال لو أن جيش الدفاع انسحب من جوارهم لأربع وعشرين ساعة فقط . وتركهم يدافعون عن أنفسهم حسب التقاليد المعروفة عن حوما والمجدال ، عندها كانت ستسقط تبجحاتهم الأمنية سقوط سور اريحا .. » . وبعد أن يعدد فشل المستوطنات فشلا ذريعا فى القيام بدورها الأمنى ، فى كل من تجربة حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى تجربة اخلاء مستوطنات سيناء ، وفى مقدمتها مستوطنة ياميت تنفيذا

لاتفاقيات كامب ديفيد مع مصر عام ١٩٧٧ ، يقول : « والآن جاء - الاختبار الثالث - الذى يمثل الاخفاق الثالث على التوالى . فالعصيان المدنى فى الضفة والقطاع ، يعرى المستوطنات بكامل عجزها وتقصيرها وعدم جدواها . ويؤكد إنها عبء ثقيل جدا على كاهل الجيش ، وفى مسيرة الحماقة فى بلادنا طوال الأعوام العشرين الماضية ، لا شك ان المستوطنات تسير فى الطليعة من هذه المسيرة » .

وفى الثامن والعشرين من شهر مارس ١٩٨٨ ، يعرض « دانى روبنشتاين » لأوضاع المستوطنات فى مواجهة الانتفاضة ، فى مقال له بجريدة « دافار » فيقول : « تمر المستوطنات بشكل عام بضائقة خطيرة ، لانه فى ظل هذه الأحداث لا يوجد أى مستوطن جديد ينضم الى المستوطنين أو يقرر الحياة فى إحدى مستوطنات المناطق المحتلة .. بل أن الوضع أصبح أخطر من ذلك بكثير لا سيما وأن كثيراً من المستوطنين أخذوا يغادرون المستوطنات ويعلنون عدم استعدادهم للبقاء والعيش فيها .. وبصورة عامة السؤال المطروح هو : أى نوع من الحياة والمستقبل سيكون لهذه المستوطنات ، إذا كانت هذه الجماعات السكانية الواسعة من العرب الذين يحيطون بالمستوطنات يعادونها الى هذا الحد ؟ » .

وأخيرا يتحدث « نسيم زفيلى » رئيس فرع الاستيطان بالوكالة اليهودية عما يسمى « **بسقوط الوهم حول المستوطنات** » فيقول : « أن المستوطنات - فى قطاع غزة - تستخدم لهدف واحد هو الهدف الأمنى . بيد أن ذلك جرى فى اطار نظرية استراتيجية مشوشة تماما .. فقد نقلنا الى القطاع طوال اثنى عشر عاما عددا من اليهود أقل من عدد المواليد العرب مدة شهرين » !

يبقى مع تشقق العمود الفقرى للعمق الاسرائيلى فى أرض الانتفاضة ، أن لهذا العمق - رغم ذلك - بعض القواعد داخل الكتلة الفلسطينية . وتتمثل هذه القواعد فى عدة مئات من الموظفين فى البلديات والإدارات المدنية وأجهزة الشرطة التابعة لسلطات الاحتلال الذين يرفضون - حتى اليوم - الاستجابة الى نداءات القيادة الوطنية الموحدة الاستقالة من وظائفهم وإنهاء تعاونهم مع الاحتلال . صحيح أن هذه القواعد فى حالة حصار من قوى الانتفاضة ، إلا أنها تظل نقاط ارتكاز ، يمكن ان تنشط فى بعض المواقع الفلسطينية التى تصاب بسبب أو آخر - بحالة جزر - لمصلحة سلطة الاحتلال .

[٢]

حسابات « ربع الساعة الأخير »

مع نهاية الشهر الثامن وبداية الشهر التاسع [يوليو - اغسطس ١٩٨٨] للانتفاضة الفلسطينية كان « قانون التراكم الكمي والتحول الكيفي » قد احدث تغييرات جوهرية في الواقع الفلسطيني - الاسرائيلي المتشابك والملتهب بالصدام اليومي ، منذ ديسمبر ١٩٨٧ . وبالتالي في علاقات القوى بين الطرفين المتصارعين على الأرض . وفي المحيطين الاقليمي والدولي على السواء . وذلك على نحو لم يتوقع أي من الطرفين حدوثه ، في اطار هذه المسافة الزمنية المحدودة .

لعل قانون التراكم الكمي والتحول الكيفي ، هو من أهم القوانين العلمية التي اكتشفها وصاغها العقل الانساني ، لتفسير وتوجيه آليات الحركة والتغيير في الطبيعة والظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وبالتالي أصبح قانونا حاكما للحركة بمختلف صورها في العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية معا .

ويقضي هذا القانون بأنه عند نقطة معينة ، يطلق عليها«نقطة الطفرة»، من حدوث تراكم عددي من التغييرات المتلاحقة في مادة من مواد الطبيعة ، أو في مجتمع من المجتمعات الانسانية ، أو في حركة وطنية من حركات التحرر ضد الاستعمار ، تتحول هذه المادة أو المجتمع أو الحركة الوطنية الى « كيف جديد » أو حالة جديدة ، تملك فاعليات وخواص جديدة ، قادرة على التحرر من قوالبها القديمة ، وفرض ذاتها بأوضاع جديدة .

والنموذج التقليدي ، الذي يقدم دوما ، مثلا على فعل « قانون التراكم الكمي والتحول الكيفي » هو أن استمرار تراكم كميات الحرارة في « الماء » حتى تصل الى مائة درجة - وهي نقطة الطفرة - يؤدي الى تحول « الماء » من حالة السيولة الى حالة جديدة ، هي « البخار » .

وبتطبيق القانون على الظواهر الاجتماعية ، فان التراكم الكمى لعمليات المقاومة ، العفوية والمنظمة ، السلبية والايجابية ، ضد الظلم أو الاستبداد أو الاحتلال فى مجتمع ما ، يتحول بهذا المجتمع ـ عند نقطة معينة ـ الى وضع كيفى جديد . هو وضع الثورة الاجتماعية أو اسقاط الديكتاتورية أو انهاء الاحتلال وانتزاع الاستقلال الوطنى . ومع عملية التحول فى الزمن ، تظل تتخلق داخل الوضع خلال تشكله فى « كيف جديد » فاعليات وطاقات جديدة ، تمنحه القدرة على فرض نفسه ضد كثير من المعوقات الداخلية والخارجية معا ، والتى كان يتصور انها رسخت الى الابد . وبات من الصعب ـ ان لم يكن من المستحيل ـ تجاوزها والتغلب عليها .

واذا كان هذا القانون يتصف بالحتمية الموضوعية فيما يتعلق بالتغيير الكيفى الذى يتوالد من رحم التراكم الكمى ، إلا أن قضية الاستفادة من هذا التغيير ، فى لحظته التاريخية وترجمته ترجمة صحيحة ، مستخدمة اقصى ما يملكه من فاعليات ، دون ان تتجاوز ـ فى الوقت نفسه ـ قدراتها الواقعية ، تظل من اخطر مهام « الارادة الانسانية » التى تتعامل مع هذا القانون ، فى التطبيق . سواء أكان ذلك فى « معمل أبحاث » أم فى « مجتمع » أم فى « حركة تحرر وطنى » .

وتتطلب ـ بالتالى ـ من « العقل القيادى » على وجه التخصيص ، حسابات دقيقة فى توظيف فاعليات هذا « الكيف الجديد » لتحقيق هدف محدد ، غير متنافر مع معطيات الواقع الجديدة ويمكن تأمينه أيضا . ليس هذا ضرورة موضوعية لبناء « الكيف الجديد » وحسب . بل لقطع الطريق على احداث تراكمات كمية مضادة ، ترتد بالحالة الجديدة إلى الحالة القديمة أو ما يقاربها . وربما الى ما هو أسوأ منها . ذلك أن القانون عام وصارم . وهو اذا كان يعمل لمصلحتك ـ فى ظروف معينة ـ يعمل ايضا لمصلحة عدوك . اذا توافرت ظروف أخرى مضادة .

وقبيل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية ـ فى منتصف الاربعينات من هذا القرن ـ ظهر فى الفكر السياسى اصطلاح « **ربع الساعة الأخير** » وهو تعبير عن تلك المساحة الزمنية القصيرة الحساسة للغاية والمشحونة بالتعقيدات والاختيارات المتضاربة بشدة ، التى تفصل بين بداية تكون « الكيف الجديد » عند نقطة الطفرة ، وبين تنظيم وتأمين فرضه كأمر واقع فى حدود الفاعليات التى أطلقها .

فى « ربع الساعة الأخير » ، تصبح كل خطوة ـ مهما كانت صغيرة ـ ذات أهمية بالغة فى المحافظة على « الكيف الجديد » وتجسيده واقعيا التجسيد الصحيح وسط

انواء العواصف العاتية ، المرئية وغير المرئية ، وردود الفعل المتضاربة . ويغدو « العقل القيادى الانسانى » للحركة مطالبا - أكثر من أى وقت مضى - بحسم اختياراته فى الوقت المناسب وحشد قوة الجماهير حولها ، بحيث لا يفقد شيئا من الحجم الكلى الحقيقى للكيف الجديد . من ناحية ، ولا يتجاوز - من ناحية أخرى - حجمه وقدراته فى هذه اللحظة التاريخية ، فيقع فى هوة المغامرة ويعرض « الكيف الجديد » للضياع جزئيا أو كليا .

وربما يكون المثل الشعبى الدارج الذى يقول : « عصفور فى اليد ولا عشرة على الشجر » ، هو المعيار الصحيح والموضوعى للحركة الدقيقة خلال هذا الـ « ربع الساعة الأخير » . بتعبير آخر فرز « الواقع المادى » عن « الحلم المعنوى » مهما كانت مشروعيته ، وانتزاعه بقوة فى لحظة انضاجه التاريخية ، وقبل أن يحترق .

فى تاريخنا العربى الحديث ، تقفز الى الصدارة ، تجربة حركة التحرر الوطنى الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسى الاستيطانى الذى كان قد استقر وسيطر سيطرة كاملة على الجزائر ، والحقها بالسيادة الفرنسية لمدة مئة واثنين وثلاثين عاما متواصلة ، كنموذج لفعل « قانون التراكم الكمى والتحول الكيفى » فى وطننا العربى . فقد ظل التراكم الكمى للثورة الجزائرية ، بأعمالها العسكرية والسياسية - من خلال مؤسساتها ، المختلفة - يضغط على سلطات الاحتلال ويضيق حولها الخناق ، منذ نوفمبر ١٩٥٤ ، الى أن بلغ نقطة الطفرة ، بتفجر العنف الجماهيرى المدنى بالعاصمة الجزائرية فى أواخر عام ١٩٦٠ . وعندها شرع يتخلق « كيف جديد » مشحون بفاعليات انهاء الاحتلال واقامة الدولة الجزائرية المستقلة . ومنذ ذلك الوقت بدأ العد التنازلى للـ « ربع الساعة الأخير » . وتفتحت ابواب الجحيم . فى محاولة من سلطات الاحتلال بقيادة الجنرالات وعصابات المستوطنين الذين راحوا ، من خلال سلسلة من المجازر الرهيبة ضد المواطنين الجزائريين ، يعمدون الى تخريب الاتصالات التى كانت قد بدأت مع « الجنرال ديجول » فى باريس للوصول الى تسوية سياسية . ويمهدون لقطع الطريق على ترجمة « الكيف الجديد » فى الواقع . وتبديد الفرصة التاريخية ، بالاعداد لانقلاب فى الجزائر للاستيلاء على السلطة واسقاط قدرة وشرعية الجنرال شارل ديجول ، باعتباره رئيسا للجمهورية الفرنسية ، فى ابرام التسوية السياسية مع جبهة التحرير ، التى كانت الممثل الشرعى الوحيد للشعب الجزائرى ، والقيادة المركزية للحكومة المؤقتة .

ووجدت الثورة الجزائرية نفسها ، فى ربع الساعة الأخير ، غارقة فى لجة

ظروف بالغة التعقيد ، تحارب ، عسكريا وسياسيا ، على جبهتين متصارعتين لنفس العدو : جبهة الجنرالات والمستوطنين فى الداخل ، وجبهة « السلطة الفرنسية الام » فى باريس بزعامة ديجول ، الذى اشترط لابرام التسوية والاعتراف باستقلال الجزائر موافقة جبهة التحرير على ثلاثة شروط تنتقص من الاستقلال بصورة خطيرة هى : احتفاظ فرنسا ، لعدد من السنوات قابلة للتجديد ، بالسيادة والادارة الكاملة لكل من قاعدة المرسى الكبير البحرية ، ومنطقة التجارب النووية ومنشآتها بالصحراء . وكذلك تأمين استمرار وجود المستوطنين الفرنسيين والاوروبيين جميعا . والذى كان يزيد تعدادهم على مليون نسمة . (حوالى ٢٠٪ من السكان وقتذاك) وحماية مصالحهم الاقتصادية (حوالى ٦٥٪ من الثروة القومية) وامتيازاتهم . ومنحهم - بعد مرحلة انتقال - حق الحصول على جنسية الجمهورية الجزائرية المستقلة - اذا ارادوا - دون أى اعتراض . وذلك مع استمرار الاحتفاظ بجنسيتهم الاصلية .

وكان على الثورة ، أن تجرى حسابات دقيقة فى وقت قصير ومضغوط ومتفجر وان تحسم اختيارها ، وسط خلافات داخلية حول اتجاهين رئيسيين :

● اتجاه كان يرى الاستفادة من الصراعات الناشبة بين سلطة الاحتلال والمستوطنين فى الجزائر وبين حكومة ديجول فى باريس . وذلك بالاستمرار فى النضال المسلح والسياسى حتى انجاز شعار الثورة وهو الاستقلال الكامل دون أية قيودأو تنازلات عن شبر من أرض الوطن . خاصة وان حكومة باريس الشرعية تبدو ضعيفة ومعرضة للسقوط بسبب تمرد جنرالات الاحتلال الذين امتد نفوذهم الى جسد الجيش الفرنسى كله . الأمر الذى يجعلها غير قادرة على تنفيذ واحترام ما تتعهد به فى أية تسوية سياسية للصراع لن تتضمن - على أية حال - نتيجة الشروط الفرنسية ، الا استقلالا منقوصا ومقيدا . وبالتالى فليس هناك - تقريبا - ما تخسره حركة التحرر الجزائرية ، اذا رفضت التسوية وواصلت القتال حتى احراز الا استقلالاً الكامل والنهائى .

● الاتجاه الآخر - كان على العكس - يرى أن انتفاضة جماهير العاصمة جاءت تتويجا لمجمل النضال العسكرى والسياسى للشعب الجزائرى تحت قيادة جبهة التحرير . وتمثل بالتالى « نقلة كيفية » فى الصراع ضد الاستعمار الاستيطانى الفرنسى . وأنه من الخطأ التاريخى الفادح تجاهلها أو عدم استغلال ما أطلقته من فاعليات جديدة ، وافرزته من ظروف مواتية ، فى ترجمة مدلولاتها على أرض الواقع . وذلك بالاتفاق مع القوى الديمقراطية وحتى الوسطية المستنيرة ، فى الشعب الفرنسى والسلطة التى يمثلها ديجول ، على تسوية سياسية ، حتى بالشروط الديجولية

المجحفة . فمثل هذه التسوية - ككل تسوية سياسية فى التاريخ - ليست نقطة النهاية الابدية للصراع . وانما هى انتقال بطرفيه الى مستوى آخر له . يدخل ضمنه تكوين عامل جديد هو تناقضات التعايش والصراع ، فى ظروف ما بعد سقوط الاحتلال ومهمات استكمال وتأمين الاستقلال والسيادة الوطنية . وأن عدم الاقدام على مثل هذه الخطوة فى مثل هذه الفرصة يعنى - عمليا - رفض الانتقال بالثورة ومؤسساتها الى وضع افضل - سياسيا وعسكريا ، ماديا ومعنويا ، سواء بالنسبة لتحقيق الذات الوطنية أو بالنسبة لممارسة الصراع ، بوسائل وإمكانات اكثر فاعلية .

وانتهت الثورة بتنظيماتها ومؤسساتها المختلفة ، الى حسم اختيارها فى « ربع الساعة الأخير » بتبنى الخط الثانى . وهكذا قامت الدولة الجزائرية المستقلة ، مثقلة بالشروط الديجولية . غير أنه لم تمض شهور معدودة على قيام الدولة حتى كان جميع المستوطنين قد آثروا الهرب أو الهجرة من الجزائر . وجرفت حركة الأحداث . التى تولدت عن الاستقلال ، الشرطين الآخرين المتعلقين بقاعدة المرسى الكبير ومنطقة التجارب النووية فى الصحراء .

وتأكد - بالتالى - صحة الاختيار الجزائرى .

فى عام ١٩٨٨ - وضمن ظروف مختلفة زمنيا ومكانيا ، ربما تكون موضوعيا أكثر تعقيدا من ظروف الجزائر فى عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ ولكن يحكمها نفس قانون التراكم الكمى والتحولات الكيفية - تواجه الثورة الفلسطينية المعاصرة بعد مسيرة نضالية متواصلة على مدى ثلاثة وعشرين عاما ، قضية ومشاكل التعامل مع « كيف جديد » . هو وليد الانتفاضة الجماهيرية فى الأرض المحتلة ، التى اطلقت فاعليات جديدة قادرة - مادياً ومعنوياً - على انجاز الاستقلال الوطنى فى اطار جزء من أرض فلسطين . وذلك بجانب الوجود الاسرائيلى على الجزء الأكبر من الأرض .

الأمر الذى بدأ معه العد التنازلى - فى المساحة الزمنية المعروفة باسم ربع الساعة الأخير - للصراع المكثف حول هذا القدر المحدود من الاستقلال الوطنى (الواقع المادى) فوق هذه الرقعة المحدودة من أرض الوطن التاريخى ، العميق الجذور فى تراث ووجدان وأدبيات الشعب الفلسطينى وثورته (الحلم المعنوى المشروع) .

والقضية الفلسطينية - هنا - أصعب كثيرا مما كانت عليه القضية الجزائرية .

ولهذه الصعوبة وجوه متعددة .

لعل أهمها يتمثل ، فى أن الانتفاضة الجماهيرية ، وهى التغيير الكيفى الذى نتج

عن تراكم التغييرات الكمية للنضال الفلسطينى ، قد إطلق ـ من ناحية ـ قوى وفاعليات جديدة ذات طابع هجومى وبناء لقواعد السلطة الوطنية المستقلة داخل الأرض الفلسطينية ، لأول مرة . راحت تدفع باسرائيل وآليات قمعها ـ من ناحية أخرى ـ الى مأزق ذى أبعاد محلية واقليمية وعالمية عميقة ، لم يكن واردا قط ، ضمن احتمالاتها وتوقعاتها ، حتى الأكثر سوءا منها . ذلك أنه يضعها أمام الخيار بين حتمية الانسحاب وانكماش رقعتها والتنازل عن الحلم الصهيونى التاريخى الخاص باسرائيل الكبرى ، الأمر الذى يفجر ـ فى يقين الاغلبية ـ مخاطر محققة على استمرار وجود « اسرائيل الصغيرة » فى المدى المتوسط ، وبين المقامرة بكل شىء . خاصة بعد أن جاهر العسكريون الذين يواجهون الانتفاضة ، بأن ليس لديهم ـ فى الحال أو فى المستقبل ـ حل عسكرى لها . وأن على السياسيين أن يكفوا عن التعلق بسراب معجزة لن تأتى ، ومعنى ذلك أن الصدام مع المخاطر المحققة بات محتملا فى المدى القصير الراهن .

عبر عن ذلك ، بنبرة يأس واضحة . « الجنرال شارون » أحد قادة الليكود الذين ظلوا يبشرون ويعملون من أجل « اسرائيل الكبرى » وسحق الشعب الفلسطينى وقياداته أينما وجدت . وذلك حين قال : « سيأتى اليوم الذى نقف فيه فوق سطح السفارة الأمريكية فى اسرائيل ، وبأيدينا حقائب يد صغيرة بانتظار طائرات الهليكوبتر التى ستحملنا (كما وقع فى فيتنام عندما سقطت سايجون) » . وحتى لا يحدث ذلك فى وقت قريب تحت ضغط الانتفاضة ، فإن « شارون » يفاجىء انصاره ورجاله الذين درجوا على وصفه « بملك اسرائيل الكبرى » باقتراح احياء مشروع « ايجال آلون » عضو قيادة حزب العمل الراحل ، والمبادرة الى تنفيذه فورا من جانب واحد . ومشروع آلون ، الذى كان شارون يتهمه بأنه مشروع الجبناء المستسلمين ، يقضى بالانسحاب من غزة والمناطق الكثيفة السكان فى الضفة الغربية ، بعد ضم ما يسميه بالمناطق الأمنية الاستراتيجية منها إلى اسرائيل .

وقد علق يوئيل ماركوس ، فى صحيفة « هاآرتس » (يونيو ١٩٨٨) على هذا الموقف بقوله « حين نسمع الوزير أريبل شارون يقول ذلك ، فانه لم يتبق أمامنا إلا أن نتحسر ونبكى الأيام التى يتساقط فيها الأبطال وينهارون » .

ما وصل اليه « اليأس الشارونى » هو علامة لا تخطىء على ما افرزه « الكيف الجديد » للانتفاضة من واقع مادى وفاعليات جديدة .

بيد أن ذلك اذا كان يضع الثورة الفلسطينية ـ اليوم ولمدة محدودة ـ أمام عملية انجاز لكسب ناجح على « مقاس الانتفاضة وفاعليتها الجديدة » ، وليس على مقاس « ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وهدفها الاستراتيجى » . فإن العدو ـ رغم علامات

اليأس والاجهاد النسبية التى بدت عليه ، يواصل - وهو يتميز بالخبرة الصهيونية الفذة فى استغلال تراكم المكاسب الجزئية لصالحه منذ بداية القرن العشرين - الفعل والضغط دون هوادة ، من أجل استعادة السيطرة على حركة قانون « التراكم الكمى والتحول الكيفى » التى تتجه ضده . وبالتالى العمل على تبديد « الزمن الانتفاضى » ومتغيراته ومستجداته ، وما يطبعه على طرفى الصراع من بصمات سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية ، تصب فى خدمة الاستقلال الفلسطينى ، من خلال دولة على جزء من الأرض .

فى هذا الاطار ، نلحظ تصاعد عمليات الاغتيال الارهابى لعدد من قيادات وكوادر الثورة الرئيسيين ، والتى بلغت قمتها باغتيال المناضل أبو جهاد الذى كان يتولى مسئولية « الأرض المحتلة » فى كل من « فتح » ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فى منتصف ابريل ١٩٨٨ . وذلك ضمن خطة لاغتيال جميع قيادات الثورة التاريخيين وعلى رأسهم ياسر عرفات ، الذى فشلت محاولة اغتياله عدة مرات ، كان اخرها الغارة على مقر منظمة التحرير وبيته فى ضواحى العاصمة التونسية عام ١٩٨٥ .

كذلك نلحظ ، خطة العدو فى الوصول بسياسة القمع والقبضة الحديدية الى أقصى مدى ، تصاعدت اليه سلطة احتلال فى التاريخ الحديث على الاطلاق ، تجاه حركة جماهيرية للعنف المدنى . تبدأ من القتل العشوائى ودفن المواطنين أحياء وفرض حصار الجوع الكاسر والظلمة الاعلامية شبه الكاملة وتقييد الحركة والانتقالات وفرض الاتاوات المالية الباهظة الى سجن عشرات الآلاف من الحركيين والكوادر والمواطنين المشاركين فى الانتفاضة . وذلك الى الدرجة التى باتت فيها اسرائيل أكبر سجن عرفه التاريخ الانسانى ، وذلك بقياس مجموع المعتقلين والمسجونين تحت التعذيب الى تعداد السكان الكلى ، فلسطينيين واسرائيليين معا .

ونلحظ - اخيرا وليس آخرا - مبادرة اسرائيل الى استغلال طابع المباغتة فى القرار الاردنى بفك الارتباط القانونى والادارى بين الضفة الشرقية والضفة الغربية لنهر الاردن ، وما نتج عنه من سلبيات عملية مؤقتة ، على الرغم من ايجابياته التى تعد انتصارا مباشرا للانتفاضة . وذلك فى محاولة لاغلاق طوق حديدى محكم حول الانتفاضة وقيادتها الوطنية الموحدة ، وتحطيم كل الجسور بينها وبين القيادة المركزية لمنظمة التحرير .

ولا يخفى ان الهدف من وراء هذا كله ، هو الايقاع بالانتفاضة - جماهيرا وقيادة ميدانية ومركزية - فى هوة دائرة مفرغة من الحركة غير المجدية سياسيا ، التى

لا تلبث مع سجنها فى حركة محلك سر ، ان تتحلل ذاتيا مع الزمن الاسرائيلى المضاد . وبذلك يتغير اتجاه قانون التراكم الكمى والتحول الكيفى ، ويتصدع الكيف الفلسطينى الجديد ، قبل تجسيده وتأمينه واقعيا .

من هنا لانستطيع ان نغفل أن نقطة الصراع الراهنة بين اسرائيل الواعية تماما بابعاد اللحظة الراهنة والتى تبدو على قدر ملحوظ من التفكك ـ جماهيرا وقيادة ـ وبين الشعب الفلسطينى الذى يبدو ـ على العكس ـ قد حقق قدرا ملحوظا وغير مسبوق من التوحد ، جماهيرا وقيادة ، باتت متراصة حول مصير « الكيف الفلسطينى الجديد » الذى انبثق عن تراكم احداث الانتفاضة .

وهكذا فإن الشعب الفلسطينى لايزال قادرا على احتواء ما يواجهه من سلبيات عضوية أو اقليمية أو دولية . وربما تجميدها لمرحلة لن تطول ، اذا لم يبادر الى حسم صراع مسألة « الكيف الجديد » لصالحه . من أمثلة هذه السلبيات نزوع بعض الاتجاهات الاسلامية ـ وهى غير جماعات الجهاد الاسلامى الملتزمة ـ للاستقلال بحركتها ، تحت اسم « حماس » ، عن جموع الشعب تحت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة . وعدم فاعلية العمق العربى ، بالحد الادنى المطلوب ، سواء على مستوى النظم أو مستوى الحركة الشعبية وتنظيماتها الوطنية ، المقيدة بدرجات مختلفة فى بلادها . واقدام بعض النظم على ضرب الانتفاضة فى صفوفها الخلفية عند المخيمات . وكذلك استمرار قوة العمل المشترك المضاد للتحالف الامريكى الاسرائيلى ، وان كانت تنهض ـ فى مواجهتها ـ ولو بدرجة محدودة ولكن متصاعدة ـ كوابح التوافق النووى الجديد بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى . والتى تتجه باضطراد منظور الى ما بات يسمى بتسويات القرن العشرين للمنازعات الاقليمية الساخنة ، على اساس « الحل الوسط » الذى يضمن ـ على الاقل ـ لكل طرف فى هذه المنازعات ـ جزءا من الحقوق التى يدعيها قبل الاطراف الاخرى .

وفى المقابل ، فان اسرائيل ، تجد صعوبة حقيقية فى علاج ما أحدثه تراكم اعمال الانتفاضة من شروخ فى بنيانها السياسى ـ العسكرى ـ الاجتماعى ـ الفكرى . وما نتج عن ذلك كله من سلبيات عضوية واقليمية ودولية . من ذلك ـ على سبيل المثال ـ انهيار روحية وامكانات بناء « اسرائيل الكبرى » . يقول « يوئيل ماركوس » فى مقال له بجريدة « هاآرتس » فى العشرين من يونيو ١٩٨٨ ، « ان ما حدث الآن يقنع انصار أرض اسرائيل الكاملة بأنه ليست هناك أية مقومات لتحقيق احلامهم لأن الواقع يشهد تنفيذ خطة تقسيم لا بد من الوصول اليها فى نهاية الأمر » .

كذلك سقوط أوهام « الخيار الاردنى » الذى ظل يبحث دون جدوى عن ذلك

« الفلسطينى المتأردن » كمفتاح له . أو « خيار الحكم الذاتى » الذى اخفق بدوره عن اصطناع « فلسطينى مدجن اسرائيليا وامريكيا وربما عربيا » يكون مفتاحا له . ولم يعد فى الساحة واقعا وممكنا ، فى لحظة « الكيف الفلسطينى » الا « الخيار الفلسطينى » الذى يمسك بمفتاحه « الفلسطينى - الفلسطينى » .

أيضا رجحان الصورة الحقيقية لاسرائيل كاستعمار استيطانى عنصرى ، التى نجحت فى اخفائها تحت صورة زائفة « لواحة الديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب » فى عقل ووجدان الرأى العام الاوروبى والامريكى بالذات . وكذلك بعض قطاعات هامة من الرأى العام اليهودى خارج اسرائيل .

والمفارقة الخطيرة ، فى هذه الصعوبة الراهنة ان القوة الاسرائيلية العسكرية رغم تفوقها الساحق ، كشفت عن عقمها فى مواجهة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية . ويرجع ذلك الى أنها أوهمت نفسها بأنه لا وجود لشعب فلسطينى . وبالتالى لا وجود لخطره فى الحال أو المستقبل . وعلى هذا الاساس فانها بنت قوتها العسكرية واستراتيجيتها على اساس ما اعتبرته الخطر الحقيقى ، القائم والمحتمل ، وهو النظم العربية وجيوشها . ولذلك عندما تحرك الشعب الفلسطينى بانتفاضته ، لم تسعفها قوتها ، رغم آلياتها الحديثة الرهيبة . خاصة وأن الانتفاضة فجرت قوة « كل الجماهير » ذات الطاقة التى لا تنفد . ويسلحها قمع العدو نفسه دوما بالذخيرة المادية والمعنوية ، لمواصلة الطريق والحركة ضمن اشكال وصياغات مرنة تتكيف مع الظروف مهما كانت قسوتها . وتستخدم فى خطابها السياسى الى الجميع لغة حضارية متزنة تتسم بالمصداقية محليا واقليميا وعالميا .

وهكذا عند عبور الانتفاضة من شهرها الثامن الى شهرها التاسع فى أغسطس ١٩٨٨ ، كان قد بدأ - لأول مرة فى التاريخ - عملية تبادل فى المواقع التى استقرت منذ الاربعينات ، بين اسرائيل والشعب الفلسطينى ومنظمة تحريره ، فى الصراع . بمعنى ان اسرائيل شرعت تحل محل الطرف العربى ، من حيث انها اصبحت اكثر ضجيجا وانفعالا وتهديدا بالحرب فى شعاراتها وخطابها السياسى ، فى حين أن « فعلها » بات ضعيفا وفاقدا لقوة التأثير والقدرة على الانجاز . أما الشعب الفلسطينى بانتفاضته فقد اخذ يحل محل الطرف الاسرائيلى من حيث انه صار اكثر هدوءا ورزانة عقلية ومسئولية ، فى شعاراته وخطابه السياسى . فى حين أن « فعله » أمسى قويا ومنشئا لوقائع جديدة ومتقدمة على الأرض .

يشير « دان مرجليت » فى مقاله بصحيفة « هاآرتس » بتاريخ السابع والعشرين من يونيو ١٩٨٨ ، الى هذه الحقيقة الجديدة بقوله « فى هذا العام ١٩٨٨ فانهم ربما

لا يزالون يرددون ويتحدثون عن انتصار اسرائيل الذى لن يخيب أبداً . وكذلك ما اعتاد شارون قوله ، عن القافلة تسير والكلاب تنبح ، ولكن الحقيقة أن هذا كله لم يعد أكثر من ذكريات وعبارات طنانة فقدت معناها . بل أنه حتى آية التوارة التى تقول : (لا تنظر الى عبيد يعقوب) لم تعد ذلك الأسمنت الذى يستخدم فى بناء اسرائيل » .

ويقول ياسر عرفات ـ فى حديث خاص مع كاتب هذه السطور جرى معه فى بغداد فى مايو ١٩٨٨ : « أن سيزيف الفلسطينى ظل يحمل صخرة دولته المستقلة ويصعد بها الى قمة من قمم جبل الصراع (فى مقارنة مع اسطورة سيزيف الاغريقية) على مدى السنوات الممتدة منذ عام ١٩٧٤ . وفى كل مرة كان يقترب بها من القمة ، تتجمع ضده الأعاصير والمؤامرات من كل صوب ، وتسقطه بصخرته الى السفح ، ليعاود من جديد ، فى هذه المرة تسلح سيزيف الفلسطينى بانتفاضته ضد كل الاعاصير والمؤامرات . وقدمه الأولى وطئت بالفعل سطح قمة الدولة الفلسطينية من جبل الصراع . وهو مصر وقادر ـ اليوم ـ على التشبث بهذه القمة واقامة دولته . وهذا هو جوهر مسئوليتنا الراهنة » .

الواقع أن هذه البداية لعملية تبادل المواقع بين طرفى الصراع الرئيسيين ، هى النقطة الحرجة والفاصلة ، فى ربع الساعة الأخير ، لحرب الانتفاضة مع قوة الاحتلال الاسرائيلى . ومن هنا تواجه منظمة التحرير السؤال التاريخى المفعم بمشاعر متناقضة يتداخل فيها الألم مع الأمل ، باختيارات عديدة . هل يجرى حصاد ما افرزه « الكيف الجديد » للانتفاضة ، رغم أن هذا الحصاد أصغر حجما من « الحلم الوطنى الفلسطينى » الذى تفجرت الثورة من اجل تحقيقه . أم أن جنى هذا الحصاد ، يقتل هذا الحلم ؟

الجواب على هذا السؤال ـ استنادا الى خبرات الثورات فى التاريخ القديم والحديث ـ يختلف فى الحقيقة ، باختلاف الطبيعة الذاتية لنوعية القيادة ذات التأثير الأكبر على توجيه المسار .

والثورات ـ تعرف دوما ـ وخاصة فى مستوى القيادة نوعين من القادة . والاثنان لا شك فى اخلاصهما العميق للثورة واهدافها الاستراتيجية . لكنهما يختلفان فى مناهج وتكتيكات التعامل مع الزمن فى حركته الديناميكية ، وما يطرحه من متغيرات ومستجدات على مختلف الأصعدة . وأن هذا الزمن بمتغيراته ومستجداته ، كما يلعب لصالح الثورة ، يلعب أيضا لصالح العدو ضد الثورة اذا لم تنجح الثورة فى شحنه بانجازاتها قبل أن ينفد .

النوع الأول ، من القادة ، هو ما أصطلح على تسميته « **بالثورى المثالى** » الذى لا يؤمن بجدوى تحقيق مكاسب جزئية ضد العدو ، والدخول معه فى مفاوضات أو محادثات أو تسويات من أجل تأمينها . أن ذلك النهج - فى تقديره - يضعف من قوة اندفاع الثورة . وقد يصيبها بالاسترخاء وربما بالانقسام ، فى الوقت الذى يمنح العدو شرعية ما من طرف الثورة . وأنه لا مناص - بالتالى - من استمرار الثورة حتى تحقق هدفها الاستراتيجى ، بالكسب الكامل . وهذا الاستمرار - هو وحده - الذى يطوع الزمن ومتغيراته ، ومستجداته لصالح الثورة ضد العدو ، فى المدى البعيد .

أما النوع الثانى - من القادة - فهو ما اصطلح على تسميته « **بالثورى الواقعى** » والذى ينطلق من ان فكر الثورة ومبادئها وأهدافها ، تولد وتختمر فى رؤوس ووجدان الثوار . بيد أنها تظل مجردة لا تتجاوز القيمة النظرية ، اذا لم تجر ممارستها واختبارها مع الجماهير التى تضيف اليها بخبراتها وانجازاتها باستمرار ، فى الواقع . وانه على الثورة الا تتعفف عن تبنى أى انجاز أو كسب صغير ، تعتقد الجماهير فى أهميته وجدواه . وتعمل - بالتالى - على تجسيده ، كلما كان الزمن ومتغيراته ومستجداته ناضجا لذلك ، دون ما خشية من حدوث اتصال أو مفاوضات أو تسويات ما ، مع العدو . ذلك أن الصراع مع العدو ، ليس مباراة فى الملاكمة أو المصارعة تجرى أمام متفرجين فى زمن محدود ، ويتم الانتصار فيها لأى منهما بالضربة القاضية أو بالنقط . وانما هو صراع جدلى تاريخى . والجدل التاريخى هنا يعنى عمليات متتابعة من الكر والفر والانفصال والتداخل ، فى اطار زمنى لا توقيت محدد له سلفا ، مشحون بالمتغيرات والمستجدات المتوقعة أو المفاجئة . والانتصار فى هذا الصراع ، لا يجدى بأسلوب الضربة القاضية أو النقط وانما بمقدار ما يظل يتراكم ، فى زمن الصراع - لدى الثورة أو لدى العدو - من مكاسب جزئية فى أرض الواقع حتى يصل التراكم عند طرف ما حد التطابق - عبر مراحل متلاحقة - مع حلمه الوطنى ، فى مناخ اقليمى ودولى ملائم .

وفى العادة ، طبقا للتجربة التاريخية أيضا ، فإنه كلما تعاظمت أحجام ومسئوليات معينة فى جسد الثورة وحركتها - بالقياس الى غيرها - كانت قيادتها تنحو نحو « الثورية الواقعية » . فى حين أن القيادة الثورية المثالية ، تكون - فى الواقع - محدودة الحجم والمسئولية . ولهذا فانها - عمليا - لا تكون صاحبة القرار . وربما تجاهر بتبرئة نفسها منه عند صدوره . ولكنها ما تلبث أن تعود - بحكم طبيعتها الثورية - وتتعامل مع نتائجه الواقعية بعد فترة ترقب وتأمل لموقف الجماهير ، التى لا تستطيع الانفصال عنها فى النهاية ، بمعنى أنها ليست صاحبة الخطوة الأولى .

تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة ، لا يشذ عن هذه القاعدة . حكمت « الثورة المثالية » فكر وحركة الجميع منذ عام ١٩٦٥ . ولكن مع خوض غمار الواقع وتعقيداته واقتحام عامل التأثير والتأثر المتبادل بين النظرية الثورية والعمل الثورى ، بدأ يحدث تمايز بين « الثوريين المثاليين » وبين « الثوريين الواقعيين » . وتبلور فى شكل واضح عام ١٩٧٤ حول ما عرف باسم البرنامج المرحلى للثورة الخاص باقامة السلطة الوطنية (الدولة المستقلة) فوق أية أرض تتحرر من فلسطين . فقد اعتبر المثاليون ، وهم اقلية ذات تنظيمات محدودة الحجم نسبيا ، البرنامج المرحلى ، خيانة للثورة وهدفها الاستراتيجى وحلمها الوطنى . فى حين تبنى الواقعيون ، وهم الأغلبية ذات التنظيمات الكبيرة والقوية على الارض ، البرنامج المرحلى على أساس أنه يشكل امكانية قابلة للتحقيق ، تؤكد للجماهير الفلسطينية قدرتها على الانجاز وتشحنها ، وقد باتت بذلك فى موقع افضل ، بقوة أكبر على مواصلة الطريق نحو « الحلم الوطنى » .

ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية ، اقرت البرنامج المرحلى . واعتبرت اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من فلسطين ، هى الهدف الوطنى العاجل الذى تركز عليه جهودها ونضالها ، الا أنه ظل شعارا مرفوعا دون آليات حركية ، لوضعه موضع التنفيذ الفعلى . ذلك أن القيادة ظلت تحت ضغوط رهيبة ، استخدمت فيها التصفيات الجسدية ، والانشقاقات والتشهير السياسى والاخلاقى ، الى الدرجة التى بات الوضع فيه مجمدا والجهد كله منصرفا الى حماية وجود الثورة ووحدتها . وظل الأمر على هذا النحو ، حتى الصدام المروع للثورة مع جحافل الجيش الاسرائيلى فى غزوها للبنان عام ١٩٨٢ . والذى أدى الى اخراج الثورة من لبنان ونفيها عن حدود التماس مع اسرائيل فى لبنان والاردن وسوريا ومصر . وباتت تعانى اخطر « حصار عربى هجومى » فى تاريخها . وكان عليها أن تعيد بناء مؤسساتها من جديد وذلك على نحو أكثر فاعلية من ناحية ، وداخل أرض الوطن المحتل فى الاساس وقفزا على الحصار ، من ناحية أخرى . من هنا عاد مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة ، يكتسب أهمية قصوى . وبالتالى ، اصبح من المهام الاساسية للقيادة ، منذ الخروج من بيروت عام ١٩٨٢ ، زرع وتنظيم القواعد الجنينية لهذه الدولة فى الأرض المحتلة . واعداد الكوادر اللازمة لها . من الوزير الى شرطى المرور . وقد انطلقت الانتفاضة فى ديسمبر ١٩٨٧ ، من هذه القواعد وكوادرها ، لتلتحم بالجماهير ، فتحدث « التغيير الكيفى الفلسطينى » بديناميكيته ، الخلاقة مركزة هدفها على بناء الدولة الفلسطينية المستقلة فى الضفة الغربية وغزة ، على الاقل ،

دون أن تتجاوز ذلك إلى تدمير أو اقتلاع اسرائيل . بل اقامة الدولة فى « تحد مجاور » لها .

هذا الموقف المحدد للانتفاضة حسم معارضة الثوريين المثاليين من مسألة الدولة المستقلة . وبالتالى بات هناك توحد فى هذه النقطة المركزية بين كل التنظيمات التى تضمها منظمة التحرير . بيد أنه ظل هناك خلاف ـ وإن كان بدرجة أقل ـ حول الادوات العملية المطلوبة لبناء الدولة المستقلة ، وحشد الاعتراف الدولى بها وتوفير الضمانات لها من خلال أعمال المؤتمر الدولى ، الذى التقى عليه من ناحية المبدأ ، الوفاق الأمريكى السوفيتى ، وما يتطلبه هذا كله من مناورات سياسية ، لا تستطيع منظمة التحرير بحكم طبيعة تكوينها القيام به . أو لعله من غير المفيد عدم تعريضها له . ومن هنا نبتت فكرة « تكوين حكومة فلسطينية مؤقتة » للقيام بهذا الدور .

ومرة أخرى تتدخل الانتفاضة بثقلها لتحسم الموقف بين المثاليين وبين الواقعيين فى القيادة ، لصالح الآخرين بزعامة ياسر عرفات . والظاهرة الايجابية ـ هنا ـ هو ذلك التداخل العضوى ، بين القيادة الميدانية للانتفاضة وبين القيادة المركزية لمنظمة التحرير ، والذى اصبح يشكل مركز الثقل فى القرار الفلسطينى .

كان التخطيط ، كما اعلن ياسر عرفات ، ان تتصاعد الانتفاضة الى مرحلة العصيان المدنى الشامل ، على بداية عام ١٩٨٩ . وتنتهى باقامة الدولة المستقلة التى تكون قواعدها واجهزتها وكوادرها قد استكملت .

ولكن ديناميكية الانتفاضة ، وما افرزته من ردود فعل فى اسرائيل وفى الأردن والوطن العربى والعالم . وخاصة بعد قرار الملك حسين المباغت بفك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية ، أحدث ضغوطا على الوقت والتخطيط الفلسطينيين ، الى الدرجة التى بات معها من الضرورى التعجيل بالحركة والقرار ، بمعايير دقيقة . وتكونت مجموعة من اللجان السياسية والقانونية لدراسة صياغات الحركة المقترحة ومشروعات التوصيات بقرارات ، التى تقدم الى المجلس الوطنى الفلسطينى (البرلمان) الذى تم الاتفاق ، فى الساحة الفلسطينية ، على دعوته إلى عقد دورة طارئة فى أقرب وقت ممكن ، لمناقشتها واصدارها . وذلك مع تخويل اللجنة التنفيذية للمنظمة برئاسة عرفات ، التحرك المكثف فى كل من الساحتين العربية والدولية للتمهيد والتحضير لإعلان الاستقلال ، عند انعقاد المجلس الوطنى .

وهكذا دخلت الانتفاضة بقيادتها الميدانية والمركزية ، مع بدايات الشهر العاشر لحركة العنف المدنى الجماهيرى فى الأرض المحتلة (سبتمبر ١٩٨٨) ، المرحلة الصعبة للحسابات الدقيقة للكيف الفلسطينى الجديد ، فى ربع الساعة الأخير .

يتجه التفكير الغالب - فى الثورة الفلسطينية فى ضوء الانتفاضة وإرادة جماهيرها فى الأرض المحتلة - إلى التمييز بين ما يسمى « **بالشرعية التاريخية** » وبين « **الشرعية الدولية** » .

والمقصود هنا « بالشرعية التاريخية » هو حق « كل الشعب الفلسطينى فى كل وطنه » . وهى بذلك تتصادم جذريا مع ما يدعيه المشروع الصهيونى من « شرعية تاريخية » مضادة ، تقوم على « حق كل يهود العالم فى كل أرض إرث اسرائيل » ، التى تشمل حسب التخطيط كل فلسطين ، بالاضافة إلى أجزاء أخرى من الوطن العربى .

هذه « الشرعية التاريخية » ، بوجهيها ، هى المضمون الثابت للصراع العربى الاسرائيلى **من ناحية** . وهى من ناحية أخرى ، الجوهر العميق للثورة الفلسطينية وشعبها ومنظمتها . ولا يملك أحد - كائنا من كان - أن يتنازل عنها جزئيا أو كليا . أو أن يجمد النضال بشأنها بوسائل وأساليبه مختلفة ومتجددة بتجدد الظروف الذاتية والموضوعية .

غير أن « الشرعية التاريخية » ، لا تنفى وجود « الشرعية الدولية » ، فى المسار النضالى العام . ويعنى بهذه الشرعية الأخيرة ، مجموعة القواعد والأحكام والقرارات الصادرة عن الهيئات الدولية - تحت مظلة القانون الدولى - فى مرحلة زمنية تاريخية . وذلك فى مجال تصدى هذه الهيئات الدولية لوقائع نزاع اقليمى يتصل بمهام الحرب والسلام فى العالم ، ويقع ضمن حدود هذه المرحلة الزمنية المحددة . وبالتالى فإن الشرعية الدولية - هى بالدقة - مجموعة الأسس والقواعد التى تتضمن الوصول - دوليا - الى تسوية سياسية للصراع الاقليمى فى الزمن المحدد ، بين أطرافها .

وبالتالى ، اذا كانت الشرعية التاريخية ، ثابتة لا تتغير ، لأنها شرعية التاريخ ، فإن « الشرعية الدولية » ليست دائمة أو غير قابلة للتغيير ، لأنها بطبيعتها شرعية لحظة معينة من لحظات التاريخ وحسب . ومع كل تحول فى علاقات القوى

للصراع ، وما يطرحه هذا التحول من مستجدات ومتغيرات ، فى الظروف المحلية والاقليمية والدولية ، وفى أطراف الصراع ، يحدث تغيير فى قواعد وأحكام وقرارات الشرعية الدولية ، فى خصوص ذات الصراع عند لحظة أخرى مختلفة من لحظات التاريخ .

هذا التمييز الدقيق بين « الشرعية التاريخية » وبين « الشرعية الدولية » ، والذى لا يصادر أى منهما لحساب الأخرى حتى يحدث التطابق بينهما فى نهاية المطاف ، كان دائما المنهاج الذى حكم حركة أطراف كل صراع هام فى عالمنا . وبقدر ما يستطيع كل طرف ـ سواء أكان طرف قوة التحرير الوطنى أو طرف قوة الاحتلال ـ أن يستخدم بوعى ومهارة ذلك المنهاج فى الواقع ، بقدر ما يحقق من انجازات لحساب حركته على المدى القصير والمتوسط والبعيد معا .

فى صراع الشعب الفيتنامى مع الامبريالية الفرنسية ثم الامريكية ، حرصت حركة التحرير الفيتنامية ، بوعى ومهارة فائقتين ، على التمييز بين « الشرعية التاريخية » الثابتة وبين « الشرعية الدولية » المتغيرة ، عند كل لحظة تاريخية معينه فى مسار الصراع .

ظلت الثورة الفيتنامية ـ دائما ـ على ولاء لشرعيتها التاريخية ، لكنها ـ فى نفس الوقت ـ استخدمت بذكاء « الشرعية الدولية » ، فى لحظة الخمسينات بعد الحرب العالمية الثانية . وقبلت بالدولة الفيتنامية المستقلة على جزء من أرض الوطن (الشمال) . ولم يمنعها من أن تواصل نضالها ـ عبر شرعيات دولية متعددة ومتعاقبة ـ حتى حققت شرعيتها التاريخية فى السبعينيات .

فى الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، منذ تفجر بأبعاده الخطيرة فى أواخر الأربعينات من القرن العشرين ، بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تواجدت نفس الاشكالية بين الشرعية التاريخية وبين الشرعية الدولية .

كيف ؟

ظلت قوة الطرف الصهيونى ، متمسكة بشرعيتها التاريخية فى بناء اسرائيل الكبرى التى تشكل كل فلسطين ، وأجزاء أخرى من الوطن العربى . ولكنها ـ مع ذلك ـ عمدت الى استخدام « الشرعية الدولية » ، والتى تجسدت فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر فى نوفمبر عام ١٩٤٧ ـ وهو المعروف باسم قرار تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية ـ فى اقامة اسرائيل على جزء فقط

من فلسطين . رغم أن شرعيتها التاريخية تقوم على أساس أن كل فلسطين هى « ارث اسرائيل » . وبقيت تواصل حركتها ـ بدأب ـ نحو تحقيق ما تدعيه من شرعية تاريخية ، حتى تمكنت بالفعل من أن تسيطر باحتلالها على كل فلسطين .

فى حين لم يستطع الشعب الفلسطينى ، تحت قيادته فى الاربعينات والتى كانت تمثلها الهيئة العربية العليا ، وفى ظل الوعود العربية بالعمل على طرد الصهاينة بالقوة من فلسطين ، أن يمارس عملية التمييز بين الشرعية التاريخية وبين الشرعية الدولية ، فى الحركة . بل وصل الأمر إلى حد اعتبار التعامل مع الشرعية الدولية تنازلاً عن الشرعية التاريخية وخيانة لها . وبالتالى وضع الشرعية الدولية ـ ميكانيكيا ـ فى موضع النفى القاطع للشرعية التاريخية . وربما يكون قد ساعد على ذلك ردود الفعل التى نجمت عن بعض أطروحات البعض من العرب . ليس فقط من جانب القوى التقليدية الاقطاعية الحاكمة ـ وقتذاك ـ والتى راهنت على مناصرة القوى الاستعمارية الكبرى وخاصة بريطانيا للحق العربى . وانما أيضا من جانب تيارات فى صفوف الحركة التقدمية العربية الوليدة والمحدودة الخبرة فى ذلك الحين . حيث كان بعضها يجاهر بالدعوة إلى اسقاط الشرعية التاريخية تماما والتعامل مع الشرعية الدولية ـ وقتذاك ـ وهى تقسيم الوطن ، باعتبار أنه التسوية الحاسمة والنهائية للصراع العربى الاسرائيلى . وكانت الصهيونية ـ عند بعض آخر ـ تعبيرا عن حركة تحرر وطنى مشروعة للشعب اليهودى المطارد . وعند بعض ثالث ، كان مفتاح حل الصراع هو وحدة كل من الطبقتين العاملتين اليهودية والعربية ضد الطبقات الاقطاعية والرأسمالية الرجعية اليهودية والعربية ، المتعاونة مع الاستعمار . وأن على الجماهير العربية ـ فى هذا الصراع ـ أن تتجاوز النوازع الوطنية والقومية الضيقة الأفق .

من هنا جاء الرفض الوطنى ، الفلسطينى والعربى ، والذى اتخذ أبعادا شعبية ، « للشرعية الدولية » أو محاولة الاستفادة منها دون التنازل عن الشرعية التاريخية . وكان هذا الرفض فى جوهره ، هو نوع من الدفاع الفكرى الوطنى والقومى بأبعاده المحدودة وقتذاك ، ضد ما اعتبر أفكاراً « شاذة ومستوردة » .

بيد أن العدوان الصهيونى المستمر وتراجع الدول العربية أمامه باستمرار ، عمقا من تجذر هذا « الرفض » ، فى العقل والوجدان الفلسطينى العربى على مستوى الشعب وحركاته وأحزابه الوطنية والقومية والتقدمية . وذلك الى الدرجة الذى بات معها « رفض التعامل مع الشرعية الدولية واستخدامها فى مرحلتها » ، هو المعيار

الوحيد الذى يقاس به ثورية كل قوة أو تنظيم فلسطينى أو عربى من الصراع العربى الاسرائيلى . وأصبح ذلك ـ منذ الستينيات ـ سمة مميزة بالذات لأكثر القوى يسارية .

ولهذا لم يكن صدفة أن « يسار اليسار فى الثورة الفلسطينية المعاصرة » كان أكثر القوى معارضة ورفضا لما عرف باسم البرنامج المرحلى الخاص بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من فلسطين . وذلك عندما شرعت القيادة الفلسطينية ومجلسها الوطنى ، تعيان منذ عام ١٩٧٤ ، أهمية التمييز وعدم الخلط بين « الشرعية التاريخية » الثابتة و « الشرعية الدولية » المتغيرة .

وجاءت الانتفاضة الجماهيرية فى ديسمبر ١٩٨٧ ، التى تمكنت بمعدل حركة سريع ومتصاعد ، لم يكن فى توقع أحد أن يجرى على هذا النحو ، من ضرب قواعد أساسية للاحتلال الاسرائيلى فى الضفة الغربية وغزة ، وبناء قواعد بديلة للسلطة الوطنية ، فطرحت بقوة على كل من الساحتين الفلسطينية والعربية ضرورة استغلال الشرعية الدولية ، فى الاطار العام للشرعية التاريخية .

ويصح القول أنه مع نهاية الشهر الثالث للانتفاضة ، لم يعد أحد فى الثورة يجادل فى ضرورة العمل على جنى ثمرة الانتفاضة التى تنضجها الحجارة . وهى الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من أرض الوطن . بيد أن هذا أثار ـ عند البعض ـ فى نفس الوقت مشكلة على درجة كبيرة من الأهمية ، تتعلق بالشرعية التاريخية ، من الناحية العملية . وهى : ماذا يكون عليه الموقف من اسرائيل التى تقوم على الجزء الآخر من فلسطين ؟ وأليس معنى الاستناد إلى الشرعية الدولية ، والتى تتمحور من حول القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، هو اعتراف كامل ناجز بالدولة العبرية . وبالتالى تنازل عن « الشرعية التاريخية » ؟

ولهذه التساؤلات اجابات متعددة فى شكل اجتهادات ما برحت موضع الدراسة فى اللجان المتخصصة داخل منظمة التحرير ، قبل أن تقدم ـ مع التساؤلات ـ إلى المجلس الوطنى الفلسطينى ليتخذ قراره بشأنها .

ولعل من أبرز هذه الاجتهادات ، ذلك الذى ينطلق من أن القرار رقم ١٨١ هو وحده الذى يقدم من زاوية الشرعية الدولية ، الأساس القانونى ، الذى لا تستطيع اسرائيل وأمريكا تجاهله أو الطعن فيه ، للدولة الفلسطينية المستقلة وبمساحة أكبر واقعيا من الضفة الغربية وقطاع غزة . وبالتالى فإنه ـ من الناحية الواقعية البحتة ، يطرح وضعا أفضل للثورة الفلسطينية وشعبها فى الواقع الراهن . وأن القضية هنا ، لم تعد قضية القبول بالتقسيم أو رفضه ، بقدر ما هى توظيف قواعد الشرعية فى

بناء دولة مستقلة تتحرر من حالة الحصار والنفى ، المفروضة على الشعب الفلسطينى وأدواته النضالية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الى حد الاختناق ، منذ بدايات السبعينيات . وأنه بدون تحقيق هذه الدولة المستقلة ، التى باتت الهدف الأساسى والملح للانتفاضة ، فإن من أرجح الاحتمالات أن ترتد حركة الجماهير إلى هوة الاحباط واليأس لسنوات طويلة عجاف قادمة .

وهكذا أخذ يرجح فى الفكر الفلسطينى الثورى الراهن ، أن المسار الممكن ، شعبيا وتنظيميا وقياديا ، يتجه بقوة نحو إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض كل من الضفة الغربية وغزة ، فى اطار جمهورية ديمقراطية . وتشكيل حكومة للدولة برياسة أحد القيادات يحكمها برنامج سياسى . وتشكل من جميع المنظمات المنضوية فى منظمة التحرير ، بالاضافة الى فاعليات وشخصيات وطنية مستقلة . وتضم وزراء من الداخل يعلن عن اسمائهم . والراجح أن يكون من بينهم يهودى فلسطينى يقيم بالقدس . وكذلك وزراء فى الخارج . ويتولى الجميع مسئولياتهم فى تحد كامل لسلطات الاحتلال الاسرائيلى .

وليس سرا أن القيادة المركزية للمنظمة وقيادة الانتفاضة الوطنية الموحدة ، بدأ منذ أغسطس ١٩٨٨ ، يضعان الخطط العملية الخاصة بممارسة المسئولية فى مواجهة جميع الاحتمالات المتوقعة من جانب اسرائيل ، بما فى ذلك استخدام القوة للدفاع عن الدولة المستقلة .

واذا كان هذا هو المنطلق السياسى ، للدولة والحكومة الفلسطينية ، فإن القيادة المركزية لا تغفل ضرورة أن يصاغ هذا كله فى اطار الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولى . ومن هنا شرعت القيادة المركزية تفكر فى الاستناد الى قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ . والقاضى بانشاء دولتين فى فلسطين يهودية وعربية . وباعتبار أن وجود احداهما ـ فى مفهوم الشرعية الدولية ـ مشروط بوجود الاخرى . ولما كانت المساحة التى حددها القرار رقم ١٨١ للدولة الفلسطينية ـ كما سبق أن ذكرنا ـ أكثر اتساعا من مساحة الضفة الغربية وغزة من ناحية ، وأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ١٩٦٧ ينص على عدم الاستيلاء على اراضى الدول الاخرى بالقوة من ناحية أخرى . فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر أن اعلان استقلال دولتها ، فى الضفة الغربية وغزة ، هو وضع مؤقت حتى يتم تحرير بقية أرض الدولة الفلسطينية التى حددها القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ وتسوية الحدود بينها وبين اسرائيل من خلال المؤتمر الدولى . وبذلك تتغير طبيعة المؤتمر الدولى ،

أمام الواقع الفلسطينى الجديد على الأرض ، من مؤتمر يدور داخل دائرة القرار رقم ٢٤٢ المثقل بالشروط الأمريكية والاسرائيلية ، للبحث عن « حل للقضية الفلسطينية » مقيدا بشروط وحدود « السلام العربى الاسرائيلى » عامة ، و « السلام الاردنى الاسرائيلى » خاصة ، الى مؤتمر يقرر الحدود بين اسرائيل وبين الدولة الفلسطينية المستقلة التى أعلنت وباتت حقيقة واقعة ، طبقا لمعايير الشرعية الدولية . وكذلك تحديد ما هية الضمانات الدولية ، للحفاظ على السلام فى المنطقة ، مع قيام دولتين فى فلسطين . وذلك لربع القرن القادم . وهو الزمن المرجح لدى كل الاطراف الدولية ، لترسيخ دعائم الوفاق الأمريكى / السوفيتى ، بابعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية . يدخل العالم بعده عصرا جديدا تماما ، له بدوره ظروفه وحساباته الجديدة بالقياس الى كل ما عرف من ظروف وحسابات على مدى القرن العشرين بكل أحداثه ومراحله .

[٣]

إعـــلان الاســـتقلال

مشروع الاستقلال الفلسطينى ، بمعنى مبادرة الشعب الفلسطينى بإعلان إقامة دولته المستقلة على أرضه المحتلة عام ١٩٦٧ ، فى مواجهة مع سلطات الاحتلال ، ليس بالفكرة الطارئة أو المشروع المفاجىء فى مسيرة النضال الفلسطينى منذ تفجرت الانتفاضة الجماهيرية فى ديسمبر ١٩٨٧ .

ولعله لم يعد سراً القول ، بأنه تكشف خلال المناقشات الواسعة النطاق ، التى شملت الساحة الفلسطينية بفصائلها ومواقعها المختلفة بهدف بلورة أهداف سياسية للانتفاضة ، أن القيادة الوطنية الموحدة ، كانت قد طرحت على القيادة المركزية لمنظمة التحرير ، منذ الشهر الرابع للانتفاضة (مارس ١٩٨٨) مشروعاً لإعلان الدولة الفلسطينية ، من القدس العربية المحتلة ، باعتبارها عاصمة الدولة .

كان منطلق القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة أن مشروع الاستقلال مطلب جماهيرى عارم . وبالتالى فإن التحرك فى اتجاه تحقيقه والعمل تحت رايته ، من شأنه أن يضاعف من قوة الحركة الجماهيرية ، مادياً ومعنوياً ، ويزيد من قدراتها على مواجهة القمع الإسرائيلى . ويحدد للشعب الفلسطينى وانتفاضته أفقا سياسيا واضحا لمسار الحركة المثقلة بالتضحيات الجسيمة اليومية ، القائمة والمحتملة . فضلا عن أنه يقطع الطريق بصورة حاسمة ، على بعض العناصر والقوى المحدودة التى ما زالت مترددة فى الانخراط الكلى بحركة الانتفاضة . وذلك نتيجة ارتباطاتها بآليات النظام الأردنى أو خلافاتها الأيديولوجية والسياسية (مثل حركة حماس التى تمثل أحد التيارات الإسلامية فى غزة على وجه الخصوص) مع الخط العام للقيادة الوطنية الموحدة الذى يصب ، فى خدمة هدف واقعى وممكن ، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلى لغزة والضفة الغربية والقدس المحتلة وإقامة الدولةالفلسطينية المستقلة على هذا الجزء من الوطن .

وأكدت القيادة الوطنية الموحدة ، أن المبادرة بإعلان الاستقلال - فى ذلك الوقت - تجد سنداً قوياً لها من قرارات مجلس الأمن رقم ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، التى كانت قد صدرت خلال مناقشة الأمم المتحدة للانتفاضة الفلسطينية والقمع الإسرائيلى لها . وتضمنت اعتبار غزة والضفة الغربية والقدس العربية ، أرضاً فلسطينية محتلة تطبق عليها اتفاقيات جنيف الرابعة .

وأنه من شأن هذه المبادرة ، أن تخلق المناخ المواتى ، المشحون بالضغوط الاقليمية والدولية على إسرائيل والولايات المتحدة ، للاسراع فى إنعقاد المؤتمر الدولى بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، أو الجهة التى تخولها المنظمة حق إدارة شئون الدولة ، ولتكن حكومة مؤقتة .

وأضافت القيادة الوطنية الموحدة ، أن إعلان الدولة الفلسطينية وحكومتها المؤقتة ، من داخل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ وفى حضن الانتفاضة ، من شأنه أن يرفع الحرج عن المنظمة فى التعامل مع قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، اللذين باتا يشكلان قاعدة الاتفاق المشترك بين جميع دول العالم بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى وغالبية الدول العربية والصديقة ، باعتبارهما الأساس القانونى لانعقاد المؤتمر الدولى . ويعالج بالتالى الخلافات القائمة داخل منظمة التحرير حول أسلوب وشروط التعامل مع هذين القرارين ، وهى الخلافات التى يستغلها إلى أقصى حد العدو الاسرائيلى والولايات المتحدة الأمريكية . ويتيح لهما أن يصورا « القضية » أمام الرأى العام العالمى من زاوية أن الفلسطينيين إنما يهدفون بشعار السلام والتسوية السياسية دون الاقرار بالقرار ٢٤٢ كأساس للمؤتمر الدولى إلى إبادة إسرائيل والإسرائيليين . وليس من زاوية أن للفلسطينيين المناضلين من أجل تقرير المصير طبقا لقرارات الشرعية الدولية منذ عام ١٩٤٧ الحق فى إقامة دولتهم المستقلة على جزء من فلسطين. ومن هنا تأتى الأهمية العملية لاعلان الاستقلال من داخل الأرض المحتلة ، وفقا لمنظور القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة .

ناقشت القيادة المركزية لمنظمة التحرير، باهتمام وعلى مدى جلسات متعددة، مشروع القيادة الميدانية الموحدة للاعلان الاستقلال . وحرصت على أن تشرك فى المناقشات عددا من أصدقائها العرب والأجانب .

وانتهت المناقشات - وقتذاك - إلى الموافقة من حيث المبدأ على مشروع الاستقلال ، باعتباره الهدف الأساسى للانتفاضة والذى يترجم عمليا ، قرارات

المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته التى عقدها بالقاهرة عام ١٩٧٤ ، باقامة السلطة الوطنية على أى جزء يتحرر من فلسطين . وبات موضوع الاستقلال بالتالى - منذ مارس ١٩٨٨ - أحد البنود الدائمة التى تتصدر جدول اجتماعات القيادة الفلسطينية على مختلف مستوياتها : اللجنة التنفيذية للمنظمة ، لجنة الطوارىء ، دائرة شئون الوطن المحتل ، المجلس المركزى للمنظمة . وكذلك اللجان المركزية والأمانات العامة للتنظيمات الفلسطينية المنخرطة فى عضوية منظمة التحرير .

وظلت المناقشات فى هذا الموضوع ، الذى قدمت بشأنه العديد من المشروعات وأوراق العمل وتقارير اللجان السياسية والقانونية من الداخل والخارج ، تدور من حول التساؤلات : متى ؟ وأين ؟ وفى أى ظروف ؟ وبأى حدود ؟ ووفقا لأى منهاج ؟ تعلن الدولة الفلسطينية .

وعلى الرغم من الاتفاق العام على أن اعلان الاستقلال ، أصبح هو الهدف الجماعى الذى يجب أن يتوج حركة وتضحيات الانتفاضة ، إلا أن تحقيقه على نحو قوى وثابت الأركان ضد كل العواصف المحتملة ، يستوجب توفير الحد الأدنى من العوامل المادية والمعنوية ، الوطنية والقومية والدولية ، اللازمة لاحتضانه وتأمينه .

وكان - فى تقدير القيادة المركزية وقتذاك (مارس ١٩٨٨) أن هذا الحد الأدنى من المتطلبات لم يتوافر بعد ، على الرغم مما حققته الانتفاضة من تصاعدفى القوة وشمول فى الحركة وقدرة على مواجهة القمع الاسرائيلى وقهره .

على الصعيد الوطنى - على سبيل المثال - كان لابد من استكمال شبكة اللجان الوطنية ، الاقليمية والنوعية ، على امتداد الأرض المحتلة ، باعتبارها القاعدة الأساسية لسلطة الدولة الوطنية . واختبار فاعلية ما تنشئه من أجهزة متخصصة وقوات ضاربة ، من خلال تجارب عملية متعددة تستلزم بالضرورة استهلاك قدر ملحوظ من الزمن . والحرص على عدم الاندفاع ، تحت الشعور الذاتى ، بالقوة والصلابة فى مواجهة العدو المحتل ، والنجاح النسبى فى تصفية العديد من ركائزه وقواعده وعملائه ، إلى حرق المراحل واستعجال الخطى ، دون حسابات دقيقة وآمنة لعلاقات القوى فى كل مرحلة . ليس فقط فى الواقع الحى المنتفض داخل الوطن المحتل ، وإنما أيضاً على مستوى كل من الواقع العربى والواقع الدولى .

فى هذا المناخ انطلق حوار عميق بين القيادة الميدانية الموحدة للانتفاضة وبين القيادة المركزية للمنظمة ، حول العلاقة الجدلية الخاصة بين التصاعد بأساليب النضال

المختلفة التى بات يجمعها اصطلاح « العنف المدنى الجماهيرى » . وبين مدى الاقتراب الواقعى من هدف إعلان الاستقلال . وكيفية الحذر من الخلط بين ما يتوالد من قدرات نتيجة « الانجازات الجزئية » التى تتحقق من خلال الصمود اليومى للقمع الإسرائيلى ، وبين توافر القدرة الجماعية المطلوبة نوعياً ، فى الداخل والخارج ، لإنجاز هدف إعلان الاستقلال وتثبيته سياسيا وماديا ، كنقطة انطلاق جديدة لا تراجع عنها . وركز بشكل خاص على تحديد المقياس الموضوعى الذى تقاس به حدود الفرصة اللازمة ، زمناً وفعلاً ، لكل أسلوب من أساليب الانتفاضة ، وفق التخطيط المتفق عليه ، ليصل بالنضال - فى مجمله - إلى مرحلة أرقى . وذلك دون مبالغة فى قوة الذات الوطنية الفلسطينية أو تهوين من قوة العدو الإسرائيلى ، رغم عجزها المرئى عن القمع . ونوقش طويلاً - فى هذا الصدد - التخطيط الذى كان قد اعتمد - ميدانيا ومركزيا - بشأن توفير المستلزمات المادية والاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية ، لممارسة أسلوب العصيان المدنى الجزئى ثم الكلى ، وصولا إلى تسديد ضربة قاصمة للاحتلال ، تنضج معها الظروف لاعلان الاستقلال .

وطرحت - بالتالى - التساؤلات عما إذا كان هذا التخطيط ، بحسابات الواقع الراهن والمستقبل المنظور ، ما زال صحيحا وممكنا أم لا ؟ وهل حدثت متغيرات على قدر ملحوظ من الأهمية تستلزم التعديل والتغيير ؟ وإلى أى مدى ؟ وماذا توفر لهذا التخطيط - حتى تلك اللحظة - من استعدادات بالفعل . خاصة مع نكوص معظم الدول العربية عن تقديم ما التزمت به - فرادى وجماعة من خلال أجهزةجامعة الدول العربية - من دعم مادى للانتفاضة ، وبالذات لمشروع العصيان المدنى ؟ وما هى آفاق وإمكانيات التمويل الذاتى الفلسطينى بأشكاله المختلفة ، وعلى رأسها عملية التكافل الاجتماعى الفلسطينى بين الشعب فى الشتات والشعب فى الوطن المحتل ، لإنجاز حركة العصيان الجزئى أو الكلى ؟ وإذا ظل إحجام العرب عن دعم الانتفاضة بمستوى متطلبات العصيان المدنى ، وكانت الآفاق والإمكانيات الفلسطينية الذاتية محدودة نسبياً ، ولا تفى بالحد الأدنى من الاحتياجات ، أو على الأقل تستلزم وقتا أطول مما قدر فى البداية ، بما قد يتخلق عنه من آثار سلبية متفاوتة على مسار الانتفاضة ، فهل هناك بديل آخر ؟ وما هو بالتحديد ؟ وهل إعلان الاستقلال بحد ذاته وبما يثيره من مفاجأة مربكة للعدو وأصداء سياسية متفاوتة المدى فى المجتمع الدولى ، يفتح الأبواب أمام وسائل وأساليب أخرى غير العصيان المدنى ؟ أم أن إعلان الاستقلال هو الذى يخلق المناخ المواتى ، وطنياً وعربياً ودولياً ، لممارسة هذا

العصيان واقعيا وسياسيا ؟ بمعنى : هل العصيان ما زال هو الطريق إلى إعلان الاستقلال . أم أن إعلان الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال يجب أن يسبق العصيان ؟

وتطرق الحوار إلى استكشاف احتمالات ردود الفعل العربية والدولية إزاء اعلان الاستقلال . ماذا سيكون فى الأساس رد فعل الأردن الذى كان حتى تلك اللحظة ، يعتبر نفسه - ويوافقه العالم - صاحب السيادة القانونية والإدارية على الضفة الغربية المحتلة ؟ هل يقدم الأردن ، والحالة هذه ، على الاعتراف بالدولةالفلسطينية ؟ أم تتفجر بينها وبينه معركة تصب فى خدمة العدو والولايات المتحدة اللذين يركزان جهودهما السياسية والقمعية على حصار الانتفاضة وإخمادها ؟ وماذا يكون موقف مصر من إعلان الدولة الفلسطينية ، وهو هام وأساسى ، إزاء التزاماتها الرسمية باتفاقيات كامب ديفيد وما يسمى بمعاهدة السلام المصرى الإسرائيلى ؟ وماذا يكون موقف سوريا التى عبرت أكثر من مرة عن معارضتها الأيديولوجية والسياسية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ؟ وماذا يكون موقف الجزائر والعراق وغيرهما من إقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من الوطن بجوار وجود إسرائيل ، وهو ما يتعارض مع مواقفهما السياسية المعلنة ؟ ... إلخ

وبدت احتمالات ردود الفعل الدولية ، خلال المناقشة ، أكثر تعقيدا . ماذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، التى ترفض قيام دولة فلسطينية مستقلة وتقاوم حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ؟ أو الدول الأوروبية الغربية،التى وإن اعترفت بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، إلا أنها ترفض قيام دولة فلسطينية مستقلة ما لم يتم اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل . وتكون الدولةالفلسطينية جزءا من اتحاد كونفدرالى أو فيدرالى مع الأردن ، منذ البداية ؟ هذا فضلا عن أن كل من أمريكا والدول الغربية الأوروبية - رغم التفاوت النسبى فى المواقف بينها من حيث التشدد والاعتدال النسبيين - تؤسس مواقفها جميعها على ضرورة اعتراف منظمة التحرير الصريح دون شروط بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، اللذين يشكلان وحدهما دون غيرهما من قرارات الأمم المتحدة ، الشرعية الدولية ، فى مفهومها . وذلك بجانب الاتهام المسلط دائما على المنظمة بممارسة الإرهاب ، والذى يجرى الخلط عن عمد بينه وبين المقاومة المسلحة المشروعة للاحتلال .

ولاحظت المناقشات أن الشأن الدولى فى مجمله قد حفل بمتغيرات ومستجدات ، فى ظروف بناء الوفاق الدولى بين موسكو وبين واشنطون ، لا مفر من وضعها

موضع الاعتبار فى الحسابات . وخاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل السوفيتى الجديد مع الصراع .

صحيح أن الاتحاد السوفيتى لم يتخل عن جوهر التزاماته إزاء حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة والصراع العربى الإسرائيلى عامة . لكنه بات يركز ، فى صياغاته السياسية الجديدة ، على الربط بين حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره والجلاء عن جميع الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وبين الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل . وألمح مرارا وصرح بوضوح أكثر من مرة ، أنه يؤثر الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال المؤتمر الدولى ، الذى تشارك فيه منظمة التحرير ، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى ، وفى إطار القبول بالقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ . وليس بمبادرة فلسطينية منفردة خارج أو قبل انعقاد المؤتمر الدولى .

على أية حال ظل الحوار الفلسطينى ـ الفلسطينى مشتعلا جنبا إلى جنب مع اشتعال الانتفاضة وتصاعدها ، بعمق واتساع ورحابة صدر ، على نحو لم تشهده الساحة الفلسطينية قبل الانتفاضة . وتبلورت لهذا الحوار آلية قائمة على انصات « الخارج » ـ إذا صح التعبير ـ إلى تقييم « الداخل » لطبيعة حركة الانتفاضة ضد الاحتلال وإمكاناتها وحدودها الراهنة والمستقبلية . وإرادة ومواقف الشعب المنتفض في تحديد الأهداف ، من ناحية . وعلى التزام القيادة الوطنية الموحدة فى داخل الأرض المحتلة بالخطوط السياسية التى تحددها فى النهاية القيادة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، من ناحية أخرى .

ويمكن القول أن هذه الآلية للحوار الفلسطينى ـ الفلسطينى الجديد على أرضية الانتفاضة ، نجحت فى بلورة الاتفاق الجماعى على سبعة من الخطوط الأساسية ، التى راحت تحكم الحركة السياسية الفلسطينية التى تستند إلى قوة فعل الانتفاضة المتواصلة .

● **الخط الأول** ، يقوم على اعتبار أن الانتفاضة تتحول فعليا إلى حرب استقلال ، هدفها إعلان الدولة الفلسطينية بإرادة الشعب . والدخول فى مرحلة إنهاء الاحتلال من خلال تزاوج العنف المدنى الجماهيرى مع العمل العسكرى ، إذا لم ينعقد المؤتمر الدولى فى أسرع وقت للوصول إلى تسوية سياسية ، وفقا لمبادىء الشرعية الدولية . أو تقرر الأمم المتحدة وضع أراضى الدولة الفلسطينية المحتلة تحت إشرافها وإدارتها لفترة محدودة ، يتم خلالها إنهاء الاحتلال . وتسليم السلطة إلى منظمة التحرير الفلسطينية .

● **الخط الثانى** ، إن إعلان الدولةالفلسطينية ينطلق عمليا - فى الأساس - من الشرعية الدولية التى يمثلها القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضى بإنشاء دولتين فى فلسطين ، دولة عربية وأخرى يهودية . وأن الحد الأدنى لأرض دولة فلسطين يشمل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس العربية ، عاصمة الدولة .

● **الخط الثالث** ، أن التعامل الفلسطينى السياسى مع الشرعية الدولية ، ككل لا يتجزأ ، فى إطار هدف الانتفاضة ، لا يتناقض أو ينفى الالتزام بكامل الشرعية التاريخية للشعب الفلسطينى . وأن هذا ما قامت به وتمارسه إسرائيل منذ « وثيقة إعلان استقلالها » فى الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ حتى عام ١٩٨٨ . حيث جاء فى هذه الوثيقة ما نصه : « وبناء عليه نجتمع هنا نحن أعضاء مجلس الشعب ممثلى اليهود فى أرض إسرائيل والحركة الصهيونية فى يوم انتهاء الانتداب البريطانى على أرض إسرائيل ، استنادا إلى حقنا الطبيعى والتاريخى ، وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية فى أرض إسرائيل والتى سوف تدعى دولة إسرائيل »(١) .

وهنا يكمن كل من التحدى الواقعى والتحدى التاريخى للشعب الفلسطينى .

● **الخط الرابع** ، إن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من فلسطين ، يضع الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير وجها لوجه أمام المعضلة التى لم يعد من الممكن الهروب منها أو التغافل عنها . بل التعامل معها فى إطار ما أصبح يسمى بالتسوية السياسية من خلال المؤتمر الدولى الذى بات منهجا سياسيا متفقا عليه ، فلسطينيا ، بكل الحيطة والضمانات الدولية دون ما إسقاط للشرعية التاريخية . وتعنى هذه المعضلة أن الدولة الفلسطينية وليدة الانتفاضة ، تنشأ - جغرافيا وسياسيا - فى جوار مع إسرائيل ، عام ١٩٨٨ .

● **الخط الخامس** ، أنه فى سبيل إنضاج ظروف التسوية السياسية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية ، يتوجب عدم الخلط بين استمرار الالتزام بالثوابت الفلسطينية وبين الضرورات الاقليمية والدولية ، فى الواقع الراهن ، لبناء موقف سياسى فلسطينى يستخدم الشرعية الدولية ويحتكم إليها . وذلك من أجل محاصرة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عالمياً جنبا إلى جنب مع ضغط الانتفاضة الذى

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢٥] المنشورة بفصل الوثائق .

يولد ـ بالتبعية ـ ضغوطا متزايدة من المجتمع الدولى ، على نحو لا سابقة له فى عمقه ومداه . وأن بناء هذا الموقف السياسى الفلسطينى الجديد ، غير ممكن وغير مقنع عالمياً ، إذا ظل التحرك السياسى لمنظمة التحرير ، أسير شعارات المراحل السابقة على الانتفاضة ، ان كل شعار هو ابن مرحلته وحسب . ومع كل مرحلة نوعية يتخلق شعارها . بمعنى أن الشعار هو التزام الحركة السياسية فى ظروف محددة . أما ثوابت النضال فهى وحدها التى تكون مضمون الالتزام الاستراتيجى . وشعار مرحلة الانتفاضة هو إقامة الدولة المستقلة على جزء من فلسطين . واستخدام آلية المؤتمر الدولى كجزء لا يتجزأ من مجمل الحركة النضالية .

● **الخط السادس** ، إن التخطيط القائم على التصاعد بالانتفاضة إلى درجة العصيان المدنى ، ما زال سليما . ولكن يتوجب أن يواكب ذلك حركة سياسية واسعة النطاق فى كل من الساحة العربية والساحة الدولية ، للتمهيد لاعلان الاستقلال الوطنى الفلسطينى . وتهيئة المناخ العربى والعالمى للتعامل معه إيجابياً .

● **الخط السابع** ، أنه لا بديل عن الوحدة الوطنية الفلسطينية ، فى حركة الانتفاضة ميدانيا ، وداخل منظمة التحرير الفلسطينية . وأن أى خلافات فى الرأى بين القوى والفصائل الفلسطينية ، يجب أن لا تؤثر على استمرار الوحدة الوطنية ووحدة العمل معا . وهذا يعنى الالتزام الكامل بقواعد الديمقراطية فى العلاقات بين القوى الفلسطينية فى إطار منظمة التحرير . احترام الأقلية لقرار الأغلبية . واحترام الأغلبية لحق الأقلية فى إبداء رأيها ومواقفها ووضعها موضع الاعتبار . وبالتالى عدم الخروج أو الانشقاق على المنظمة أو تبادل الاتهامات وإثارة المعارك الجانبية أو وضع العراقيل أمام ممارسة المنظمة لقرار الأغلبية .

استمرت هذه الخطوط السبعة ، تحكم حركة كل من القيادة الميدانية للانتفاضة والقيادة المركزية لمنظمة التحرير ، حتى اقتحم الواقع عامل جديد مباغت على قدر كبير من الأهمية والخطورة . وهو قيام المملكة الأردنية فى آخر يوليو ١٩٨٨ ، بفك الارتباط القانونى والإدارى مع الضفة الغربية . وهو ما وضع منظمة التحرير الفلسطينية ، بقوة ، أمام تحديات غير مسبوقة منذ قيامها . وحتم عليها التحرك السريع لملأ ما سمى « بالفراغ » الذى نشأ عن القرار الأردنى ، من ناحية . واستثمار إيجابياته بأقصى قدر من الفاعلية السياسية ، من ناحية أخرى .

ومنذ ذلك الوقت ، تم بالإجماع حسم قضية أيهما يسبق الآخر : العصيان المدنى

أم إعلان الاستقلال ؟ وذلك لصالح المبادرة باعلان قيام الدولةالفلسطينية تحت الاحتلال . وتقرر دعوة المجلس الوطنى الفلسطينى إلى دورة استثنائية فى أسرع وقت ممكن لهذا الغرض . مع تكثيف الحركة السياسية للمنظمة فى الساحتين العربية والدولية ، لتهيئة المناخ الملائم لاعلان الاستقلال .

ومن هنا كانت الزيارات المتلاحقة التى قام بها ياسر عرفات وغيره من قادة المنظمة ، والتى غطت تقريبا كل البلدان العربية والبلدان الإسلامية وبلدان حركة عدم الانحياز والبلاد الأوروبية الغربية والاتحاد السوفيتى والصين وبلدان أوروبا الاشتراكية . والتى توجت بالزيارة التاريخية لرئيس منظمة التحرير للبرلمان الأوروبى فى ستراسبورج وإلقائه لخطاب سياسى بدعوة من المجموعة الاشتراكية فى البرلمان ، حدد فيه ملامح الاختيار السياسى للمنظمة من أجل الوصول إلى تسوية سلمية وفقاً لمبادىء الشرعية الدولية ومن خلال المؤتمر الدولى ، على أساس قيام دولتين فى فلسطين . وهو الخطاب الذى لقى تجاوباً واسع النطاق فى أوروبا الغربية ، وكان بالونة الاختبار الأساسية لمدى تقبل المجتمع الدولى - وبالذات الغربى منه - لما أصبح يعرف - عالمياً - باسم الموقف الفلسطينى « الجديد والمعتدل » .

خلال التحضير لانعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الاستثنائية ومجموعة الوثائق التى ستطرح عليه لمناقشتها واتخاذ قراره بشأنها ، ثارت خلافات حول أين يعقد المجلس دورته ، فى الجزائر كما أصبح معتادا أم فى تونس التى بادرت بالترحيب بعقده على أرضها ؟ وكذلك متى ينعقد المجلس ، قبل الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الثانى عشر فى أول نوفمبر ١٩٨٨ وانتخابات الرئاسة الأمريكية فى بداية الأسبوع الثانى من نفس الشهر ، أم بعد إجراء هذه الانتخابات جميعا ؟ وكان الخلاف يتمحور حول ما إذا كان انعقاد المجلس الوطنى قبل الانتخابات الإسرائيلية والأمريكية ، من شأنه - مع صدور قراراته - أن يؤثر بالسلب أو الإيجاب على نتائج هذه الانتخابات فيما يتعلق بالشأن الفلسطينى والمؤتمر الدولى ؟ .

وجاءت أحداث الاضطرابات الشعبية فى الجزائر ، التى وقعت فى شهر أكتوبر ١٩٨٨ ، وهو الموعد الذى كان مرشحا من قبل لانعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى ، لتحسم الخلاف حول مكان وزمان انعقاده . فقد تنازلت تونس عن طلبها عقد المجلس على أراضيها تقديرا منها للضرورة الوطنية والقومية لانعقاده فى الجزائر بعد الأحداث . كما أن الاستفتاء الشعبى الذى دعا إليه الرئيس الجزائرى حول ما طرحه

من إصلاحات سياسية ، فى الثالث من نوفمبر ١٩٨٨ ، حتم بالضرورة تأجيل انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى إلى الثانى عشر من شهر نوفمبر .

وجرى انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى ، الذى اختار لدورته التاسعة عشر ، شعار « مجلس الانتفاضة ، الاستقلال الفلسطينى ، الشهيد أبو جهاد » ، فى مناخ سياسي يتسم بالوضوح فيما هو موضع اتفاق جماعى وما هو موضع خلاف محدد بين الأعضاء والتنظيمات التى ينتمون إليها ، يتطلب المناقشة الديمقراطية المسؤولة التى تؤدى إلى إتخاذ ما سمى « بالقرارات الصعبة » فى شأنها . وذلك بإعمال مبدأ الأغلبية والأقلية فى إطار الوحدة الوطنية .

وقد ساعد على ذلك الحوارات الفلسطينية ـ الفلسطينية المعمقة والواسعة النطاق التى سبقت انعقاد المجلس ، وبروز إرادة ومواقف شعب الانتفاضة فى الأرض المحتلة ، بوزنه التاريخى والواقعى ، فى جميع الاختيارات المعروضة على المجلس الوطنى ونقاط الاتفاق ونقاط الخلاف المثارة ، على نحو محدد ودقيق للغاية . وكذلك ما تجمع ، لدى المنظمة ، من معلومات ووقائع وحقائق من خلال جولات قيادتها فى كل من الساحتين العربية والدولية ، عن اتجاهات ومواقف الدول من إعلان الاستقلال الوطنى الفلسطينى والبيان السياسى المصاحب لهذا الاعلان ، وكيفية التعامل مع الشرعية الدولية ، وخاصة القرارات رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٤٧ ، والقرارين الصادرين عن مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، ورقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣ .

فى هذا الإطار ناقش المجلس الوطنى ثلاث وثائق . الأولى باسم « إعلان الاستقلال » . والثانية باسم « البيان السياسى » . والثالثة بعنوان « إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين » .

طرحت المشكلة الخاصة بالقرار رقم ١٨١ ، فى صياغة وثيقة الاستقلال . وتنبع هذه المشكلة من أن النص على هذا القرار كأساس لإقامة الدولة الفلسطينية ، يعنى إسقاط الشرعية التاريخية للشعب الفلسطينى . فى حين أن عدم الإشارة إلى هذا القرار ، يسقط مبدأ الشرعية الدولية ، الذى يعترف به العالم كله ونظامه الدولى الراهن المتجسد فى « الأمم المتحدة » ، كأساس سياسى لإقامة الدولة الفلسطينية ، لم يعد من حق أحد ـ وعلى الأخص إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ـ الطعن فيه أو التهرب منه .

وقد جرى الاتفاق الجماعى على حل هذه الاشكالية ، من خلال صياغة دقيقة زاوجت بين الحق التاريخى الثابت للشعب الفلسطينى فى وطنه وبين ما يتيحه القرار ١٨١ ، من مفتاح عملى فى الواقع الراهن لتطابق الشرعية الدولية مع حق الشعب الفلسطينى فى الاستقلال .

وهكذا نصت وثيقة إعلان الاستقلال ، بعد التأكيد تاريخياً على « تعرض الوطن لاحتلال جديد ومحاولة تعميم الأكذوبة القائلة أن فلسطين هى أرض بلا شعب » ... الخ . على ما يلى : « ومع الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب العربى الفلسطينى بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير ، أثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ ، الذى قسم فلسطين إلى دولتين ، عربية ويهودية ، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربى الفلسطينى فى السيادة والاستقلال الوطنى » .

وحين عمدت وثيقة الاستقلال إلى إجمال الأسس التى تستند إليها فى « قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف » ، نصت على أن ذلك يتم « استنادا إلى الحق الطبيعى والتاريخى والقانونى للشعب العربى الفلسطينى فى وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقا من قرارات القمم العربية ، ومن قوة الشرعية الدولية التى تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، ممارسة من الشعب العربى الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير والاستقلال السياسى والسيادة فوق أرضه »(١) .

ومن هنا جاءت وثيقة الاستقلال الفلسطينى المعلنة فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، تتضمن بوضوح تحدى تاريخى وسياسى لوثيقة إعلان قيام دولة إسرائيل فى الرابع عشر من مايو ١٩٤٨ . وحظيت بالتالى بموافقه إجماعية من أعضاء المجلس الوطنى ، دون استثناء .

أما إشكالية القرارين رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، فقد طرحت من خلال مناقشة الوثيقة الثانية المعروفة باسم البيان السياسى . وانطلق النقاش من نقطة اتفاق موحدة . وهى أن هدف هذا البيان ، هو تحديد المنهاج السياسى لمنظمة التحرير والدولة الفلسطينية المعلنة ، فى التعامل مع المؤتمر الدولى كطريق للوصول إلى تسوية سياسية للصراع فى واقعه الراهن على أساس أحكام الشرعية الدولية ككل لا يتجزأ . وذلك جنبا إلى

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢٦] المنشورة بفصل الوثائق .

جنب مع « استمرار الانتفاضة وتصعيدها » .. و « تعزيز وتطوير اللجان الشعبية والأطر الجماهيرية والنقابية المختصة من أجل زيادة فعاليتها ودورها بما فى ذلك المجموعات الضاربة والجيش الشعبى » . وهذه أول مرة تتحدث فيه المنظمة عن وجود « جيش شعبى » للانتفاضة .

وجوهر الاشكالية - هنا - أن المجتمع الدولى ، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى والدول الصديقة لقضية الشعب العربى وغالبية الدول العربية ، تجمع على أن الأساس القانونى ، الذى لا بديل له ، لانعقاد المؤتمر الدولى يتكون من القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ . وأنه لا يحق لأى طرف المشاركة فى أعمال المؤتمر الدولى إذا لم يعترف صراحة بهذين القرارين . فى حين أن هذين القرارين يتجاهلان تماما قضية الشعب الفلسطينى ولا يعنيان إلا بقضية البلاد العربية وإسرائيل ونوعية وحدود الحل السلمى بينهما بعد حرب ١٩٦٧ ونتائجها . ولم يتعرض القرار ٢٤٢ إلا لمشكلة لاجئين مجهلة . والأخطر من ذلك كله أن القرارين ينصان على الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل وضمان وجودها فى حدود آمنة .

وقد مثلت هذه الاشكالية - دوليا - ما أصبح يسمى « بالعقدة المستحكمة » ، التى تسد الطريق نحو المؤتمر الدولى ومشاركة منظمة التحرير فيه . وفى الوقت الذى كانت إسرائيل وأمريكا تستخدم هذه « العقدة » ، فى الساحة الدولية لقطع الطريق على منظمة التحرير ، فإن أصدقاء المنظمة وحلفائها ومن بينهم الاتحاد السوفيتى أخذا يلحان على ضرورة أن تجد المنظمة حلا مقبولا دوليًا لهذه الاشكالية ، ينص صراحة على قبول المنظمة للقرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ كأساس قانونى لإنعقاد المؤتمر الدولى بما يسقط حجة إسرائيل وأمريكا . وفى نفس الوقت لا يقدم تنازلا استراتيجيا أو مجانيا لهم من جانب منظمة التحرير .

وفى هذا الإطار أعلنت المنظمة من قبل ، عن قبولها لجميع قرارات الشرعية الدولية بما فى ذلك القرارين رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، دون تخصيصهما وحدهما ، وهذا كان جوهر موقف القوى المعارضة لمشروع البيان السياسى المقدم للمجلس الوطنى حول هذه النقطة ، الذى يعتبر تلك الصياغة هى الحد الأقصى الذى يمكن أن تعلنه المنظمة . غير أن هذا الموقف لم يكن مقبولا بالطبع من إسرائيل وأمريكا . والأهم من ذلك أن الاتحاد السوفيتى والقوى الصديقة والحليفة اعتبرته غير كاف وغير قادر على تحريك آلية المؤتمر الدولى .

حدث نفس الأمر عندما طرحت المنظمة صياغة أخرى تقوم على استعدادها

للقبول بالقرارين إذا كان ذلك مشروطا بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره . ذلك أن الإجماع الدولى ظل يلح ، بدوافع مختلفة ، على الاعتراف بالقرارين دون شروط .

وهذا ما وقفت قوى المعارضة الفلسطينية ، داخل المجلس ضده ، بعنف . حتى لقد وصل بعضها إلى حد إسقاط أى إشارة للقرارين فى بيان المجلس .

بيد أن المناقشات توصلت ، بجهد جماعى ، إلى صياغة جديدة لحل هذه الاشكالية . وذلك من خلال استخدام « المفردات السياسية » الخاصة بالقرارين بترتيب خاص جديد يبدأ بتقرير أن « المؤتمر الدولى ينعقد على قاعدة قرارى رقم ٢٤٢ / ٣٣٨ » . ويستطرد دون استخدام « أسلوب الشرط » بأن هذه القاعدة تضمن « الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير عملا بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، بشأن حق تقرير المصير للشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة أو بالغزو العسكرى (استخدام ذكى لقرار ٢٤٢ لصالح الشعب الفلسطينى باعتبار أن أرض الدولة الفلسطينية المعلنة هى بمفهوم هذا القرار ، « أراضى الغير المستولى عليها بالقوة والغزو العسكرى) . وكذلك وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية »(١) .

وقد استهلكت المناقشات حول هذا البند من البيان السياسى ، داخل المجلس الوطنى ، مناقشات عاصفة وطويلة . وانتهى التصويت فى النهاية بموافقة ٢٥٣ صوتا ومعارضة ٤٦ صوتا وامتناع عشرة عن التصويت . وتتكون أصوات المعارضة والامتناع من أعضاء ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وجبهة النضال الشعبى الفلسطينى ، وجبهة التحرير العربية وجبهة تحرير فلسطين (جناح طلعت يعقوب) وحركة حماس (الإسلامية) وعدد من المستقلين . ولوحظ أن من بين الممتنعين عن التصويت عضوين من قيادة فتح .

غير أن الإجماع عاد ليلتئم من جديد حول بقية بنود البيان السياسى .

يسجل أبو مازن عضو قيادة فتح واللجنة التنفيذية للمنظمة فى تقريره عن أعمال المجلس أنه « فى الساعة الأخيرة وقبل اعلان الاستقلال ، تم التوصيت فى اللجنة السياسية على البيان السياسى ، فعارضه ستة وثلاثون عضوا . ثم التأم المجلس بكل اعضائه الحضور ، وتم التصويت على البيان فقره فقره ، فاعترض على فقرة المؤتمر الدولى ٤٦ عضواً . وامتنع عشرة أعضاء وأيده ٢٥٣ . وبعد أن سجل كل

---

(١) راجع الوثيقة رقم (٢٨) المنشورة بفصل الوثائق .

من الجبهة الشعبية والنضال والعربية تحفظاتهم على هذه الفقرة ، تم التصويت بالاجماع على كل البيان السياسى . وكان هذا بناء على اقتراح من الأخ أبو على مصطفى الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية عضو اللجنةالتنفيذية . وذلك للدلالة على حسن النوايا والاكتفاء بالتحفظات ، والاصرار على الوحدة الوطنية والرغبة فى دفع عجلة العمل السياسى الفلسطينى إلى الأمام » .

وكشفت المداولات داخل المجلس عن خلافات أخرى ولكن من نوع إجرائى تنظيمى . وذلك بالنسبة لتشكيل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين المعلنة . وتجاذب المجلس تيارين . أحدهما يرى أن الضرورة العملية تستلزم تشكيل الحكومة المؤقتة فورا على أساس جبهوى ملتزمة بتوجيهات البيان السياسى لتمارس سلطة الدولة . فى حين أن التيار الآخر ، رأى التريث فى تشكيل الحكومة ، التى يقرر بضرورة قيامها فى أقرب وقت ممكن . ولكن بعد دراسة دقيقة لطبيعتها وصلاحياتها والعلاقات التنظيمية بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، التى تظل التنظيم الأم والقائد للشعب والدولة .

وقد حصل التيار الأخير على إجماع أعضاء المجلس . وذلك على أساس وثيقة تؤكد على ضرورة « أن تشكل لدولة فلسطين حكومة مؤقتة فى أقرب وقت ممكن وطبقا للظروف وتطور الأحداث » على أن « يفوض المجلس المركزى واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد موعد تشكيل الحكومة المؤقتة (من القيادات والشخصيات والكفاءات الفلسطينية من داخل الوطن المحتل وخارجه وعلى أساس التعددية السياسية ، وبما يجسد الوحدة الوطنية) . وذلك مع تكليف اللجنة التنفيذية بتشكيلها فى الوقت المناسب وتعرض على المجلس المركزى لنيل ثقته »(١) .

وهكذا منذ الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، أصبحت الدولة الفلسطينية المستقلة ، حقيقة انتفاضية واقعة ، فى طور استكمال مهمات التكوين .

---

(١) راجع الوثيقة رقم [٢٨] المنشورة بفصل الوثائق .



الفصـــل الخـــامــس

الوثـــــائق

الوثيقة رقم (١)

المذكرة الفلسطينية

التى تقدم بها ٢١ شخصية يمثلون جميع القوى والفاعليات الممثلة لجماهير الانتفاضة إلى القناصل العامين المعتمدين فى القدس خلال الاجتماع الذى عقد فى ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٧ .

السادة القناصل العامون المعتمدون فى مدينة القدس .

تحية وبعد .

نشكركم على تكرمكم بتلبية الدعوة والحضور إلى هذا اللقاء ، الذى تم بمبادرة فلسطينية والذى يهدف إلى إطلاعكم على حقيقة الأوضاع فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . ونقل وجهة النظر الفلسطينية إليكم . وكذلك تقديم الشكر إلى دولكم لما أبدته وتبديه من اهتمام بما يجرى فى الأراضى العربية المحتلة . ونحن بهذه المناسبة نعرب عن شكرنا لجميع الدول والهيئات والمنظمات الدولية الذين أبدوا اهتمامهم بما يجرى من ممارسات قمعية اسرائيلية فى الأراضى المحتلة . وأعلنوا رفضهم واحتجاجهم على هذه الممارسات . وكان كل ذلك بفضل المراسلين الأجانب فى الأراضى المحتلة . وأجهزة الإعلام الدولية التى نقلت أحداث الأراضى المحتلة بموضوعية تامة ، برغم القيود والعراقيل التى وضعت أمامها .

ونرجو أن نضع أمامكم الأمور التالية :

١ - إننا نثمن غاليا الموقف المشرف الذى وقفته دول أوروبا الغربية إزاء قضية القدس . ورفضها الاعتراف بتغيير الوضع القائم الذى كان سائدا قبل عام ١٩٦٧ . ونخص بالشكر تلك الدول التى رفضت بشجاعة كل محاولات الضغط

والابتزاز الاسرائيلية التى استهدفت دفع تلك الدول على إتباع ترتيبات معينة فى مناسباتها الوطنية ، تنسجم مع السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تكريس ضم القدس . وفى الوقت نفسه نطالب الدول الأخرى بالمحافظة على الوضع القائم وعدم التجاوب مع محاولات الإبتزاز الاسرائيلية .

وإننا إذ نؤكد تمسكنا المطلق بعروبة القدس أرض الإسراء والقيامة ، نرفض سياسة التهويد . وفرض الأمر الواقع . ونشجب محاولات الاستفزاز والتحرشات المحمومة التى يتعرض لها سكان البلدة القديمة فى القدس من قبل عصابات المستوطنين . والتى بلغت ذروتها فى الخطوة الاستفزازية التى أقدم عليها الوزير الإسرائيلى أرييل شارون ، مهندس حرب لبنان والمسئول الأول عن مذابح صابرا وشاتيلا .

٢ - إننا إذ نشكر جميع الدول التى وقفت إلى جانبنا فى محنتنا وأعلنت استنكارها للممارسات القمعية الإسرائيلية ضد أطفالنا ونسائنا وشيوخنا فى المخيمات والمدن والقرى الفلسطينية المحتلة ، نطالب هذه الدول بترجمة استنكارها هذا إلى ممارسة عملية تتجلى بالضغط على إسرائيل وفرض العقوبات الاقتصادية عليها ، ووقف تزويدها بالأسلحة ، لردعها وإجبارها على وقف سياستها التوسعية القمعية والرضوخ لإرادة المجتمع الدولى الداعية إلى تحقيق السلام العادل فى المنطقة .

٣ - لقد أعربت غالبية دول العالم عن دعمها وتأييدها لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . ولكن اسرائيل وحليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة ، مازالتا تضعان العراقيل أمام انعقاد ذلك المؤتمر . وتحاولان إيجاد بديل له واستبعاد ممثلنا الشرعى والوحيد من المشاركة فى التسوية السياسية .

٤ - لقد أجمع شعبنا فى الداخل والشتات ، وأكد فى كافة المناسبات ومن على كافة المنابر عن دعمه وتأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى . وأكد رفضه لأى بديل لها . أو شريك فى تمثيلنا . ونحن نؤكد أن أية جهود جدية لتحقيق تسوية عادلة للمشكلة ، لا تستطيع أن تتجاهل إرادة شعبنا فى اختيار من يمثله .

٥ - إن السلام الدائم فى المنطقة ، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيرة وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطنى بقيادة ممثله الشرعى والوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

٦ - لقد شهدت الأراضى العربية المحتلة خلال الأشهر الأخيرة ، تصعيدا فى تطبيق سياسة القبضة الحديدية ضد شعبنا فى الأراضى المحتلة ، أسفرت عن استشهاد أكثر من اثنين وعشرين قتيلا من بينهم أطفال ونساء . وجرح المئات واعتقال المئات . كل ذلك إضافة للمعاملة الوحشية الفظة التى امتهنت كرامة الإنسان العربى .

إننا نناشد كل الدول والقوى المحبة للسلام فى العالم أن تهب لرفع الظلم الواقع على شعبنا وإرغام اسرائيل على وقف سياسة البطش والإرهاب التى تمارسها ضد شعبنا الأعزل .

٧ - وإلى أن يتحقق انعقاد المؤتمر الدولى للسلام ، وإلى أن تستجيب اسرائيل لإرادة المجتمع الدولى ، فإننا نطلب :

(أ) تشكيل قوة دولية للإشراف على شئون شعبنا الأعزل . ووقف الممارسات الوحشية اللا إنسانية التى يمارسها جنود الإحتلال ضده .

(ب) إرغام اسرائيل على تطبيق معاهدات جنيف وكافة المواثيق والأعراف الدولية المتعلقة بحماية حقوق المدنيين الذين يقعون تحت الإحتلال العسكرى لدولة أجنبية .

(جـ) بذل الجهود المكثفة للإسراع فى عقد المؤتمر الدولى للسلام بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير ، وعلى قدم المساواة . وكذلك بمشاركة الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى وبرئاسة الدولتين العظميين لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع الفلسطينى الاسرائيلى .

مرة أخرى ، نشكركم على تلبية دعوتنا . ونأمل أن نلقى أذنا صاغية .

القدس فى ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٧ .

توقيعات

المحامى فايز أبو رحمة ـ المحامى خالد القدرة ـ د . زكريا الأنما ـ د . حيدر عبد الشافى ـ يسرى البريرى ـ د . غابى برمكى ـ زياد أبو زياد ـ مصطفى النتشة ـ القس عودة الرنيتسى ـ ابراهيم الدقاق ـ ابراهيم قراعين ـ ابراهيم مطر ـ نمرى نسيبه ـ محمد البديرى ـ شاهر سعد ـ مهدى عبد الهادى ـ فؤاد العارفى ـ صلاح النرجكه ـ جاك خزمو ـ على بيش ـ عدنان السلقان .

ملحوظة : تغيب عن الاجتماع (حسن الوحيدى) بسبب استدعائه للتحقيق من طرف سلطات الإحتلال .

الوثيقة رقم (٢)

المطالب الأربعة عشر للجماهير الفلسطينية

التى أعلنها الدكتور سارى نسيبة الأستاذ بجامعة بيرزيت فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بفندق ناشيونال بالاس بالقدس الشرقية فى يوم الخميس الموافق ١٤ / ١ / ١٩٨٨ .

١ ـ احترام بنود معاهدة جنيف الرابعة حول حماية المدنيين وممتلكاتهم وحقوقهم فى الأراضى المحتلة عسكريا . إلغاء إجراءات الطوارىء الموروثة عن الانتداب البريطانى لفلسطين ووقف سياسية القبضة الحديدية .

٢ ـ التطبيق الفورى للقرارين ٦٠٥ و٦٠٧ الصادرين عن مجلس الأمن الدولى واللذين يدعوان إسرائيل إلى احترام معاهدة جنيف الموقعة عام ١٩٤٩ وشرعة حقوق الإنسان . هذان القراران يدعوان أيضا إلى إقامة تسوية عادلة ودائمة للنزاع العربى ـ الإسرائيلى .

٣ ـ الافراج عن جميع السجناء الذين اعتقلوا خلال الانتفاضة الحالية . خصوصا الأطفال منهم . وتعليق كل الاجراءات والملاحقات القانونية الصادرة بحقهم .

٤ ـ إلغاء كل أحكام الطرد . وعودة الفلسطينيين المطرودين بمن فيهم الأربعة الذين طردوا أمس الأول إلى لبنان إلى ديارهم وعائلاتهم . وكذلك الافراج عن كل المعتقلين إداريا وكل الموضوعين قيد الاقامة الجبرية .

٥ ـ الرفع الفورى للحصار المفروض على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة . وسحب الجيش الإسرائيلى من كل المراكز السكنية .

٦ ـ فتح تحقيق حول تصرفات الجنود والمستوطنين الإسرائيليين فى الضفة

الغربية وغزة . وكذلك فى السجون ومعسكرات الاعتقال ومعاقبة المسئولين منهم عن قتل أو جرح مدنيين عزل .

٧ - وقف سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضى . وإعادة تلك الأراضى المصادرة خصوصا فى قطاع غزة .

٨ - الامتناع عن القيام بأى عمل من شأنه التعرض للأماكن المقدسة المسيحية منها والإسلامية أو بتغيير الوضع القائم فى القدس .

٩ - إلغاء الضريبة على الدخل وكل الضرائب المباشرة الأخرى التى تفرضها إسرائيل على فلسطينى القدس والضفة الغربية وغزة .

١٠ - إلغاء كل التدابير التى تقيد حق التعبير السياسى بما فى ذلك تلك المتعلقة بحظر الاجتماعات والمؤتمرات وتأمين الشروط اللازمة لانتخابات بلدية حرة تجرى تحت اشراف سلطة محايدة .

١١ - إعادة كل الأموال المحسومة من أجور العمال الفلسطينيين من الأراضى المحتلة الذين عملوا ومازالوا يعملون وراء الخط الأخضر - فى إسرائيل - والتى تصل إلى مئات عدة من ملايين الدولارات . إعادة هذه الأموال وفوائدها إلى أصحابها الشرعيين .

١٢ - إلغاء كل القيود المفروضة على رخص البناء ومشاريع التنمية الصناعية والزراعية وحفر الآبار الجوفية ، إضافة إلى تلك المفروضة على برامج التنمية الزراعية فى الأراضى المحتلة .

١٣ - وضع حد لسياسة التفرقة التى تمارس فى حق إنتاج الأراضى المحتلة ، الصناعى والزراعى . وذلك خلال رفع القيود المفروضة على شحن البضائع الى ماوراء الخط الأخضر أو فرض قيود مماثلة على شحن البضائع الإسرائيلية إلى الأراضى المحتلة .

١٤ - إزالة القيود المفروضة على الاتصالات السياسية بين سكان الأراضى المحتلة ومنظمة التحرير ، فى شكل يسمح بمشاركة أهالى الأراضى المحتلة فى أعمال المجلس الوطنى الفلسطينى . مما يسمح للفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال بالمساهمة مباشرة فى عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالأمة الفلسطينية . »

● ● ●

وفى تعقيبه على أسئلة الصحفيين أعلن سارى نسيبة باسم ممثلى المؤسسات الوطنية الفلسطينية فى الأراضى المحتلة : « ان تنفيذ هذه الشروط والمطالب الأربعة عشر من جانب السلطات الاسرائيلية يخلق المناخ المناسب لعقد مؤتمر دولى للسلام ويضع حدا للعنف واهراق الدماء . ذلك أن سلاما عادلا لن يكون ممكنا إلا إذا تم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فى ذلك الحق فى تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أرضه . وإذا لم يتم الاعتراف بهذه الحقوق فإن الاحتلال الإسرائيلى سيقود إلى مزيد من العنف ومن اهراق الدماء . والمخرج الوحيد لتجنب هذا الوضع هو عقد مؤتمر للسلام فى الشرق الأوسط بمشاركة كل الأطراف بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى » .

الوثيقة رقم (٣)

رسالة « ياسر عرفات » المفتوحة إلى الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ **أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله** ﴾ .

صدق الله العظيم

إلى أهلى وأخوتى وأحبتى فى كل ربوع الوطن ..

إلى الصامدين الأبطال فى قطاع غزة الأبى .

إلى الصابرين المرابطين فى الضفة الباسلة .

إلى الصامدين بإباء وشمم فى كل فلسطين من الجليل فى الشمال إلى النقب فى الجنوب .

إلى أبطالنا الصامدين فى سجون الاحتلال ومعتقلاته .

كنتم دائما وأبدا تثبتون وتؤكدون أنكم شعب البطولات شعب التضحيات شعب المعجزات .. الشعب الذى لا يعرف المستحيل .. تفجرون كل يوم هذه الانتفاضات الشعبية العربية العارمة التى تتواصل بروعتها فى كل مدينة وقرية ومخيم وحتى فى كل سجن من سجون العدو الغاصب الفاشى العنصرى وعلى الأرضية الصلبة للاجماع الوطنى الشامل والوحدة الوطنية لمواجهة ومقاومة الاحتلال الصهيونى .. وافشال كل مناوراته ومؤامراته السياسية واحباط ممارساته الوحشية وأحقاده العنصرية السوداء .. وكل سياسات البطش والعسف والتنكيل والقتل العشوائى على

يد جنوده المدججين وقطعان المستوطنين المسلحين المتعصبين العنصريين الارهابيين .

وها أنتم يا أخوتى ويا أحبتى تواصلون مواجهتكم الرائعة لحشود العدو الصهيونى وإرهابه فى كل مدينة وقرية ومخيم وداخل المعتقلات بقلوبكم العامرة بالايمان بحب الله وحب فلسطين وبسواعدكم القوية وصدوركم الشجاعة .

يا أهلى .. يا أحبتى .. يا رجال فلسطين ويا نساء فلسطين ويا أشبال فلسطين ويا زهرات فلسطين .. لتستمر الانتفاضة ولتتواصل ولتتصاعد وليتعاظم العطاء دفاعا عن المقدسات وتمسكا بالحقوق الوطنية الثابتة والتفافا عظيما ورائعا حول منظمتكم ، منظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضال شعبنا على طريق الانتصار الحتمى الأكيد بعونه تعالى .

لقد حاول العدو الصهيونى والمتحالفون معه أكثر من مرة عن طريق استخدام العنف والقبضة الحديدية والقتل العشوائى والتصفيات تارة وعن طريق استخدام المناورات السياسية تارة أخرى وتوهم أن سياسة التقاسم الوظيفى ومحاولة رشوة شعبنا يمكن أن تعطيه أو تعطى عملاءه موطىء قدم .. أو تثنى شعبنا الأبى الباسل عن النضال والجهاد .. أو تزرع اليأس فى القلوب المؤمنة .. وجاء الجواب واضحا وصريحا من جماهير شعبنا البطلة قويا وهادرا وبمزيد من العناء الثورى وبهذه الانتفاضة الجماهيرية .. وهذا الاجماع الوطنى الشامل .. وبالاصرار القاطع لتحقيق أهدافنا الوطنية العادلة حتى يحيا شعبنا حرا سيدا على أرضه الحرة فلسطين .

لقد حاول هذا العدو ومن ورائه أمريكا بكل قوتها وكل دعمها اللا محدود وتخيل أنه يمكن أن ينهى الثورة الفلسطينية عام ١٩٨٢ عبر تحشيد جيشه وطيرانه وبحريته أثناء غزو لبنان ، وتخيل أنه سيقضى على منظمة التحرير الفلسطينية قائدة نضال شعبنا .. وسيضرب البنية التحتية للثورة والشعب فماذا كانت النتيجة ؟ صمدت الثورة واستمرت وازداد لهيبها . . وكبرت المقاومة وازداد تجذرها وعملقتها فى أطول حرب إسرائيلية ـ عربية .. وعبر أنجح حروب الاستنزاف المستمرة منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن ، تقوم بها القوات المشتركة الفلسطينية ـ اللبنانية حاليا فى الجنوب اللبنانى .

وهكذا انتهت حملة سلامة الجليل إلى الفشل التام وإلى الهزيمة المنكرة ، وباعتراف قيادات العدو السياسية والعسكرية وأجهزته الأمنية وباجبار بيجين على

الاستقالة والانزواء . لقد ظنوا أنهم عندما يضربون الثورة فى لبنان يسهل عليهم اخضاع الأهل الصامدين فى الوطن المحتل فماذا كان حصيلتهم ؟

لقد باءت جميع محاولات العدو الصهيونى على مختلف الأصعدة بالفشل التام وتحطمت جميعها على صخرة التضحيات والارادة الصلبة والوعى العظيم لشعبنا المناضل البطل .. ليس هذا بغريب يا شعب التضحيات ، يا شعب البطولات ، يا أجيال الحجارة والخناجر والسكاكين والقنابل الحارقة .. ويا من أنجبتم أشبال « الآر . بى . جى » الذين أثخنوا العدو بالجراح وأذهلوا العالم كله .

يا أهلى ويا أخوتى ويا أحبتى فى كل ربوع الوطن الحبيب .

يا أبناء شعبى البطل فى القطاع الأبى وفى الضفة الباسلة وفى الجليل الصامد والمثلث المرابط وفى النقب الأصيل .

يا أحبتى كل أحبتى فى كل مدينة وقرية ومخيم ومعتقل .

إن شعبنا الفلسطينى فى كل مكان من هذا العالم لينظر إليكم الآن بكل الفخر والاعتزاز وهو يراكم تواصلون الانتفاضة الشعبية العارمة فى وجه الصهاينة المحتلين الفاشست العنصريين .

إن أبناء شعبكم وأخوتكم فى كل مواقع النضال من المخيمات المحاصرة فى لبنان إلى آخر موقع من مواقع الوجود الفلسطينى فى الشتات ليفتحون لكم القلوب بالمحبة والاعتزاز وأنتم تواصلون تقديم أعظم صور البطولة والتضحية فى الدفاع عن قضيتكم وأرضكم وللحفاظ على هويتكم الوطنية الراسخة فوق الأرض الحبيبة ، أرض المقدسات ، بكل ما لديكم بالغالى والنفيس بالروح وبالدم وبالعرق .

كما أن أمتكم العربية تتابع بافتخار نضالكم وجهادكم وتضحياتكم المستمرة .. والعالم كله يتطلع إليكم باحترام وأنتم تواصلون التحدى للعدو الصهيونى المتغطرس الارهابى الذى يحاول عبثا تجاهل قوة الحقيقة الفلسطينية .. ولكن الحقيقة الفلسطينية ممثلة بهذا الزخم النضالى والابداع الكفاحى لانتفاضاتكم العملاقة الجسورة .. هذه الحقيقة الفلسطينية لا يمكن لأحد أن يتجاهلها أو يتخطاها أو يقفز من فوقها .

ولسوف تبقى هى مفتاح السلم والحرب فى هذه المنطقة . فلا سلام إلا السلام الفلسطينى . ولا حل إلا الحل الفلسطينى . ولا خيار إلا الخيار الفلسطينى الذى يعبر

عن إرادة أمتنا العربية بأسرها وعن إرادة جميع الشرفاء والأحرار والأصدقاء فى العالم .. وحتى يتمكن شعبنا الصامد المرابط المناضل من تحقيق مختلف أهدافه الوطنية وعلى رأسها إقامة الدولة الحرة المستقلة فوق ترابه الوطنى الفلسطينى وعاصمتها القدس الشريف زهرة المدائن ، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ، مهد المسيح عليه السلام ومسرى النبى محمد صلى الله عليه وسلم والتى نحن وإياكم ، يا أخوتى يا أحبتى يا أهلى ، على موعد فيها لنصلى بإذن الله .

« يرونها بعيدة ونراها قريبة وإنا لصادقون » .

بسم الله الرحمن الرحيم .

﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً فى التوراة والإنجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم ﴾ .

صدق الله العظيم

أخوكم : **ياسر عرفات**

١٧ « تشرين أول » أكتوبر ١٩٨٧

الوثيقة رقم (٤)

بيـــــان

نعم لمواصلة الانتفاضة والاضراب العام . . يسقط الاحتلال

أخى المواطن . . .
أختى المواطنة . . .

هل أرعبت اليوم جندى الاحتلال . . . هل ساهمت فى التحريض لشعارات الانتفاضة . . . هل شاركت فى تشكيل اللجنة الوطنية فى حيك . . . هل قرأت هذا البيان لزملائك وجيرانك . . . أو نسخته أو صورته ووزعته فى حيك . . . يا أبناء شعبنا العظيم . . .

فى كل مكان تلتهب الأرض تحت أقدام المحتلين ، وتتواصل الانتفاضة ، وبسرعة البرق تتشكل اللجان الوطنية لانجاح الاضراب العام ومواصلة الانتفاضة . . . وقد باشرت عشرات اللجان الوطنية أعمالها حسب قدرات كل فرد من أبناء شعبنا . . . وبرز بشكل خاص نشاط لجنة التموين فى خان يونس حيث وزع أكثر من ثلاثة آلاف رغيف على الأحياء المحاصرة فيها ، كما كانت قد وزعت سيارتا فنار على الأحياء المحاصرة فى رفح وجباليا ، وتستعد اللجان الآن لدعم أهلى البريج وخان يونس بالمواد الغذائية والطبية ، فعلى كل من يستطيع المساهمة التقدم الى لجان التموين والاسعاف الطبى أو تشكيلها بنفسه من أجل الاغاثة العاجلة فى خان يونس والبريج .

وطوال يوم أمس أعلنت الطوارىء فى لجنة الاغاثة والاسعاف الطبى فى مدينة غزة ، حيث قامت بعيادة عشرات المنازل فى الشاطىء والنصر والشجاعية التى كانت مسرحا للمصادمات ، وتشكلت مجموعات طوارىء طبية وأقيمت

عيادات لهذا الغرض فى المنازل وفى ظل حماية الأهالى المشددة . . . وفى جباليا أوقفت اللجنة الوطنية محاولة الاعتداء على تموين وكالة الغوث ونظمت توزيع التموين للأسر الأكثر احتياجا ، وفى جو عال من الانضباط .

وطلبت لجنة التجار الوطنية فى قطاع غزة من جميع التجار التقيد بالأسعار تقيدا صارما وعدم استغلال الظروف ، وحذرت من أنها ستنشر أسماء كل من يحاول الاستغلال كما طالبت التجار بعدم البيع بكميات كبيرة للأفراد ، بل محاولة البيع بما يخدم أكبر عدد ممكن من المستهلكين . . كما أشادت بمبادرة عشرات (الحدادين) الذين قاموا باعادة لحم المحال التجارية فورا ، بعد أن حطم الجنود أقفالها فى محاولة يائسة لكسر الاضراب .

وتصدت لجان « الاعلام » الوطنية الى محاولة السلطة غلق المنطقة أمام الصحفيين ، فأنشأت عشرات الشبكات لالتقاط الأخبار وترجمتها فورا وارسال نسخ لوكالات الأنباء . . أما تلك السواعد الجبارة خلف المتاريس ، فى كل حى وشارع فى المعسكرات والمدن والقرى فهى تحمى الاضراب جيدا ، وتحافظ عليه ، منذ ساعات الصباح الباكر وحتى الليل ، وهى تحصن مواقعها جيدا بالمتاريس وبالعزيمة الجبارة ، وتهتف بصوت واحد :

يسقط . . يسقط الاحتلال	والقبضة الحديدية
بدنا تقرير المصير	والدولة الوطنية
وسلاحنا هو الاضراب	واللجان الشعبية
خلف منظمة التحرير	حتى تحل القضية

يا جماهير شعبنا العظيم . . .

إن تصريحات المسئولين الاسرائيليين تشير ألى الارتباك الشديد فى صفوفهم ، والعالم كله يتطلع الى انتفاضة شعبنا الجبارة وتتعالى موجات التضامن والدعم من القوى النصيرة لشعبنا فى العالم وحتى داخل اسرائيل نفسها ، فلنواصل تعزيز مأزق الاحتلال من أجل التحرر والدولة المستقلة .

عاشت الانتفاضة — نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية

المجد والخلود لشهداء الانتفاضة ولكل الشهداء .

القوى الوطنية فى قطاع غزة

١٣ / ١ / ١٩٨٨ م

الوثيقة رقم (٥)

منظمة التحرير الفلسطينية
القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة
نداء رقم (١)

يا جماهيرنا الثائرة الأبية .. الاخوة المناضلون .. ويا رفاق الدرب الشاق والطويل فى كل مكان .

إن قيادتكم .. قيادة الانتفاضة وقيادة ثورتنا وشعبنا المنتفض حتى النصر م.ت.ف بكل فصائلها وبكل أجهزتها (.......)(×) مقاتليها توجه لكم يا جماهير الثورة (......) النضال ويا صناع المعجزات نوجه لكم تحية الاعتزاز والاكبار (......) الانتفاضة الشعبية العملاقة قدما باتجاه النصر القريب . فأنتم يا أحبتنا ويا جماهيرنا الوفية المعطاءة المؤمنة بالنار الملتهبة التى تحرق وجوه كل الخونة والعملاء وتهزم الأعداء وتحطم حلقات التآمر ومعها يتقهقر صناعها الطبيعيين . وأنتم يا أحبتنا ويا شعبنا شعب المعجزات ، الضوء الذى يضىء طريق كل الثورات وطريق الشرفاء حتى النصر .. حتى النصر ..

إن هذه الثورة الشعبية العارمة الشاملة المتدفقة فى كل مدينة ومخيم وقرية وحارة وشارع ومسجد وكنيسة وفى كل شبر من وطننا الحر وبقيادة م.ت.ف الممثل الشرعى الوحيد وبرمزها المعجزة قائد الثورة ورجل الأعوام الطويلة أخوكم أبو عمار . هذه الانتفاضة عبرت (.....) عن تململ المارد الفلسطينى فى قمقمه فهزت العالم أجمع من الصديق إلى العدو .. فماذا سيقول هذا العالم المتحجر . والذى قتلت فيه المروءة (......) قمقمه ؟ حتما سيقول نعم لهذا الشعب ونعم لحقوق هذا الشعب المشروعة والعادلة .

إن قيادتكم يا جماهيرنا ويا مناضلينا البواسل (.....) وتؤكد لكم بأن هذه الانتفاضة وهذه المعارك الشعبية المتلاحقة الأمواج قد حققت العديد من الانتصارات دوليا وعربيا ومحليا وعلى كل الأصعدة السياسية .. والاعلامية والعسكرية والحضارية حيث أن هذه الأصعدة تشكل صلب الصراع القائم مع أعداء شعبنا البطل المقاوم .

إن قيادتكم م.ت.ف ومعها كل الجماهير بكل قناعاتها وقيادة هذه الانتفاضة الشعبية فى الداخل والخارج تؤكد لكم الحقيقة التالية الثابتة الواضحة وهى أن الانتفاضة وثورة شعبنا العارمة داخل ساحة الصراع الرئيسية مساحة الأراضى المحتلة قد قلبت كل الموازين المطروحة على ساحة الصراع فلسطينياً وعربياً وأصدقاء من جهة وصهيونياً وامبريالياً وأعداء من جهة أخرى (....) فى المخططات المطروحة بين أيدى المتصارعين . وأحكمت طوق الحصار على المتخاذلين المتساقطين (....) كيفية مواجهة شعوبهم وإدارة علاقاتهم المشبوهة فى مقارنة الحقائق والوثائق والوقائع التى لم يستطيعوا لها تفسيراً ولم يقدروا عليها قمعا ولا تشويها .

حتى ثورتكم يا شعبنا .. حتى قيادتكم يا أخوتنا أصدقائكم فى الخارج يعيشون حالة من الاجلال والاكبار .. حالة من الاستنفار والطوارىء .. حالة من الانتفاضة من كل مخرج ومن كل ممر ثورى لفلسطين .. حالة من الاستعداد والمباشرة لمهمات المرحلة الحالية والمستقبلية وكل ما يحمل من ثورة شعبية داخل الأراضى المحتلة هو الموضوع الهام جدا وعلى أولويات (....) العديد من غرف العمليات لمتابعة الثورة الشعبية هذه ومواصلتها بكل الوسائل والأشكال وفى ذات الوقت تعمل جادة على تصعيد البرامج النضالية الهامة والمزلزلة وفى الوقت المناسب والقريب جداً .

وقيادتكم تعيش حالة النصر الكبير و (....) عبر نضالات شعبنا فى الداخل والخارج ثمار هذه النضالات باتجاه فلسطين حرة مستقلة تؤكد لكم على الأمور والمهام والأساليب والمواقف التالية ومن أجل مواصلة الانتفاضة الشعبية التى لا مجال إلا لمواصلتها إلى أن يركع عدونا أمام هذه الإرادة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة م.ت.ف ممثلنا الشرعى والوحيد .

١ ـ على صعيد الاخوة التجار:الإضراب التجارى شكل نضالى ساهمتم عبره مواصلة شد أزر الثورة والانتفاضة الشعبية . ثورتكم تسجل بحروف من نور ، هذا

(....) لهذا فأنتم قطاع جماهيرى فلسطينى هام ومطالب بمواصلة هذه الاضرابات إلى أن (....) جديدة وكيفية تتناسب وتطورات المعارك الشعبية .. إضرابات شاملة لكل مرافق الحياة ولكل المحال التجارية على اختلافها تستثنى من هذه المرافق ما يلى : الصيدليات ، عيادات الأطباء والتى يجب أن تكون فى حالة استنفار دائمة استعداداً لحالات الطوارىء المتتالية والمستمرة لأننا ما زلنا حتى الآن فى بداية الانتفاضة والثورة الشعبية (....) فهذه إرادة الشعب وإرادة الثورة وإرادة الثوار . إنه لمن الخطر أن يبقى أصحاب المحال التجارية أمام محالهم فهذا يعطى الفرصة للجنود لاستغلال وجودهم أمام المحال التجارية والتهديد بفتحها بالقوة . والثورة تطالبكم بالمزيد من التصعيد فى ذات الوقت لأنكم جزء من جماهير الثورة وقطاع عام من جماهير الانتفاضة (....) والعهد لكم أن ندافع عن محالكم وعن مصالحكم مصالح شعبنا البطل حتى رفع المعاناة عنا جميعا .

٢ ـ على صعيد الحركات الطلابية (....) الجامعات والمعاهد فى حالة استنفار بحكم الحرب وبحكم عدم (....) سلطات الاحتلال الفاشية .... تخوفا من اندلاع المظاهرات منها هنا .... فى أن طلبتنا لا يتظاهرون ولا يقومون بدورهم النضالى إلا إذا تواجدوا فى الجامعات والمعاهد والمدارس ولهذا فكل طالب جامعى أو طالب مدرسة .... من سكناه فى قريته فى مدينته .... فى مخيمه فى حارته فى كل مكان أنتم .... واعلموا أيها الاخوة وأيها الرفاق ثورتكم العارمة كل فى موقعة ومزيدا من نضالكم بكل أشكاله وبكل أساليبه الدافعة .... لهذه الإنتفاضة الانتصار فثورتكم تطالبكم بالتصعيد اليومى وتؤكد لك بأنكم طليعة نضالية ثورية تساهم بشكل عظيم ومبارك فى .... باتجاه الحرية والاستقلال .

٣ ـ على صعيد اللجان الضاربة والأطر والجماهير المؤطرة والتنظيمات الشعبية والأوساط الوطنية واللجان الشعبية المختلفة : الثورة والقيادة تقول لكم ولكل جماهيرنا هذا عامكم .... هذا عام الانتصار هذا عام الحصاد هذا عام الحرية وهذا عام البشرى فلنواصل وكل منكم يعرف دوره هذا فهذا .... والطريق المؤدى إلى الحرية والنصر إن شاء الله فاستبشروا يا شعبنا .... استبشروا فهذا عام البشرى .

٤ ـ وعلى صعيد دعم المخيمات المحاصرة فلا منع التجول يخيفنا ولا قطع المؤن الغذائية يركعنا فشعبنا فى مخيمات الصمود فى لبنان أكل لحوم القطط أباحها الدين وأباحها الحصار والقهر . ومع كل هذا فيا جماهير مخيماتنا البطلة وأنتم تقودون

دفة الصراع مع العدو وأنتم تغيرون المعادلات وتصنعون النصر تلو النصر فلكم من كل شعبكم ومن أخوتكم ومن كل مؤسساتكم الوطنية ومن ثورتكم كل الاجلال والاكبار ولكم كل الطاقات على اختلافها توجه لكم فواصلوا وعهدا أن يبقى شعبكم واقفا معكم بكل طاقاته وبدعائه ، وتأكدوا أن الأعداء لن يستطيعوا منع المؤن عنكم ولن يستطيع إيقاف المدد المادى والمعنوى لكم فاستبشروا وكونوا كما كنتم الجسر الذى نمر عبره لفلسطين ومعكم كل ثواركم ..

ونداء نوجهه هنا مرة أخرى لكل جماهير شعبنا بالوقوف وبكل الطاقات والإمكانات وبكل أشكال الدعم لشعبنا فى المخيمات المحاصرة والعمل الجاد والثورى من أجل فك الحصار وتحطيم قوانين منع التجول عن كل المخيمات . فيا أخوتنا ويا رفاقنا فى الجليل والناصرة والمثلث والنقب .... وكل شعبنا فى الداخل .... فلا الحواجز ولا الفاشية تحول الدم إلى ماء .... فمزيدا من لجانكم الشعبية ولجان التضامن ومزيدا من .... فموعد لقاءنا قريب .. قريب ..

٥ ـ وعلى صعيد الخطوات النضالية على طريق مواصلة الثورة الشعبية فهذه الأشكال التى مارستموها وأشكال عديدة تجيء فى ضمنها تشكل بل تصنع النصر .... طالب وطالبة وكل شبل وزهرة وكل امرأة ورجل وكل ثائر وكل فتى وكل شيخ وكل مسجد وإمام ابن من أبناء فلسطين معا ويدأ بيد :

١ ـ لتكن أيام الجمع دائما أيام الحشد للمساجد لحماية تدنيسها من قطعان الفاشية والنازية وبرفع الأذان عاليا وتدق الأجراس كل جمعة .

٢ ـ الحجر ـ المولوتوف ـ المتاريس ـ الاطارات المشتعلة ـ العصى ـ الشباك ـ .... الثقافة ـ مع .... وكرات الحديد ـ الحجارة ـ شرائح الصاج ـ السهام ـ المقلاع ـ صور الأخ القائد ـ الأعلام ـ البيانات وتعميمها ـ التوعية الوقائية ـ التجنيد والحشد الجماهيرى لمراكز المدن والقرى ـ السكين والشفرات ـ المشرط ـ العبوات الحارقة ... إلخ وأشكال أخرى وأخرى .

أضربوا يا أبطالنا بيد من حديد فى كل يوم من أيامكم المجيدة .

وأما الإضرابات الشاملة فيجب أن تتزامن باستمرار مع كل يوم من أيام .... الذى قرر التواصل بهذه الثورة حتى التغيير والانتصار .... وإن غدا لناظره لقريب فصبراً اخواتنا التجار .. وثقوا أن كل من يخالف إرادة شعبنا سيعاقبه شعبنا وسيشن عليه حملة المقاطعة الجماهيرية .

وهؤلاء معروفين ولن يفيدهم فتح محالهم التجارية ولن تفيدهم مخالفاتهم لإرادة شعبنا وسيقاطعون جماهيريا ولن يسمح لهم وإلى الأبد فتح محالهم التجارية لأن شعبنا أطلق وأصدر بحقهم حق الحرمان من أى دعم جماهيرى ومن أى شراء لبضائعهم أو التعامل معهم وأن يد الثورة طويلة وها هى أسمائهم تعمم وتوزع فى منشورات أسماء العملاء من التجار على جماهير شعبنا ثم مقاطعتهم بشكل نهائى ومن ثم مقاطعتهم ثوريا .

٦ ـ وعلى صعيد العمال الأبطال الذين لبوا نداء مقاطعة العمل فى معامل ومصانع الأعداء والذين أعلنوا تضامنهم الثورى مع انتفاضة شعبنا وهم يشكلون .... ولن تتخلى الثورة عنهم ابدا . العهد الثورى لهم والقسم الثورى لهم فى أن نكون جميعا كثورة وقادة وشعب بجانبهم وبجانب أسرهم وأطفالهم فنحن الجسد الواحد إذا اشتكى عضو فيه تداعى له سائر الجسد وسائر الأعضاء بالسهر والدفاع والمؤازرة فهذا وبكم يا عمال فلسطين وهذا عامكم عام .... وعام الخلاص من اهانات الأعداء والخلاص من .... ومن عنجهيتهم وغرورهم وغطرستهم التى تحطمت أمام اضراباتكم ومقاطعاتكم الشاملة لهم . ولكم من قيادتكم ومن ثورتكم كل التحية وكل الاعتزاز بكم والاجلال لكم فكونوا مع شعبكم وثورتكم . وكما كنتم السند الدائم لها . يا جماهير شعبنا البطل الانتفاضة فى بدايتها وها هنا هذا عام الانطلاق نحو التحرر والخلاص من قيود وزنازين الاحتلال وعام إنهاء المعاناة فبكم يا جماهير الثورة وبكم يا مناضلى الثورة وبكل الشرفاء الأقوياء المخلصين تستمر الثورة وتتصاعد الانتفاضة ويتحقق النصر يوما بعد يوم .

فتحية لكم يا جماهير الانتفاضة تحية الثورة تحية القيادة تحية الشرفاء والأصدقاء تحية المعتقلين فى زنازين الاحتلال تحية اجلال واكبار . الأعداء خسروا المعركة وشعبنا المنتصر وفلسطين تعيش الانتصار .. عاشت م.ت.ف ممثلنا الشرعى والوحيد .. عاشت انتفاضة وثورة شعبنا العارمة وبالمزيد يزيد الانتصار ويتحقق ولتحرق الأرض تحت أقدام الغزاة والمتآمرين والخونة . فلنضرب مصالح كل رموز المآمرة . مآمرة التقاسم الوظيفى والقبضة الحديدية .. عاشت فلسطين حرة عربية وليسقط الاحتلال وإنها لثورة حتى النصر .   يناير ١٩٨٨(××) .

(×) .... كلمات غير واضحة فى الصورة التى أرسلت لنا بالفاكسميلى من داخل الأرض المحتلة .

(××) صدر البيان ـ النداء رقم (١) دون تاريخ محدد . وطبقا لسياق الأحداث فنحن نرجح صدوره فى بداية الأسبوع الثالث من يناير ١٩٨٨ .

الوثيقة رقم (٦)

منظمة التحرير الفلسطينية
القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة

نداء رقم (٥)

لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين
شعب منظمة التحرير الفلسطينية

يا جماهير شعبنا العظيم . يا جماهير الثورة الفلسطينية . يا تجارنا ، يا عمالنا ، يا فلاحينا ، يا طلابنا ، يا أطفالنا ، يا نساءنا ، يا شيوخنا ، يا أهلنا يا كل الأهل ، ويا كل فئات شعبنا البطل التى تشارك فى انتفاضتنا الأبية .

إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فى المناطق المحتلة تحيى انتفاضة شعبنا الباسلة . وتحيى عزم هذا الشعب على مواصلة النضال وتصعيده من أجل تحقيق أهداف شعبنا فى انتفاضته بمواصلة النضال حتى ينال شعبنا حقوقه الوطنية المشروعة وفى مقدمتها حقه فى العودة وتقرير المصير ، وبناء دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد لشعبنا فى كافة أماكن وجوده . وتدعو جماهير شعبنا الفلسطينى فى المناطق المحتلة لمواصلة تصعيد انتفاضته فى وجه المحتل الحاقد عن طريق الخروج اليومى من البيوت ، أطفالا ونساء وشبانا وشيوخا ، تجاراً وعمالاً وأساتذة وموظفين ، والالتحام معا فى مسيرة واحدة . تتفجر يوميا فى كل مدننا ومخيماتنا وقرانا ، نهتف معا ، عاشت منظمة التحرير ، عاشت الانتفاضة ، ثورة حتى التحرير . كما تدعو قيادة الانتفاضة جماهير

العمال إلى مواصلة الموقف الموحد والمقاطعة الصلبة للعمل فى المشاريع والمصانع والمزارع الاسرائيلية . وتتوجه القيادة الموحدة للانتفاضة إلى أمهاتنا وأخواتنا وبناتنا ، إلى منابت العز والكرامة والرجولة ، مهيبة بهن للعمل جنبا إلى جنب مع أزواجهن وأبنائهن وإخوانهن فى موقف واحد ويد قوية واحدة وكلمة حق واحدة ..

أما أنتم يا طلابنا البواسل . يا من انتهيتم لتوكم من تقديم امتحاناتكم لنيل شهادة الدراسة الثانوية ، فأمامكم الساحة تطلبكم لتنالوا أعلى شهادة . شهادة الوطن ، شهادة الفداء ، فكونوا أيها الأخوة جنود وطنكم . جنود منظمتكم ، جنود انتفاضتكم ويدها القوية التى تضرب جنود الاحتلال . وتتحدى هراواتهم وقنابلهم وكامل عدهم وعتادهم .

يا أبناء شعبنا البطل ، لنتلاحم وننصهر فى بوتقة الوطن بكل انتماءاتنا الوطنية والدينية . ولنعلم أن لنا حقا طبيعيا فى مساجدنا وكنائسنا . نصلى فيها متى نشاء ونكبر متى نريد وندق أجراسها وقتما نطلب . وليعلم الصهاينة أن حرمة يومى الجمعة والأحد عند أبناء شعبنا مقدسة . ولتتحول المساجد والكنائس إلى قلاع تنطلق منها كتائب الانتفاضة المظفرة .

يا جماهير شعبنا البطل ، لا يخفى عليكم الدور (...) الذى يقوم به النظام (...) وهو يحاول اليوم استغلال الانتفاضة الجامعة . ويسخر من أجل ذلك أدواته وعلى رأسها (جريدة النهار) والمسئولين فيها . ونحن من موقع الأمانة نطالب أبناء شعبنا البطل بمقاطعة هذه الجريدة العميلة والتى حاولت تزييف إرادة شعبنا خلال قمة عمان عبر عرائض الولاء المزعومة . وإننا نهيب بكافة العاملين والمتعاونين مع جريدة النهار ، قطع كل علاقة لهم بها . ونحن على ثقة أن مؤسساتنا الوطنية لن تتوانى عن استيعابهم فى خدمة شعبنا . لنعلنها صريحة « لا » لجريدة النهار ومسئوليها العملاء . و « نعم » لاستيعاب الكوادر الشريفة من العاملين فى هذه الجريدة .

يا جموع تجارنا .. يا قلاع الانتفاضة وحماتها وشعلة دعوتها واستمرارها .. من موقع الفخار واعتزاز القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بدوركم النضالى الرائد والرئيسى . هذا الدور الذى تمارسونه بقوة وحماسة وعزيمة تغنى الانتفاضة ، فإن القيادة الوطنية الموحدة تؤكد على مايلى :

استمرار الاضراب التجارى الشامل إلى أن تتحقق أهداف الانتفاضة . وبهذا الصدد نشير إلى أن الأيدى العاملة فى المناطق المختلفة لقيادة الانتفاضة قد بدأت

بالتنسيق مع اللجان الشعبية ولجان التجار بالعمل على تحديد ساعات معينة وعلنية (من ساعتين إلى ثلاث ساعات) يسمح فيها بفتح المحلات التجارية صباحا أو عصرا فى كل يوم .... يستثنى من ذلك الأيام التى يعلن عنها من قبل القيادة الموحدة للانتفاضة على أنها أيام إضراب شامل فى نداءاتها .

إن القيادة الموحدة تحيى الدور الكفاحى اليومى الذى تلعبونه فى الصدام مع جنود الاحتلال ومواجهة رشاشاتهم وهراواتهم وعتلاتهم وقنابلهم الخانقة ، وهم يفتحون محلاتكم بالقوة ويكسرون أبوابها ويجردونها .. لذا فالقيادة تدعوكم إلى المواجهة الجماعية والمنظمة لهذه الإجراءات المهينة . وتدعوكم إلى الامتناع عن الذهاب إلى المتاجر فى الساعات المحددة للاضراب .. وتؤكد لكم أن شعبنا وثورته المظفرة لقادران على حمايتكم ومحلاتكم ومصالحكم . ستتكفل اللجان الشعبية والنقابات العمالية ونقابات أصحاب المهن والمؤسسات والأطر الوطنية بإصلاح كافة الأضرار التى تلحق بالمحلات التجارية من جراء القمع الصهيونى .

تدعو القيادة الموحدة كافة التجار إلى الاستعداد لخوض معركة التوقف عن دفع الضريبة الاضافية فى المستقبل القريب . لترفعوا جميعا شعارا واحدا « لا للاحتلال . لا للضريبة الاضافية » ولتستعدوا لحرق دفاتر الضريبة .. قيادتكم الوطنية الموحدة بصدد ترتيب المعركة مع لجانكم فى كل موقع من أرضنا المحتلة .. وسنعلن عن ساعة الصفر فى نداء قريب .

إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ، إذ تحيى التعاون وروح الإخاء المتجسدة بين أبناء شعبنا فى المناطق المحتلة ، فانها تدعو قلاع انتفاضتنا ، تدعو تجارنا إلى مراقبة السوق والتقيد بأسعار السلع الرسمية . والتصدى لكل من تسول له نفسه أن يحتكر سلعا أو يستغل إخوانه المواطنين . المزيد من الحذر والمراقبة . المزيد من البذل والعطاء .

ياشعب الانتفاضة لنردد جميعا ولنهتف فى تظاهرتنا فى الواقع اليومى « جماهيرنا مابتعرف خوف .. حجرها يساوى كلاشنكوف ! » ولنخرج جميعا ، طلبة وعمالا ونساء وفلاحين فى مظاهرات عارمة يومى الخميس ٢٨ / ١ والسبت ٣٠ / ١ / ٨٨ ولنحتشد فى مساجدنا وكنائسنا يومى الجمعة ٢٩ / ١ والأحد ٣١ / ١ / ٨٨ فى مسيرات حاشدة تعبيرا عن استمرار الانتفاضة ورفض الاحتلال وسياسته .

ياجماهير شعبنا المقاتل على طريق الحرية والاستقلال .. ياجماهير الحجارة والمولوتوف .. ياجماهير المسجد والكنيسة .. ياجماهير منظمة التحرير الفلسطينية البطلة .. مزيدا من التلاحم .. مزيدا من التظاهر ضد قوى البغى والعدوان .. مزيدا من التصعيد لانتفاضتنا الشاملة .. مزيدا من المجابهة والثورة ضد جنود الاحتلال وإحباط المؤامرات التى تحاك ضد شعبنا مع سلطات الاحتلال فى دوائر الخارجية الأمريكية .

عاشت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعبنا .

عاشت انتفاضتنا الباسلة .. المجد والخلود لشهدائنا الأبرار .. المجد والنصر لجرحانا ومعتقلينا الأبرار . وإنها انتفاضة حتى النصر والتحرير .

٢٧ / ١ / ١٩٨٨

القيادة الوطنية الموحدة

وثيقة رقم (٧)

نداء - نداء - نداء
لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة
لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين
شعب منظمة التحرير الفلسطينية
نداء رقم (٧)
صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية
القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة
تتصاعد الانتفاضة لاسقاط الاحتلال والمشاريع المشبوهة ..

يا جماهير شعبنا البطل .. يا شعب التضحية والفداء .. يا أبطال الحجارة والمولوتوف والقضبان الحديدية والسكاكين ، تحية إجلال وإكبار لكم إلى عمالقة الفجر الفلسطيني الذى يتقدم بخطى ثابتة من نصر إلى نصر ، مبدداً كل أوهام الاحتلال بامكانية قهر الانتفاضة وتصفيتها إلى غير رجعة ، بدوركم البطولى وتواصل عطاؤكم المتعاظم كل يوم وكل ساعة بتصاعد انتفاضتكم التى عانقت السماء وهزت أركان المحتلين الصهاينة فانتفاضتكم المجيدة تخطت فى انجازاتها مساحات الزمن والمكان لتدق وبثبات أبواب الحرية والاستقلال وترسم آفاق المستقبل المشرق بأسمى معايير الارادة الصلبة وبعزم لا يلين موحدا كافة جهود شعبنا مع جهود القوى الوطنية والقوى التقدمية العربية والعالمية فى أسمى تضامن كفاحى مع قضيتنا العادلة مطلقة صرخة مدوية لا للاحتلال لا للإبعاد لا للقهر والطغيان .. نعم للعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة على التراب الوطنى الفلسطينى بقيادة م . ت . ف ممثلنا الشرعى والوحيد ، يا صانعى الانتصار يا بناة الدولة المستقلة .

انتصاراتكم تتصاعد والاحتلال يتعمق مأزقه ويواجه الفشل تلو الفشل . والامبريالية وأعوانها تهب لنجدته عبر سلسلة المؤامرات والمبادرات المطروحة . إن جماهير الانتفاضة وتعضيدها على السلاح الامضى هى القادرة على اسقاط هذه المؤامرات ، إن القيادة الوطنية الموحدة تؤكد رفض الشعب الفلسطيني الثائر للمؤامرة الأمريكية الاسرائيلية التى يريدون تمريرها بمشاركة بعض الأطراف العربية وفرضها على شعبنا فى محاولة يائسة لاجهاض الانتفاضة ، إن تلك المؤامرات التى تستهدف اقامة الحكم الادارى أو الادارة الذاتيةالمعنية حسب التعبير الأمريكى والحكم المشترك بمشاركة أطراف عربية يقوم بمهمة قمع الشعب الفلسطينى ومحاولة تمرير هذه المؤامرة تحت مظلة دولية فى جلسة احتفالية أو الانسحاب من المناطق ذات الكثافة السكانية ليسلمها لقوات أنظمة القمع البوليسية أو محاولة طرح مؤامرة ايقاف الانتفاضة لبعض الوقت حتى يتسنى للمتآمرين تحقيق مؤامرتهم ومصادرة نتائج الانتفاضة الشعبية .

إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تؤكد أن ثورتنا الشعبية ستسحق هذه المؤامرات وما سبقها وما يمكن أن يتبعها فى المطبخ الأمريكى الاسرائيلى الرجعى العربى .

يا جماهير النضال يا سواعد المخيمات والمدن والقرى .. يا من حطمتم بتحديكم وارادتكم واصراركم آلة الجيش الصهيونى الفاشى .. يا من انتصر حجركم على الرصاص ومن انتصر مولوتوفكم على هليوكبتر العدو وغازاته السامة والخانقة .. بعد كل الهزيمة التى لحقت بجيش الاحتلال يحاول العدو الصهيونى الفاشى الزج بقطعان المستوطنين الغازية لارهابكم ولتحقيق ما عجزت قواته عن تحقيقه ، فلتعلن جماهير الانتفاضة حربها التى لا هوادة فيها على القطعان السائبة ، ولتحرق أرضنا المقدسة تحت أقدام الغزاة ولتهب جماهير القرى والمخيمات لقطع طرق المستوطنات ولتمطر رؤوس المستوطنين الجبناء بوابل من الحجارة والمولوتوف ولتتصدى لهم ليل نهار ولتوضع الحجارة على أسطحة المبانى ليلا لقذفها على رؤوس وسيارات المستوطنين الذين يحاولون اقتحام مخيماتنا وقرانا ليلا ، ونعمل معا وسويا من أجل ديمومة الفعل الثورى القادر وحده على اسقاط سياسة القبضة الحديدية بكل مظاهرها الفاشية تمهيدا لاسقاط الاحتلال وهزيمته نهائيا ، فالهراوات الهتلرية ليست أشد فتكا من الرصاص وقنابل الطائرات والدبابات التى قهرتها ارادتكم باقتدار واصرار ثوريين ، فلنتكاتف جميعا ولنعمل معا تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية وذراعها الفاعل فى الأرض المحتلة « القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة » .

إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة إذ تؤكد عزم جماهيرنا على المضى قدما من أجل تحقيق أهداف الانتفاضة الاستراتيجية والمباشرة فإنها تؤكد ترحيبها باستجابة عدد من أعضاء اللجان البلدية المعنية بمطالب جماهير الانتفاضة لهم بالاستقالة ، كما تدعو الأعضاء الباقين بأن يحذو حذو زملائهم والاستقالة فورا وقبل فوات الأوان ، وستعرف جماهير الانتفاضة الصارمة كيف تحاسب كل من يخرج على مواقف الاجماع الوطنى .

كما تناشد القيادة الوطنية الموحدة كافة وسائل الاعلام وقوى التحرر العربية والعالمية مناصرة انتفاضة شعبنا وقمع ممارسات الاحتلال كما وتناشدها توخى الأمانة والدقة لدى اذاعتها نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة .

يا شعب الشهداء والتضحيات يا رهان الثورة الرابح :

إن القيادة الوطنية الموحدة تدعو جماهير الانتفاضة جماهير الشعب الفلسطينى لما يلى :

- اعلان الحرب الشعواء على المستوطنين والمستوطنات .
- مواصلة وتعضيد الانتفاضة بالمظاهرات وحرب الحجارة والمولوتوف ومقاطعة العمل فى المستوطنات الصهيونية واعلان الانتفاضة حرب استنزاف دائمة ضد الاحتلال وقواته وتكبيده أفدح الخسائر بشريا وسياسيا واقتصاديا ومعنويا .
- اعلان يوم الثلاثاء ١٩٨٨/٢/١٦ يوما للاضراب الشامل ويوما للغضب الفلسطينى ضد الاحتلال والخروج فى مظاهرات عارمة فى المدن والمخيمات والقرى فى هذا اليوم .

ولترتفع رايات شعبنا المظفرة ومعا على طريق الانتفاضة حتى اسقاط الاحتلال .

المجد لشعبنا والخلود لشهدائنا الأبرار على طريق التحرير .

وإننـــا لمنتصـــــرون

منظمة التحرير الفلسطينية
القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة
فى المناطق المحتلة

١٣ / ٢ / ١٩٨٨ م

الوثيقة رقم (٨)

نداء - نداء - نداء

لا صوت يعلو فوق شعب فلسطين - شعب منظمة التحرير الفلسطينية

نداء رقم (٨)

صادر عن القيادة الوطنية الموحدة لتصعيد الانتفاضة

لتساند انتفاضتنا بقوة نحو العصيان المدنى

يا جماهير الثورة فى الوطن المحتل : يامن اقتحمتم السماء ومرغتم أنف الطغيان فى الوحل . يامن انتصرتم على آلة البطش وهراوات المجرم رابين ، يامن تصابرون على الدماء والتضحيات فتصنعون فجر المستقبل الحر ، إنكم تعثرون حكام تل أبيب المستعمرين فى عزلة خانقة وإدانة دولية متعاظمة . فتيانكم وشهداؤكم يبصقون فى وجه جنرالات العدو ، قتلة الأطفال الرضع والنساء والحوامل ، فيكشفون عن وجوههم البغيضة على مرأى ومسمع من العالم وتذوب أكذوبة « واحة الديمقراطية فى الشرق الديكتاتورى » لتظهر حقيقة « اسرائيل » القمعية والعنصرية .

لقد كشفت الانتفاضة وبشكل جلى عوامل الانتصار ، فبالوحدة والعمل الموحد بالإصرار والتواصل والتصعيد ، بتشديد الضغط على العدو ومحاصرته ، وبقيادة سياسية موحدة - قيادة م . ت . ف - يمكن دحر الإحتلال ، ها هو عدوكم يتخبط ، وكذلك حكومته وجيشه ومستوطنيه ، وقد بدأت حالة التذمر والبلبلة تزداد فى صفوفهم فهاهى خسائرهم تتحدث عن نفسها ، حيث خسارتهم اليومية بملايين

الدولارات من جراء الانتفاضة وإيقاف العمل والإضرابات التجارية بالرغم من المحاولات المحمومة من قبل وسائل إعلامهم التركيز على خسارتنا نحن ، وكانت النتيجة أن جرحاهم بالمئات رغم أسلحتهم الفتاكة . ومن الناحية السياسية والإعلامية فقد كانت خسارة العدو أكثر بكثير . فبانتفاضتكم ووحدتكم أعدتم قضية شعبنا الى مركز الصدارة بعد طول طمس وتعتيم ، فامضوا إلى الأمام ، فلا الأقزام ، ولا الفاشيين من اتراب شارون وشامير وبيرس ورابين بقادرين على قهر إرادتكم .. ومع سقوط كل شهيد تقتربون من يوم النصر وانتزاع حقوقكم العادلة بدحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م . ت . ف . الممثل الشرعى والوحيد لشعبنا ، وعليه فليس أمامنا سوى التصعيد والتصعيد ، فقد أرهق الوحش ، فلاتدعوه يلتقط أنفاسه .

يا جماهير شعبنا المكافح : إن مايحدث فوق أرضنا إنما هو بوارق أمل فى تحقيق الانتصار فشددوا الخناق على كل وكر موبوء وحجر فاسد لتطهير مدننا وقرانا ومخيماتنا من كل الموالين لغير فلسطين . إنه طوفان يكنس كل الأوساخ والخونة ، فقد انتصب المارد الفلسطينى ولن ينحنى كما يعلم حكام تل أبيب وأسيادهم الأمريكان ، فلن نتراجع ولن يتم إجهاض ثورتنا وانتفاضتنا كما حاولت المبادرات المشبوهة (...) أو ميرفى وشولتز فى مشروعهم المسخ والذى يرفضه شعبنا بل ويرفض زيارتهما المشبوهة .

من هنا فاننا نحذر من أية محاولة للإلتفاف على انتفاضتنا أو تحييدها وندعو جماهيرنا الى محاصرة ودحر العناصر الاستسلامية التى تستجيب لايماءات رابين ووزارة الخارجية الأمريكية ، وكذلك محاصرة أزلام الأردن أمثال فريج والشوا وغيرهم من أقطاب عمان والضفة الغربية .

إنه طريق طويل ووعر لكنه الطريق الوحيد لتصاعد الموجه الثورية خطوات جديدة نحو العصيان المدنى ، ولنحرم الاحتلال من تفرده بالسلطة ، ولتكن سلطة القيادة الموحدة وأبطال الحجارة والمولوتوف هى الأساس .. لنقاطع أجهزته ومشاريعه وبضائعه بقدر مانستطيع ، لنضاعف خسائره الاقتصادية والسياسية والبشرية والمعنوية .. لنجعل من خسائره أكبر من أرباحه ، وحينذاك سيشد الرحال ويجلو عن أرضنا لنعيد الأرض ونستزرعها ، فهى مصدر خير للجميع ، وكثير من المتطلبات الأساسية يمكن توفيرها من قطعة أرض صغيرة أمام المنزل .

فالاقتصاد البيتى يرفع مداخيلكم ويدعم صمودكم ويخفف وطأة الحياة تحت الاحتلال ، والمزارع البيئية النباتية والحيوانية البسيطة يمكن توفيرها وبسهولة ، ولنتذكر أن الفيتناميين انتصروا على جبروت أمريكا ليس بالبندقية وحدها ، وإنما بالاستثمارات الفلاحية أيضا .

جماهير شعبنا العملاق .. جماهير م . ت . ف . إن القيادة الوطنية الموحدة تحييكم وتشد على أيديكم وتدعوكم إلى :

١ - إعلان الغضب الجماهيرى العارم فى وجه شولتز - مندوب الإمبرالية الأمريكية - الذى يحمل دعماً جديداً للصهيونية ومخططات تآمرية ضد شعبنا . وليكن رد جماهيرنا على زيارته ومشاريعه بمزيد من التصعيد والرفض .

٢ - يوم الأحد ٢١ شباط (فبراير) يوماً للحشد الوطنى والتجمع بالكنائس والجوامع والانطلاق بالمسيرات الوطنية .

٣ - يوم الاثنين ٢٢ شباط يوماً للتضامن الوطنى وذلك بالزيارة الجماعية لقبور الشهداء وأهاليهم الجرحى والمعتقلين للتضامن معهم وتقديم العون لهم .

٤ - إعلان الإضراب الوطنى العام عن الطعام يوم الثلاثاء ٢٣ شباط حتى الساعة السادسة مساء لمن يقدر وتنظيم الاعتصامات فى مقرات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والهيئات النسوية والوطنية وغيرها من المؤسسات .

٥ - إعلان الإضراب العام يوم الأربعاء والخميس ٢٤ + ٢٥ شباط مع الاعتصام فى البيوت وشل الحركة والمواصلات وعدم المغادرة إلا فى الحالات الضرورية ، ولتغلق الطرق الرئيسية والفرعية .

٦ - يوم الجمعة ٢٦ شباط يوماً للتظاهر الشعبى الفلسطينى والتجمهر فى المساجد والانطلاق منها والتجمع فى الشوارع وأسطحة المنازل لكافة جماهير شعبنا على مختلف أعمارهم وذلك من الساعة الواحدة حتى الثانية بعد الظهر ورفع الأعلام وإطلاق الهتافات الوطنية : « الله أكبر . بالروح بالدم نفديك يا فلسطين ، بالروح بالدم نفديك يا شهيد ، فلسطين عربية ، وحدة وحدة وطنية » .

٧ - يوم السبت ٢٧ شباط يوماً لكسر قرارات الاحتلال بمنع التجول الاحتلالية وذلك بالخروج الجماعى للشوارع فى الساعة الثانية عشرة ظهرا ولتساند المناطق المجاورة أهلنا الثائرين فى المناطق المحاصرة .

٨ ـ لنعمل فى يومى الأحد والاثنين ٢٨ + ٢٩ شباط على التصعيد النضالى بكافة أشكاله وعلى مؤسساتنا الوطنية القيام بجمع التبرعات والمساعدات العينية والمادية وتوزيعها على المناطق المحتاجة .

يا جماهيرنا الشعبية ، عمقوا انتفاضتكم البطلة ، وحطموا كل قيود الاحتلال ، صعدوا من تضامنكم الداخلى ووحدتكم التى كتبت بالدم ، ولنشحذ الهمم ولنعقد العزم على التواصل والتصعيد وتحقيق المزيد من الانتصارات والاستعداد للقيام ببرنامج متطور لتحقيق مكاسب وإنجازات واضحة على معسكر أعدائنا .

فالتحية كل التحية لجماهيرنا الغاضبة ، والمجد كل المجد لشهدائنا .

والتقدير كل التقدير لمرضانا ومعتقلينا ، والتحية لكل أمهات الوطن .

والتحية النضالية للجماهير العربية البطلة فى الجولان المحتل .. جبال الصمود والدم والتضحية .

والتحية لجماهيرنا الفلسطينية اللبنانية الذين احتملوا ويحتملوا غطرسة العدو على الأرض البطلة .

استعدوا للخطوة التالية ـ وعهداً أن نسير معاً على طريق النصر .

القيادة الوطنية الموحدة

٢٧ / ٢ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء ـ نداء ـ نداء

لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة

نداء رقم (٩)

القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة

صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية

قدماً ستتواصل الانتفاضة الشعبية تمهيدا حتى الدولة الفلسطينية المستقلة
شولتز عدو م . ت . ف فلا خيار له

يا جماهير شعبنا المناضل : تتواصل انتفاضتكم المجيدة ويتصاعد تصديكم البطولى لجيش الاحتلال والمستوطنين الجبناء ملحقة بهم وبأعوانهم أفدح الخسائر محققة كل يوم انجازات جديدة . فالسفاح الصهيونى رابين لا يستطيع إلا الاقرار الضمنى بالهزيمة ، فها هو أخيرا يقر بأن شعبنا يخوض حربا أهلية . فالاحتلال يا أبطالنا هزم سياسيا ولا يجد إلا الامبريالية الأمريكية تحاول انقاذه من الهزيمة المحققة . والاحتلال هزم اقتصاديا وأرقامه الرسمية عن خسائره المباشرة وفى البورصة والمشاريع الانتاجية بسبب اضراب عمالنا الأبطال تجاوزت (٢٠٠٠) مليون دولار . والاحتلال هزم عسكريا ، فآلة قمعه العاتية عاجزة عن مواجهة الحجارة والمولوتوف وإرادة الشعب الثائر . أما جنوده ومستوطنوه الفاشيون

فلا يعرفون الأمن ، وثلثى جنوده الذين يطأون تراب وطننا يذهبون إلى المصحات النفسية للعلاج . ها أنتم يا أبطال الانتفاضة ترفعون كل يوم كلفة الاحتلال وتزيدون خسائره ، وتخطون بثبات وعزيمة وإرادة لا تعرف التراجع باتجاه إقامة دولتكم المستقلة بقيادة ممثلنا الشرعى الوحيد م.ت.ف. وها هى إرادتكم ، إرادة جماهير الانتفاضة وإرادة قائد نضالنا م.ت.ف وذراعها السياسى والكفاحى والامتداد العضوى فى المناطق المحتلة القيادة الوطنية الموحدة ، للانتفاضة ، هى الارادة الوحيدة وهى القرار الوحيد فى أرضنا الفلسطينية . وها نحن جسدا واحدا ندفن معا وفى المهد مؤامرة الامبريالية الأمريكية ، وبطلها شولتز الذى لم ولن يحصد سوى الفشل الذريع فى محاولاته تسويق بضاعة كامب ديفيد التى رفضها شعبنا الفلسطينى . وها هم عملاء الرجعية يختفون فى جحورهم بعد أن هزمتهم انتفاضة الشعب البطل ضد الاحتلال وأعوانه . إننا ومن موقع النضال اليومى الباسل لمواجهة أدوات قمع سلطات الاحتلال الفاشية نوجه كل التحية لأخوة النضال فى الجولان المحتل ونشد على سواعدهم التى ألحقت بسلطات الاحتلال ضربات موجعة قاسية ومزيدا من الضربات على طريق دحر الاحتلال .

إن القيادة الوطنية الموحدة تطالب كافة الدول العربية وبشكل خاص سوريا بتصحيح علاقتها مع م.ت.ف الممثل الشرعى والوحيد لشعبنا البطل والبدء فى حوار على أرضية النضال الموحد ضد الامبريالية والصهيونية وعلى أرضية الاحترام المتبادل والقرار المستقل .

يا أبطال الانتفاضة المجيدة ، يا جماهير الطلبة البواسل أيها الأكاديميون ، إن أحد أركان السياسة الصهيونية تقوم على تجهيل شعبنا وحرمانه من أبسط الحقوق التى نصت عليها المواثيق والأعراف الدولية وهو الحق فى التعليم ، ولذلك فقد أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق كافة مؤسساتنا التعليمية من جامعات ومعاهد عليا ومدارس ، حارمة بذلك حوالى ثلث مليون طالب من تلقى العلم . إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة قررت التصدى لقرارات الاحتلال العنصرى بكسر هذه القرارات وتدعو جماهير الطلبة والمدرسين وإدارات المؤسسات التعليمية للتصدى الموحد فى كل المواقع لتحدى قرار سلطات الاحتلال بتنظيم عملية التعليم على أساس وطنى وإفشال سياسة التجهيل التى تمارسها على جماهير شعبنا . كما تناشد القيادة الوطنية الموحدة كافة الهيئات والمؤسسات الدولية دعم نضال شعبنا فى سبيل احباط هذه السياسة .

يا جموع التجار والمهنيين والحرفيين : تنفيذا وانسجاما مع برنامج الانتفاضة والثورة الشعبية الشاملة ، لنقطع أحد شرايين الاحتلال الاقتصادية ولنعلنها مدوية لا للضرائب بكافة أشكالها ، إنها الشريان الذى يمول الاحتلال منها أدوات قمعه وجيشه الغازى ، فلنعلنها مرة أخرى ان بدأت معركة الضرائب ، وأنتم لها ، بتنظيم صفوفكم وموقفكم الجماعى الموحد ومعكم فيها كل جماهير الانتفاضة جنبا إلى جنب كما وأن للمحاسبين دور هام فى هذه المعركة . وليكن « آذار » (مارس) الشهر الذى يجب أن تتوقف فيه أموالنا المسروقة عن التدفق إلى خزينة الاحتلال . ونحن على ثقة بأن وحدة هذه القطاعات ووحدة موقف شعبنا فى الامتناع عن دفع الضرائب ستلحق بالاحتلال هزيمة إضافة إلى الهزائم التى لحقت به .

يا جماهير شعبنا : إن القيادة الوطنية الموحدة وهى تخوض المعركة معكم ولكم وحتى تتجنب كل ما من شأنه الحاق الضرر بنضالنا وامكانيات صمودنا وبعد نقاش عدد من القضايا التى تهم جماهيرنا ، خصوصا ما يتعلق بقطاع الانتاج والخدمات الضرورية ، وحتى نحقق أهداف انتفاضتنا وأكبر قدر من المقاطعة للبضائع الصهيونية التى يتوفر لها بديل محلى أو التى يمكن الاستغناء عنها . فقد قررت القيادة الوطنية الموحدة ما يلى :

١ ـ الابقاء على الترتيب المعمول به لفتح المحلات التجارية من ساعتان إلى ثلاثة ساعات يوميا حسب ظروف كل منطقة .

٢ ـ ضرورة أن تعمل مصانعنا الانتاجية بكل طاقاتها لتحقيق أكبر قدر من المقاطعة للبضائع الصهيونية ، وفقط تضرب هذه المصانع أيام الاضراب الشامل التى تعلن عنها القيادة الموحدة للانتفاضة ـ قيادة م.ت.ف .

٣ ـ فيما يتعلق بالمناطق الصناعية الحرفية (خارج المدن) متاجر ومحادد وكراجات .. إلخ تفتح هذه المناطق للعمل من الصباح وحتى الساعة الواحدة باستثناء أيام الاضراب الشامل تغلق أبوابها .

٤ ـ ضرورة فتح كافة العيادات والمصحات والمراكز الصحية طوال الوقت .

٥ ـ عدم دفع الغرامات المالية التى تفرضها المحاكم العسكرية الفاشية الصهيونية على أبناء شعبنا المعتقلين .

٦ ـ إننا نتوجه إلى أصحاب العقارات بالتحلى بأخلاق شعبنا البطل والتفاهم مع مستأجرى هذه العقارات المتضررين حول أجرة الثلاث أشهر الأخيرة .

٧ ـ نطالب أبناء شعبنا فى المدن والقرى والمخيمات بتشكيل صناديق الجباية والتبرعات المالية والعينية باشراف اللجان الوطنية والشعبية ـ فى أحياء المدن والقرى والمخيمات ـ لتقديم العون والمساعدة لمن يحتاجها فى هذه المواقع . مع التحذير بعدم الاستجابة لمن يطلب المساعدات من خارج هذه اللجان التى قمتم أنفسكم بتشكيلها .

٨ ـ إن القيادة الوطنية الموحدة تطالب بفضح كل أساليب الدس والتخريب التى يلجأ إليها العدو الصهيونى مثل إحراق السيارات أو نشر إشاعات وبيانات بغرض تفكيك وحدة جماهير شعبنا .

٩ ـ نوجه تحية النضال لأبناء قباطية البطلة الذين أعطوا درسا لمن يخون وطنه وشعبه .

١٠ ـ إن القيادة الوطنية الموحدة تتوجه إلى العاملين فى دوائر الادارة المدنية والشرطة بانهاء عملهم والاستقالة الفورية والالتحاق بجماهير شعبنا من مختلف الجموع فى نضالهم وانتفاضتهم الباسلة .

يا أبناء الدولة المستقلة :

إن القيادة الوطنية الموحدة قيادة م . ت . ف وهى تحيى نضالكم وتعاهدكم على مواصلة النضال وتتعهد معكم وبكم حتى انهاء الاحتلال وإقامة دولتنا المستقلة بقيادة م.ت.ف. فإنها تدعو جماهير الانتفاضة وأبطال شعبنا فى كل مكان إلى ما يلى :

١ ـ العمل وبكل الوسائل على اسقاط اللجان المعينة البلدية والقروية وفى المخيمات ، أدوات مشروع التقاسم الوظيفى الاستسلامى . هذه اللجان التى تقف فى الصف المعادى لشعبنا خصوصا بعد رفضها الانصياع لارادة جماهير الانتفاضة التى أعطتها الفرصة للاستقالة قبل فوات الأوان ولكنها أصرت على خيانة شعبها وسخرت نفسها لخدمة الاحتلال وأهدافه .

٢ ـ اعتبار يوم ١٩٨٨/٣/٥ يوم للعودة للأرض والعمل فيها وغرسها بشكل جماهيرى .

٣ ـ اعتبار يوم الأحد ١٩٨٨/٣/٦ يوم العلم الفلسطينى ، ترفع فيه الأعلام الفلسطينية فى كل موقع وفوق كل بيت ورفع الأعلام خلال المظاهرات العارمة . كما تدعو القيادة الموحدة جماهير الأمة العربية والفلسطينية فى كل العالم العربى والخارج للخروج فى مظاهرات تضامنية فى هذا اليوم رافعة الأعلام الفلسطينية .

٤ ـ دعوة العاملين فى المؤسسات التعليمية من مدرسين وطلبة للتوجه إلى مؤسساتهم كاسرين قرار السلطة الصهيونية .

٥ ـ دعوة جماهيرنا العظيمة للاقتصاد فى النفقات والتركيز على المواد الأساسية وعدم الاسراف ومد يد العون للمحتاجين .

٦ ـ تصعيد حرب الاستنزاف ضد الاحتلال وقطع طرق المستوطنات وطلاء الكتابات باللغة العبرية على شواخص (الأرمات) باللون الأسود .

٧ ـ احياء ذكرى الثامن من آذار يوم الثلاثاء يوم المرأة العالمى بخروج النساء الفلسطينيات فى مظاهرات صاخبة معلنات رفض الاحتلال وضاربات أروع الأمثلة فى التصدى لجيش الاحتلال .

٨ ـ اعلان يوم الأربعاء يوم الشهيد ١٩٨٨/٣/٩ يوم اضراب شامل والخروج الجماعى إلى الشوارع بمناسبة دخول انتفاضتنا المجيدة شهرها الرابع وتخليدا لذكرى أول كوكبة من شهداء الانتفاضة وليكن هذا اليوم يوم غضب جديد على الصهاينة .

٩ ـ الخروج فى مظاهرات حاشدة أيام الجمع والأحاد من المساجد والكنائس .

كل المجد والتحية لشهداء شعبنا البطل .

عاشت م.ت.ف. ممثلا شرعيا ووحيدا لشعبنا البطل .

الخزى والهزيمة للمشاريع التعسفية الأمريكية .

ومعا وسويا على درب التحرير والدولة المستقلة بقيادة ممثلنا الشرعى الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

تعميم : إن كل ما يصدر باسم التجمع الأردنى الفلسطينى ما هو إلا من صنع المخابرات فاحذروه .

وإننا لمنتصرون .

منظمة التحرير الفلسطينية
القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة
فى المناطق المحتلة
٢ / ٣ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (١٠)

نداء - نداء - نداء
لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة
نداء رقم (١٠)

صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية / للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة

قسما سنواصل الثورة الشعبية المسلحة حتى الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولاشقائنا العرب نقول كفانا خطبا وتعليقا وها هو الحجر ..

يا جماهير شعبنا الأبى المكافح .. يا عمالقة القرن العشرين ويا صناع المجد والعزة والكرامة ... ها هى انتفاضتكم المظفرة تدخل شهرها الرابع بقوة وصلابة تجدد الموجة تلو الموجة ، والانطلاقة تلو الانطلاقة ، وتودع كوكبة الشهداء بكوكبة الشهداء ، شهداء جدد على طريق تحرير الوطن الفلسطينى ودحر الاحتلال محطمة بهذه البطولات الجبارة أسطورة الجيش الذى لا يقهر ، وتهزم الاحتلال يوميا وعلى كافة الصعد والمستويات ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا وإعلاميا وحضاريا ، وتهزم الفاشى الجديد والنازى الحديث كيسنجر وشولتز وشامير الذين يشكلون الجسد الواحد والحربة الواحدة فى معاداة الشعوب وقهرها ومحاولة النيل من إرادتها ..

إن انتفاضتنا الشاملة والعارمة وإن الحجارة والقنابل الحارقة وأساليب الكفاح والنضال الشعبية المختلفة وعلى رأسها الكفاح المسلح المشروع فى مقاومة المحتلين الغزاة لترسم صورة الوطن بإرادة فلسطينية حرة ، هذه الارادة التى أفشلت مؤامرة شولتز الذى لا زال يراهن على الزمن ومسلسله الدموى ضد شعبنا وثورتنا وحقوقنا الثابتة والعادلة ، فرجع خائبا من وجه حقيقة الانتفاضة الساطع ولهيبها المستمر وراء حصار الاحتلال ..

لقد تحرك الطوفان الفلسطيني وأغرق من يحاول التطاول أو القفز على منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلنا الشرعي والوحيد .. فمن انتفاضتكم يا جماهير الانتفاضة المجيدة ، علم القاصي والداني أن أميركا هي الد أعدائنا ، وليست وسيطا ، بل أن شامير هو الذي يتجول بين عواصم العرب بثوب الأمريكي شولتز . . وأكدتم يا شعبنا البطل للعالم أجمع بأننا وقيادتنا لن نسمح لأحد بالتحدث باسمنا ولن نسمح ولا بأي شكل من الأشكال الى محاولات بعض العواصم العربية أن تنال من إنتفاضتنا وثورتنا عبر محاولات التلميح والترحيب بجولات شولتز المكوكية وأطروحاته المجرمة بحق الشعوب .. فالحقوق ياشعبنا لا تطلب أو نستجديها من أحد بل تنتزع بالقوة والنضال الدؤوب والمستمر .. وها نحن وإياكم وبكم يا جماهيرنا البطلة نجدد التأكيد والعزم أن لاحل إلا الحل الفلسطيني ، وإننا لنرحب بعقد المؤتمر الدولي الكامل الصلاحيات مؤكدين على حق م . ت . ف بالمشاركة والحضور في هذا المؤتمر ممثلة بوفد مستقل وعلى قدم المساواة مع بقية الأطراف في النزاع والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي .

إن القيادة الوطنية للانتفاضة في المناطق المحتلة وهي تشكل الإمتداد العضوي لـ م . ت . ف . لتثمن وتقدر عاليا الموقف الجزائري الشقيق - بلد الشهداء - إزاء الصمت العربي .. كما تؤكد وبشكل ملتحم وقاطع على بيان اللجنة التنفيذية لـ م . ت . ف الأخير والذي صدر بتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٨٨ في تونس والذي جاء معبرا بكل إخلاص وثورية ووضوح عن أماني وتطلعات شعبنا الفلسطيني داخل الوطن المحتل وفي كل انحاء الشتات . الذي دعت فيه إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارىء - مؤتمر الانتفاضة وشهدائها - من أجل نصرة شعبنا وقضية شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية وبكل السبل السياسية والمادية والنضالية .. كما أن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لتثمن غاليا موقف كل أحرار العالم وقواه المحبة للسلام والحرية ومواقف كل القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية ... التي وقفت بأشكال عدة الى جانب كفاحنا الطويل من أجل نيل حقوقنا ، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير ، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م . ت . ف ممثلنا الشرعي والوحيد ، كما وأن التحام شعبنا وتعاطفه في كل الوطن المحتل في الناصرة وفي الجليل وفي المثلث والنقب ، وفي القطاع والضفة الغربية ، وفي كل أنحاء التشتت لدليل قاطع وواضح على وحدة المصير والمستقبل ووحدة النضال ، وفي كل الساحات . وإن هذه المعجزة لشعبنا الفلسطيني الذي وقف العالم بأسره إعجابا وتقديرا وإحتراما لهذا التناغم الثوري ولهذه

الصورة الرائعة من التلاحم والتعاضد والنضال الموحد ..

يا جماهير شعبنا المناضلة العملاقة . . . من خنادقكم ومن وحدة مواقفكم وانسجاما مع برنامج الانتفاضة الشاملة العارمة والمعبرة عن تطلعاتكم وأمانيكم فان القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لتضع بين أيديكم الأمينة القرارات التالية :

أولا : إن وحدة شعبنا هى الحصانة الأكيدة على حفظ منجزات الانتفاضة العظيمة وتطويرها ، فمزيدا يا شعبنا البطل من التلاحم والتوحد والتعاضد والتراص فيما بينكم . وفى ذات الوقت فإننا ندعوكم وكلنا معا ، للضرب بيد من حديد كل من يحاول المساس بهذه الانجازات سواء ببث الاشاعات المغرضة أو بالتشويه .. ومزيدا من تشكيل اللجان الشعبية الموحدة ومزيدا من تشكيل المجموعات الضاربة ، الفرع الكفاحى للانتفاضة الشاملة .

ثانيا : نتوجه لكافة جماهيرنا بالمناطق المحتلة بتوحيد مدة فتح المحلات ومحطات الوقود والباصات والمقررة أصلا لثلاث ساعات يوميا وفقا لظروف كل منطقة . والتراضى فيما بينكم ، وفى ذات الوقت فإننا ندعوكم وكلنا معا للضرب بيد من حديد كل من يحاول المساس بهذه الانجازات سواء ببث الاشاعات المغرضة أو بالتشويه . ومزيدا من تشكيل اللجان الشعبية الموحدة ومزيدا من تشكيل المجموعات الضاربة الفرع الكفاحى للانتفاضة الشاملة .

ثالثا : لقد كان الطلب من دعوة العاملين فى دوائر الإدارة المدنية للاستقالة لقطاع الشرطة والعاملين فى جهاز الضرائب فقط . وها هى جماهير الانتفاضة وقواتها الضاربة تؤكد من جديد الدعوة لكافة العاملين فى جهاز الشرطة والضرائب بتقديم الاستقالة الفورية . وإلا فيد المجموعات الضاربة طويلة وإرادة شعبنا لا يثنيها الصهاينة المحتلون . كما وأنه فى ذات الوقت لتؤكد القيادة الموحدة وتعلن عدم التخلى أو التقصير بحق أبناء شعبنا الذين يلبون النداء والواجب الوطنى .

رابعا : ندعو جماهيرنا البطلة مجددا لعدم دفع الضرائب ، ويقع على عاتق المحاسبين عدم التعامل بذلك ، وعلى تجارنا الصامدين عدم تقديم أو حتى ترتيب كشف للضريبة على أن تقوم اللجان الشعبية ، ونعنى التجار بمتابعة ذلك ، والمجموعات الضاربة ستعاقب كل من يحاول الابتعاد عن نداء الوطن والواجب .

خامسا : ندعو تجارنا البواسل وجماهيرنا الأبية لعدم التعاطى مع المنتوجات الاسرائيلية والأجنبية وشراء هذه المنتوجات من المعامل العربية ، من سجائر ومواد

التنظيف والسكاكر والألبان وغيرها . وضرورة التعامل بين التاجر والمصنع الوطنى وضرورة التزام هذه المصانع بخدمة جماهيرنا وعدم استغلالها ، بل هى مطالبة بتخفيض الأسعار وعدم التلاعب بأجور العمال أو ساعات العمل ، وفيما يتعلق بالعمال تقوم الدوائر والجهات المختصة بمتابعة ذلك ، كما تدعو تجار الخضروات على اختلاف مستوياتهم لمقاطعة المنتوجات الزراعية الاسرائيلية وشراء المنتوجات الزراعية المحلية مما يضمن صمود مزارعينا .

هذا وندعو كافة الفئات لتخفيض أسعارها لجماهيرنا .. التاجر والمصنع والأطباء والصيدليات ومصانع الأدوية والمحامون ، فهذا زمن تضامن شعبنا بكل فئاته .

سادسا : تشديد قبضة الجماهير ضد جيش الاحتلال ومستوطنيه وضد العملاء وضد زلم النظام الأردنى ، ونفخر بمآثر شعبنا فى مطالبتهم وحثهم على التراجع وإعلان التوبة فى الجوامع والكنائس وأمام اللجان الشعبية .

سابعا : نناشد جماهيرنا بتفويت الخطط الصهيونية على المواقع المحاصرة اينما كانت بالنضال والدعم المادى والمعنوى والتصدى ، والهب هبة رجل واحد فى حالة الحصار .

ثامنا : تقوم كل منطقة بتحديد الخطة للبدء باقتحام المواقع التعليمية حسب ظروفها الخاصة على أن يكون الدوام محددا بثلاث ساعات من الصباح وحتى الحادية عشرة .

تاسعا : فيما عدا ذلك نؤكد على مجمل القرارات الصادرة فى النداء رقم (٩) وغيره من النداءات .

يا جماهير الانتفاضة البطلة وفى آذار الشهر العظيم وعلى مدى الانتفاضة نعلن ما يلى :

١ ـ أن أيام الانتفاضة هى محطات تلاحم وبطولة لشعبنا ضد الاحتلال ومستوطنيه وأعوانه .
٢ ـ يعتبر يوم (١٢ / ٣) يوما للتضامن الفلسطينى مع معتقلى الانتفاضة وجرحاها حيث الاعتصامات وزيارة ذويهم ودعمهم ماديا ومعنويا .
٣ ـ اعتبار يومى الثلاثاء والأربعاء ١٥ و ١٦ / ٣ / ١٩٨٨ يومى إضراب

شامل تحت شعار لا بديل عن الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م . ت . ف . ممثلنا الشرعى والوحيد ، وتكون أيام غضب ومسيرات بطولية .

٤ ـ ٢١ / ٣ / ١٩٨٨ يوم ذكرى ملحمة الكرامة الخالدة ، ليكن يوما للكرامة الفلسطينية يوما للمصادمات مع الاحتلال .

يا جماهير م . ت .ف البطلة تحية المجد والإكبار والإعزاز ، تحية للمرأة وهى تعطى بسخاء لشعبنا ، للأم والأب والرجال والفتيات والزهرات والأشبال ، تحية لكل أجيالنا المعطاءة وتحية للمجموعات الضاربة ولكل أحرار العالم ومناضلى العالم الذين يكشفون الحقيقة تلو الحقيقة حول الممارسات الفاشية الصهيونية .

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار ولشهداء عملية قبرص

تعمـــــــيم :

إن صوت الثورة صوت م . ت . ف . الإذاعة والذى يبث برامجه من بغداد ما بين الساعة السادسة والنصف وحتى التاسعة والنصف مساء يغطى كامل أخبار الانتفاضة ، ويملك الكثير من المفاجآت ، وليذهب كيسنجر وأعوانه للجحيم ..

وإنا لمنتصرون .

منظمة التحرير الفلسطينية

القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فى المناطق المحتلة

١١ / ٣ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (١١)

البيان السياسى
الذى أصدرته الهيئات القطرية والمؤسسات المحلية والمهنية والتنظيمات السياسية والتمثيلية فى الأرض المحتلة عام ١٩٤٨

مع تصاعد وسائل القمع والإرهاب المبتكرة ، تتصاعد روح الصمود والتصدى لدى أبناء شعبنا فى الضفة والقطاع . وتشكل انتفاضته الأخيرة ، بزخمها واتساعها واستمراريتها ، مؤشرا واضحا على مجموعة من الحقائق . يجب أن تلفت نظر أعدائه وأصدقائه على حد سواء . وأن تلغى من أذهان البعض كثيرا من الأوهام والأطماع السياسية ، التى لا يبرر وجودها سوى انفصالهم عن الواقع .

أولى هذه الحقائق أن شعبنا الفلسطينى مصمم كما كان دائما على انتزاع حقه فى تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه . وتاريخ نضاله الطويل ، مضافا إليه انتفاضته الأخيرة ، دليل قاطع على أنه مؤهل لانتزاع هذا الحق بالوسيلة التى تقتضيها كل مرحلة من مراحل النضال .

والحقيقة الثانية ، أن كل المخططات التصفوية العسكرية والسياسية والفكرية وكل أساليب الارهاب والقمع ، قد وصلت مداها الأقصى ، دون أن تغير من واقع الالتزام القيادى والجماهيرى الفلسطينى ، إنما على العكس من ذلك ، فإن التطورات الأخيرة تثبت أن وعيه التحررى والوطنى قد تعمق فى اتجاه ثوابت النضال الفلسطينى الأساسية والمتمثلة فى التصدى النضالى والالتزام بالأبعاد العملية للوحدة الوطنية والالتفاف المستمر حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد لجماهيره .

أما الحقيقة الثالثة والمترتبة على كل ما سبق فهى : أن العنوان الوحيد للباحثين عن السلام العادل هو الإرادة الجماهيرية الفلسطينية ، ممثلة بصيغتها الوطنية الحية ، منظمة التحرير الفلسطينية ، وجميع محاولات الالتفاف على هذه الإرادة ، من خلال التحركات الأخيرة لأمريكا والصهيونية وذيولهما العربية الرجعية ، محكوم منطقيا وتاريخيا بالفشل ولن تؤدى إلا إلى المزيد من التعقيد وإبعاد فرص السلام .

إن تحركات ومبادرات ريغان ـ شميرو ... تصب ، جميعها وبالحتم السياسى فى مستنقع العداء للمصلحة الوطنية الفلسطينية . إذ لا يمكن منطقيا للأعداء التاريخيين لشعبنا أن يكونوا الأمناء على مصلحة السلام العادل . إنهم يسعون إلى إقامة سلامهم الخاص القائم على إلغاء الحق الفلسطينى فى الوجود الوطنى المستقل . وفى المطالبة بحق العودة إلى وطنه وممارسة الضغوط المشتركة للقبول الحتمى بقرار ٢٤٢ . وليست مجموعة تحركاتهم الحالية سوى التعبير العملى عن توظيف المصلحة الخاصة لكل منهم فى خدمة الهدف السياسى الاقليمى المشترك .

وانطلاقا من هذا الفهم السياسى لواقع الأهداف والمصالح الخاصة على الساحة . فإنه لابد لأمريكا والصهيونية وحلفائهما من الرجعيين العرب ، والنظام الأردنى بالذات ، أن يشكلوا ، فى النهاية ، طرفا واحدا فى أية معادلة دولية للبحث عن السلام فى الشرق الأوسط ، وفى المقابل فإن الشعب الفلسطينى ، ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية والشعوب العربية الأخرى ، وكل قوى التحرر والاشتراكية فى العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، يجب أن يشكلوا الطرف الآخر فى المعادلة . وعلى هذا الأساس الأخير فقط ، يمكن خلق التوازن المطلوب داخل أى مؤتمر دولى للمساعدة فى الوصول للسلام العادل .

وآخر الحقائق هى : أن شعبنا الفلسطينى فى كل أماكن تواجده هو مع السلام العادل ، الذى يضمن تحقيق مطلبه الوطنى الثابت والمشروع فى تقرير مصيره بنفسه واحترام اختياره لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد له . وبناء دولته الديمقراطية المستقلة على تراب وطنه . والذين يتنكرون لهذا المطلب يتنكرون بذلك لحقهم هم أنفسهم فى العيش بسلام . وهم المسؤولون تاريخيا عن النتائج المؤلمة لاستمرار الصراع .

ــ عاش صمود شعبنا الفلسطينى

ــ عاشت وحدته الوطنية .

ـــ المجد لشهدائه ومعتقليه ومناضليه .

ـــ وليحل السلام العادل على شعبنا وشعوب العالم .

وقد وقعت على هذا البيان الهيئات والمنظمات التالية من أبناء الشعب الفلسطينى فى إسرائيل :

١ ـ اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية .
٢ ـ الحركة الوطنية التقدمية ـ حركة أبناء البلد .
٣ ـ الحركة التقدمية .
٤ ـ حركة أبناء الطيرة .
٥ ـ لجنة « فليسقط الاحتلال » .
٦ ـ جبهة العمل الوطنى .
٧ ـ حركة الأنصار .
٨ ـ جمعية تطوير التعليم والثقافة .
٩ ـ مركز إحياء التراث الفلسطينى .
١٠ ـ لجنة المرأة العربية التقدمية .
١١ ـ اللجنة الشعبية القطرية ضد الاحتلال والقمع البوليسى .
١٢ ـ جمعية أنصار السجين .
١٣ ـ جمعية الصوت .
١٤ ـ الكتلة الوطنية ـ الاتحاد العام للطلاب الجامعيين .
١٥ ـ الكتلة الوطنية ـ الاتحاد العام للطلاب الثانويين .
١٦ ـ مؤسسة الثقافة الفلسطينية .
١٧ ـ جمعية النساء العكيات .
١٨ ـ العودة ـ أبناء كفر برعم التقدميين .
١٩ ـ جمعية التطوير الاجتماعى للعرب ـ حيفا .
٢٠ ـ نادى معليا الغد .
٢١ ـ حركة جيش المستقبل .
٢٢ ـ نادى البلد الثقافى ـ شفا عمرو .
٢٣ ـ اللجنة الثقافية ـ قرية كوكب .
٢٤ ـ رابطة الأكاديميين ـ اللد .
٢٥ ـ جمعية تطوير الحليصة ـ حيفا .

٢٦ ـ مؤسسة الطلاب الجامعيين العكيين .
٢٧ ـ المنتدى الثقافى ـ مجد الكروم .
٢٨ ـ جمعية العمل التطوعى ـ عكا .
٢٩ ـ لجنة المبادرة للفنانين التشكيليين الفلسطينيين .
٣٠ ـ مؤسسة الهدف ـ أم الفحم .
٣١ ـ العمل التطوعى .

القدس : ١٩٨٨/٣/١

الوثيقة رقم (١٢)

بيان (يهود - عرب)
لتنظيم مسيرة من أجل السلام

« الخط الأحمر - يهودا وعربا ضد الاحتلال »

نحن مواطنون ، يهوداً وعربا ، قررنا السير فى موكب للتعبير عن رفضنا للاحتلال .

إننا ننادى مواطنى إسرائيل أن يقوموا معنا بواجبهم الوطنى والأخلاقى بالاحتجاج ضد ما يحدث فى الأراضى المحتلة والمطالبة بإنهاء الاحتلال .

إن الوقت قد حان لتوحيد أصوات الاحتجاج فى صرخة عالية - وهذا ما سنفعله من خلال مسيرة ضخمة من الجليل إلى القدس - **وشعاراتنا هى :**

— خط أحمر ضد الاحتلال .

— من أجل السلام الإسرائيلى - الفلسطينى .

— الحوار بدلا من القتل !

— يكفى دمـــاء !

إن الوقت قد حان - تعالوا بكثرة إلى مسيرة السلام .

نقاط اللقاء :

عكا .

حيفا .

تل - أبيب .

القدس .

خط المسيرة :

- الأحد ـ ٨٨/٢/٢٨ من الناقورة إلى عكا .
- الاثنين ـ ٨٨/٢/٢٩ حيفا .
- الثلاثاء ـ ٨٨/٣/١ تل أبيب .

....

نشر هذا البيان بجميع الصحف الاسرائيلية ، مرتين :

الأولى بتاريخ ٨٨/٢/١٢ ـ ٦٥٠ توقيع (يهود مستقلين فنانين ومثقفين وأعضاء القائمة التقدمية) .

والثانية بتاريخ ٨٨/٢/١٩ ـ ٤٠٠ توقيع (راكاح : يهود وعرب) .

קו אדום — אזו̇ים נגד הכיבוש

אנו אזרחי ישראל, יהודים וערבים מ̇ונים לצעוד בתהלוכה נגד הכיבוש.

אנו קוראים לאזרחי ישראל לקיי̇ם את חובתם האזרחית והמוסרית - למחות נגד הנעשה בשטחים הכבו̇ש ולתבוע את ביטול הכיבוש.

זה הזמן לאחד את קול המ̇ו̇לה ולהשמיע צעקה גדולה.
נעשה זאת בתהלוכת המו̇נ̇ית הכותרת:

קו אדום — ה̇כיבוש.

פרטים יבואו.

נגה תמיר — ירושלים
נעמי תדמור — ירושלים
חני תמיר — ירושלים
יהודית תמיר — ירושלים
אורי תבורי — ירושלים
איתי תמיר — ירושלים
תאבת תאבת — ירכא

יורם קוסוסינץ — תל־אביב
ליאת כסלן — ירושלים
שלומית דמק־קינן — ירושלים
מיכל רדואני — ירושלים
מיה רחנפלד — ירושלים
אדירה רחוטל — ירושלים
איק שרי — ירושלים
יהודית חיפוס — ירושלים

רשימה (חלקית) ראשונה.

טלפון: 04-660281, 856214, 644816
03-280761 02-637240, 719267

תרומות: חשבון בנק — בנק ברקליס דיסקונט/עכו
36730 לפקודת: קו אדום — נגד הכיבוש

1er appel pour ligne rouge

Lea Tsemel
Anat Saragosti
Charlie B. Hon
Menahem Golan
Zaki Darwish
David Lib-Shalom
Shlomo Elbaz
Oudi Arnon

الوثيقة رقم (١٣)

بيان من مائير أمور ، ٣٢ سنة
ضابط احتياط فى الجيش الإسرائيلى

[مقاتل فى « الجبهة الشرقية »
والمحكوم عليه فى ٨ فبراير ١٩٨٨ بالسجن لمدة ٢١ يوما
فى سجن عسكرى لرفضه الخدمة فى الأراضى المحتلة]*

أرفض الخدمة فى الأراضى لأنى لا أريد أن أعيش حالة يمنعنى ضميرى أثناءها أن أرفض طاعة رؤسائى .

إن أحداث الأرض المحتلة هى نتيجة سياسة خاطئة تفترض أنه يمكن قمع شعب بكامله ومنعه من التعبير عن هويته الوطنية والثقافية والاجتماعية .

تفترض المشكلة الفلسطينية حلا سياسيا لا يمكن التوصل إليه إلا بين أناس أحرار فى هذه الجبهة أو تلك .

إن مشكلة السكان الإسرائيليين فى مدن التطوير والأحياء الشرقية مرتبطة بالمشكلة الفلسطينية بطريقة لا فكاك منها ، ورفض التعاون مع السلطة وسيلة تعبير شرعية لمواطنين أحرار يقومون بردة فعل حيال انعدام المسؤولية عند الطبقة السياسية .

إنى أعلن ، مع رفض الخدمة فى المناطق ، أن القادة السياسيين الاسرائيليين لا يقومون بالدور الذى انتخبوا من أجل تأديته .

مائير أمور

١٣ / ٢ / ١٩٨٨

* أول ضابط اسرائيلى يتمرد على الخدمة فى الأرض المحتلة بعد الانتفاضة .

دافار

١ ـ 2 ـ 1988

50 أستاذا وطالبا من دائرة العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية في جامعة تل ـ أبيب.
قاموا بمظاهرة يوم 15 ـ 2 ـ 88 امام وزارة الدفاع للمطالبة باطلاق سراح مايرامور.

חדשות • חדשות



כ־50 מרצים וסטודנטים מהחוג לסוציולוגיה ואנתרופולוגיה ומהחוג למדע המדינה באוניברסיטת תל־אביב הפגינו אתמול מול משרד הבטחון בתביעה לשחרר את סרן (מיל.) מאיר עמור, המרצה עונש מאסר עקב סירובו לשרת בשטחים. (צילום: ישראל סאן)



מרצים למען הסרבן

"כשהעיר חרבה והתמונה נעתקת". "מאיר עמור עושה את מה שאנחנו חושבים". הכרזות כאלה הניפו מרצים וסטודנטים מהחוג לסוציולוגיה בת"א את תמיכתם בסרן עמור מ"יש גבול", שנאסר בשל סירובו לשרת בשטחים. פרופסור שקרן "הוא אינו בן טובים שמאלני. הוא בן עדות המזרח. במקום להשקיע בישראל והאנושית מתעסקים בא"י השלמה". פרופסור שלמה דשן, דתי: "כשמתבססים בין אנרכיה לבין ביטחון, אין ספק שמאיר נקט בדרך הנכונה". (ליאת תימור. צילום: משה שי)

الوثيقة رقم [١٤]

بيـــان
١٦٠ جنديا احتياطيا يرفضون الخدمة العسكرية في الأرض المحتلة

جنود الاحتياط الموقعون على هذا البيان يعلنون أنه لم يعد باستطاعتهم تحمل عبء المشاركة والمسؤلية للتدهور الانسانى والسياسى والذى يسببه وضع الاحتلال فى المناطق ، وغياب الحل السياسى . نحن نعلن أننا نرفض المشاركة فى قمع الانتفاضة والعصيان فى المناطق .

نشر البيان فى صحيفة يديعوت احرونوت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١ وأعلنت الصحيفة أن هؤلاء الجنود يتعاونون مع حركة « يش غفول » (هناك حد) .

160 réservistes refusent de servir dans les territoires

5.7.1988

יש גבול לדיכוי !!!

העם הפלסטיני מתקומם נגד הכיבוש הישראלי בשטחים. יותר מ־20 שנות כיבוש ודיכוי לא בלמו את המאבק הפלסטיני לשחרור לאומי. ההתקוממות בשטחים ודיכויה הברוטלי בידי כוחות צה"ל, מוכיחים בעליל את המחיר הנורא של המשך מצב הכיבוש והיעדרו של פתרון מדיני.

אנו, חיילי מילואים בצה"ל, מודיעים כי לא נוכל יותר לשאת בנטל השותפות והאחריות להידרדרות מוסרית ופוליטית זו.

אנו מכריזים בזת כי נסרב לקחת חלק בדיכוי ההתקוממות והמרי בשטחים הכבושים:

סמ"ר אדובה יורם
סגן אדם צת
סמ"ר אוחאלי נתן
רב"ט אופיר עדי
רב"ט אורנר נפתלי
רב"ט איידן אנגלו
רב"ט אילן דוד
סגן אילן יובל
רב"ט איציקסון פפה
רב"ט דוד איש שלום
סגן איתן יוסי
סמ"ר אלטמן איתן
סמל אלנטג אריה
רס"ל אלנקוות יצחק
טור' אמיגוב אלו
טור' ארנמן מיכאל
סמ"ר ארד שרגא
טור' ארליך אבישי
רב"ט אשור חלל
סמל בויאנג'ו גדעון
סמל ביטון יהודה
סמ"ר בירנברג יואב
רב"ט בכה אריה
רב"ט בכור יהודה
טור' בלטמן דני
רב"ט בן דרור אבי
סמלת בן זאב אפרת
טור' בן חורין מרדכי
רס"ן בן־יוסף ספי
סמ"ר בן־יצחק ישראל
רב"ט בן־נפתלי יואב
סמל בן־שטרית דדה
רב"ט בן־שטרית דני
סמל בטלגי רובי
רב"ט בסקינד טוביה

סגן ברגל מיכאל
סמל ברוש אילן
סמל ברזילי מני
סמל ברזילי ניב
סמל ברטוב אהוד
טור' ברעם חיים
טור' ברקן עדי
סמל גואטה עמוס
סמל גוזנסקי אליהו
רב"ט גוזנסקי יורם
סמ"ר גוטפיוער־צבי
סגן גולדפרב אבי
סגן גלוד נתן
טור' גור אריה
סרן גיל יהודה
סגן גליל גיא
רב"ט גליקסר שלמה
טור' גנוסר שחר
סמל גרודזינסקי יוסף
טר"ש גרינברג לב
רב"ט גרמן יעקב
טור' גרשוביץ תומר
רב"ט דגן אבי
סמל דביר משה
רב"ט דובב יואל
רב"ט דוידי אשר
רס"ן דויטש בלי
סגן דור דניאל
סמל דותן מיקי
סמ"ר דטנר דוד
רב"ט דינת שמעון
סמל דירקטור חנן
סמ"ר דהזנין אנדרי
טור' חוכמן יוסף
רב"ט חוס בועז
רס"ל חלמן גבי

סמ"ר חס יואב
סמל חריס פיטר
סגן חשכל עינת
רב"ט וילנר דורון
סגן וירני עוזי
טור' וייס עופר
טור' וגניס אלון
טור' וקסלר גבריאל
טור' וקסלר מרצלו
טור' ורשבסקי מיכאל
סמל זלדון מרדכי
סמל זיו ברקו
סמל חבר חנן
סמל חלפון איל
סמ"ר חנין דב
טור' חסון אבי
סמ"ר חסון אלי
סגן חרל"פ רענן
טור' יבלונקו אנטול
סגן יובל בועז
טור' יפת יאיר
סמ"ר כהן יוסף
טור' כהן מירון
רב"ט כוזר רון
סמל כסיף עופר
סמ"ר כץ ירון
סמל כרמון אמנון
סמל כרמי חיים
סמ"ר כשר נעם
רב"ט כהן יוסף
סרן לאוב פליקס
טור' לאווי הנרי
סרן לב משה
קר"פ לביב איתן
רס"ל לבנה זוהר
רב"ט לבני אשר

סמל לוטן דני
רב"ט לוין מיכאל
סמ"ר לחמן גבריאל
רס"ל ליפשיץ גדעון
סמ"ר למדני אהיאל
רב"ט לנרא גזן
סמל לסמן מרק
רס"ן לרר שמעון
סמ"ר מדיני יותם
סמל מוסקוביץ דוד
טור' מוריס יוסף
רס"ר מיכאלי אלי
טור' מילגרום ירמי
סמל מלצר יהודה
סמל מלצר מולי
סמ"ר מורנט גיורא
סמל מגדל חגי
סגן מנוחין־ישי
סמ"ר מרדכי גרשון
טור' נכט דני
רב"ט ניצן שלמה
רב"ט ניר מיכאל
סמ"ר ניר עופר
סמל נצר אלכסנדר
סמ"ר נרקיס דורון
סגן נתן עידו
סמ"ר סולודר עמיחי
טור' סטריק יפתח
רב"ט סיטבון יוסי
טור' סלוצקי שלמה
סמל ספירו גדעון
רס"ל סקלי דוד
סמ"ר סרוגו אלי
סגן עבריאורי
סמ"ר עוז אברהם
רב"ט עזרתי יגאל

סרן עמור מאיר
סמ"ר עמית יהלי
טור' עמר אייל
סמ"ר עמרד אבי
טור' פאוסט דב
רב"ט פולקוב אהרון
סגן פז עמוס
סרן פיטובסקי איתמר
רב"ט פינס יורי
רב"ט פיסקר רוני
רב"ט פלט אריה
סגן פלד יואב
רב"ט פנסקי יואב
רב"ט פרוש אילן
רב"ט פתר סיני
סמל צוקרמן אמיר
טור' צור עמוס
רב"ט צורן עמיקם
סגן קאופמן רוני
סמל קדן שיבאש
סרן קדם ניסים
סמ"ר קווה אבשלום
סמל קון אהרון
טור' קולבן אמיר
רס"ל קוץ רפי
רב"ט קירש מיכאל
רב"ט קלר אדם
סמ"ר קמינר נועם
רב"ט קנלשטיין פרדי
סמל קצב שחר
רב"ט קשר חנן
סמל קרן דן
סגן רביב יצחקי
טור' רגב מרדכי
סמ"ר רנבין מיכאל

טור' רוזנפלד מרדכי
טור' רז רוני
סמל ריב דוד
סמל רימון שי
רב"ט ריצ'רד יצחק
רב"ט שולדינר צבי
רב"ט שוסטר חזי
קר"פ שור הנרי
רס"ל ששוני ב.
סמל ששוני ראובן
סמל שיבאש קאדי
רב"ט שעבי יעקב
טור' שינדלר רוברט
טור' שיר אילן
סמ"ר שכיב מורד
סמל שלו אריה
סגן שלח גידי
סרן שטיין יהויקים
רב"ט שמואלי יורם
סמל שמואלי שלום
סמל שמיר רונן
סמ"ר שמשוני יאיר
טור' שני עזרא
סגן שרוני עמית
סמל שריס ינון
סמל שהם ירון
רב"ט תורן דן
סמל תערנשי משה
סמ"ר תמיר בועז

חתימות נוספות ותרומות לכיסוי הוצאות אפשר לשלוח לת.ד. 4172 ת"א

200

Meni Barzilai (Ohalim - parti travailliste)
Meir Amor (Front oriental)
Gideon Spiro
Noam Kaminer (Shass).
Avraham Oz (Rakah)
Doron Vilner (Rakah)
Dede Ben Shitrit (Mapam - groupe oriental).
David Ish Shalom.

الوثيقة رقم (١٥)

بيان القوات الضاربة فى المناطق المحتلة

لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة - لا خيار ولا بديل عن الاستقلال والدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية

يا جماهير شعبنا المكافح ، يا اخوة القسام وأبو على اياد ومروان والكيالى وأبو حسن قاسم يا اخوة شهداء الانتفاضة الشعبية العملاقة ويا رفاق الدرب الشاق والطويل ، يا أبناء شعبنا كل شعبنا ، أمهات وأباء ورجال وفتيات وأشبال ، يا صناع المجد ويا حماة القرار والكرامة العربية الحرة ، يا من تصنعون بارادتكم الصلبة والتى عبرتم عنها فى أسابيع وأشهر الغضب والغليان الثورى والمتواصلة والتى صارت واقعا وحقيقة ثابتة عبر هذه الانتفاضة الشعبية المتتالية المراحل والموجات .. وبهذه الارادة المنقطعة النظير تصنعون الركائز الأساسية على طريق الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف. وتغيرون الخارطة السياسية الاقليمية والدولية . وها أنتم يا جماهير شعبنا البطل ولليوم تواصلون ملحمة من أقدس الملاحم ومعركة من أشرس المعارك البطولية ولا تملكون من السلاح غير الارادة والحجر المقدس والصدور العامرة بالايمان وحتمية الانتصار . وها أنتم تعلنون القرار الثورى الجسور . ومواصلة النضال والمعارك اليومية والدامية باتجاه تحقيق أهداف ثورتنا الفلسطينية وانتفاضتها الشعبية الشاملة والتى فى مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف. ممثلا شرعيا ووحيدا لشعبنا البطل .. وانكم يا أبناء شعبنا المقاوم وعبر انتفاضتنا الشعبية المباركة تسقطون كل أشكال التآمر وتقفون بالمرصاد فى وجه كل الحلول الاستسلامية المشبوهة فى المنطقة والتى وللأسف تتعاطى معها بعض الأطراف الرسمية العربية متجاهلين بذلك

أن القضية الفلسطينية هى قضية شعب وأمة ووطن ، قضية مقدسة لا يحق لأى طرف من الأطراف التفريط فيها أو محاولة البيع ممن لا يملك لمن لا يستحق. وإن شعبنا الفلسطينى فى ذات الوقت سيواصل نضاله وعلى كافة الجبهات وسيقف سدا منيعا أمام كل محاولات القفز أو التشويه أو مجرد المحاولة فى القفز عن ممثلنا الشرعى والوحيد م.ت.ف. أو محاولة العبث والالتفاف حول الانجازات العظيمة والمقدسة التى يحققها شعبنا بقيادته التاريخية والشرعية وعبر النضالات الطويلة .

إن ما أكدته وأقرته مؤتمرات القمة العربية وخاصة فى الرباط وبغداد والتى أكدته قمة عمان الأخيرة بحاجة ماسة لآلية عمل وقرار عربى موحد وعاجل فى ذات الوقت ، لا سيما وأن الحملات الرهيبة التى تشنها الولايات المتحدة بذراعها العسكرى « إسرائيل » تشكل الخطر الأكبر من أى وقت مضى فى القضاء على قضية الأمة العربية ، القضية الفلسطينية المقدسة والقضاء على شعبنا الفلسطينى داخل وخارج الوطن المحتل لتجعل من هذه الهزيمة الممر السهل للنيل من إرادة أبناء أمتنا العربية من المحيط إلى الخليج . وبالتالى مصادرة مصالح هذه الأمة وتسييرها بما يخدم السياسة الامبريالية والصهيونية فى المنطقة وفى العالم كله . وإن كانت الادارة الأمريكية بذراعها العسكرى « إسرائيل » قد نالت من إرادة بعض الزعامات العربية الرسمية فإنها لا ولن تنال من إرادة الأمة العربية وأبناءها الأوفياء ، وان التاريخ والمنطق والعدالة الانسانية يشكل دائما المرتكزات الأساسية لخارطة التغيير وعلى كافة الصُعد السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وإن إرادة الشعوب وحقها فى العيش بحرية وكرامة لن تهزمها كل قوى وأدوات القهر والطغيان فى العالم بأسره .

يا جماهير شعبنا الأبى ..

مرت على انتفاضة شعبنا المقاوم مائة يوم من النضال والكفاح العظيم والجسور ، وشعبنا يقدم مئات الشهداء بسخاء وآلاف الجرحى وعشرات الآلاف من المعتقلين الأبطال . ولم تبق عائلة واحدة لم تعط لفلسطين كل ما تستطيع فسجلتم يا أبناء شعبنا المقاوم أروع الصور وأعظمها فى التلاحم والتعاضد والتوحد والتعاون والتناغم الثورى الخلاق والمبدع داخل وخارج الوطن المحتل . هذه النضالات وهذه الصور البطولية والتاريخية فتحت الأبواب كلها أمامكم وها هى شعوب المعمورة الحرة كلها تهب لنصرة قضيتنا وحقوقنا وها هى كل القوى الديمقراطية والمحبة ·

للسلام فى كل العالم وداخل الكيان الصهيونى تقف بشكل إيجابى بجانب حقنا فى العودة وتقرير المصير وحق انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م . ت . ف . نعم يا جماهير شعبنا البطل ، العالم بأكمله يقف بجانب حقوقنا الثابتة والراسخة وباتجاه انهاء الاحتلال ودحره .. وبهذا النضال الدؤوب لا يجد أعداء قضيتنا ، وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية بذراعها العسكرى الصهيونى إلا الوقوع فى دائرة الارباك والتخبط والانحسار فى زاوية تضيق عليهم يوما بعد يوم .. وخير دليل على هذا الانحسار والهزيمة لأعداءنا وقوف العالم كله بجانبنا فى الأمم المتحدة فيما يتعلق بقرار البيت الأبيض باغلاق مكتب البعثة الدبلوماسية لـ م.ت.ف. فى أمريكا .. هذا القرار العنصرى والمعادى لكل أمانى وطموحات الشعوب فى التحرر والاستقلال .. ولعل هذا القرار يحرك صمت الأنظمة العربية ويبدد سكونها .

مائة يوم من النضال الدؤوب والدامى وأنتم يا أبناء شعبنا تسطرون بالجراح المطعونة بسيوف عدة وتنطلقون من جديد معلنين للأعداء جميعهم أن المعركة فى بدايتها وأن المراحل القادمة ستكون أشد وأقصى على أعدائنا وأن الدم سيبقى المنتصر على السيف وبإرادة وإيمان عظيمين لا ولن تقهرها قوى الطغيان والظلم والعدوان . وبهذه المناسبة المجيدة فإن القوات الضاربة وهى تعلن استعدادها بكم ومعكم لمحاربة ومواجهة وشن الهجمة تلو الهجمة ضد جيوش الاحتلال وقطعان المستوطنين وعلى رأسهم مجموعات لواء جولانى ، التى استدعتها سلطات الاحتلال عن الحدود الغربية لقمع انتفاضتنا الباسلة لتؤكد لكم على ما يلى :

أولا : إن الوحدة الوطنية بين كل جماهير شعبنا وقواه الوطنية ومؤسساته مفخرة وسلاح أكيد نحارب به كل أعداء ثورتنا وشعبنا الفلسطينى البطل . وإن الالتزام بنداءات قيادة م.ت.ف. القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الشعبية لتعكس مدى الوعى العميق لشعبنا الفلسطينى الموحد وتعكس مدى الاستجابة لنداء الشعب والواجب الوطنى المقدس . وإن قواتكم الضاربة والمنتشرة فى كل أنحاء الوطن المحتل لتعاهدكم على التصدى ومعاقبة كل الحاقدين والضالين والوقوف وبكل حزم فى وجه كل من يحاول التشويش أو الدس أو التخريب كحلم ميت فى عرقلة النضال والكفاح العظيم الذى يخوضه أبناء شعبنا الواحد الموحد وفى كل ساحات النضال . وفى ذات الوقت فإن القوات الضاربة لتثمن غاليا وبكل فخر واعتزاز الدور الوطنى الكبير لكل أبناء شعبنا المتلاحم فى الناصرة وقطاع غزة والخليل والمثلث والنقب والجليل وبيت

لحم والقدس ورام الله والبيرة ونابلس وقلقيلية وجنين وطولكوم وأريحا وفى كل المدن والقرى والمخيمات الذين أعطوا المثل تلو المثل فى التعاضد والتلاحم والتراحم والوحدة والنضال الموحد والشامل .

وبهذه المناسبة فإننا نقول لبعض الأصوات المشبوهة كتلك فى مدينة بيت لحم وبعض الأقلام المرتزقة فى رام الله والمعروفة جدا لشعبنا بتخاذلها ، والتى تحاول تقديم النصائح لأبناء شعبنا الذى ذبحته مثل هذه النصائح وتشارك فى ذبحه ، نقول لها إخرصى أيتها الأصوات النشاز فلا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة وقيادتها الموحدة . وأن يد الخلايا الضاربة ويد الثورة لتعطى الفرصة الأخيرة لمثل هذه الأصوات النشاز ولتدعوها لمواكبة صوت الانتفاضة ومنهلها المتسارع مع الأحداث .

ثانيا : إن المؤتمر الدولى الكامل الصلاحيات والذى تحضره كافة أطراف النزاع فى المنطقة والأعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الأمن الدولى وبحضور ومشاركة م.ت.ف. بوفد مستقل يشكل الطريق الأكيد للسلام العادل والشامل وأن الحديث عن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ أو كامب ديفيد جديد كأساس للسلام ما هو إلا مراهنة فاشلة يراهن عليها بعض الأطراف الدولية وتقع فى فخها بعض الأنظمة العربية وللأسف فإن هذا لا يعنى إلا الاستمرار فى المسلسل الصهيونى فى المنطقة الذى تخطط له النازية الجديدة ومهندسوها فى البيت الأبيض أملا منهم فى الالتفاف على الانتفاضة أو انهاءها أو اجهاض ميلادها العملاق .

ثالثا : إن تواصل المعركة وتصعيدها ضد الأعداء وبكل الوسائل بالحجر بالحارقة بالمقلاع والقضيب والعصا والسكين والرصاصة وبكل الأساليب المستجدة والمفاجئة طريقنا للسلام العادل والشامل والدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف. وان هذا الطريق والأساليب النضالية لن توقفها كل وسائل النازية الجديدة وقمعها وبطشها لأن شعبنا قراره أن يواصل المعركة وأن النصر صبر ساعة وأن النصر آت لا محالة .. ولن تخدعنا جولات شولتز المكوكية ولا تهديدات أدرانه المفضوحة للعواصم العربية .

لتتواصل الثورة الشعبية حتى النصر وتحية الاعتزاز والاكبار لكل أحرار العالم الذين يقفون معنا فى معركتنا ضد النازية الجديدة والتحية كل التحية للأم الفلسطينية فى عيدها الكبير ، تحية للأم وهى تلاقى شهيد فلسطين إبنها بالزغاريد والنشيد الوطنى العظيم . تحية للعامل والتاجر والجريح والمعتقل البطل وتحية لكل أبناء شعبنا

طلابا وأطباء وممرضين ومهندسين وكل أبناء شعبنا بأكمله .. والتحية لكل من يهبون لتلبية نداءات القيادة الموحدة على طريق دحر الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال بانشاء دولتنا الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف. فمزيدا يا أبناء شعبنا البطل من التصعيد ومزيدا من تشكيل اللجان الداعمة لأبناء شعبنا وانتفاضتنا المباركة ومزيدا من التلاحم والتراص والتعاضد والتراحم .

ولتكن أيام الجمع والأحاد أيام انطلاقة وميلاد جديد من كل أسبوع فى المساجد والكنائس .

عاشت م . ت . ف . ممثلا شرعيا ووحيدا لشعبنا الفلسطينى المقاوم . لتتصاعد الانتفاضة والثورة الشعبية حتى تحقيق كامل حقوق شعبنا الثابتة .

المجد لشعبنا البطل والخلود لشهداءنا الأبرار .

وإننا لمنتصرون .

القوات الضاربة فى المناطق المحتلة
التاريخ : الجمعة المباركة ١٩٨٨/٣/١٨

الوثيقة رقم (١٦)

النداء رقم (١١) للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة

لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة ـ لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين ـ شعب منظمة التحرير الفلسطينية .

لتكن ذكرى يوم الأرض مناسبة لتجسيد النضال الوطنى الفلسطينى .

ياجماهير شعبنا المناضل ، عطاؤكم يتواصل وتضحياتكم الغالية فى سبيل وطنكم تعبد ، يوميا ، الطريق نحو الدولة المستقلة ، فجماهير الحجارة والمولوتوف تؤكد كل يوم فرض إرادتها الوطنية حيث يقف الاحتلال عاجزا أمام الأبطال الذين يسطرون تاريخ تحرر شعبهم المجيد ، مستمرون فى متابعة الانتفاضة الملتهبة ، والتى تحرق المحتلين وأعوانهم . هاهو السفاح رابين يفرض عقوبات اقتصادية وتموينية ضد جماهير شعبنا ، ويفرض منع التجول ضد جميع شعبنا فى قطاع غزة ، ويحاول فاشلا فصل جماهير شعبنا فى الضفة الغربية عن شعبنا فى قطاع غزة البطل . وإذا دلت هذه التصرفات على شىء ، فإنها تؤكد الفشل الذريع والمأزق السياسى الذى وضعت الانتفاضة الاحتلال فيه وإن جماهير الانتفاضة التى تحدت كل وسائل القمع تتحدى اليوم وغدا وكل يوم كافة إجراءات الاحتلال من حصار وتجويع وتجهيل . وفى الوقت الذى أحدثت فيه الانتفاضة المجيدة تغيرات كبيرة على الساحة الدولية فإن استمرار وتواصل الانتفاضة يتطلب جهدا عربيا موحدا لدعم جماهير شعبنا فى مواجهة القوات الصهيونية . ومن هنا فإن القيادة الوطنية الموحدة تؤيد وتثمن الدعوة التى أطلقها الرئيس المناضل الشاذلى بن جديد لعقد قمة عربية عاجلة لدعم الانتفاضة ، وتطالب كافة الملوك والرؤساء العرب بتلبية هذه الدعوة وعقد القمة العربية بالسرعة الممكنة ، والخروج بقرارات لدعم نضال شعبنا فى سبيل حقوقه

الوطنية الثابتة فى العودة وتقرير المصير ، وإقامة دولتنا المستقلة بقيادة ممثلنا الشرعى والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، والرد الحازم على قرار الكونجرس الأمريكى بإغلاق مكتب بعثة (م ت ف) فى هيئة الأمم المتحدة ، وهذا القرار السيء أكد انحياز الامبريالية الأمريكية الفاضح إلى الكيان الصهيونى ، كما تؤكد القيادة الموحدة على الرئيس حافظ الأسد وتناشده بضرورة تصحيح العلاقة بين سوريا المناضلة وم ت ف ، حيث لم يعد هناك أى مبرر لاستمرار القطيعة بين رفاق الخندق الواحد فى النضال ضد أعداء أمتنا العربية .

ياجماهير شعبنا :

إن القيادة الوطنية الموحدة وهى تتابع معكم النضال وتلمس - كما تلمسون - الانجازات التى تحققها يوما بعد يوم واتساع قاعدة الجماهير والقطاعات المشاركة فى الانتفاضة والاستجابة العالية لفعاليات الانتفاضة التى تتضمنها نداءات القيادة الموحدة من مثل الاستقالات الجماعية التى قدمها رجال الشرطة تمشيا مع القرار الوطنى الفلسطينى ، فإنها على ثقة بان جماهير شعبنا ستكون قادرة على تنظيم أمورها بنفسها ، فالنضال ياشعبنا رفع الإحساس بالمسؤولية لدى كل منا ، وكل منا مسؤول عن أمن وسلامة جماهير شعبه ، وكل منا لابد أن يكون رقيبا على نفسه فى البيت ، فى الشارع ، أثناء السياقة ، فمسؤلية كل منا محاربة محاولات سلطات الاحتلال بنشر الفوضى بين جماهير شعبنا ، وفى هذا الوقت فإن القيادة الوطنية الموحدة تؤكد على ما يلى :

ـــ تحيى موقف جموع التجار والمهنيين والحرفيين ، وكل من امتنع عن دفع الضرائب وقرارهم الوطنى المتحدى لأوامر الاحتلال واستمرارها فى رفض دفع الضرائب التى تفرضها السلطات الصهيونية عليهم ، وتؤكد على ضرورة تنظيم جماهير هذه القطاعات فى أطرها ولجانها الخاصة لتعزيز تنفيذ قرارها الوطنى .

ـــ تشيد القيادة الموحدة بدور عمالنا البواسل الذين ساروا فى مقدمة الصفوف ، وخاصة مشاركتهم الجماعية الواسعة فى الاضرابات عن العمل فى المشاريع الإسرائيلية ، والتوقف النهائى عن العمل فى المستوطنات ، وهى تطالب كافة مواقع الانتاج باستيعاب أكبر عدد ممكن منهم .

ـــ تثمن القيادة الموحدة الاستجابة العالية والجماعية التى أكدها رجال الشرطة والعاملون فى الضريبة والجمارك وبعض موظفى الإدارة المدنية فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

ـــ استكمال تشكيل اللجان الشعبية فى كل موقع فى كل مدينة وقرية ومخيم ، وفى كل حى وكل حارة لتكون ذراع القيادة الوطنية الموحدة على امتداد الوطن كله .

ـــ تكريس مقاطعة المنتوجات الصهيونية ، ولتعزيز هذه المقاطعة فإن القيادة الموحدة تؤكد على ضرورة ترشيد الاستهلاك والاستعداد لخوض النضال لمرحلة طويلة مقبلة ، كما تؤكد على ضرورة تعزيز وتطوير الانتاج البيتى سواء أكان غذائيا (تربية دجاج وأرانب وزراعة حدائق المنازل بالخضروات) أو انتاجيا (خياطة ـ نسيج) .

ـــ تطوير حملات التضامن مع أسر الشهداء وجرحى ومعتقلى الانتفاضة الباسلة .

ـــ تنظيم القطاعات المهنية (اكاديميون . أطباء . مهندسون . صيادلة .. إلخ) لجماهيرها والقيام بفعاليات نضالية مثل مسيرات واعتصامات ومؤتمرات مثل فضح سياسة الاحتلال ومجابهتها .

ـــ عدم الاستجابة لمحاولات دؤوبة من جانب سلطات الاحتلال للمس ببرنامج الاضراب الذى اعتمده التجار حسب مناطقهم ، ونؤكد على أن هذه المحاولة ستفشل كما فشلت السلطات فى غيرها من أساليب محاولة فصم العلاقة بين جماهير شعبنا المناضلة وقيادته الوطنية الموحدة .

إن القيادة الوطنية الموحدة ذراع « م ت ف » السياسى والكفاحى ، وهى تؤكد العزم على المضى قدما ، ومواصلة النضال حتى دحر الاحتلال لتدعو جماهير شعبنا إلى ما يلى :

١ ـ مواصلة وتصعيد المظاهرات ضد جيش الاحتلال وإمطار جنود الاحتلال وقطعان المستوطنين الجبناء بالحجارة والمولوتوف والقضبان الحديدية .

٢ ـ اعتبار يوم الخميس ١٩٨٨/٣/٢٤ يوم التحدى الفلسطينى يوما للتعليم وضد سياسة التجهيل وتحويل بعض مراكز العلم إلى مراكز الاعتقال لأبناء شعبنا ومقرات الجيش الغزاة الصهاينة ، وليتوجه العاملون والطلبة وأهاليهم إلى المؤسسات الأكاديمية كاسرين قرار سلطات الاحتلال بالمسيرات والاعتصامات ولتمارس الهيئات والأطر فى هذه المؤسسات دورها فى تنظيم هذا القرار . أما فى المدارس الحكومية ومدارس الوكالة فى قطاع غزة والتى لا تشملها قرارات الاغلاق حاليا فلتلتزم الإدارات والمعلمون والطلبة بالدوام فى هذه المدارس من الثامنة صباحا وحتى الحادية عشرة قبل الظهر .

٣ ـ اعتبار يومى الجمعة والأحد ٢٥ و ١٩٨٨/٣/٢٧ أيام صلوات فى المساجد والكنائس على أرواح شهداء يوم الأرض وشهداء الانتفاضة الباسلة ولتنطلق الجنائز الرمزية ولترفع الأعلام الفلسطينية ولتوضع الأكاليل على أضرحة الشهداء .

٤ ـ إعلان يوم السبت ١٩٨٨/٣/٢٦ يوما للنضال ضد لجان البلديات والقرى والمخيمات المعينة ولتنظيم المظاهرات والمسيرات لإسقاط اللجان المعينة ولتحاسب جماهير الانتفاضة حسابا عسيرا كل من يخرج عن قرار الإجماع الوطنى ويرفض الاستقالة الفورية .

٥ ـ إعلان يوم الاثنين ١٩٨٨/٣/٢٨ يوما للإضراب العام والشامل حيث يتوقف العمال عن الذهاب لمشاريع الانتاج الإسرائيلية وتغلق المحلات التجارية والمواصلات العامة .

٦ ـ إعلان يوم الثلاثاء ١٩٨٨/٣/٢٩ يوما للتوبة حيث يعطى كافة الخارجين عن إرادة شعبهم فرصة للعودة والإقلاع عن معاداة شعبهم وليسلم هؤلاء أسلحتهم ولتصح ضمائرهم .

٧ ـ يعلن يوم الأربعاء ١٩٨٨/٣/٣٠ وهو يوم الأرض الإضراب الشامل مع تنظيم المظاهرات الحاشدة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين .

٨ ـ إعلان يومى ٣/٣١ و ١٩٨٨/٤/١ يومين للعودة إلى الأرض وزراعتها .

عاشت انتفاضة شعبنا الباسلة
عاش يوم الأرض الفلسطينية
المجد والنصر لجماهير شعبنا
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

« منظمة التحرير الفلسطينية »

« القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة »

« فى المناطق المحتلة »

١٩ / ٣ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (١٧)

النداء رقم ١٢
للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة
نداء القسطل

يا جماهير شعبنا العظيم

يا شعب الحجارة والمولوتوف .

يا شعب الانتفاضة المجيدة ، يا شعب البطولة والتضحيات ، يا من تسطرون بأحرف من دم ونور تاريخ أمتكم العربية ، يا من تشعلون النور بزيت دمائكم لإضاءة ظلام ليل العرب الطويل ، يا أبطال الانتفاضة الظافرة .

ها هى انتفاضتنا تتواصل وتتعمد بالدم الزكى الطاهر يوما بعد يوم وتروى تراب وطننا الغالى على امتداد أرض الوطن وتحرز انجازات هامة وتتعاظم خطوة خطوة بالانتصارات الصغيرة التى تتراكم بعضها فوق بعض ، ومدماكا فوق مدماك لتصنع الانتصارات الكبرى العظيمة ولتشيد الدولة الفلسطينية المستقلة ، وبرغم قسوة العدو الصهيونى وآلة بطشه وقمعه ، فها هى السواعد الفولانية تتحدى كل الأوامر العسكرية ، وتتحدى تهديدات العنجهية الصهيونية بقمع الانتفاضة التى صنعتها جماهير شعبنا العظيم بأطفاله ونسائه وشيوخه وشبابه بحجارتهم وغضبهم الذى يستعر سخطا ونقما على الاحتلال وأعوانه .

يا شعبنا المقاتل ، يا شعب عز الدين القسام ، وعبد القادر الحسينى ، يا شعب النضال والتضحية .

ها هى انتفاضتنا الظافرة ثورتنا الشعبية تدخل شهرها الخامس ، وها هى جماهيرنا الفلسطينية تواجه أكثر من ثلثى جيش الاحتلال الاسرائيلى ، وكل قطعان

المستوطنين الصهاينة الذين زجوا بأنفسهم فى شوارع مخيماتنا وقرانا ومدننا لمواجهة شعبنا الأعزل . إن هذه الثورة العارمة لا يمكن اقتلاعها ، أو تصفيتها ، لا بكسر العظام ولا بالقتل ولا بالارهاب الفاشى ولا بالاعتقالات الجماعية ، ولا بالتضييقات الاقتصادية ، فمئات الألوف من الفلسطينيين على امتداد وطننا الحبيب يعلنون اليوم أن لا عودة للوراء ، ولن تتوقف ثورة الحجارة قبل قيام دولتنا المستقلة ، كما تجلى هذا العزم المكين فى يوم الأرض الخالد حين عبّر مليونان من الفلسطينيين عن انتمائهم للشعب الواحد الموحد . إنهم ينهضون اليوم موحدى الصفوف خلف الراية التى لن تسقط راية م . ت . ف راية القيادة الوطنية الموحدة راية التحرير والوطن المستقل ، ومن أجل رفعها فوق ربى القدس ينهض الفلسطينيون فى كل مدينة وقرية ومخيم وشارع .

يا شعب فلسطين يا شعب منظمة التحرير الفلسطينية ، يا شعب القيادة الوطنية الموحدة العظيم .

بعد أن فشل الاحتلال فى إطفاء نار الانتفاضة عبر القمع والارهاب ، فإنه يلجأ اليوم لإشاعة الأكاذيب والبيانات المزورة منتحلا توقيع القيادة الوطنية الموحدة ، ومحاولا بذلك التشكيك بأبناء شعبنا فرادى وجماعات ومحاولا زرع بذور الفئوية والطائفية ، كما يشيع العدو الأكاذيب بإلقائه القبض على محررى نداءات القيادة الوطنية الموحدة ، وكل هذا بهدف إضعاف جذوة الانتفاضة الملتهبة .

وإن القيادة الوطنية الموحدة على ثقة أن شعبنا قادر على التصدى لجميع اشاعات الاحتلال الكاذبة ، وتؤكد أن القيادة الوطنية الموحدة هى شعب الانتفاضة بكل طبقاته وفئاته وقطاعاته ، والقيادة الوطنية الموحدة هى كواكب الشهداء الذين زفتهم وتزفهم الانتفاضة يوميا ليرووا ثرى الوطن ، هى أطفال وشباب الحجارة والمولوتوف ، هى آلاف النساء اللواتى أجهضن بالقنابل الغازية والسامة واللواتى زج بأبنائهن وأزواجهن فى السجون النازية ، هى آلاف الفلاحين والعمال الذين توقفوا عن العمل فى المستوطنات الاسرائيلية ، ويحمون قراهم ومخيماتهم ومدنهم ليل نهار من بطش وارهاب المستوطنين والجنود المحتلين .

يا جماهير شعبنا المعطاء ، يا أمهات الشهداء والمعتقلين والجرحى ، يا كل أمهات فلسطين .

يعتقد حكام الكيان الصهيونى أنهم بالاعتقالات الجماعية ، وبالمداهمات الليلية بامكانهم أن يكسروا شوكتنا وأن يضعفوا ايماننا ، لكنهم لا يعرفون إن شعبنا هو معين

للعطاء لا ينضب وإنه تعود على المعتقلات فى سبيل الوطن ، فمهما اشتد القمع الصهيونى واجراءاته الفاشية ، ومهما اعتقل الاحتلال من أطفال ورجال الانتفاضة فلن يتمكن من وضع حد لهذه الثورة العارمة ، ثورة الحجارة المقدسة ، فشعبنا اليوم يخرج موحدا كالمارد الجبار يقهر كل نظريات قادة الكيان الصهيونى ، ويزيد من محنتهم ومأزقهم ، ويزيد من ارتباك جنودهم ، فمزيدا من العطاء للانتفاضة ، فها هو فجر الحرية يشق طريقه بين ظلمات السجون والقهر مبشرا بالدولة الوطنية المستقلة .

إننا ونحن على أبواب الشهر الخامس لانتفاضتنا المجيدة ، ونحن نحيى هذه الأيام الذكرى الأربعين لمعركة البطولة والتضحية « معركة القسطل » وذكرى استشهاد القائد البطل عبد القادر الحسينى ، فإن القيادة الوطنية الموحدة تؤكد على ما يلى :

ـــ استنكار محاولات تعطيل انعقاد القمة العربية فى النصف الأول من نيسان الحالى (ابريل) فليتم عقدها فى أسرع وقت لدعم نضال شعب الانتفاضة على أرض فلسطين ، ونؤكد للملوك والرؤساء العرب أننا لا نريد أموالاً فسنجوع ونعرى ، ولن نركع . سنموت شهداء ، ولن نتنازل عن حقوقنا حتى النصر المظفر ، ولكن نريد من القمة الالتزام العملى بقراراتها السابقة بالتأكيد على حقوق شعبنا الثابتة فى إقامة دولتنا المستقلة تحت راية قائد نضالنا وممثلنا الشرعى والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، والالتزام بالمؤتمر الدولى كامل الصلاحيات ، وفى حضور الأطراف المعنية كافة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بشكل متكافىء ومستقل ، وندعو القمة لإغلاق كل الأبواب العربية أمام مؤامرة شولتز الرامية إلى تصفية الانتفاضة ، وذلك بإعلان الرفض القاطع لها ، وباغلاق المطارات العربية أمام جولاته المكوكية وكل المبعوثين الأمريكيين الآخرين ، وليعرف شولتز وكل من يتواطأ معه من الأنظمة العربية أن لشعبنا عنوانه الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى صاحبة الشأن وهى الممثل الشرعى والوحيد .

ـــ تستنكر القيادة الوطنية وجماهير الانتفاضة اجراءات السلطة الاحتلالية القمعية الأخيرة ، والمتمثلة فى عزل مناطق الضفة والقطاع ، واخضاع القطاع لأوامر منع التجول لمدة ثلاثة أيام ، وعزل مناطق الضفة واعتبارها مناطق مغلقة أمام حركة المواطنين والصحافيين ، وذلك فى محاولة يائسة منها لمنع شعب الانتفاضة من احياء يوم الأرض الخالد ، ونقول لسلطة الاحتلال كل هذه المحاولات اليائسة مصيرها الفشل الذريع ، وستنتصر ارادة ثورة الحجارة

والانتفاضة على كل أساليب الاحتلال الفاشية والنازية .

ـــ استنكار قرارات سلطات الاحتلال باعتبار حركة الشبيبة غير قانونية ، واغلاق عدد من المجمعات النقابية والمؤسسات ، ونعتبر هذه الاجراءات منافية لأبسط حقوق الانسان ولكافة الأعراف والمواثيق الدولية ، وتؤكد القيادة الوطنية الموحدة أن هذه الاجراءات لن تزيدنا إلا اصرارا على مواصلة النضال .

ـــ تثمن القيادة الوطنية الموحدة وجماهير الانتفاضة الموقف الجماعى الموحد لتجار منطقة رام الله الذين أقسموا فى اجتماع عام وحضره ثلاثمائة تاجر على عدم دفع الضرائب والتزموا بذلك عمليا ، وترى فى هذه التجربة نموذجا من الضرورى تعميمه على كافة التجار فى مختلف مناطق الضفة والقطاع .

ـــ تحيى القيادة الوطنية الموحدة موقف أعضاء اللجان البلدية والقروية الذين استجابوا لنداء القيادة الوطنية الموحدة وجماهير الانتفاضة بالاستقالة ، وتعلن عن اهدار دم وممتلكات رؤساء وأعضاء اللجان الذين لم يستقيلوا ، ونقول لهم ان جماهير الانتفاضة ستدوس كل من يخرج عن مواقف الاجماع الوطنى ، وكل من لا يستجيب لنداء وصوت الانتفاضة .

ـــ تثمن القيادة الوطنية الموحدة وجماهير الانتفاضة الاستقالة الجماعية لموظفى الضرائب والجمارك فى قطاع غزة وتدعو موظفى هذه الدوائر فى الضفة الغربية للاقتداء بهم ، كما تثمن الاستقالة الجماعية لرجال الشرطة الذين لبوا نداء الانتفاضة وتطالب البقية بالاستقالة فورا من مناصبهم ، وتناشد القيادة الوطنية الموحدة كافة اللجان الوطنية والشعبية بضرورة استكمال وتشكيل وتعميم تجربة لجان الحراسة والحماية والنظام العام ، وذلك لقطع الطريق على محاولات التخريب والبلبلة التى تنتهجها سلطات العدو كما تتوجه القيادة الوطنية الموحدة إلى كافة مؤسساتنا الصناعية للتعاون مع اللجان الوطنية والشعبية لاستيعاب أفراد الشرطة وموظفى الضرائب والجمارك .

ـــ تهيب القيادة الوطنية الموحدة بالمهندسين الزراعيين وبأصحاب المشاتل وذوى الخبرة والامكانيات لتقديم كل الدعم والتوجيه والارشاد لجماهير الفلاحين والمزارعين والعمال المضربين لتحقيق أقصى درجات الاكتفاء الذاتى لمواجهة اجراءات التقييد الاقتصادى التى يلجأ إليها الاحتلال ، فلنواصل استصلاح

الأراضى وزراعتها لسد احتياجاتنا ومساندة المناطق المحاصرة ولندرك جميعا ان مهمة كل جماهير الانتفاضة تكثيف عملها وانتاجها خلال معركتنا الطويلة ، ولندرك كذلك أن الاضراب لا يعنى عدم العمل فى زراعة أراضينا .

— إن القيادة الوطنية الموحدة وهى تواصل درب النضال الشاق والطويل على طريق دحر الاحتلال واقامة دولتنا المستقلة لتدعو جماهير الانتفاضة لتكريس الفعاليات النضالية التالية :

* اعلان يوم الاثنين ١٩٨٨/٤/٤ يوم اضراب شامل تعبيرا عن رفض جماهير الانتفاضة لمؤامرة وزير الامبريالية الأمريكية جورج شولتز ، وتؤكد مجددا على موقف منظمة التحرير الفلسطينية وجماهير الانتفاضة بمقاطعة أى لقاءات مع شولتز ، أو أى مبعوث أمريكى آخر .

* إعلان أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء ٤ و ٥ و ٦ نيسان (١٩٨٨) أيام فعاليات كفاحية متنوعة تمارسها كافة جماهير ولجان الانتفاضة وفرقها الضاربة واطرها الوطنية المختلفة فى مواجهة زيارة شولتز وتضامنا مع معتقلى الانتفاضة وجرحاها بما فى ذلك الاعتصامات والتظاهرات الجماهيرية والنسائية المتنوعة .

* اعتبار يوم الثلاثاء ١٩٨٨/٤/٥ يوما للعمل الوطنى وتعمل فيه كافة المؤسسات والمصانع الوطنية بكامل انتاجيتها لصالح متضررى الانتفاضة من عائلات الشهداء والجرحى والمعتقلين والمناطق المحاصرة والعمال الذين غدوا بلا عمل بعد مقاطعتهم العمل فى المستوطنات والمشاريع الصهيونية والذين قدموا استقالاتهم استجابة لنداءات الانتفاضة ، وذلك باعتماد اللجان الشعبية فى كل مدينة وحى وقرية ومخيم لتوزيع ريع هذا اليوم .

* تحيى القيادة الوطنية الموحدة بمناسبة يوم الصحة العالمى المصادف ١٩٨٨/٤/٧ كافة الأطباء والصيادلة والممرضين الذين أدوا واجب تقديم الرعاية والإغاثة الشعبية لجرحى ومصابى الانتفاضة وعادوا الجرحى فى المخيمات والقرى والمدن ، وتتوجه إلى كافة العاملين فى الحقل الصحى لتكثيف حملات الإسعاف والمعاينة والإغاثة الطبية .

* اعلان يوم الجمعة ١٩٨٨/٤/٨ ذكرى معركة القسطل وذكرى استشهاد القائد الفلسطينى عبد القادر الحسينى يوم مصادمات عنيفة مع قوات الاحتلال

ومستوطنيه الجبناء ، ولتخرج المظاهرات الحاشدة إلى الشوارع ، ولنحول كافة مخيماتنا وقرانا ومدننا إلى قلاع مجابهة وحصون للثورة والانتفاضة .

* اعلان يوم السبت ١٩٨٨/٤/٩ ذكرى استشهاد أول كوكبة من شهداء الانتفاضة ، وذكرى شهداء دير ياسين ، ودخول انتفاضتنا شهرها الخامس يوما لسلطة الشعب تتوجه فيه المسيرات إلى قبور الشهداء والاعتصام فى البلديات والمؤسسات وانطلاق المظاهرات من كل مكان ، وإعلانه يوما للغضب العارم على الاحتلال وسلطاته واجراءاته القمعية ، ولتلتهب الأرض برّكانا تحت أقدام المختلين الغزاة .

* اعتبار يومى الجمعة والأحد ٨ و ١٠ نيسان ١٩٨٨ يومى صلوات على أرواح شهداء الانتفاضة ولتتواصل المظاهرات والمسيرات والاعتصامات فى المساجد والكنائس .

* ليكن يوم الاثنين ١٩٨٨/٤/١١ يوم اضراب شامل ولتتوجه جماهير شعبنا للعمل التطوعى فى الأرض من أجل زراعتها وتنمية الريف الفلسطينى وتطوير الاقتصاد البيتى

يا شعب الانتفاضة : استمر وتقدم .. تقدم .

يا أشبال الحجارة تقدموا .. تقدموا ، فلن يمروا والانتفاضة ستنتصر ستنتصر .

منظمة التحرير الفلسطينية
القيادة الوطنية الموحدة
للانتفاضة
٣١ / ٣ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (١٨)

ورقة القدس
ورقة عمل مطروحة أمام القوى الوطنية

أولا : الإطار العام

لابد من الإنتقال بالوضع الانتفاضى من مرحلة الإضرابات والمظاهرات والمواجهات مع سلطة الإحتلال إلى مرحلة جديدة هى مرحلة الإنفصام شبه الكلى عن نظام الإحتلال ، تمهيدا للإعلان عن استقلال الجماهير الفلسطينية على الأرض الفلسطينية فى الضفة والقطاع .

فالاستمرار بالوضع الانتفاضى على نفس الوتيرة من شأنه أن يبدأ بتقليص العائدات السياسية والإعلامية الناجمة عن الأفعال الانتفاضية المختلفة ، فضلا عن توليده لحالة نفسية سلبية عند جمهور الشارع الفلسطينى ، أما إطفاء الانتفاضة فمن شأنه أن يولد حالة من اليأس والإحباط سوف يكون لها تأثيرها السلبى على مجمل المقاومة ضد الإحتلال ، إذ أن إطفاءها بعد التهابها بهذا الشكل وبدون مردود ملموس سوف يقلص من إمكانيات اشتعالها مستقبلا .

فالمطلوب إذن ، هو التصعيد ، أى الارتقاء النوعى بالانتفاضة من الوضع الذى هى عليه الى وضع جديد من شأنه أن يفتح آفاقا جديدة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

والوضع الذى نعنى ، هو وضع تكون فيه جماهير الأرض المحتلة قد خلقت بفعلها الإرادى الأرضية الموضوعية المناسبة لإعلان الإستقلال وبناء الدولة ، بعد أن تكون قد هيأت نفسها ماديا لفعل دبلوماسى / سياسى دولى يؤدى الى الإعتراف بقيام الشكل الإستقلالى لإرادة الجماهير الفلسطينية .

ثانيا : الصورة العامة والحالة الانتفاضية الجديدة

إن علاقة الجماهير الفلسطينية بالاحتلال هى عبارة عن شبكة واسعة تتكون بأغلبيتها من إجراءات ومعاملات وتعليمات تتطلب موافقة ضمنية من الطرف الفلسطينى ، بينما يشكل الجزء المتبقى منها علاقة سرية من طرف واحد هو الإسرائيلى .

والفرق هو كالفرق بين أن تصلك تعليمات للمثول أمام المخابرات فتفعل ذلك ، وتسجن ، وبين أن يأتى الجيش لبيتك فيقودك قسرا للسجن . ومعظم شبكة العلاقات بين الشعب ونظام الإحتلال هو من ذلك النوع الذى يتطلب موافقة ضمنية من طرف الجماهير الواقعة تحت الإحتلال .

فالإحتلال هو أن يعمل الموظفون الفلسطينيون فى جهاز الإدارة المدنية ، والإحتلال هو الرضوخ لتعليمات السلطات القاضية بإغلاق مطبعة ما ، أو مكتب صحفى ، أو جامعة ، والإحتلال هو دفع الضرائب ، وهو التقدم بطلب لجمع الشمل أو السفر أو لرخصة مهنية أو لرخصة سفر أو سيارة أو سواقة ، والإحتلال هو الرضوخ للتعليمات الغاضبة بالإقامة الجبرية وهو الرضوخ للتعليمات القاضية بالتسجيل لدى مكاتب العمل الإسرائيلية ، أو لتلك القاضية بعدم قضاء الليل وراء الخط الأخضر . والإحتلال بالنهاية هو الرضوخ لحمل الهوية الإسرائيلية .

إن مجمل هذه العلاقات تكون السواد الأعظم مما يسمى بالإحتلال . والمتبقى هو تلك الإجراءات القهرية / القسرية التى لا تتطلب إلا طرفا واحدا لتطبيقها . وبالتالى ، فإن إنهاء الإحتلال يتطلب إرادة وطنية ذاتية لقطع كافة أواصر العلاقة مع نظام الإحتلال التى يعتمد وجودها على موافقتنا الضمنية بحيث لا يتبقى من الإحتلال إلا ذلك الجزء منه الذى يعتمد فقط على الإكراه بالقوة والعنف من جانب الطرف الآخر .

إن تجريد الإحتلال من كل جمالياته كما هو مذكور سابقا ، يعنى مجموعة أمور ، أهمها إلقاء العبء على المجموعة الدولية لتقوم بدورها فى إرغام اسرائيل على الاعتراف بحقنا فى العيش بحرية فى دولتنا المستقلة .

ثالثا : المضاعفات والمخاطر

إن الشروع فى تنفيذ برنامج متكامل للتمرد على الإحتلال وقطع كافة الأواصر

التى تربط الجماهير به ، يعنى مواجهة مجموعة مصاعب ينبغى الإشارة إليها كما يعنى مجموعة مخاطر يجب توعية الجماهير إليها .

ومن المصاعب ، خاصة الجانب الاقتصادى من العلاقة ، حيث أن الرقى بالانتفاضة إلى مرحلة العصيان يعنى بالضرورة قطع مجموعة كبيرة من القنوات الاقتصادية التى تتنفس الجماهير من خلالها .

وسوف تتقطع هذه القنوات من خلال مجموعة من الأعمال العصيانية ، منها مثلا الإنقطاع عن العمل فى جهاز الإدارة المدنية والذى سوف يؤدى إلى انقطاع معاشات الموظفين فى ذلك الجهاز . ومنها أيضا الاضرابات عن العمل على مستوى التجار أو العمال أو المهنيين ، ومنها أيضا نضوب المواد الاستهلاكية والقدرة على توفيرها أو اقتنائها . إلا أن أهم هذه المصاعب قد يكون فى مجالات الماء والكهرباء ، حيث أن الامتناع عن دفع فواتير المياه لشركة « مكورت » والكهرباء للشركة « القطرية » قد يؤدى إلى قطع هذه الخدمات نهائيا .

إن احتمال تفاقم هذه المصاعب الحياتية / الاقتصادية إنما ينبهنا إلى ضرورة تجنب الاختناق الذاتى خلال عملية الارتقاء بالانتفاضة إلى وضعها العصيانى الشامل .

ومن هنا فإن علينا التمييز بين الجوانب الإدارية / السياسية والجوانب الاقتصادية . وعلينا تبعا لذلك أن نبقى على القنوات الاقتصادية / الحياتية مفتوحة لأطول فترة ممكنة ، مما يعنى أولا أن لا نسمح للإضرابات التجارية أو لأعمالنا الإحتجاجية أن تسبب لنا الاختناق . ومن هنا ضرورة فتح المتاجر لساعات معدودة يوميا ، والسماح للعمل بأشكال جزئية .

ومما يعنى ثانيا أن نقوم بتأجيل التمرد على دفع فواتير الماء والكهرباء مثلا ، إلى مرحلة متأخرة من العصيان . وفى كافة الأحوال فإن من الضرورة بمكان وجود لجان لمراقبة الوضع الاقتصادى للقطاعات المختلفة للجماهير وذلك بهدف تقديم المساعدة الممكنة لها .

أما من جهة ثانية ، فإن من الضرورة بمكان أيضا توعية الجماهير المقدمة على تصعيد الانتفاضة بهذا الطريق للمخاطر التى سوف تنجم عن عملها هذا ، فسياسة قطع أواصر العلاقة مع الإحتلال من خلال الأعمال العصيانية إنما من شأنها أن تكون

بمثابة « حرق للجسور » إذ أن كل قرار بعمل عصيانى معين إنما سوف يكون بمثابة حرق جسر العودة لممارسة ذلك الإجراء الذى تم العصيان عليه .

إن من مسؤولية القيادة الميدانية للانتفاضة رسم خريطة الانتفاضة بدقة ، ونقل صورتها للجماهير بحيث تعى الجماهير ثقل الأعمال العصيانية المدعوة للقيام بها وتعى أيضا المصاعب والمخاطر التى قد تنجم عنها .

رابعا : برنامج التصعيد

يجب أن يلتزم برنامج التصعيد بالخطوات الآتية :

● الدعوة لاستمرار الإضرابات والمظاهرات والمسيرات والاعتصامات والمؤتمرات الاحتجاجية ، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار فتح المجال أمام حد أدنى من المعاملات المدنية « التجارة والعمل » بهدف تجنب الاختناق الذاتى . ومع الأخذ بعين الاعتبار أيضا أن التعطيل المطلوب بالدرجة الأولى هو تعطيل المعاملات التى تربط الجمهور بنظام الإحتلال ، وليس تعطيل المعاملات التى تربط الجمهور ببعضه . ومن هنا ضرورة التمييز بين التوقف عن العمل فى جهاز الإدارة المدنية ، والتوقف عن النشاط التربوى حيث أن الأول هو علاقة تربط الجمهور بالإحتلال ، بينما الثانى هو علاقة تربط الجمهور ببعضه .

● الدعوة للاجراءات العصيانية حسب برنامج تصعيدى مدروس ، بدءا بالكف عن الامتثال لإجراءات وتعليمات الإحتلال ، ومرورا بالامتناع عن دفع الضرائب ثم الامتناع عن دفع فواتير المياه والكهرباء وإنتهاء بحرق بطاقات الهوية الإسرائيلية .

ومن هنا فالمطلوب أولا تجاهل أوامر وتعليمات سلطات الإحتلال ، كالتعليمات القاضية بإغلاق الجامعات والمؤسسات أو كالتعليمات المتعلقة بالعمل أو البناء .

وانطلاقا من هذه الثوابت فالمطلوب هو الالتزام بالخطوات الآتية ، مع الأخذ بعين الاعتبار فترة عصيانية تمتد بعضها شهورا على أقل تقدير :

١ ـ استمرار الإضرابات الجزئية مع دعوة كافة القطاعات الجماهيرية بالالتزام بها ، باستثناء الأجهزة الضرورية كالمستشفيات وفرق الاسعاف واللجان الوطنية .

٢ ـ استمرار المظاهرات فى أوقات الإضراب والتركيز على مواجهة قوات

الجيش الإسرائيلى والامتناع عن التعرض للمدنيين إلا فى حالات الضرورة والدفاع عن النفس .

٣ ـ مقاطعة الأجهزة التى تربط السلطات بجسم الجماهير الفلسطينية ، وذلك من خلال الآتى :

(أ) الاستقالة من كافة المجالس البلدية والقروية مع المحافظة على استمرارية التنسيق بين الفعاليات الشعبية على المستويات المختلفة .

(ب) دعوة كافة العاملين فى جهاز الشرطة للاستقالة فورا والالتحاق باللجان الدفاعية الوطنية فى الأحياء المختلفة .

(جـ) دعوة كافة العاملين فى جهاز الإدارة المدنية باستثناء قطاع التربية والصحة للاستقالة الجماعية . وتشمل هذه الدعوة قطاعات الجهاز القضائى والشؤون الاجتماعية .

(د) دعوة كافة العاملين فى أجهزة بلدية القدس بما فى ذلك دوائر القرية والتأمين ومكاتب العمل للاستقالة من أعمالهم .

٤ ـ عدم الامتثال للتعليمات والأوامر التى تصدر عن السلطات الاسرائيلية وذلك من خلال الآتى :

(أ) عدم الالتزام بتنفيذ أوامر الإقامات الجبرية .

(ب) عدم الالتزام بتنفيذ أوامر السلطة بخصوص المثول أمام الشرطة .

(جـ) عدم تنفيذ أوامر إغلاق المؤسسات بما فيها المؤسسات التعليمية والجامعات التى تصدر عن السلطة إلا فى حالة استعمال السلطات للقوة . وفى هذه الحالة ، فيجب على المعنيين إعادة الكرَّة ومحاولة العودة إلى مؤسساتهم فى اليوم التالى ، وهلم جرا ..

(د) عدم تنفيذ كافة تعليمات وإرشادات الدوائر الاسرائيلية المختلفة كما فى ذلك المثول أمام المحاكم ودفع الغرامات .

(هـ) عدم التقيد بالأوامر الاسرائيلية المتعلقة برخص المهن وتسجيل الجمعيات ورخص السيارات والسواقة .

(و) وفى المراحل المتأخرة من العصيان عدم التقيد بالرقابة المحلية وتعليمات الرقيب مما سيؤدى بالطبع إلى إغلاق المؤسسات الصحفية القائمة واستبدالها بالصحافة السرية .

(ز) ويتم تتويج هذه الأعمال العصيانية بحرق كافة بطاقات الهوية الاسرائيلية .

٥ ـ العمل على قطع القنوات الاقتصادية التى تربط الجماهير بالنظام الإسرائيلى وذلك من خلال الإجراءات الآتية :

(أ) الامتناع عن دفع الضرائب بكافة أشكالها وتتضمن ضريبة الدخل الإضافية والأرنونا بالقدس .

(ب) مقاطعة كافة المنتجات الإسرائيلية التى يمكن إيجاد البديل لها .

(جـ) دعوة التجار لتقليص استيراداتهم المختلفة من اسرائيل بقدر الإمكان ودعوتهم لمقاطعة استيراد المنتجات الإسرائيلية غير الضرورية ، كالأجهزة الألكترونية والثلاجات والتلفزيونات الخ ...

(د) دعوة العمال لتقليص أيام عملهم داخل الخط الأخضر قدر الإمكان وخاصة فى المراحل المتطورة فى العصيان .

(هـ) الامتناع عن دفع كافة الالتزامات المالية للأجهزة الرسمية والتجارية الإسرائيلية المختلفة .

(و) فى المراحل الأخيرة الامتناع عن دفع فواتير الماء والتليفونات والكهرباء مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية قطع كافة هذه الخدمات والعيش بدونها أو بدون معظمها لبضعة أسابيع .

خامسا : إرشادات عامة

إن نجاح الخطة العصيانية يتطلب جهدا جماعيا منسقا . وهذا بدوره يتطلب العمل على تشكيل اللجان الشعبية فى المناطق والأحياء المختلفة لبث الوعى بين الجماهير ومراقبة أوضاعها الحياتية وتنسيق الجهود لتقديم المساعدة للمحتاجين والمتضررين .

إن من أولى مقومات نجاح الانتفاضة العصيانية أن تتولى الجماهير زمام المبادرة بنفسها ، ومن خلال تحقيق أقصى قدر من التنسيق والتفاعل بين كافة القوى الوطنية لتفعيل الجماهير والسير بها نحو التحرر والاستقلال بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

وإنها لثورة حتى النصر

القدس ٨ / ٢ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (١٩)

اعــــلان
من شباب حزب المابام

يعلن شباب المابام

تأييدهم الكامل لحق عرب اسرائيل بالتعبير عن مساندتهم لشعبهم ، والنضال من أجل استكمال الحقوق المدنية الكاملة والمساواة .

وعن أن حل المشكلة الوطنية للشعب الفلسطينى ، على أساس الاعتراف المتبادل لحقوق الشعبين ، هى قضية تهم كل المواطنين يهودا كانوا أم عربا .

وعن تأييدهم لكل قوى السلام ، من أجل أن تعمل للوصول الى التعايش والاخوة بين اليهود والعرب .

وندين فى الوقت نفسه وزير الدفاع السيد رابين وتصريحاته .

وأن استمرار احتلال الاراضى المغتصبة ، يثير الأسى لدى الشعب الفلسطينى لكن الشعب الاسرائيلى يفقد بهذا كرامته الانسانية .

إننا سنستمر فى نضالنا من أجل التقدم والديموقراطية ، من أجل مستقبل أفضل للشعبين ، ومن أجل حل سلمى فى منطقتنا .

مع التحيات الأخوية

مونيكا بولاك
سكرتيرة العلاقات الدولية
١٣ / ١ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (٢٠)

أول نداء من المثقفين الاسرائيليين
كفى للقبضة الحديديـــة

يوم الجمعة الماضى انتقلنا الى قطاع غزة لنطلع على الوضع ، وقمنا بزيارة مخيم جباليا للاجئين وأماكن اخرى . ورأينا أشياء كثيرة وتناقشنا مع العديد من الناس .

رأينا جنود تساحال (جيش الاسرائيلى) فى كل مكان . رأينا شبابنا يوجهون بنادقهم نحو أطفال عرب مسلحين بالحجارة ، وجنود الاحتياط يلاحقون صبيانا مسرعى الحركة فى الشوارع . ورأينا جنودا يخنقون بالقنابل المسيلة للدموع حيا بأكمله . وفى مكان « يدعى » مستشفى ، رأينا سكانا ضربوا ، يسيطر عليهم الغضب والصدمة والاحساس بالاهانة : نقلوا لنا أخبارا عن اعتقالات كبيرة ، ووصفوا لنا بكثير من التفصيل (وصدقناهم ، نعم صدقناهم) الاعتقالات التى تتم بعد ضرب مبرح ، وعن الجرحى الذين يمنع عنهم الاسعاف .

هناك فى قطاع غزة انتفاضة جماهيرية يقودها شباب وتدعمها كل الجماهير . ولاشك أن التنظيمات السياسية تؤجج لهيب الانتفاضة لكنها ليست هى التى أطلقتها . إن أسباب الانتفاضة واضحة للعيان : المهانة التى ولدها استمرار الاحتلال ، مصادرة الأراضى ، الضغط المستمر لقوات الأمن بهدف اجبار الناس التعامل معها ، الفقر والوضع الاقتصادى الرهيب الذى يعيش فى ظله غالبية السكان ، وبشكل خاص غياب الأمل فى أى حل .

بامكان سياسة « القبضة الحديدية » أن تكبح جماح الانتفاضة ، لكن لا يمكنها التغلب عليها . واذا لم يتوصل لحل سياسى فان الانتفاضة ستفجر من جديد وبعنف

هائل . وما الذى يمكننا عمله عندئذ ؟ هل سنشدد قبضتنا لتكون قبضة حديدية أشد قوة ؟ .

لا يمكننا الاستمرار فى قمع شعب يناضل من أجل حريته . ومن أكثر منّا ، نحن ، الذين ناضلوا خلال عشرات السنين يتفهم هذه الحقيقة التاريخية ؟ .

إن قطاع غزة لا يبعد إلا بضعة كيلو مترات عن المدن الاسرائيلية ، ولكن الذى يزوره يشعر بأنه على كوكب آخر ، حيث ان مستوى كل الخدمات العامة فيه غير مقبولة أبدا : الطرق والمستشفيات والمدارس وشبكات الكهرباء والماء والمجارى .

وقطاع غزة الذى يشتغل ٤٠ ٪ بالمائة من قوته العاملة فى اسرائيل ، يعانى من استغلال تنطبق عليه كل مواصفات الاستغلال الاستعمارى .

وعبر كافة المتحدثين معنا عن أملهم فى اقامة دولة فلسطينية إلى جانب اسرائيل ، ومن جهة نظرهم ان الكفاح المسلح سيتوقف فور اعتراف اسرائيل بـ م . ت . ف . كطرف يشارك فى المفاوضات .

اننا نعتقد أن الوقت قد حان ، للأخذ بكل جدية هذا التصور . وحتى يتحقق ذلك ـ واننا نشترط ان يتحقق ذلك فورا ـ نطالب الحكومة الاسرائيلية أن ترفع قبضتها الحديدية عن سكان الاراضى . كفى طردا كفى اعتقالات ، كفى تحقيقات عنيفة ، ومحاكمات صورية . كفى لدوريات العنف فى مخيمات اللاجئين .

الوفد مكون من :

داليا رابيكوفيتش	د . هنان هافر
مائير فيزلتير	د . شيمون بلاس
يئير جربوز	د . أديت دورون
نيللى ميرسكى	أوزى بيهار
موشية رون	يميا بولسلفسكى
اسحاق بن نير	أونون كاسبى
د . ايلانا هاميرمام	اتسحاق أوفيربوخ
د . جيلا بلاس	أورباز
يئيرى جينوسار	رونيت ماتلون
يعكوف بسير	

نشر النداء بجريدة يديعوت احرنوت بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (٢١)

بيـــان

الأطباء والعاملين فى حقل الصحة النفسية فى اسرائيل*

نحن مواطنون نعمل فى حقل الصحة النفسية نمتنع عادة عن الإعلان عن آرائنا السياسية ، ولكننا أدركنا أننا اذا سكتنا اليوم ، فإننا سنصبح لا محالة شركاء بالنتائج المدمرة للاحتلال الدائم للأراضى .

منذ ٢٠ سنة والعرب الذين تحت سيطرتنا ، يعيشون بدون حقوق مدنية ، فى جو يسيطر عليه الرعب والإهانة - عرب يطردون من بيوتهم وعرب ينزعون عن عائلاتهم ويزج بأعداد كبيرة منهم فى السجون حيث يعذبون . والآن يقتلون بسهولة وبأعداد مفزعة . ومن بين الأموات نساءا وأطفالا !!

أننا لا نتردد ثانية فى قناعتنا بأنه يجب أن يوضع حد لهذا الواقع اليومى
إن لهذا الواقع تأثيراته الرهيبة على السكان اليهود !
إن أعداداً كبيرة من أبنائنا يمارسون يوميا عمليات القمع .

كل هذه السنين الماضية تعلمنا كلنا أن سد اذنينا ، وتعويق احاسيسنا ، كأن هذه الأحداث لا تجرى هنا ، قريبة منا وبيننا وتحت مسئوليتنا المباشرة ، وهكذا تم جرنا كلنا إلى حياة ملؤها الخوف والعنف والعنصرية . إننا اصبحنا نفقد أحاسيسنا بالآلام

---

* نشر هذا البيان بتوقيع ستمائة طبيب وفنى فى حقل الصحة النفسية باسرائيل فى الصحف الاسرائيلية بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٨٨ .

البشرية ! وأطفالنا تكبر وتربى على مبادىء التفرقة والعنصرية ! وجنود تساحال يجدون أنفسهم فى مواقف مستحيل استيعابها اخلاقيا !

إننا نأمل أن تنضم اعداد اكبر للحملة ضد هذا الاحتلال المدمر .
يجب أن يوضع حد للاحتلال

العنوان ص . ب : 23864
القدس

אנשי בריאות הנפש נגד הכיבוש

אנחנו קבוצת אנשים העוסקים בבריאות הנפש. בדרך־כלל איננו מבטאים בפומבי את דעותינו הפוליטיות, אולם הבנו כי אם נמשיך בשתיקתנו עתה, אנו נותנים יד להשפעות ההרסניות של הכיבוש המתמשך.

מזה עשרים שנה חיים הערבים אשר תחת שליטתנו בלא זכויות אזרח, בפחד ובהשפלה. ערבים מגורשים מבתיהם, מופרדים ממשפחותיהם, נאסרים בהמונים, מעונים, ולאחרונה גם נורים למוות בתכיפות מבהילה. בין ההרוגים גם נשים וילדים. אין ספק בלבנו כי מציאות חיים זו חייבת להיפסק.

למציאות זו השפעות נוראות גם על האוכלוסיה היהודית. היא גובה קורבנות בנפש גם מבין היהודים. רבים מבינינו עסוקים מדי יום במעשי הדיכוי. כולנו למדנו במשך השנים האלה לאטום את אוזנינו, להקהות את חושינו, כאילו אין הדברים קורים כאן לידינו, לנו, ובאחריותנו. כולנו נסחפים לחיים של פחד, אלימות וגזענות. אנו מאבדים את רגישותנו לסבל אנושי, ילדינו גדלים על ערכים של הפליה וגזענות, וחיילי צה"ל נקלעים למצבים בלתי אפשריים מבחינה מוסרית.

אנחנו מקווים כי יותר ויותר אנשים יצטרפו למחאה נגד הכיבוש ההרסני.

הכיבוש חייב להיפסק.

[illegible]

כתובתנו:
ת.ד.
23864
ירושלים

الوثيقة رقم [٢٢]

نداء - نداء - نداء
لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة
لا صوت يعلو فوق صوت شعب فلسطين
شعب منظمة التحرير الفلسـطينية
نداء رقم - ١٩ -

صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية

القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة .

ياجماهير شعبنا العظيم يا من تجسدون (ارادتكم) عبر التحامكم الشامل بمسيرة انتفاضتكم الشعبية المتصاعدة وتمسككم بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة فى العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة والتفافكم الراسخ حول ممثلكم الشرعى والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية معلنين بذلك الرد الحاسم على كافة المؤامرات والمشاريع والخيارات التى تستهدف النيل من حقوقكم الوطنية وتصفية قضيتكم بدءاً (باتفاقية) كامب ديفيد ومرورا (بمشروع) التقاسم الوظيفى (الاسرائيلى - الاردنى) وانتهاء بخطة (وزير الخارجية الامريكى جورج شولتز) .

ياجماهير شعبنا الباسل .

فى الوقت الذى تمخضت فيه قمة ريجان - جوربا تشوف عن عدم التوصل الى اتفاق بشأن ازمة الشرق الاوسط وجوهرها القضية الفلسطينية بسبب الموقف الامريكى المتعنت والمعادى لتطلعات شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة ، فإننا اذ

نشيد بالموقف السوفيتى المناصر لقضيتنا ـ نؤكد الرفض القاطع لمبادرة شولتز وجولاته اليائسة لاجهاض انتفاضتكم المجيدة ومحاولة اضافية لممارسة الضغوط الامريكية على بعض الاطراف العربية للتاثير على القرارات السياسية للقمة العربية لترويج مبادرة شولتز والحلول المنفردة ، ولتنسجم مع التوجهات والمخططات الامبريالية الإمريكية فى المنطقة ، وما اللقاءات التى عقدت وتعقد بين وزير الحرب الصهيونى رابين (وبين) بعض العملاء الخارجين عن مسيرة شعبنا المظفرة وإرادته الوطنية .. إلا محاولة لخلق بدائل هزيلة لتمثيل شعبنا ، تستهدف القفز عن ممثلنا الشرعى والوحيد « م . ت . ف » وما النشاط المشبوه لجريدة « النهار » العميلة (الصادرة فى القدس الشرقية) بانشائها مركز للأبحاث خاصا بها ، وببثها السموم من على صفحاتها والنشاط المشبوه للقائمين عليها إلامحاولة لتضليل أبناء شعبنا ، وزرع البلبلة والفرقة فى صفوفه لحرفة عن مساره الوطنى الصحيح .

إن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة تؤكد إدانتها الحازمة لأية لقاءات مع أى من الساسة الأمريكيين والصهاينة ، وتؤكد أن الحديث مع ابناء شعبنا لايتم الا من خلال ممثلنا الشرعى والوحيد « م . ت . ف .»

ياجماهير شعبنا البطل ،

يا من تجسدون بوحدة ارادتكم وبزخم عطائكم وتضحياتكم وبتصعيدكم المتجدد للانتفاضة الرد الحاسم على ادعاءات اعدائكم بأن الانتفاضة تخبــو وأن نفسكم النضالى قد ضعف ، وبرغم كافة أساليب البطش والتنكيل الفاشية التــى تعتمدها سلطات الاحتلال ضد جماهير الانتفاضة المظفرة ، فإن الانتفاضة تحقق يوما بعد يوم المزيد من الانجازات على طريق نيل حريتنا واستقلالنا ، وها انتم بتعزيزكم المتصاعد لمقاطعة اجهزة المحتلين كالاستقالات المتزايدة من دوائر الادارة المدنية وعدم دفع الضرائب لمصاصى دماء شعبنا وبتعزيز مقاطعة المصنوعات الصهيونية ودعم الصناعة الوطنية ومقاطعة العمل فى المستوطنات وتكثيف زراعة أرضنا والتربية البيتية للحيوانات ، وترشيد الإستهلاك ، وتخزين المواد الضرورية ، وتحقيق مفهوم التكافل الأسرى والتضامن الإجتماعى ، وتعزيز بناء أجهزة سلطة الشعب وبالتصعيد النضالى فى وجه قوات الإحتلال الفاشى والخارجين عن إرادة شعبنا ، وبالالتزام الشامل لقطاعات شعبنا بالبرنامج النضالى والقرارات الصادرة عن م . ت . ف / القيادة الوطنية الموحدة . (إن) هذه الانجازات العظيمة تجعل مسيرة

الإنتفاضة المتصاعدة (تدق) أبواب مرحلة جديدة من مراحل النضال ، مرحلة العصيان المدنى الشامل ، هذه المرحلة التى يرتبط الإعلان عنها بتوفير الشروط الضرورية لتحقيقها ، والتى أهمها إستكمال بناء أجهزة سلطة الشعب فى كافة مدن وقرى ومخيمات الأرض المحتلة .

ياجماهير الإنتفاضة الباسلة .

إن القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة وهى تحيى صمود معتقلينا الأبطال فى معسكرات النازية الجديدة فى (سجون) النقب « و » الظاهرية « و » عتليت و « مجدو » و « الفارغة » وكافة المعتقلات بها :

ـــ تؤكد على الإستقالة الفورية من اللجان البلدية والقروية المعينة وأجهزة الشرطة والضرائب والجمارك ، ودوائر السير والتنظيم ، والاسكان ومكاتب الهويات وتسجيل السكان ، ومقاطعة العمل فى المستوطنات الصهيونية ، ومقاطعة دفع الضرائب والبضائع الصهيونية و (تقديم) براءة الذمة .

ـــ تشيد « ق . و . م » بموقف الذين لبوا الانتفاضة بالاستقالة من الأجهزة والدوائر المذكورة أعلاه ، وبشكل خاص المستقيلين من دائرة السير .

ـــ تحيى دور جماهيرنا فى قطاع غزة فى التصدى البطولى لاجراءات الاحتلال القمعية ومخطط تغيير الهويات .

ـــ تحيى تجارنا البواسل على التزامهم الاضراب التجارى وتنظيم فتح المحلات التجارية صباحا وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا .

ـــ تحذر أبناء شعبنا من الحرب النفسية والإعلامية التى تشنها أجهزة السلطة وعملاؤها عبر وسائل الإعلام والبيانات المدسوسة (وتحذر) من الأساليب الجديدة التى تستخدمها المخابرات الصهيونية فى عمليات المراقبة والاعتقالات كاستخدام سيارات تحمل أرقام الضفة والقطاع ، وارتداء الزى الشعبى الفلسطينى ... الخ

ـــ تحيى القيادة الوطنية الموحدة طلبتنا البواسل على دورهم الفعال فى الانتفاضة ، وهى إذ تؤكد أن استئناف التعليم جاء كأحد انجازات الإنتفاضة وتعبيرا عن مأزق سلطات الإحتلال ، فإنها تحث أبنائها الطلبة والمدرسين والمؤسسات الأكاديمية على المواظبة فى التعليم ، وتعويض أيام العطل الرسمية ، وتؤكد على الالتزام التام بأيام الاضراب الشامل والدوام حتى الساعة الثانية عشرة فى الأيام العادية ، وتكثيف التعليم الشعبى لرفع مستوى طلبتنا ولتعويضهم . وتدعو طلبتنا إلى

مواصلة انخراطهم فى فعاليات الانتفاضة وتنظيم الاعتصامات والمسيرات والمظاهرات تضامنا مع زملائهم المعتقلين .

ـــ تدعو القيادة الموحدة عمالنا الأبطال إلى تشكيل المزيد من اللجان العمالية الموحدة والانخراط فى الأطر النقابية القائمة حماية لحقوقهم وتعزيزا لنضالهم الوطنى ، وتؤكد على ضرورة عدم فصل أى عامل أو زيادة ساعات دوامه أو خصم أى جزء من راتبه بسبب أيام الاضراب الشامل وغيره .

ـــ تؤكد القيادة الموحدة على إزالة ظاهرة البسطات لاعتبارها خروجا عن نظام فتح المحلات التجارية ، وتحذر كل الذين يروجون منتوجات اسرائيلية تحت أسماء عربية وتدعو القوى الضاربة إلى تنفيذ ذلك .

ياجماهير انتفاضتنا الباسلة ...

ـــ إن م . ت . ف . القيادة الوطنية الموحدة وهى تهنئكم على دخول انتفاضتكم شهرها السابع بكل عنفوان ، وتحيى اصراركم على المضى بها قدما على طريق (احقاق) حقوق شعبنا فى العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وتحيى صمود أهلنا الأبطال فى أماكن الحصار ومناضلينا فى المعتقلات وجرحانا وذوى شهدائنا ومبعدينا ، فإنها تدعوكم إلى تنفيذ البرنامج النضالى التالى :

١ ـ يوم ٩ / ٦ / ١٩٨٨ يوما للأضراب الشامل بمناسبة دخول الإنتفاضة شهرها السابع وسقوط أول كوكبة من شهدائها .

٢ ـ يوم ١١ / ٦ يوما للتضامن مع معتقلينا الأبطال . وتنظم فى هذا اليوم الاعتصامات والمسيرات والتظاهرات بإشراف لجان التضامن مع المعتقلين فى مراكز الصليب الأحمر .

٣ ـ ١٣ / ٦ يوما لتعزيز بناء سلطة الشعب ، وتقوم فيه جماهيرنا بتعزيز تشكيل وتعميم اللجان الشعبية والمتخصصة فى كافة المواقع .

٤ ـ يوم ١٥ / ٦ يوما للاضراب الشامل تضامنا مع الطلبة المعتقلين ، وتعزيزا للتعليم الشعبى .

٥ ـ يوم ١٦ / ٦ يوما لتخزين المواد الغذائية والطبية والوقود والمواد الضرورية الأخرى .

٦ ـ يوم ١٨ / ٦ يوما للتصعيد الجماهيرى الحاشد تحت شعار « الالتفاف حول م . ت . ف والتمسك بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة فى العودة وتقرير المصير

والدولة الوطنية ، وتوجه فيه الضربات للخارجين عن إرادة شعبنا وسلطات الاحتلال .

٧ - يوم ١٩ / ٦ يوما تقاطع فيه جماهيرنا دوائر الإدارة المدنية مقاطعة تامة تعزيزا للاستقالات الجماهيرية وقوانين سلطة الشعب .

٨ - يوم ٢٠ / ٦ يوما للطفل الفلسطيني الشهيد وتنظم فيه مسيرات للأطفال وزيارات لذوى اطفالنا الشهداء .

٩ - يوم ٢٢ /٦ يوما للاضراب الشامل . وهو يوم للتوجه الى الأرض واستصلاحها وزراعتها وتدمير وحرق ممتلكات العدو الصناعية والزراعية .

١٠ - أيام الجمع والأحاد أياما للصلوات على أرواح شهدائنا وهى أيام انطلاقة فى مسيرات وتظاهرات عارمة .

فمزيدا يا ابناء شعبنا من التصعيد والتصدى لقوات الاحتلال الغاشم وقطعان مستوطنيه باستخدام كافة اساليب المقاومة الشعبية بدءا بالحجر المقدس وانتهاء بالمولوتوف الحارق .

وعلى وصية الشهداء تمشى وتقاوم
وإننا لمنتصرون

منظمة التحرير الفلسطينية
القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فى المناطق المحتلة
٨ / ٦ / ١٩٨٨

الوثيقة رقم (٢٣)

الحزب الديمقراطى العربى

بيان بالمبادىء الأولية :

بمبادرة من عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشه وعدد من رؤساء واعضاء السلطات المحلية العربية ورجالات الدين والعلم والاعمال والتربية وشتى قطاعات الشعب ، عقد الاجتماع التأسيسى للحزب الديمقراطى العربى فى الناصرة يوم السبت الموافق ١٩٨٨/٤/٩ .

وفى ختام هذا الاجتماع قرر المجتمعون تأسيس الحزب الديمقراطى العربى بقرار شعبى مستندا على الاعتراف الرسمى بهذا الحزب من قبل الكنيست ومؤسساته .

ويرى المجتمعون فى البيان الصادر عن الاجتماع ، الاعلان عن الانطلاقة الشعبية الحقيقية للحزب الديمقراطى العربى . هذا الحزب الذى يرتكز على المبادىء الاساسية والخطوط العريضة التالية :

١ - يقر المجتمعون تسمية الحزب باسم « الحزب الديمقراطى العربى » .

٢ - الحزب الديمقراطى العربى هو حزب عربى مستقل استقلالا كاملا ، يمثل التطلعات والامانى الحقيقية للمواطنين العرب فى اسرائيل .

٣ - يرتكز الحزب الديمقراطى العربى على اسس ومبادىء وممارسات ديمقراطية سليمة ، ويعتمد فى جميع قراراته على مؤسساته الديمقراطية ، وينتخب الحزب جميع مؤسساته بدءا بالمؤتمر فالمركز فالسكرتارية ، واللجنة التنفيذية ، وممثليه فى الكنيست والسلطات المحلية ، وجميع الأطر الأخرى على أساس القاعدة الديمقراطية الكاملة .

٤ ـ يضع الحزب الديمقراطى العربى نصب عينيه تحقيق الأهداف التالية :

(أ) إحقاق الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية فى اسرائيل لنيل المساواة الكاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية ومقاومة التمييز ومكافحة العنصرية بشتى أشكالها .

(ب) العمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل فى المنطقة والمرتكز على انهاء احتلال الاراضى العربية التى احتلت عام ١٩٦٧ .

ويعمل الحزب من اجل اقرار حق تقرير المصير للشعب العربى الفلسطينى وإقامة دولته المستقلة بجانب دولة اسرائيل .

ويعمل الحزب من أجل انعقاد مؤتمر دولى كامل الصلاحيات باشراف الأمم المتحدة ، وبمشاركة الدول الكبرى الخمس ، وكافة أطراف النزاع فى المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى .

٥ ـ يعمل الحزب الديمقراطى العربى من أجل وحدة وتراص الجماهير العربية الفلسطينية فى اسرائيل .

٦ ـ يعمل الحزب الديمقراطى العربى من أجل توثيق وتعزيز العلاقات العربية اليهودية ، ويرى فى قوى السلام والديمقراطية من ابناء الشعب اليهودى حليفا طبيعيا لجماهيرنا العربية فى نضالها من أجل نيل الحقوق والمساواة الكاملة ، والسلام العادل والشامل ، وتحقيق التعايش السلمى الحقيقى بين الشعبين . ويعلن الحزب الديمقراطى العربى عن استعداده للمبادرة من أجل توحيد كافة قوى السلام فى اسرائيل .

٧ ـ يرى الحزب الديمقراطى العربى فى اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ، وفى لجنة المتابعة المنبثقة عنها الهيئة التمثيلية الحقيقية للجماهير العربية الفلسطينية فى اسرائيل ، وعلى هذا الأساس سوف يدعو الحزب ويعمل من اجل تعزيز المبنى التمثيلى الديمقراطى الصحيح لهذه الهيئة ورفع مكانتها ، وإنشاء دستور رسمى لها لكى تتلاءم مع الآمال المشروعة المعقودة عليها والفعاليات المرجوة منها .

هذه هى بعض المبادىء الأولية التى يؤمن بها الحزب الديمقراطى العربى والتى نراها نابعة من صميم وواقع تطلعات جماهيرنا الفلسطينية فى اسرائيل .

ويرحب المؤسسون بانضمام ابناء شعبنا على مختلف فئاته لحزبنا الديمقراطى العربى ، والمشاركة فى صياغة مبادىء وبرامج الحزب بشكل مفصل وفعال .

ينتخب الاجتماع التأسيسى لجنة تحضيرية تمثل كافة القطاعات والهيئات الوطنية تأخذ على عاتقها الإعداد لمؤتمر الحزب وصياغة دستوره وبرامجه لمناقشتها واقراراها فى المؤتمر العام الأول للحزب ، والذى سيعقد بإذنه تعالى فى شهر حزيران (يونيو) القادم .

كلنا ثقة بأن الحزب الديمقراطى العربى سيكون الإطار الصحيح لوحدة جماهيرنا ولتحقيق أهدافنا المرجوة .

« التاسع من نيسان - ابريل - ١٩٨٨ »

الناصـــرة

الوثيقة رقم (٢٤)

ميثـــــاق

« حركة العام الواحد والعشرين »
« اسرائيليون ضد الاحتلال الاسرائيلى »

« العام الاربعون لاستقلال دولة اسرائيل هو العام الحادى والعشرون للاحتلال الاسرائيلى للضفة وقطاع غزة . ان أكثر من نصف سنوات اسرائيل كدولة مستقلة هى سنوات دولة محتلة . لقد أصبح الاحتلال جزءا من جوهر النظام الاسرائيلى . أن اسرائيل تفقد طابعها الديمقراطى . أن استمرار وجود نظام برلمانى فى داخل الخط الأخضر صار بمثابة ورقة التين التى تغطى علاقة السيطرة بين المحتلين الاسرائيليين والفلسطينيين الرازخين تحت الاحتلال . ان الاحتلال لم يعد حدثا سياسيا متواصلا وحسب ، وإنما أصبح الواقع السياسى والنفسى للمجتمع الاسرائيلى .

* ان الاحتلال هو أيضا احتلال لحياتنا . ونلمس تأثيره الهدام فى مجالات الحياة فقوات الجيش ونظرية الأمن القومى كلها مسخرة لمهمات الاحتلال كذلك الاقتصاد الاسرائيلى يربح من الاستغلال البشع للعامل الفلسطينى وقد طور بنية كولونيالية مشوهة .

* ان جهاز التعليم يحمل رسالتين (متناقضتين) فهو اذ يربى على « القيم الديمقراطية » ، نراه يسلم بنظام القمع ضد مواطنين سلبت حقوقهم ، ويعد الموظفين والجنود لهذا النظام .

* ان الجهاز القضائى المدنى يؤدى مهمة مركزية فى منح الشرعية للدوس على حقوق الانسان فى المناطق المحتلة ، وبهذا يسهم فى ترسيخ شرعية نظام الاحتلال ،

وفى الجهاز القضائى العسكرى يتم تسخير العدالة القضائية لاحتياجات سياسة الاحتلال .

* ان الثقافة الاسرائيلية التى تعبر عن معاناة من هذا الوضع ، تبدى ارتياحا من نفسها . ولكن تدخلها السياسى هو بلا جدوى عادة .

* ان اللغة العبرية تتعرض للتشويه وهى تقدم للاحتلال كنزا من المصطلحات المهدئة والمزورة التى تستر على اعمال القمع الوحشى .

* ان الفكر السياسى فى اسرائيل اصبح هشا وأسير افكار مسبقة عن العدو الفلسطينى (وأسير) أوصاف مزورة عن مقاومته للاحتلال .

* ان اشكال الاحتجاج السائدة ضد الاحتلال تبقى فى إطار الاجماع القومى وتحددها الأساليب التى يقرها نظام الاحتلال ، فالاسرائيلى الطيب يطلق النار ويبكى ويحتج ، وفى الوقت نفسه يتعاون مع سلطات الاحتلال .

* ان حضور الاحتلال اصبح شاملا ، ولذلك فإن نضالنا ضده سيكون شاملا .

* ان جدول الاعمال السياسى للمجتمع الاسرائيلى هو حقل مغلق من الامكانات التى يحددها الاحتلال ويعمل على تخليدها . فان لغة النظام الحاكم تستعمل كلمة « السلام » وفى الوقت نفسه تقوم كل أذرعها التنفيذية بترسيخ الاحتلال وتجذيره . والاسرائيليون ادمنوا على النقاش العقيم حول « مناطق مقابل السلام » وفى هذا الوقت يصرفون النظر عن الواقع الكولونيالى الذى يطبق بين غزة وتل أبيب ونابلس .

* اليوم القضية السياسية والاخلاقية الحقيقية المطروحة على بساط البحث ليست ثمن السلام ، وانما ثمن الاحتلال .

« إزاء هذا الوضع ، فإننا سنبلور اطارا جديدا للتفكير والنقاش الناقد والعمل السياسى ، وفى مواجهة جدول الأعمال السياسى المزيف والمحدد ، فإننا ندعو الى نمط جديد من السلوك الشخصى والعام فى دولة احتلال .

« إننا لن نكتفى بالاحتجاج فقط على اقامة مستوطنة جديدة ، وعلى اطلاق الرصاص وقتل معارضى الاحتلال ، وعلى مخالفات حقوق الانسان فى المناطق واضاعة الفرص السياسية ، وإنما سنكشف عن حضور الاحتلال فى كل مجالات حياتنا ، وسنقاومه فى كل مكان نكشفه فيه ، سنكافحه ونحن على استعداد لدفع الثمن الشخصى .

« سنرفض التعاون مع نظام الاحتلال بالطرق التالية :

« * لن نفرط بالرموز القومية ليزورها الاحتلال بمفاهيمه .

« * لن نشارك فى أى احتفال أو حدث فى المناطق المحتلة من شأنه أن يمنح الاحتلال أى شرعية .

* لن نقوم برحلات فى المناطق المحتلة كزوار غير مرغوب فيهم .

* ولن نبحث هناك عن بضاعة بأثمان رخيصة ، وعن أماكن ترفيه تحت حماية الجيش .

* لن نسلم بتلقين اطفالنا مفاهيم الاحتلال بواسطة جهاز التعليم والمناهج الدراسية الرسمية .

* لن نسهم باستغلال العمال الفلسطينيين فى كل أماكن الترفيه أو بشراء مصنوعات المصانع التى يعمل فيها العمال الفلسطينيون إذا ما كانت حقوقهم مسلوبة ، ويعاملون بشكل لا إنسانى وظروف عمل غير مناسبة .

* لن نسلم بممارسات التعذيب المنتشرة ضد الفلسطنيين فى الشارع الاسرائيلى ، وسنعمل على لجمها ، وسنكشف عن كل حدث ونتخذ كافة الاجراءات القانونية ضدها .

* لن نسلم بأعمال القمع والإذلال والتعذيب التى تمارس ضد سكان المناطق المحتلة مثل العقوبات الجماعية والإبعاد والاعتقالات التعسفية والمس بحياتهم اليومية . إننا لن نتجاهل ولن نتنكر لهذه الممارسات فسنلاحقها ونحتج عليها بكافة الوسائل وخصوصا بالتواجد فى أماكن حدوثها .

* لن نشترى منتوجات ومصنوعات المستوطنات ، وسنمتنع عن اجراء أى علاقة اقتصادية بهم .

* لن نسلم بمسح الخط الفاصل بين اعمال المقاومة التى يقوم بها الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال ، وبين الأعمال الارهابية الفلسطينية .

* لن نقبل قاموس الاحتلال ، وسنستعمل اللغة الصحيحة التى تعبر عن الواقع السياسى والاخلاقى الذى يفرضه الاحتلال .

* لن ننصاع للأوامر التى تفرض علينا المساهمة فى أعمال القمع فى المناطق المحتلة .

* لن نتوقف عن البحث عن سبل جديدة للنضال ضد الاحتلال .
* إن الرفض هو شكل لمشاركتنا فى المجتمع الاسرائيلى فى عصر الاحتلال .
* إن الرفض هو فسحة الأمل لوجودنا الاخلاقى كاسرائيليين .
* الرفض هو شكل نضالنا إلى أن تتحول اسرائيل نظريا وعمليا عن طريق الاحتلال لتسلك طريق السلام .

فبراير
١٩٨٨

الوثيقة رقم (٢٥)

إعـلان قيـام دولة إسرائيل
مساء الجمعة ١٤ مايو ١٩٤٨
الخامس من أيار ٥٧٠٨ عبرية

أرض إسرائيل هي مهد الشعب اليهودى . هنا تكونت شخصيته الروحية والدينية والسياسية . وهنا أقام دولة للمرة الأولى ، وخلق قيماً حضارية ذات مغزى قومى وإنسانى جامع . وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد .

بعد أن نفى عنوة عن بلاده ، حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مدة شتاته . ولم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها .

سعى اليهود جيلاً تلو جيل ، مدفوعين بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية فى إعادة ترسيخ أقدامهم فى وطنهم القديم . وعادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الأخيرة . جاءوا إليها روادا ومدافعين ، فجعلوا الصحارى تتفتح ، وأحيوا اللغة العبرية ، وبنوا المدن والقرى ، وأوجدوا مجتمعاً ناميا يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته ، مجتمع يحب السلام ، لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه وقد جلب نعمة التقدم إلى جميع سكان البلاد . وهو يطمح إلى تأسيس أمة مستقلة .

أنعقد المؤتمر الصهيونى الأول فى سنة ٥٦٥٧ عبرية (١٨٩٧ ميلادية) بدعوة من تيودور هرتزل ، الأب الروحى للدولة اليهودية ، وأعلن المؤتمر حق الشعب اليهودى فى تحقيق بعثه القومى فى بلاده الخاصة به .

واعترف وعد بلفور الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ بهذا الحق . وأكده من جديد صك الإنتداب المقرر فى عصبة الأمم ، وهى التى منحت بصورة خاصة موافقتها

العالمية على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودى وأرض إسرائيل . واعترافها بحق الشعب اليهودى فى إعادة بناء وطنه القومى .

وكانت النكبة التى حلت مؤخراً بالشعب اليهودى وأدت إلى إبادة ملايين اليهود فى أوروبا ، دلالة واضحة أخرى على الضرورة الملحة لحل مشكلة تشرده عن طريق إقامة الدولة اليهودية فى أرض إسرائيل من جديد ، تلك الدولة التى سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيه أمام كل يهودى . وتمنح الشعب اليهودى مكانته المرموقة فى مجتمع أسرة الأمم حيث يكون مؤهلاً للتمتع بكافة امتيازات تلك العضوية فى الأسرة الدولية .

لقد تابع الذين نجوا من الإبادة النازية فى أوروبا وكذلك سائر اليهود فى بقية أنحاء العالم ، عملية الهجرة إلى أرض إسرائيل غير عابئين بالصعوبات والقيود والأخطار . ولم يكفوا أبداً عن توكيد حقهم فى الحياة الحرة الكريمة وحياة الكدح الشريف فى وطنهم القومى .

وساهمت الجالية اليهودية فى هذه البلاد خلال الحرب العالمية الثانية بقسطها الكامل فى الكفاح من أجل حرية وسلام الأمم المحبة للحرية والسلام وضد قوى الشر والباطل النازية . ونالت بدماء جنودها ومجهودها فى الحرب ، حقها فى الاعتبار ضمن مصاف الشعوب التى أسست الأمم المتحدة .

أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ ، مشروعاً يدعوا إلى إقامة دولة يهودية فى أرض إسرائيل . وطالبت الجمعية العامة سكان أراضى إسرائيل بإتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفيذ ذلك القرار . إن إعتراف الأمم المتحدة هذا بحق الشعب اليهودى فى إقامة دولة ، هو إعتراف يتعذر الرجوع عنه أو إلغاؤه .

إن هذا هو الحق الطبيعى للشعب اليهودى فى أن يكون سيد نفسه ومصيره ، مثل باقى الأمم ، فى دولته ذات السيادة .

وبناء عليه ، نجتمع هنا نحن أعضاء مجلس الشعب ، ممثلى اليهود فى أرض إسرائيل والحركة الصهيونية ، فى يوم انتهاء الإنتداب البريطانى على أرض إسرائيل . وبفضل حقنا الطبيعى والتاريخى ، وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية فى أرض إسرائيل ، والتى سوف تدعى « دولة إسرائيل » .

ونعلن أنه منذ لحظة انتهاء الإنتداب هذه الليلة عشية السبت فى السادس من أيار (مايو) سنة ٥٧٠٨ عبرية (الموافق الخامس عشر من مايو سنة ١٩٤٨ ميلادية) وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقاً للدستور الذى تقره الجمعية التأسيسة المنتخبة فى مدة لا تتجاوز أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ . منذ هذه اللحظة سوف يمارس مجلس الشعب صلاحيات مجلس دولة مؤقت ، وسوف يكون جهازه التنفيذى الذى يدعى « إسرائيل » .

وسوف تفتح دولة إسرائيل أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين . وسوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة فى الدين أو العنصر أو الجنس . وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة . وسوف تحمى الأماكن المقدسة لجميع الديانات . وسوف تكون وفية لمبادىء الأمم المتحدة .

إن دولة إسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وممثليها على تنفيذ قرار الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . وسوف تتخذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية لأرض إسرائيل بكاملها .

وإننا نناشد الأمم المتحدة أن تساعد الشعب اليهودى فى بناء دولة ، ونحن نستقبل دولة إسرائيل فى مجتمع أسرة الأمم .

ونناشد السكان العرب فى دولة إسرائيل ، وسط الهجوم الذى يشن علينا ومنذ شهور ، أن يحافظوا على السلام وأن يشاركوا فى بناء الدولة على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب فى جميع مؤسسات الدولة المؤقتة والدائمة .

إننا نمد أيدينا إلى جميع الدول المجاورة وشعوبها عارضين السلام وحسن الجوار . ونناشدهم إقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودى صاحب السيادة والمتوطن فى أرضه . إن دولة إسرائيل على استعداد للإسهام بنصيبها فى الجهد المشترك لأجل تقدم الشرق الأوسط بأجمعه .

وإننا نناشد الشعب اليهودى فى جميع أنحاء المنفى الالتفاف حول يهود أرض إسرائيل ومؤازرتهم فى مهام الهجرة والبناء والوقوف إلى جانبهم فى الكفاح العظيم لتحقيق الحلم القديم ، ألا وهو خلاص إسرائيل .

إننا نضع ثقتنا فى الله القدير ، ونحن نسجل توقيعنا على هذا الاعلان ، خلال

هذه الجلسة لمجلس الدولة المؤقت على أرض الوطن فى مدينة تل أبيب ، عشية هذا السبت الخامس من أيار ٥٧٠٨ عبرية (الموافق الرابع عشر من مايو ١٩٤٨) .

توقيعـــات :

دافيد بن جوريون - دانيال أومستر - مردخاى بنتوف - اسحق بن زفى - ألياهو برلن - برتز برنشتين - حاخام زيف جولد - مائير جرابوفسكى - ى . جوينبام - إبراهام جرانوفسكى - أليوهو دوبكن - مائير فلنر - زواره واراهافيج - هرزل شارى - راشيل كوهين - كالمان كاهان - س . كوثاشن - اسحق مائير ليفن - م . دليفنشيان - زفى لوريا - جولدا مايرسن - ناحوم نير - راف لكسى - زفى سيجال - يهودا ليب - كوهين فشمان - دافيد نلصون - زفى بنحاس - أهرون زيلخ - موشى كولورنى - ا . كابلان - ا . كاتز - فيلكس روزبنلت - د . ديمبر - ب . رييتور - موردخاى شامير - بن زيون سنتيرنبرج - بيخور شطربت - موشى شابيرا - موشى شارتوك .

الوثيقة رقم (٢٦)

إعـــلان الاستقـــلال الفلســـطينى

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر ، على أرض فلسطين ولد الشعب العربى الفلسطينى ، نما وتطور ، وأبدع وجوده الإنسانى والوطنى عبر علاقة عضوية ، لا إنفصام فيها ولا انقطاع ، بين الشعب والأرض والتاريخ .

بالثبات الملحمى فى المكان والزمان ، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية ، وأرتقى بصموده فى الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة ، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوى على حدود التشابك بين القوى والحضارات ... من مطامح ومطامع وغزوات كانت تؤدى إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسى ، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هى التى منحت الأرض هويتها ، ونفحت فى الشعب روح الوطن .

مطعّماً بسلالات الحضارة ، وتعدد الثقافات ، مستلهما نصوص تراثه الروحى والزمنى ، واصل الشعب العربى الفلسطينى ، عبر التاريخ ، تطوير ذاته فى التوحد الكلى بين الأرض والإنسان ، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة ، أعلى علَى كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام .

ومن جيل إلى جيل ، لم يتوقف الشعب العربى الفلسطينى عن الدفاع الباسل عن وطنه . ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطنى .

ففى الوقت الذى كان فيه العالم المعاصر يصوغ قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثنى الفلسطينى من المصير العام ، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ .

وهكذا انفتح الجرح الفلسطينى الكبير على مفارقة جارحة : فالشعب الذى حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد ، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة « أن فلسطين هى أرض بلا شعب » . وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخى ، فإن المجتمع الدولى ، فى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩ ، وفى معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ ، قد اعترف بأن الشعب العربى الفلسطينى شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى ، التى انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل .

ومع الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب العربى الفلسطينى بتشريده ، وبحرمانه من حق تقرير المصير ، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ م ، الذى قسّم فلسطين إلى دولتين ، عربية ويهودية ، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربى الفلسطينى فى السيادة والاستقلال الوطنى .

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية ، واقتلاع غالبة الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم ، بقوة الإرهاب المنظم ، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية ، هو انتهاك صارخ لمبادىء الشرعية ، ولميثاق الأمم المتحدة ولقرارتها التى تعترف بحقوق الشعب الفلسطينى الوطنية ، بما فيها حق العودة ، وحق تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه .

وفى قلب الوطن وعلى سياجه ، فى المنافى القريبة والبعيدة ، لم يفقد الشعب العربى الفلسطينى إيمانه الراسخ بحقه فى العودة ، ولا إيمانه الصلب بحقه فى الاستقلال . ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطينى من وعيه وذاته . لقد واصل نضاله الملحمى ، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالى المتنامى . وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسى ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطينى ، بإعتراف المجتمع الدولى ، متمثلا بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الأقليمية والدولية الأخرى . وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة ، وعلى قاعدة الإجماع القومى العربى ، وعلى قاعدة الشرعية الدولية ، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم ، المنصهر فى وحدته الوطنية المثلى ، وصموده الأسطورى أمام المجازر والحصار فى الوطن وخارج الوطن . وتجلّت ملحمة المقاومة الفلسطينية ، فى الوعى العربى وفى الوعى العالمى ، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطنى فى هذا العصر .

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى ، المتصاعدة فى الأرض المحتلة مع الصمود الأسطورى فى المخيمات داخل وخارج الوطن ، قد رفعا الإدراك الإنسانى بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج ، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير ، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التى أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب فى نفيها الوجود الفلسطينى .

مع الانتفاضة ، وبالتراكم الثورى النضالى لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطينى إحدى لحظات الانعطاف التاريخى الحادة . وليؤكد الشعب العربى الفلسطينى ، مرة أخرى ، حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية .

واستناداً إلى الحق الطبيعى والتاريخى والقانونى للشعب العربى الفلسطينى فى وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، ممارسة من الشعب العربى الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير والاستقلال السياسى والسيادة فوق أرضه .

فإن المجلس الوطنى يعلن ، باسم الله وباسم الشعب العربى الفلسطينى ، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية ، وعاصمتها القدس الشريف .

إن دولة فلسطين هى للفلسطينيين أينما كانوا . فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ، ويتمتعون بالمساواة الكاملة فى الحقوق ، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية ، فى ظل نظام ديمقراطى برلمانى . يقوم على أساس حرية الرأى وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية ، وعلى العدل الاجتماعى والمساواة وعدم التمييز فى الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل ، فى ظل دستور يؤمّن سيادة القانون والقضاء المستقل والتعايش السَّمِح بين الأديان عبر القرون .

إن دولة فلسطين دولة عربية . هى جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ، من تراثها وحضارتها ، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها فى التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة . وهى إذ تؤكد إلتزامها بميثاق جامعة الدول العربية ، وإصرارها على تعزيز العمل العربى المشترك ، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية ، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى .

وتعلن دولة فلسطين إلتزامها بمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها . وبالاعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وإلتزامها كذلك بمبادىء عدم الانحياز وسياسته .

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادىء التعايش السلمى ، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق ، تتفتح فى ظله طاقاتُ البشر على البناء ، ويجرى فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد ، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل .

وفى سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام ، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التى تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربى الفلسطينى ووطنه ، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها ، ووضع حد لمأساة شعبها ، بتوفير الأمن له ، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية .

كما تعلن ، فى هذا المجال ، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والأقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارتها . وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب ، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسى ، أو سلامة أراضى أى دولة أخرى ، وذلك دون المساس بحقها الطبيعى فى الدفاع عن أراضيها واستقلالها .

وفى هذا اليوم الخالد ، فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، ونحن نقف على عتبة عهد جديد ، ننحنى إجلالا وخشوعا أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيد ، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن . ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملاءها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة ، ومن ملحمة الصامدين فى المخيمات وفى الشتات وفى المهاجر ، ومن حملة لواء الحرية : أطفالنا وشيوخنا وشبابنا ، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفى كل مخيم وفى كل قرية ومدينة ، والمرأة الفلسطينية الشجاعة ، حارسة بقائنا وحياتنا ، وحارسة نارنا الدائمة . ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار ، وجماهير شعبنا العربى الفلسطينى وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء فى العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال ، وترسيخ السيادة والاستقلال . إننا ندعو شعبنا

العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطينى والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبدا رمزا لحريتنا وكرامتنا فى وطن سيبقى دائما وطننا حرا لشعب من الأحرار .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قل اللهُم مالكَ الملك تؤتى الملكَ من تشاء وتنزع الملكَ ممن تشاء وتعَزُّ من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شىء قدير ﴾ .

(صدق الله العظيم)

الوثيقة رقم (٢٧)

المجلس الوطنى الفلسطينى
الدورة ١٩ غير العادية
دورة الانتفاضة

الجزائر من ١٢ إلى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨

البيـــان السيـاسى

تعزيزاً لصمود شعبنا وانتفاضته المباركة واستجابة لإرادة جماهيرنا فى الوطن المحتل وخارجه ووفاء للشهداء والجرحى والمعتقلين .. فإن المجلس الوطنى الفلسطينى يقرر :(×)

أولاً : فى مجال تصعيد الانتفاضة واستمراريتها :

(أ) توفير كل الوسائل والإمكانيات لتصعيد انتفاضة شعبنا على مختلف الصعد وبمختلف السبل ، من أجل ضمان استمرارها وتصاعدها .

(ب) دعم المؤسسات والمنظمات الجماهيرية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

(×) تجاوزنا عن نشر مقدمة البيان السياسى والتى تتناول عرضا موجزا لحركة الانتفاضة التى يفصلها هذا الكتاب فى فصوله المختلفة .

(جـ) تعزيز وتطوير اللجان الشعبية والأطر الجماهيرية والنقابية المختصة من أجل زيادة فعاليتها ودورها بما فى ذلك المجموعات الضاربة والجيش الشعبى .

(د) توطيد الوحدة الوطنية التى تجلت وتأصلت خلال الانتفاضة .

(هـ) تكثيف العمل على الساحة الدولية من أجل إطلاق سراح المعتقلين وعودة المبعدين ووقف عمليات القمع والإرهاب الرسمى المنظم ضد أطفالنا ونسائنا ورجالنا ومؤسساتنا .

(و) دعوة الأمم المتحدة إلى وضع الأرض الفلسطينية المحتلة تحت إشراف دولى لحماية جماهيرنا ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلى .

(ز) دعوة الجماهير الفلسطينية خارج الوطن إلى تكثيف وزيادة دعمها وترسيخ العمل بالتكافل الأسرى .

(ح) دعوة الأمة العربية بجماهيرها وقواها ومؤسساتها وحكوماتها إلى زيادة دعمها السياسى والمادى والاعلامى للانتفاضة .

(ط) دعوة الأحرار والشرفاء فى العالم أجمع للوقوف مع جماهيرنا وثورتنا وانتفاضتنا فى مواجهة الاحتلال الإسرائيلى ووسائل قمعه وإرهابه الفاشى العسكرى الرسمى المنظم ، الذى تقوم به قوات جيش الاحتلال والمسلحون والمستوطنون المتعصبون ضد جماهيرنا وجامعاتنا ومدارسنا ومؤسساتنا واقتصادنا الوطنى وأماكننا المقدسة الإسلامية والمسيحية .

ثانياً : فى المجال السياسى :

وانطلاقا من كل ما تقدّم .. فإن المجلس الوطنى الفلسطينى من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطينى وحقوقه الوطنية ورغبته فى السلام ، استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ وتجاوبا مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولى ونزع السلاح النووى وتسوية النزاعات الأقليمية بالوسائل السلمية ، يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى وجوهره القضية الفلسطينية فى إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة وأخرها قرارات مجلس الأمن الدولى ٦٠٥ / ٦٠٧ / ٦٠٨ وقرارات القمم العربية بما يضمن حق الشعب العربى

الفلسطيني فى العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى ، ويضع ترتيبات للأمن والسلام لكل دول المنطقة .

وتحقيقاً لذلك يؤكد المجلس الوطنى الفلسطينى على :

١ - ضرورة إنعقاد المؤتمر الدولى الفعّال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن الدولى وجميع أطراف الصراع فى المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى وعلى قدم المساواة. وباعتبار أن المؤتمر الدولى ينعقد على قاعدة قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٤ / ٣٣٨ . وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى وفى مقدمتها حقه فى تقرير المصير عملا بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب وعدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة أو بالغزو العسكرى ، ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية .

٢ - انسحاب إسرائيل من جميع الأراضى الفلسطينية والعربية التى احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٣ - إلغاء جميع إجراءات الالتحاق والضم ، وإزالة المستعمرات التى أقامتها إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧ .

٤ - السعى لوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة ، لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولى والوصول إلى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضى .

٥ - حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن .

٦ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية فى الأماكن المقدسة فى فلسطين لاتباع جميع الأديان .

٧ - يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية فى المنطقة بما فيها الدولةالفلسطينية .

يؤكد المجلس الوطنى الفلسطينى على قرارته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين الأردنى والفلسطينى ، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتى الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية وعلى أساس الاختيار الطوعى والحر للشعبين الشقيقين ، تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما .

ويجدد المجلس الوطنى إلتزامه بقرارات الأمم المتحدة التى تؤكد حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال الأجنبى والاستعمار والتمييز العنصرى وحقها فى النضال من أجل استقلالها ، ويعلن مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما فى ذلك إرهاب الدولة ، مؤكداً إلتزامه بقرارته السابقة بهذا الخصوص وقرار القمة العربية فى الجزائر لعام ١٩٨٨ وقرارى الأمم المتحدة ١٥٩ / ٤٢ لعام ١٩٦٧ و ٤٠ / ٦١ لعام ١٩٨٥ وبما ورد فى إعلان القاهرة الصادر بتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٨٥ بهذا الخصوص .

ثالثاً : فى المجالين العربى والدولى :

يؤكد المجلس الوطنى الفلسطينى على أهمية وحدة لبنان أرضاً وشعبا ومؤسسات والوقوف بحزم ضد محاولات تقسيم الأرض وتفتيت الشعب اللبنانى الشقيق ، كما يؤكد على أهمية الجهد العربى المشترك للمساهمة فى حل أزمة لبنان تسهم فى بلورة وتطبيق الحلول التى تحفظ وحدته ، ويؤكد المجلس أيضاً على أهمية تكريس حق المواطنين الفلسطينيين فى لبنان فى ممارسة نشاطهم السياسى والإعلامى والتمتع بالأمن والحماية والعمل ضد كل أشكال التآمر والعدوان التى تستهدفهم وحقهم فى العمل والعيش وضرورة توفير كل الشروط التى تضمن لهم الدفاع عن أنفسهم وتحقيق الأمن والحماية لهم .

ويؤكد المجلس الوطنى أيضاً على تضامنه مع القوى الوطنية الإسلامية اللبنانية فى نضالها ضد الاحتلال الإسرائيلى وعملائه فى الجنوب اللبنانى ، ويعبز عن اعتزازه بالتضامن النضالى بين الشعبين اللبنانى والفلسطينى فى التصدى للعدوان ، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى لأجزاء من الجنوب ويؤكد على أهمية تعزيز هذه اللحمة بين جماهيرنا والجماهير اللبنانية المناضلة الشقيقة .

وبهذه المناسبة يوجه المجلس تحية الإكبار للصامدين فى مخيماتنا فى لبنان وجنوبه ، ضد العدوان وأمام المجازر والقتل والتجويع والتدمير والغارات الجوية والقصف والحصار الذى تقوم به القوات الإسرائيلية والطيران الإسرائيلى والبحرية

الإسرائيلية ضد المخيمات الفلسطينية والقرى اللبنانية ، وتساعدهم فى ذلك القوى العميلة فى المنطقة ورفض مؤامرة التوطين لأن وطن فلسطين هو فلسطين .

يؤكد المجلس على أهمية قرار وقف إطلاق النار بين العراق وإيران لإحلال السلام الدائم بين البلدين وفى منطقة الخليج ويدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل إنجاح مفاوضات السلام وإقامته على أسس مستقرة وثابتة .

مؤكداً بهذه المناسبة إعتزاز الشعب العربى الفلسطينى والأمة العربية قاطبة بصمود العراق الشقيق وانتصاراته وهو يدافع عن البوابة الشرقية للأمة العربية .

كما يعرب المجلس الوطنى عن إعتزازه العميق بوقوف جماهير أمتنا العربية إلى جانب نضال شعبنا العربى الفلسطينى ودعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية وانتفاضة شعبنا فى الوطن المحتل ، ويؤكد على أهمية تعزيز العلاقات الكفاحية بين قوى وأحزاب ومنظمات حركة التحرر الوطنى العربية دفاعاً عن حقوق الأمة العربية وجماهيرها فى التحرر والتقدم والديمقراطية والوحدة ، ويدعو المجلس إلى اتخاذ كل الترتيبات التى تعزز الوحدة النضالية بين جميع أطراف حركة التحرر الوطنى العربية .

والمجلس الوطنى الفلسطينى إذ يتوجه بالتحية والشكر إلى الدول العربية على دعمها نضال شعبنا ، يناشدها الوفاء بالالتزامات التى قررتها فى مؤتمر قمة الجزائر لدعم نضال الشعب الفلسطينى وانتفاضته المباركة . والمجلس إذ يتوجه بهذا الرجاء يعبر عن ثقته الكبيرة بأن قادة الأمة العربية سيظلون كما عهدناهم سندا ودعما لفلسطين وشعبها .

يجدد المجلس الوطنى الفلسطينى حرص منظمة التحرير الفلسطينية على التضامن العربى فى إطار ينظم جهد الأمة العربية ودولها لمواجهة العدوان الإسرائيلى والمساندة الأمريكية لهذا العدوان ، ولتعزيز المكانة العربية والدور العربى المطلوب للتأثير فى السياسات الدولية لصالح الحقوق والقضايا العربية .

يوجه المجلس الوطنى الفلسطينى شكره العميق لكل الدول والقوى والمنظمات العالمية التى تساند الحقوق الوطنية الفلسطينية ويؤكد حرصه على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفييتى الصديق والصين الشعبين الصديقة والدول الاشتراكية الأخرى ودول عدم الانحياز والدول الإسلامية والدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية والدول الصديقة الأخرى . ويلاحظ المجلس بارتياح مظاهر التطور

الإيجابى فى مواقف بعض دول أوروبا الغربية واليابان ويحث على تعزيز الجهود لتعميقه .

يؤكد المجلس الوطني تضامن الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية الأخوى مع نضال شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فى سبيل تحررها وتعزيز استقلالها ، ويدين كل محاولات التهديد الأمريكى لاستقلال بلدان أمريكا الوسطى والتدخل فى شؤونها .

يعبر المجلس الوطنى الفلسطينى عن تأييد ودعم منظمة التحرير الفلسطينية لحركات التحرر الوطنى فى جنوب أفريقيا وناميبيا بقيادة سوابو ، تحية خاصة للأخ المناضل نلسون مانديلا ضد نظام بريتوريا العنصرى ، ويطالب بتمكين شعبى البلدين من نيل حريتهما واستقلالهما ، ويعبر المجلس كذلك عن تأييده ودعمه لدول المواجهة الأفريقية وإدانته لإعتداءات نظام جنوب أفريقيا العنصرى عليها .

وفى الوقت الذى يرقب فيه المجلس بقلق بالغ تنامى قوى الفاشية والتطرف الإسرائيلى وتصاعد دعواتها العلنية إلى تطبيق سياسة الإبادة والطرد الفردى والجماعى لشعبنا من وطنه ، يدعو المجلس إلى تكثيف العمل والجهود فى كل الساحات لمواجهة هذا الخطر الفاشى ، ويعبر المجلس فى الوقت ذاته عن تقديره لدور وشجاعة قوى السلام الإسرائيلية فى تصديها وفضحها لقوى الفاشية والعنصرية والعدوان ، وفى دعمها لنضال شعبنا وانتفاضته الباسلة وفى تأييدها لحق شعبنا فى تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . يؤكد المجلس على قراراته السابقة بشأن تعزيز وتطوير العلاقة مع هذه القوى الديمقراطية .

كما يتوجه المجلس الوطنى الفلسطينى إلى الشعب الأمريكى ، مناشداً أوساطه المختلفة العمل على وقف سياسة الإدارة الأمريكية التى تتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى بما فيها حقه المقدس فى تقرير المصير ، ومناشدا كل قطاعات الشعب الأمريكى للعمل على إقرار سياسات تتطابق مع شرعية حقوق الإنسان والمواثيق والقرارت الدولية وتخدم الجهد المطلوب لإحلال السلام فى الشرق الأوسط وتوفير الأمن للشعوب كافة بما فيها الشعب الفلسطينى .

يكلف المجلس اللجنة التنفيذية بإتمام إجراءات تشكيل لجنة تخليد ذكرى الشهيد الرمز أبو جهاد على أن تبدأ أعمالها فوراً وبعد إنتهاء أعمال المجلس .

ويوجه المجلس تحية إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه الثابتة ، وللمؤسسات والمنظمات الدولية وغير الحكومية الشقيقة والصديقة ولرجال الإعلام ووسائل الإعلام التى وقفت مع انتفاضة شعبنا ونضال شعبنا .

إن المجلس الوطنى إذ يعبر عن ألمه الشديد لاستمرار اعتقال مئات المناضلين من أبناء شعبنا فى عدد من الأقطار العربية ، يستنكر بشدة استمرار اعتقالهم ، ويدعو هذه الأقطار وضع حد لهذه الأوضاع الشاذة وإطلاق سراح هؤلاء المناضلين من أجل أن يأخذوا دورهم فى الكفاح والنضال .

وفى الختام ، يؤكد المجلس الوطنى الفلسطينى ثقته الكاملة بأن عدالة القضية الفلسطينية والمطالب التى يناضل الشعب الفلسطينى من أجلها ، وستظل تحظى بالمزيد من تأييد الشرفاء والأحرار فى العالم أجمع . كما يؤكد ثقته الكاملة بالنصر على الطريق إلى القدس عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة .

وثيقة رقم (٢٨)

إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة
لدولة فلسطين

يقرر المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته التاسعة عشرة غير العادية ، دورة الانتفاضة :

١ ـ تشكل لدولة فلسطين حكومة مؤقتة فى أقرب وقت ممكن ، وطبقاً للظروف وتطور الأحداث .

٢ ـ يفوض المجلس المركزى واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد موعد تشكيل الحكومة المؤقتة ، وتكلف اللجنة التنفيذية بتشكيلها ، وتعرض على المجلس المركزى لنيل ثقته . ويعتمد المجلس المركزى النظام المؤقت للحكم ، إلى حين ممارسة الشعب الفلسطينى لسيادته الكاملة على الأرض الفلسطينية .

٣ ـ يتم تشكيل الحكومة المؤقتة من القيادات والشخصيات والكفاءات الفلسطينية من داخل الوطن المحتل وخارجه ، وعلى أساس التعددية السياسية ، وبما يجسد الوحدة الوطنية .

٤ ـ تحدد الحكومة المؤقتة برنامجها على قاعدة وثيقة الاستقلال ، والبرنامج السياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وقرارات المجالس الوطنية .

٥ ـ يكلف المجلس الوطنى الفلسطينى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لحين إعلان تشكيل الحكومة .

الجزائر : ١٥ / ١١ / ١٩٨٨

رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٨٨ / ٨٣٥٦

الانتفاضة والدولة الفلسطينية



عايش لطفى الخولى الثورة الفلسطينية من داخل الثورة وكواليسها منذ بداياتها فى عام ١٩٦٥ . ودافع عنها بمفهوم أنها قضية قومية لمصر . وساهم - كشخصية قومية عامة - فى بناء كثير من جسورها العربية والدولية . وكان قريباً من تفاعلاتها السياسية والتنظيمية . وفى كل تطوراتها ، ربطته علاقات قوية بكل فصائلها وقادتها . وليس سراً ، أنه التقى ببعض قيادات الانتفاضة وتحاور معهم .

دوائر سياسية عديدة تعتبره « شيخ حارة فلسطين » المصرى . وقد تم اختياره بصفته الشخصية عضواً فى « الجبهة العربية المشاركة فى الثورة الفلسطينية » التى شارك فى الدعوة إليها وفى تأسيسها عام ١٩٧١ وتولى مسئولية أمانتها العامة الزعيم اللبنانى القومى الراحل : **كمال جنبلاط** وانتخبته الأحزاب المصرية أميناً عاماً للجنة الوطنية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية التى تأسست فى يناير ١٩٨٨ . وبوزنه المصرى القومى ، تم انتخابه أميناً عاماً لاتحاد كتاب آسيا وأفريقيا فى مؤتمره الثامن الذى انعقد بتونس فى ٨ ديسمبر ١٩٨٨ .

فى هذا الكتاب « **الانتفاضة والدولة الفلسطينية** » يقدم لطفى الخولى رؤية داخلية لواقع ومستقبل الانتفاضة والدولة الفلسطينية ، ويلحق بهما مجموعة من الوثائق الهامة .

« الناشـــر »

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية القاهرة - مصر